الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أستاذ مشارك بكلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس - بنغازي

منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب

منشورات

جامعة قاريونس

بنغازي - ليبيا

منهج البحث في التاريخ

والتدوين التاريخي عند العرب

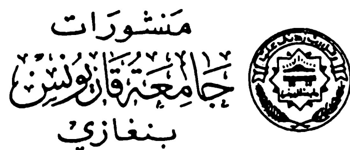
منهج البحث في التاريخ

والتدوين التاريخي عند العرب

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أستاذ مشارك بكلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس - بنغازي



رقم الإيداع : 7322 / 2008 ف

ردمك 3- 148 - 24 - 9959 ISBN

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية / بنغازي – ليبيا

هاتف : 9090509- 9096379 – 9097074

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني : nat-lib-libya@ hotmail.com

الطبعة الاولى 1990

الطبعة الثانية 1998

الطبعة الثالثة 2008

منشورات

جامعة قاريونس

بنغازي

الإهداء

إلى روح أستاذي العلّامة الدكتور محمود قاسم(*) ..
قبسٌ من علمه المكين، رحمه الله ..

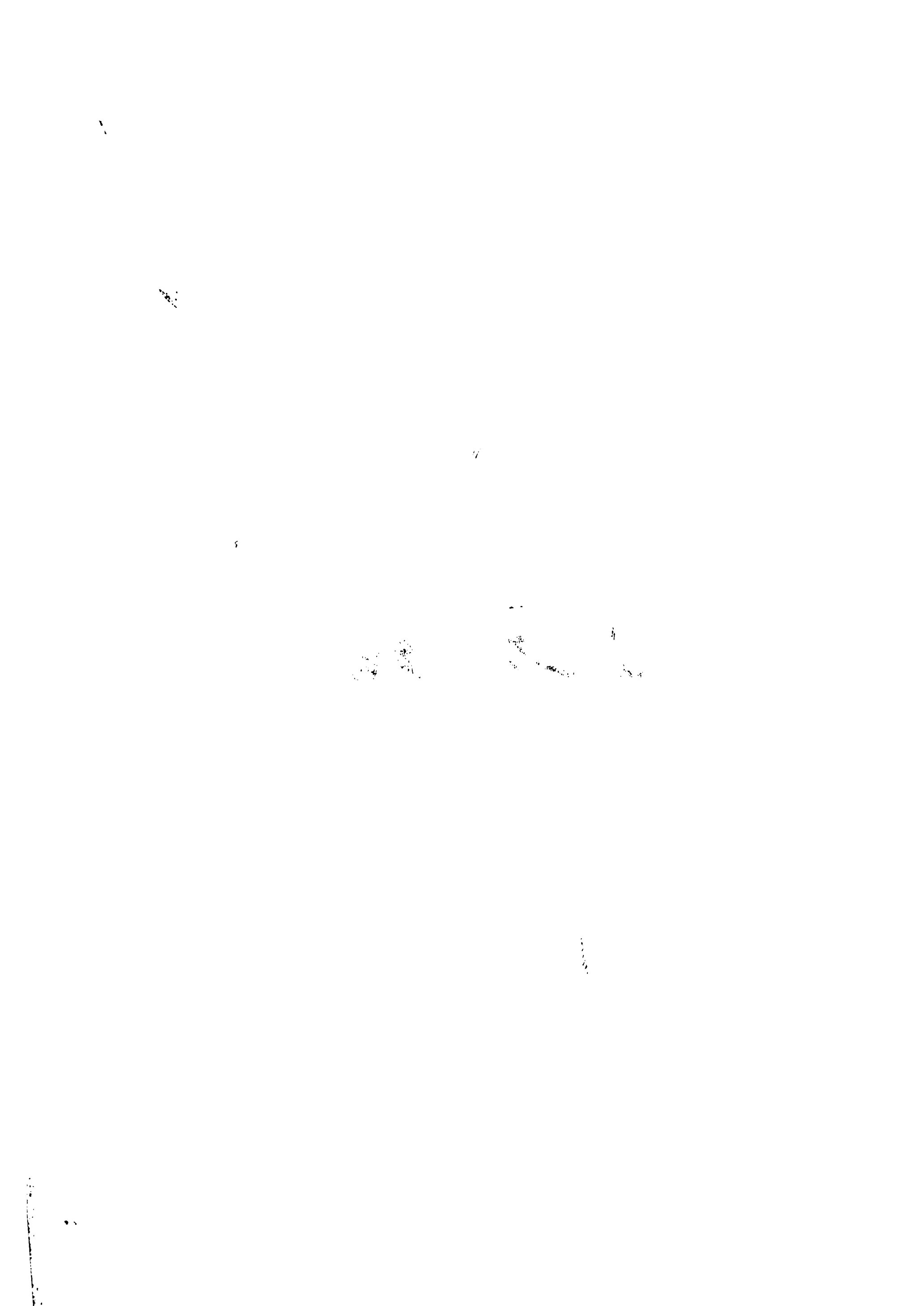
المؤلف

(*) هو أستاذ جامعي مصري، كان عميداً لكليّة دار العلوم بالقاهرة، له مؤلّفات في مناهج البحث وفلسفة العلوم، والفلسفتيْن الإسلامية والأوْربيـة؛ ألقى علينا محاضراته القيِّمة في كليّة الآداب والتربية ببنغازي في أواخر الخمْسينات ومطلع السّتّينات. توفي فجأة سنة 1972 م. وقد شاء لي الله سبحانه أن ألتقي به في مدينة طرابلس قبل وفاته بثلاثة أسابيع فقط، فكأنّه ما زار ليبيا في هذه المرّة إلاّ لوداع تلامذته فيها .



لكلِّ عصرٍ رجال

ابن خلكان



توطئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

والحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه ، صلّىٰ اللَّه عليه وعلى آله وصحْبه ومن والاه إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد جاء في مُحْكم آيات القرآن الكريم ، في سورة المائدة : ﴿ . . ولا تتَّبع أهواءهم عمَّا جاءك من الحق ، لكلٍّ جعلنا منكم شِرْعةً **ومنهاجاً** . . ﴾ . وفي حديث العبَّاس قال : « لم يمُت رسول اللَّه ، صلّىٰ اللَّه عليه وسلّم ، حتى ترككم على طريقٍ **ناهجة** ، أي واضحة بيِّنةٍ » . وقال الشاعر العربي القديم :

« ولقد أضاءَ لك الطريقُ، **وأنهجتْ** سُبُل المكارم ، والهُدىٰ تُعْدِي »

وجاء في « لسان العرب » لابن منظور : « . . طريقٌ **نهجٌ** : بيِّن واضح ، **وأنهجَ** الطريقُ: وضُح واستبان وصار **نهجاً** واضحاً، **ونَهَجْتُ** الطريقَ: أبنْته وأوْضحْتُه ، وفلان **يستنْهجُ** سبيلَ فلانٍ ، أي يسلكُ مسلكَه ، **والنّهْجُ** : الطريق المستقيمُ » .

ولقد فطن العلماء العرب مبكِّراً إلى أهمية اتِّباع **منهجٍ للبحث** عند تقصِّيهم للحقائق ومحاولتهم التَّثبُّت منها بأسْلم الطُّرق؛ حيث الْتفتوا إلى مسألة « المنهج » القويم في التَحقُّق والتَّثبت ، منذ القرن الثاني للهجرة . فلقد

حملتْ علماءَ المسلمين على البحث في منهجٍ للعلم منذ ذلك التاريخ ، غيرتُهم على أحاديث رسول اللّه ، صلّىٰ اللّه عليه وسلّم ، صَوْناً لها من أن تمتزج بالأوهام ، والكذب ، والتّدْليس ، والتَّحريف ، والتّصْحيف ، وجميع أوْجه المغالِط ، التي كان وُضّاعُ الحديث قد دأبوا منذ وقتٍ مبكّر على دسِّها ؛ فَخِيف على الحديث النبوي من أن يعبث به السُّفهاء والمدلِّسون. فانْتصب هؤلاء العلماء يدافعون عن الأحاديث وعن العلم عامة. ويقول مالك بن أَنَسْ (ت. سنة 179 هـ) :

«لا يؤخذ العلم من أربعةٍ، ويؤخذ ممن سوىٰ ذلك: لا يؤخذ من سفِيهٍ، ولا يؤخذ من صاحب هوىٰ، يدعو الناس إلى هواه ولا من خَرِفٍ، ولا ممّن يكذب في أحاديث الناس». ولقد أثمر هذا الحرص على حديث الرسول ثماراً علمية مبكّرة في مسائل منهج البحث في الثقافة العربية الإسلامية ؛ فظهر منهج « الإِسْنَاد » في رواية الحديث والسُّنَّة ، وتطوّر حتى أصبح عِلْماً قائماً بذاته ، له أصولُه وقواعدُه ، وظهر في صورة « علم أصول الحديث » ، ثم أصبح يسمى « مصطلح الحديث » ؛ ونشأت دراسات متعمِّقة في منهج رواية الحديث أدّت إلى ظهور قواعد صارمة في مجال تعْديل وتجْريح رُواةُ الحديث ، وأصبح « الجَرْح والتَّعْديل » ، و« نقْد الرِّجال » ـ أي رجال الحديث ـ عِلْماً ، أو قُول : علوماً منهجية وُضِعت فيها العديد من الكتب ؛ منها : كتاب عبد الرحمٰن بن أبي حاتم ، المتوفىٰ سنة 327 هـ ، والمسمى : « الجَرْح والتَّعْديل » ؛ وكتاب أبي حامد الغزالي ، المتوفىٰ سنة 505 هـ ، المسمى «المستصفىٰ من علم الأصول» ؛ وكتاب ابن عبد البرّ القرطبي ، المتوفّىٰ في 642 هـ ، المسمى « جامع بيان العِلْم وفضْله » ؛ وكتاب الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة 463 هـ ، المسمى « الكفاية في علم الرّواية » ؛ وكذلك كتاب محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي ، المتوفى سنة 748 هـ ، المسمى « ميزان الاعتدال في نقْد الرجال» ؛ و« مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث »

ومناهجه وقواعده ؛ وكتاب ابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة 852 هـ ، المسمى : «لسان الميزان» . وبعض هذه الكتب تتضمَّن قواعداً لمنهج البحث في مسائل العلم عامة ، وليس فقط في مجال منهجية التثبُّت من صحة الأحاديث النَّبويّة ؛ بل إنها تتضمّن فُصولاً وسياقات تمسُّ على الخصوص منهجية علم التاريخ عند المسلمين ومنهجية كتب الطَّبقات والسِّيَر والتراجم ، من حيث أن علم التاريخ وروافِدُه هذه ، هي من العلوم التي نشأت نشأة إسلامية صِرْفة ، في ظل البحث في المسائل الخاصة بعلم الحديث ورجاله. فعلم التاريخ قد نشأ في الثقافة العربية كأحد العلوم المساعِدة لعلم الحديث.

ومن ناحية أخرى ، فإن دراسة العرب والمسلمين للفلسفة والمنطق وللعلوم الطبيعية ، وغيرها ، قد حمل الكثيرين منهم على وضْع مُصنّفاتٍ في مختلف قواعد وفلسفات العلوم ومناهج البحث فيها. ومن هذه الكتب الأخيرة كتاب الخوارزمي ، المتوفى سنة 387 هـ ؛ المسمى « مفاتيح العلوم » ؛ ورسالة ابن حزم الأندلسي ، المتوفى سنة 456 هـ ، والتي عنوانها « رسالة التَّوْقيف على شارع النَّجاة باختصار الطريق » ؛ وهي رسالة يتحدث فيها خصوصاً عن علوم الأوائل ؛ وكتابيْ أبي حامد الغزالي : « معيار العلم » ، و « أيُّها الولد! » ، وفي هذا الكتاب الأخير يختطُّ هذا المفكِّر الإسلامي لأحد الدارسين مناهج تحصيل العلم وفضائله وتربيته وأخلاقه؛ وهنالك كتابان لأبي الوليد ابن رشد ، المتوفى سنة 595 هـ ، وهما : « مناهج الأدلَّة في عقائد المِلَّة » ، و « فَصْلُ المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتِّصال ». وهنالك بالطبع « المقدمة » لابن خلدون ، والتي سنخُصُّها هي وصاحبها باهتمام خاص في أحد فصُول الباب الثاني من هذا الكتاب. وهنالك كتاب ابن جماعة ، المسمى : « تذْكرة السامع والمتكلِّم في أدب العالِم والمتعلِّم » ، الذي ألَّفه سنة 672 هـ ؛ وكتاب الشيخ عبد الباسط بن موسىٰ العلْمَوي ، المتوفى بدمشق سنة 981 هـ ، وعنوانه : « المُعيد في أدب المفيد

والمستفيد » ، والذي تناول فيه مسألة تدوين الرواية وأساليبها وطرائقها وشروطها. وهذان الكتابان الأخيران لهما أهمية بالغة في مجال البحث العلمي عند المسلمين ، كما يقول المستشرِق « روزنتال »[1]. وهنالك كتاب البيضاوي ، المسمى « المنهاج » ، وهو من أهم كتب أصول الفقه. وكتاب التَّهانِوِي ، المسمى « كشّاف إصطلاحات الفنون » ، وهو كتاب يختصُّ بشرح المصطلحات العلمية في الثقافة الإسلامية ؛ وكتاب طاش كُبْري زادة ، المسمى : « مفتاح السعادة ومصباح دار السِّيادة » ، وهو يتحدث عن نشأة العلوم وتطوُّرها عند المسلمين[2]، وكتاب: «التعريف بآداب التأليف» لجلال الدين السيوطي (توفي 911 هـ).

وهنالك كتب عربية إسلامية في تعليم الصبيان وفي مناهج البحث التربوية ، وفي كيفيات تلقين العلم للطلبة ، ذكرنا منها كتاب « أيُّها الولد! » لأبي حامد الغزالي. وهذا الموضوع تناوله الغزالي كذلك في بعض فصُول كتاب « إحياء علوم الدين » ، كما تناوله ابن خلدون في فُصُول من مقدمته. كما وضع فيه محمد بن سحْنون ، المتوفى سنة 256 هـ ، كتاب : « آداب المعلِّمين » ؛ وألَّف فيه ابن الجزَّار القيرواني ، المتوفى سنة 369 هـ ، كتاب : « سياسة الصبيان وتدْبيرهم » ؛ ووضع فيه أبو الحسن علي القابسي القيرواني ، المتوفى سنة 403 هـ ، رسالة عنوانها : « الرسالة المفصَّلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلِّمين والمتعلمين ». كما وضع القابسي كتاباً آخر عنوانه : « كتاب رُتب العلم وأحوال أهله ».

أما فيما يتعلق بما كتبه المسلمون حول منهجية علم التاريخ وتصانيفه

---

(1) انظر فرانتز روزنتال: «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»، ترجمة أنيس فريحة وزميله، نشر دار الثقافة، بيروت، 1980، ص 27.

(2) انظر الدكتور علي سامي النشّار: مناهج البحث عند مفكِّري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

وشروط الكتابة فيه ؛ فإننا نجد أن ابن خلدون يأتي ، في الحقيقة على رأس الذين وضعوا شروط الكتابة المنهجية في هذا العلم قاطبةً. غير أنه لا تخلو الكثير من كتب التاريخ العام من إشارات إلى هذا المنهج ، مبثوثة في تضاعيف هذه الكتب. ولكن ظهرت أيضاً كُتب كُرِّست لعلم التاريخ الإسلامي العربي ومناهجه ، وتحدثت عن قواعده ، وذكرت رجاله ؛ ظهرت خُصُوصاً في القرنين التاسع والعاشر الهجريين ؛ منها رسالة محمد بن سليمان الكافيجي ، المتوفى سنة 879 هـ ، المسمَّاة : « المختصر في علم التاريخ » ؛ وكتاب شمس الدين السّخاوي ، المتوفى سنة 902 هـ ، المسمى : « الإعلان بالتَّوْبيخ لمن ذمَّ التاريخ » ، وهما الكتابان اللّذان نشرهما ، ولفت النَّظر إلى أهميّتهما بالنسبة لعلم التاريخ عند العرب ، المستشرق « فرانتز روزنتال » ، في كتابه : « علم التاريخ عند المسلمين »[1]. وهنالك كتاب جلال الدين السُّيُوطي ، المتوفى سنة 911 هـ ، والمسمى : « الشَّماريخ في علم التاريخ » ، الذي نشره المستشرق « سِيبُولْد » في ليدن سنة 1894 م.

ويقول السَّخاوي في « الإعلان بالتَّوْبيخ » ، عن معنى كلمة « تاريخ » لغةً ، وعن موضوع هذا العلم ما يلي :

« .. التاريخ في اللغة ، الإعلام بالوقت ؛ يُقال : أرَّختُ الكتاب ، وورَّخْته ، أي بيَّنتُ وقت كتابته ، قال الجوهري : التاريخ : تعريف الوقت ، والتَّوْريخ مثله ، يُقال : أرَّختُ ، وورَّخْتُ ، وقيل اشتقاقه من الأرخ [. . .] وقد فرّق الأصْمعي بين اللغتين فقال : بنو تميم يقولون : ورّختُ الكتاب توْريخاً ، وقَيْس تقول : أرّخته تاريخاً ؛ وهذا يؤيِّد كوْنه عربيّاً [. . .] أما موضوعه : فالإنسان والزمان [. . .] ، وأمَّا فائدته فمعرفة الأمور على

---

(1) ترجمه إلى العربية الدكتور صالح أحمد العلي، ونشره ببغداد، سنة 1963. بدار المثنى.

وجهها. . . إلخ »[1]. وإذن ، فليس من الصحيح في شيء ما زُعِم من أن لفظ « تأريخ » مشتقٌّ من « ياريخ » العبْرية ، بمعنى « القمر » أو من « يرخ » بمعنى « الشهر » ؛ وهذا أمر شهد به المستشرق روزنتال ، وهو نفسه يهودي[2].

* * *

ولكن منذ مطلع القرن العاشر الهجري ، ونتيجة للتّفسُّخ والعُقْم اللذيْن أصابا الكثير من فروع العلم العربي الإسلامي إبَّان العصر العثماني الطويل ؛ توقُّف البحث ، في الثقافة العربية ، في مسائل مناهج البحث التاريخي والتأْريخ لعلم التاريخ عند العرب ، أو كاد ، بحيث كان كتاب السَّخاوي ، وكتاب السَّيوطي ، المذكورَيْن ـ رغم رداءتهما ـ يمثّلان آخر الأنْفاس الحيَّة في هذا المجال قبل أن يموت البحث فيه دهراً طويلاً.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت حَلَبَةُ التأْريخ للتاريخ الإسلامي والعربي خاليةً ، أو شبْه خالية ، من الباحثين العرب ؛ فانْبرى المستشرقون بأقلامهم للإنفراد بالتأليف في مسائل تاريخنا وحوْل علم التاريخ عندنا إبَّان فترات إزدهاره التي بلغت شأوها في القرنين الرابع والخامس الهجريّيْن ، ثم بدأت تنْحدر حتى كَسَرَ السَّخاوي والسُّيُوطي قلم التأْريخ للتاريخ بأسلوبهما المُسْتغلق السَّطْحي ، والذي لا يعدو أن يكون نقولات وتلخيصات عن كتب السَّلف ؛ حيث الْتقط هؤلاء المستشرقون في القرن الماضي ـ بل منذ القرن السابق عليه ـ قلمَ تأليفٍ جديدٍ حول هذا التاريخ العربي الإسلامي ، وهو قلم غريب عنْه ، وطفقوا يضعون الدراسات المتعمِّقة

---

(1) السَّخاوي: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ»، دار الكتاب العربي، بيروت، 1979، ص ص 6، 7؛ ونص هذا الكتاب مُثْبت كذلك في داخل كتاب المستشرق فرانتز روزنتال «علم التاريخ عند المسلمين» الذي ترجمه للعربيّة صالح العلي.

(2) روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ص 21.

حوله وحول مناهجه ، وقاموا بتحقيق الكثير من كتبه الأُمَّهات ، ووطَّئوا لها بمقدمات ضافية بلُغاتهم : الهولندية ، والألمانية ، والفرنسية ، والإنجليزية ، والإيطالية . . إلخ . وصارت دراسة تاريخنا أمداً طويلاً ـ حتى في مطلع هذا القرن ـ حِكْراً عليهم وعلى أقلامهم ـ التي مهما بلغ بعضها من التجرُّد حدّاً محموداً ـ إلاَّ أنها تظل أقلام أجنبية لها مخاطرها الكثيرة ، ومزالقها المتعدِّدة ، ومراميها المُغْرِضة أحياناً . وكان من أهم الدراسات التي قام بها هؤلاء عن كُتُب التراث العربي الإسلامي ـ ومن بينها كتب التاريخ ـ كتاب « تاريخ الأدب العربي » للألماني « كارل بروكلمان » ، الذي يُعدُّ في حدّ ذاته علماً منهجياً في كيفية العثور على مخطوطات كتب التاريخ الإسلامية ؛ وكتاب الروسي « كراتشكوفْسكي » ، المسمى « تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب » ، وهو أيضاً دراسة قيِّمة في كتب التاريخ ؛ وهنالك كتابات ودراسات الهولندي « دي خَوْيْه » والهولندي الآخر « دوزي » ، ودراسة الإنجليزي «مارجوليوث» عن المؤرخين العرب ، وهي دراسة صغيرة ، لم تعد لها الآن أيّة قيمة ، فهي قد خرجت منذ سنة 1930 م . وقبْلها ظهرت دراسة الألماني المستشرق « ڤستنفيلد » عن المؤرخين العرب ومؤلّفاتهم ، والتي نشرها صاحبها في « چوتينچن » بالألمانية في سنة 1882 م ؛ وهنالك جهود الفرنسي « دي سلان » وإكمالُهُ لترجمة مقدمة ابن خلدون إلى الفرنسية في سنة 1879 م[1] ؛ وهنالك دراسات المستشرق الإنجليزي « هاملتون جيب » في دائرة المعارف الإسلامية ، وفي غيرها ، عن التاريخ الإسلامي . وهنالك على الخصوص كتاب المستشرق الأمريكي المعاصِر « فرانتز روزنتال » ، التي صدرت سنة 1959 م ، تحت عنوان : « علم التاريخ عند المسلمين » . وهنالك سُمُوم المستشرق الفرنسي المؤرِّخ « شارل أندريه جوليان » ، صاحب التفسيرات

---

(1) وهي ترجمة كان قد بدأها المستشرق «كاترمير» ولكنه توفي قبل أن يُتمّها .

المُغْرِضة للتاريخ الإسلامي في الشمال الأفريقي ـ وأظنُّه ما يزال حيًّا ـ ومع ذلك فإنك تجد أستاذاً للتاريخ ، ولتاريخ المغرب العربي بالذات ـ وهو أستاذ عربي ـ يقول لك في مقدمة أحد كتبه ما يلي : « ويرجع اهتمامُنا بـالمغرب وتاريخه إلى أيّام إقامتنا في باريس ، بين سنة 1950 - 1956 [. . .] ثم ازددْنا اتِّصالاً بهذا الموضوع ، بمناسبة تتلْمُذنا على شارل أندريه جوليـان ، أستاذ مادة تاريخ الاستعمار ، وصاحب عدة مؤلّفات عن شمال أفريقيا ، وكان آنذاك معروفاً بتأييد الحركات الوطنية [كذا؟]» .

ولكن هذ الأمة ، بكل ما لها من تقاليد راسخة ، وعلم مكين بمسـائل تاريخها ، ومباحثه ، ومناهجه ، ورجالاته الأفذاذ في سالف الزمان من العلماء والمؤرِّخين ؛ لم تُعْدم الرجال والأجيال الجـدد من المؤرخين والباحثين في التاريخ وفي ماضي أمّتهم . وواكبتْ النهضة العلمية في مصر ـ بالذات ـ منذ تأسيس الجامعة المصرية سنة 1908 ؛ وانبعاث الحركة الثقافية فيها منذ الثُّلُث الأول من هذا القرن ، وتكاثُر مطابعها ودوْريَّاتها المتخصِّصة آنذاك ، حركةً لإحياءِ الدراسات التاريخيّة ؛ بدأت على إسْتحياءٍ ، وبتردُّدٍ ، وعدم تعمُّق في سبْر أغوار المنهجية التاريخية ؛ هذا وإنْ كانت هذه الحركة قـد اهتمت منذ البـداية بـالتعريف بـالتاريـخ وبالمؤرخين المسلمين ، على نحـو يدعـو إلى الإعجاب . وتبدّىٰ ذلك أول ما تبدّىٰ خارج أروقة الجامعة نفسها ـ كما يحدث في كثير من الأحيان في هذا العالم العربي الذي لم ترْتق جامعاته إلى مستوى مسئوليَّاتها كاملةً بعدُ ـ وظهر في كتابات العالِم الكبير أحمد أمين المعروفة : « فجر الإسلام » ؛ و « ضحى الإسلام » ؛ و « ظهر الإسلام » ، التي ما تزال تُعتبر من أمْتن المصادر في تاريخ تراث هذه الأمة . ومع ذلك ، يا للهوْل ! فإن أحمد أمين ، العالِم الجليل ، والكاتب والمؤرِّخ والأديب الفحْل ، عندما تقدَّم لنيْل درجة الأستاذية في الجامعة المصرية حُورب من قبل زمـلائه ، ولنـدعْه يحدِّثنا عن ذلك في سيرته الذاتية التي أسماها «حياتي» : يقول أحمد أمين

حول هذه الفضيحة :

« وحدث ـ وأنا أستاذ مساعد ـ أن مُنعتُ من أن أكون أستاذاً لعدم حصولي على الدكتوراه ، أنا وزملائي ، وإنْ كان القانون يسمح أن يُرقّىٰ الأستاذ المساعد في اللغة العربية بكلية الآداب والشريعة الإسلامية بكلية الحقوق إلى أستاذ من غير دكتوراه ؛ فواجهتُ المسألة بروح رياضيَّة ، وقدَّمتُ طلباً لنيْل الدكتوراه بالدخول في الامتحان [. . .] وقدَّمتُ لذلك كتاب فجر الإسلام وضُحى الإسلام كرسالةٍ للمناقشة . واعتُرِض إذْ ذاك بأن الأساتذة بالكليّة قد يحاربونني لأنني أحدهم ، فاقترحتُ أن يكون أكثر الممتحنين من الأساتذة الأجانب المستشرقين ، فصمَّم وزير المعارف إذْ ذاك على رفض هذا الطلب »[1]! فيا ليْت كل حاملٍ للدكتوراه يخلِّف لنا وراءه ما خلَّفه أحمد أمين! وظهرت إلى جانب كتابات أحمد أمين في علم التاريخ عند المسلمين ، في الفُصُول والمباحث المبثوثة عبْر كتبه المذكورة ، كتب جرجي زيدان ، الذي أسْهم من جانبه في الكتابة في علم التاريخ ومنهجيّته عند العرب والمسلمين ، في كتابيْه « تاريخ التمدُّن الإسلامي » ، و« تاريخ آداب اللغة العربية » ؛ هذا ، وإن كانت بعض تعليلاته غير صائبة ، رغم علمه الواسع المكين ، وغيرته على ماضي أمّته .

وإذا ما تركنا هذيْن المصدرين المشهورين ـ ولكن غير المتخصصيْن في دراسة علم التاريخ ومناهجه بصفة أساسية ـ وإذا ما مضيْنا قُدُماً نحو منتصف القرن العشرين الحالي ؛ فإننا سنجد الدراسات حول علم التاريخ عند العرب وأيضاً في مناهج البحث في التاريخ ، ستَتَّخذ لها مساراً جديداً ، ينحو ناحية إصدار كتبٍ خاصة بهذا المجال ، لعلّ أقْدمها محاولةُ المرحوم عبد الحميد العبّادي في فصْله القصير المُجْمل عن « علم التاريخ عند المسلمين » الذي

(1) أحمد أمين: «حياتي»، دار الكتاب العربي، بيروت، 1971، ص 243.

ضمّه إلى كتاب في علم التاريخ كان قد ترجمه إلى العربية[1] ، وهذه المحاولة صدرت سنة 1937م في **مصر** . وتلتْها محاولة ثانية ـ جاءت هذه المرة من **لبنان** ـ في سنة 1939 م على يد أسد رُستم ، في كتابه « **مصطلح التاريخ** » ، الذي يعدُّه المتخصِّصون اليوم في مناهج البحث التاريخي الفاتحة الحقيقية عند العرب المعاصرين ، في التأليف في مجال « منهج البحث في علم التاريخ » . والحقيقة أن أسد رُستم كثيراً ما يُطْرَىٰ ، في مقدمات كتب هؤلاء المتخصصين ؛ لا لأن كتابه يتضمَّن أيَّ عُمقٍ حقيقي في هذا المجال ؛ وإنما لأن محاولته هي الأولى من نوعها ، من حيث المبادرة إلى الكشف عن تأثير « مصطلح الحديث » في منهج البحث التاريخي عند المسلمين . ثم يأتي في سنة 1949 م ، من **مصر** ، كتاب حسن عثمان المعروف ، المسمى « منهج البحث التاريخي » ، الذي يتّسم بشموله لجميع مباحث منهج البحث التاريخي ، في أسلوب شيِّق ، ولكنه لا يهتم على نحو خاص بعلم التاريخ عند العرب . وهنالك مقالان هامَّان في الموضوع ، ظهر كلاهما سنة 1950 م ، أحدهما ؛ في مجلة المجمع العلمي **العراقي** ، للمؤرِّخ العراقي الكبير « جواد علي » ، واسم مقاله : « موارد تاريخ الطّبري » ؛ وظهر الآخر في **مصر** ، في مجلّة كلية آداب جامعة القاهرة ، للدكتور زكي محمد حسن ، وعنوانه : « دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي » . ومنذ الستِّينات تجلّىٰ اهتمام أساتذة الجامعات في العالم العربي وجامعاته واضحاً ، بعلم التاريخ وبمنهج البحث فيه ، وفي علم التاريخ عند العرب والمسلمين . وأوّل ما تجدر الإشارة إليه كتاب **العراقي** : الدكتور عبد العزيز الدُّوري ، المسمّى : « بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب » ، وصدر سنة 1960 م ؛ وكتاب **المصري** : محمد عبد الغني حسن ، المسمى « علم التاريخ عند العرب » ،

---

(1) هو كتاب «هرنشو»، الصغير: «علم التاريخ».

وصدر سنة 1961 م ؛ وقبْله صدر لنفس المؤلِّف كتاب في « التراجم والسِّيَر » ؛ وهنالك الكتاب الذي نقله الدكتور عبد الرحمٰن بدوىٰ عن الفرنسية والألمانية ، ونشره سنة 1962 م ، وعنوانه « النقد التاريخي » ؛ وأصدر السوري ، نور الدين حاطوم ، في سنة 1965 م ، كتابه « المدْخل إلى التاريخ » . وفي مطْلع السَّبْعينات ظهر علينا أستاذ مصري ، هو الدكتور عثمان موافي بكتابه القيِّم جدًّا ، المسمى : « منهج النّقد التاريخي : الإسلامي ، والمنهج الأوربي » ، وهو يفوق كثيراً جداً محاولة أسد رستم المذكورة في الكشف عن حقيقة سبْق المنهج البحثي عند المسلمين في التاريخ على الأوربيين ، وفي مدى تأثُّر التاريخ بالمنهج الإسْنادي في علم الحديث . وللأسف فإن كتاب الدكتور مُوافي طُبع طباعة سيِّئة بها الكثير من ضروب التَّصْحيف . وآخر محاولة أعرفها هي كتاب السوري الدكتور شاكر مصطفىٰ ، الذي صدر سنة 1978 م ، وعنوانه « التاريخ العربي والمؤرِّخون » ، في جزءين . وهو دراسة فذَّة ومفصَّلة ، وتنمُّ عن دِراية واسعة بمسائل علم التاريخ عند العرب . وكدتُ أنسىٰ التَّنْويه بكتابين آخرين لباحثَيْن من الباحِثِين المصريين ، هما : كتيِّب وضعته الدكتورة سيِّدة إسماعيل كاشف ، نشر سنة 1960 م ، وعنوانه : « مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه » ، وهو كتيِّب موجز ، ولكنه يتناول بعض المباحث الهامّة في التاريخ ؛ وكتاب الدكتور السيِّد عبد العزيز سالم ، الذي صدر سنة 1967 م ، وهو يتناول نشأة علم التاريخ عند العرب ، ومصادر التاريخ الإسلامي ، وغير ذلك من مباحث هذا الموضوع[1]. وإلى جانب كل هذا هنالك كتب كثيرة نُشرت حول بعض كبار المؤرِّخين المسلمين ، مثل كتاب المصري الدكتور أحمد الحوفي عن

---

(1) وصدر مؤخراً كتاب د. حسين مُؤْنس: «التاريخ والمؤرخون»؛ دار المعارف بمصر، 1984، لكنني لم أطَّلع عليه بعد.

« الطَّبري » الذي صدر سنة 1963 م ؛ وكتاب الدكتور عبد القادر طّليمات عن « ابن الأثير » ، الذي نال به الدكتوراة سنة 1967 م ؛ وعدد كبير من الكتب التي ظهرت حول ابن خلدون ، أذكر منها كتاب الدكتورة زينب الخضيري ، المسمى : « فلسفة التاريخ عند ابن خلدون » ؛ وكتاب الدكتور عبد الرحمٰن بدوىٰ : « مؤلَّفات ابن خلدون » ، وكتاب الدكتور أحمد الحوفي ، وعنوانه : « مع ابن خلدون » . وغير ذلك ؛ وهؤلاء الأخيرون جميعهم من المصريين .

والشيء المُلْفت للنظر حقًّا ، هو أن جميع هؤلاء المؤلِّفين العرب المعاصرين ، الذين كتبوا في علم التاريخ عند العرب وفي مناهج البحث التاريخي عندهم ، هم ـ بدون استثناء ـ عربٌ مشارقةٌ .

ولقد بذلْتُ جهوداً للتعرُّف على أيَّة مؤلّفاتٍ في هذا الموضوع بأقلامِ مؤلِّفين ومؤرِّخين وأساتذة جامعات من أقطار المغرب العربي ، فلم أظْفر بشيء . ولعلّ انحسار تأثير الثقافة الفرنسية شيئاً فشيئاً ، وجهود التَّعْريب الدَّؤبة في هذه الأقطار الشقيقة ، ستُؤدي وشيكاً إلى ظهور مؤلَّفات على هذه الشاكلة ، بأقلام إخوتنا هناك ، لكي تتظافر جهود المثقفين العرب ، في المشرق والمغرب ، في سبيل التَّنْويه بعلم التاريخ ومباحثه ومناهجه في تراثنا العربي الإسلامي ، والكشْف عن نواحي الإبْداع لدى العرب والمسلمين في هذا المجال الخِصْب من مجالات ثقافتهم التَّليدة . وإنني لأرجو ـ من ناحية أخرى ـ أن تكون مبادرتي هذه بدايةً أكاديميَّةً لإسهاماتٍ تاليةٍ من جانب زملائي في جامعات ليبيا في مجالات مناهج البحث في مختلف العلوم التي تُدرَّس فيها .

وأتمنى مُخْلصاً أن يطَّلع على كتابي هذا طلبتي بقسم التاريخ بكلية الآداب ، بجامعة قاريونس في بنغازي ، وكذلك طلبتي الذين درَّست لهم مناهج البحث ، لسنوات ، بقسم التاريخ ، بكلية التربية ، بجامعة الفاتح

بطرابلس ، وكذلك طلبتي السَّابقون والحاليُّون بالسنـة التمهيديّـة للدراسات العليا في الجامعتين . ذلك أن هؤلاء وهؤلاء ، هم الذين ألهموني ـ بجدِّهم وتساؤُلاتهم ومناقشاتهم ـ ما حبَّرْتُهُ ، بعـونٍ من اللّٰه تعالىٰ ، في الصفحـات التـاليـة ، عن علم التـاريـخ ، ومنهجـه ، ورجـالاتــه الأفـذاذ من العــرب والمسلمين . فالكتاب الذي بين يديّ القارىء ليس، في التحليل الأخير ، سوىٰ أصداء لمحاضراتي التي طفقْتُ أُلْقيها ـ بكثيرٍ من القُصُور ـ على طلبتي المذكورين ، خلال السنوات الماضية .

وإذا ما قُدِّر لهذا الكتاب أن يكون مُرْشِداً وعوْناً لطلبتي ، يساعدهم على التَّصدِّي لدراسة التاريخ بكفاءة ، فلعلَّني أكون بذلك قد أدَّيْتُ بعض ما هو مُناطٌ بي من مهامٍّ ترْبويـة في جامعـة قاريـونس التي أنا مـدين لها بتعليمي وبإعدادي لهذه المهْنة المقدَّسة التي هدفها الإسهام في تعليم أبناء ليبيا . . وما أنْبله من هدف! ولِلَّهِ الحمْدُ أوّلاً وآخراً. وكما قال رسول اللّٰه، صلّىٰ اللّٰه عليه وسلَّم:

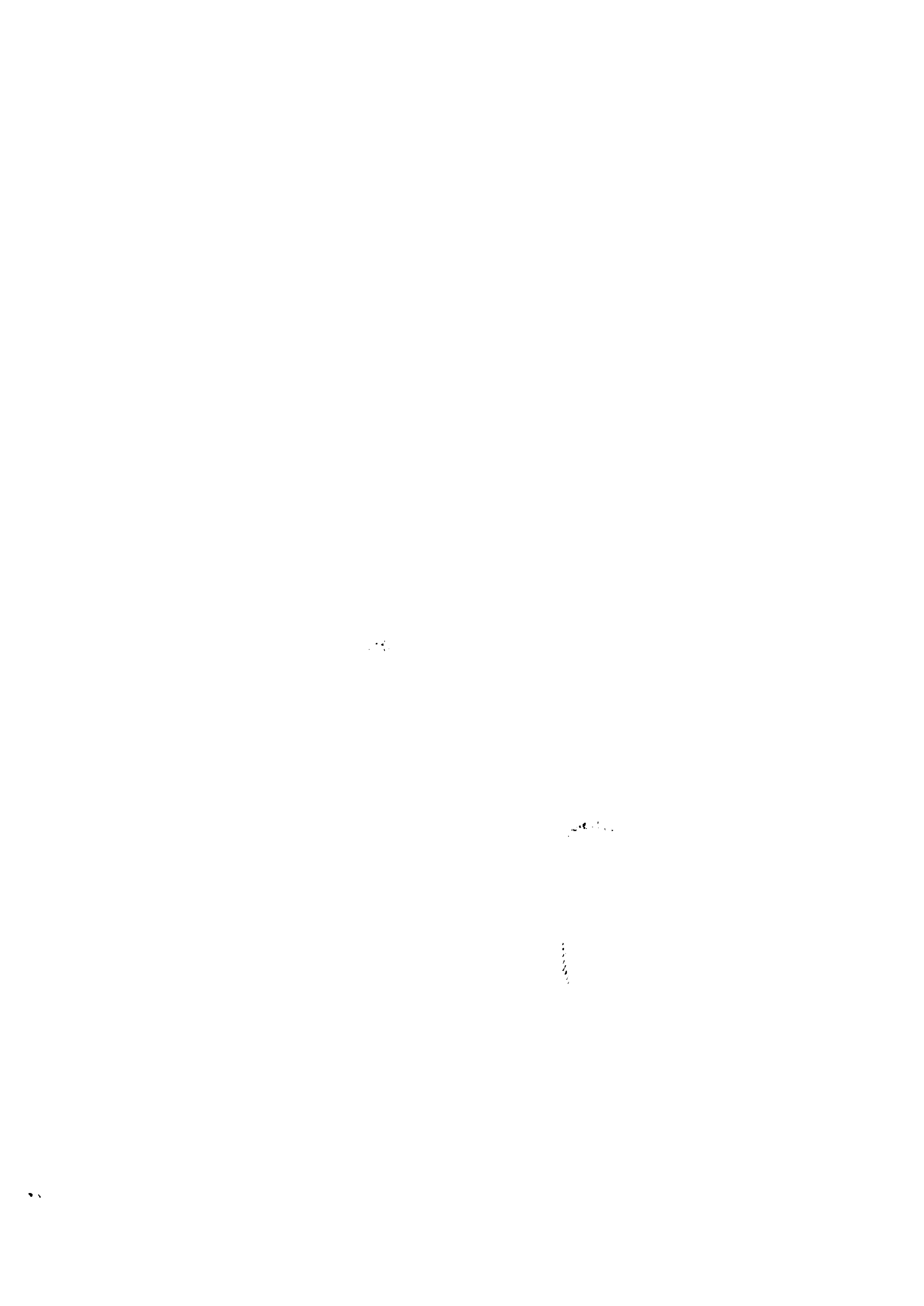
«اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لاَ يَنْفَعْ».

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي
حي الحمَّيْضة ـ بنغازي
ربيع سنة 1989 م

البَابُ الأوّل

منهج البحث في التّاريخ

- الفصل الأول : التأْريخ ومراحل تطور المعرفة الإنسانية.
- الفصْل الثاني : شروط الكتابة في التاريخ.
- الفصْل الثالث : العلوم المساعِدة للدراسات التاريخية.
- الفصْل الرابع : مشكلة اختيار موضوع البحث التاريخي ورسم الخطة والتَّبْويب.
- الفصْل الخامس : تجميع المادة العلمية للأبحاث التاريخية.
- الفصْل السادس : تحليل الوثائق التاريخية.
- الفصْل السابع : عملية التركيب التاريخي.
- الفصْل الثامن : مرحلة العرْض التاريخي ، أو كتابة البحث.



الفصل الأول

التاريخ ومراحل تطور المعرفة الإنسانية

مدْخل :

المنهج هو الطريقة التي يتوصّل بها الإنسان ، بكيفية علمية منطقية متّسقة مع الواقع ، إلى إدراك حقيقة من الحقائق التي كان يجهلها ؛ وهو السبيل إلى اكتساب المعرفة اليقينية .

ولقد حاول الإنسان ، منذ فجر تاريخه ، تحديد سُبُل المعرفة الكفيلة بإيصاله إلى حقائق الأشياء ، وقطع عبر تاريخه الطويل أشواطاً لا تنتهي من ضروب التخيُّل ، والتّكهُّن ، والتّصوُّر ، والتأمُّل ، والتفكير ، والملاحظة ، والتجريب ، محاولةً منه للوقوف على الحقائق المختلفة في شتّى مجالات الحياة . وسلك في سبيل ذلك مناهج متتالية ـ أو متزامنة ـ واكبت في الغالب كل منها مرحلة من مراحل تطور الحياة الإنسانية عبْر القرون . وما ميَّز اللَّهُ الإنسانَ عن الحيوان والجماد ، إلّا لأنه أراد له أن يُدْرك ـ بما منحه له من عقل ، وحواسٍّ ، ومخيِّلة ، وذاكرة ـ ظواهر الحياة والكون ؛ لكي يزداد مع الزمن فهماً وإحاطة ورقيًّا، من حيث أنه خليفة اللّه على هذه الأرض.

ويمكننا أن نوجز هنا المراحل الأساسية التي مرّ بها الإنسان في محاولته معرفة عِلل الأشياء وكُنْه الظواهر وحقائقها ، فيما يلي :

1 ـ المرحلة الأسطورية والخرافيَّة :

وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل المحاولات التي بذلها الإنسان لفهم ما يحيط به من ظواهر وحقائق متنوعة وليسْتجلي العلل الأولى التي تقف وراء كل ما يشاهده ويصطدم به وتحرِّكُه . وهذه هي مرحلة الحياة البدائية الأولى وما تلاها في الأزمنة السحيقة . وحيث أن الإنسَان لم يكن قد بلغ آنئذٍ مرحلة التعقُّل ـ وبالتالي العلم ـ وما ترتب على ذلك من خبرات متراكمة ؛ فإنه ظل في تلك المرحلة المبدئية يعلِّل مختلف الظواهر ويحاول تفسيرها بكيفيات خرافيّة وأسطوريّة : ففسَّر الكون والعالم ومختلف الأحداث والظواهر والكوارث وغيرها بأن عزاها إلى قوىٰ خفيّة تحرِّكُها وتتحكّم فيها من وراء الحُجب[1] . ولم يكن آنذاك قد توصَّل بعدُ إلى معرفة خالق الكون ومُدبِّره ـ سبحانه ـ لأن هذا لم يتأتَ له إلاّ بعد أن جاءته بيِّنات الحياة والكون عبْر سلسلة من الرسالات السماوية . فساقه تفكيره البسيط إلى الاعتقاد بأن كل ظاهرة أو حدث أو إرادة إنما وراءه إلٰه أسطوري خاص . فخُيِّل إليه مثلاً أن لِدورة الفصول الأربعة إلٰهاً ؛ وأن للعواصف والرياح إلٰهاً ، وأن للحب والكراهية إلٰهاً ؛ وأن للولادة والموت إلٰهاً ، وأن للأمراض إلٰهاً ، وهلمّ جرّاً . وهو قد تعامل مع هؤلاء الآلهة الذين ابتدعهم خياله وظنُّه ـ وما هم في الحقيقة إلّا محض آلهة أسطوريين وخرافيين ـ على أنهم قوىٰ حقيقية لها فعالياتها الخطيرة في الكون والوجود ؛ فرهبها وحسب لها ألف حساب ، وصار يتقرَّب إليها ، بحسب طقوس معيَّنة ، وأخذ يخطب وِدَّها ورضاءها وتسامحها ، بتقديم القرابين والنُّذُور إليها ، وأقام لها المعابد والخلوات وأخذ يحجُّ إليها ويستوحي كُهَّانها وهياكلها وأصنامها ، التي صنعها بيديه ، في أُمور حياته ويستلْهمها كيفيَّات حلِّ مشاكله العملية.

---

(1) انظر محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/ 3.

ولقد حدث كل هذا لدىٰ أمم قديمة كالفراعنة والبابليين والآشوريين ، وغيرهم ، وحدث ذلك على الخصوص لدى الإغريق الأوائل الذين كان آلهتهم الأسطوريّون في الغالب خليط من آلهة ومعبودات الأمم المتقدِّمة عليهم . فكان من بين الآلهة الإغريقيين : « زِيُوسْ » ، و « أبـولُّو » ، و « بُوسيدُون » ، و « هِرْمس » . وقد جعل الإغريق هؤلاء الآلهة الخياليّين شبيهين بالبشر ، وعلى مثالهم في عواطفهم ونزاوتهم وتصرّفاتهم ؛ فهم عندهم آلهة تحبُّ وتكْره وتحْسد وتُحَابي وتتناسل ، وتُنْجب البنين والبنات ، ولديهم المركبات والجياد، وأنهم فوق كل ذلك يصنعون الأحداث ويتحكّون في الوقائع التي تحدث في هذا الكون . وحدث مثل ذلك عند عرب الجاهلية في جزيرة العرب ، حيث ظلّوا قبل الإسلام يُعْزُون كل شيء إلى آلهتهم وأصنامهم التي لا تُغْني ولا تُسْمن من جوع . ومن هذه مثلاً اللاّت والعُزَّىٰ وهُبَلْ . وكان عرب الجاهلية يعتقدون أن من سبَّ هذه الآلهة أصابته مصيبة ، كأنْ يُصاب بالبرص أو الجُذام . وقد جاء في القرآن الكريم : ﴿ويُخوِّفونك بالذين من دونه ، ومن يضلل اللّه ، فما له من هادٍ﴾ ، (سورة الزُّمر) . ولقد تم العثور على نقوش باللغة الحميرية وبالخط المُسند تدل على أن بعض الأمم البائدة في الجزيرة العربية كعاد وثمود وجُديْس وجرْهم ، كانت تعبد الشمس والقمر . ولقد ترتب على ظهور هذا التفكير الخرافي لدى الأمم القديمة أنْ نشأت أساطير مدوَّنة شعراً أو نثراً ، كما في « الإلياذة » و « الأوديسَّا » الإغريقيتين ؛ وكما في « المهابهاراتة » الهندية ، وكما في « الشاهنامة » الفارسية ، وغير ذلك .

وعلى الرغم من أن الآلهة الأسطوريين والخرافيين الذين ابْتدعهم خيال الإنسان القديم لتعليل الظواهر والأحداث في تلك المرحلة المتقدِّمة من تاريخه ، لا تعدو أن تكون محْض هُراء ؛ إلاّ أن مجرّد إبتكار الإنسان لأولئك الآلهة الأسطوريّين فيه دلالة على أن هذا الإنسان كان لديه ، منذ فجر

تاريخه ، إحساس بوجود مبدأ العليَّة ، ولديه ميْل إلى تفسير الظواهر ، لإدراكه بـأنه لا بـدّ وأن تكون هنـالك علل تقف وراء مختلف الأحـداث والظواهـر والتحوّلات التي كان يشاهدها في الأشياء.

2ـ مرحلة التأمُّلْ العقلي :

وبعـدما أدرك الإنسـان بتجربتـه مدى عجـز وقصور وخـطأ التّفسيـرات الأسطورية الخرافية التي ركن إليها خلال المرحلة السابقة من تاريخه ، فإنه أقْلع عن تلك الضَّلالات ، والْتفت إلى العقل ـ بدلاً من الخيال ـ محاوِلاً تفسير ظواهر الكون عن طريقه وحده . فظنَّ أن هذا العقل وحده قادر على تقديم الجواب الشَّافي حول تساؤلاته عن الظواهر والحقائق والأحداث وعِلَلها ، وأنه بـاستدلالات هـذا العقل وقـوانين تفكيره التّجـريديّـة المحْضة القـائمة على تصـورات منطقيـة باطنيـة ، سيصـل إلى الكشف عن كُنْـه الأشيـاء ، وعلل الأحداث والظواهر . فأخـذ يبحث عن جواهـر الأشياء ، بـدلاً من ظاهـرها الملموس ؛ متَّبعاً في ذلك أساليب وطرائق التحليلات والتركيبات الاستدلالية الصُّورية.

وفي هـذه المرحلة سيـطرت على الفكـر الإنسـاني فلسفـات الإغـريق ونظرياتهم المُغْرقة في التجرّيد العقلي . وصار القياس الصُّوري الذي قال به أرسطو في منطقه ، المنهج الأصْـوب ، في رأي الفلاسفـة ، لفهْم غوامض الظواهر والخفيِّ من العلل . ولم يترك الإنسان في هـذه المرحلة من تـطور تفكيره مجالاً يُذكر للملاحظة العيْنيَّة والتجربة العملية ، اعتقاداً منه أن الحواس مضلّلة وناقصة ولا يمكن الإعتماد عليها ، وأن المعوَّل على العقل وحده لأنه قادر على إقتناص المعرفة على نحو حدْسي مباشر ؛ وبالتالي فـإن المعرفـة الحقَّـة هي المعرفـة الفلسفية ، فـالفلسفة هي سيِّـدة العلوم ومفتـاح إكْتِنـاه الحقائق.

وتواصل التَّعويل على العقل والمنطق والفلسفة في مسائل الفكر والعلم حتى إبَّان العصور الوسطى التي سادت فيها - هي بدورها - الفلسفات العقلانية ، وصارت دراسة المنطق الأرسطي وتطبيق مقولاته وفروضه الميِّتة التي لا تأتي بجديد ، على ظواهر الكون والحياة والوقائع العابِرة هي محكُّ الحقائق . واعتُبر هذا المنطق هو المعيار الأكيد لسبْر الحقائق . وهكذا صار الفلاسفة والمفكِّرون العقلانيّون يعبُدون العقل ، مثلما عبد القدماء نِتاج الخيال والوهم من آلهة أسطوريين وقوىً خفية ، وأصبحت النظريات العلميّة في شتى مجالات المعرفة مجرَّد بناءات وتصوُّرات تدور كلها في مملكة العقل ، دون كبير اعتبارٍ للحقائق المادية الملموسة.

واستمر الأمر عموماً على هذه الشاكلة حتى القرن السابع عشر الميلادي ، عندما بدأ الفكر الإنساني يتحوّل شيئاً فشيئاً من النَّظر العقلي التأمّلي المحض وأخذ يطلِّق المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي الذي يربط فيه العقل بين المقدِّمات والنتائج على أساسٍ من المنطق والتأمُّل الذِّهْني.

وتظافرت جهود فلاسفة القرن السابع عشر والقرنين التاليين عليه للخروج بالمعرفة من السيطرة الأرسطوطاليسية التي سادت الفكر الإنساني لعدَّة قرون.

3 ـ المرحلة التجريبية العلمية :

في القرن السابع عشر ، تصدّىٰ عدد من أصحاب فلسفات العلوم ونظريات المنهج للفكر القديم القائم على التَّأمُّلات العقلية العقيمة ، ونادوا بتطْبيق مناهج جديدة تقوم على إستقراء الواقع المحسوس . وظهر مؤلَّف الفيلسوف الإنجليزي « فرنسيس بيكون » المسمى : « القانون الجديد » ، كما ظهر كتاب الفيلسوف الفرنسي « رينيه ديكارت » ، المسمى : « مقال في المنهج » . وفي القرن التاسع عشر طالَعَنا الإنجليزي «جون ستيورت ميل » بطريقته الاستقرائية القائمة على « منهج الحذْف » ، وبقانون « إطِّراد الحوادث

في الطبيعة » ، ونشر الفرنسي « كلود برنارد » مقدمته المنهجية في العلوم ، المسماة : « المدْخل لدراسة الطب التجريبي »[1] . وكل هذه المؤلَّفات والنظريات قد قامت لدحض المنطق القديم والمنهج القديم ، وتظافرت لتحديد الطريق المؤدِّي إلى كشف الحقيقة في مختلف العلوم عن طريق الملاحظة والتجربة . ذلك لأن للعقل الإنساني وللمعرفة العقلية حدود لا يمكن تجاوزها ، وهنالك عديد من الظواهر التي لا تخضع في تفسيرها دائماً لمنطق العقل وحده ؛ وبالتالي فإن الفلسفة والتفكير التجريدي المنطقي قد تفيد الإنسان في إدراك بعض الأمور الذّهنية ، إلاّ أنهما قاصِران عن إيصال الإنسان إلى معرفة أكيدة بالظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية المحيطة به ، أو فهم العلاقات القائمة بين هذه الظواهر ، ما لم تُصاحبها معرفة مُسْتقاة من الملاحظة والتجربة.

لقد كانت الفلسفة والعلوم العقلية في العصور القديمة والوسطى تنظر إلى العِلم والمعرفة على أنها كل مترابط ، يُدْرس ويُفْهم بالعقل وحده . إلاّ أن مُقتضيات الحياة العملية ، وكذلك كشوفات الإنسان المتتالية ، واتِّساع معارفه على مدى العصور ، قد علّمته أنه لا بد للعلوم المختلفة من أن تنفصل عن الفلسفة التأمليَّة ، وأنّ على كل عِلم أن ينحصر في مجاله الخاص وأن يبحث عن مناهجه الملائمة ، تاركاً للفلسفة مهمة الإقتصار على تأْويل النتائج الشاملة التي تصل إليها مختلف العلوم ، ومعالجتها من وجهة نظرٍ صوريّة كليَّة ، وهذا هو دوْر فلسفة العلوم.

ومن ثم فإن على مختلف العلوم أن تنْهج نهجاً يقوم على التجريب واستقراء الوقائع الملموسة ، وملاحظتها ملاحظة عن طريق عمليات معقَّدة من

---

(1) كلود برنار: «مدخل إلى دراسة الطبّ التجريبي»، ترجمة الدكتور يوسف مراد، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، 1944.

التّحليل والتركيب . وهكذا نشأ العلم بمفهومه الحديث ، والقائم على إستقراء الواقع . والإنسان يعْجز عن ملاحظة الظواهر المحيطة به إلاّ في حدود ضيِّقة جداً ، وتفوته حتْماً ملاحظةُ العدد الأكبر منها ، لأن حواسّه بدورها محدودة المجال . ولذا كان لا بدّ له ـ كيْ ينمِّي معلوماته ـ من الإستعانة بأجهزة خاصة تُعينُه على زيادة قُدْرة هذه الحواس ، وتساعده على ملاحظة الظواهر بطريقة أسْلم وأدقّ عن طريق أجهزة علمية خاصة . بيْد أن الإنسان لم يقْنع بالملاحظة وحدها ، لأنه يفكِّر بعقله عند قيامه بهذه الملاحظة ، ويرغب في التّعرُّف على مغْزى الظواهر التي كشفت له الملاحظة عن وجودها ، ويريد أن يصل إلى ماهيَّة العلاقات العليَّة بينها . وهو من أجل هذا يستدلُّ ويوازن بين الوقائع ، ثم يمضي في إستقصائه قُدُماً ؛ مُسْترشداً بما يستخلصه من إجاباتٍ قائمةٍ على هذه الملاحظة المباشرة ، بُغية فهْم جميع جوانب الظاهرة التي يدرسها . وهذا النوع من التَّثبُّت عن طريق الاستدلال ومشاهدة الوقائع هو التجربة بمعناها الصحيح ، وهو كل ما نملك من الوسائل التي تمكّننا من معرفة طبيعة الأشياء الخارجية ، وتُوْقفنا على العلاقات السببية القائمة بينها ، بحسب رأي العلماء التجريبيين الذين لا يصدِّقون سوىٰ ما تُفْضي إليه التجربة المعملية والملاحظة الحسيَّة .

وتشترك مختلف العلوم في افتراض أن هنالك علاقات ثابتة بين الظواهر ، وتحاول هذه العلوم الكشف عن العلاقات بين الظواهر المتعلّقة بمجالها ، توْطئة للتوصُّل إلى قوانين تفسيرها ، وإلى وضْع نظريات شاملة تعبِّر عن هذه القوانين . وهدف كل ذلك أساساً هو التّنبُّؤ بتكرار الظواهر مستقبلاً . فمهمة العالم ـ في رأي التجريبيين ـ لا تقتصر على مجرّد تفسير الظواهر ؛ بل هم يرون ، أن عليه أن يهتم أساساً بالوصول إلى مرحلة التَّنبُّؤ ، وصياغة ذلك في قوانين محدّدة قائمة على الإبتكار ، ويمكن تطبيقها على العلاقات القائمة بالضرورة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر المتعاقبة الحدوث ؛ وذلك بقصد

التَّحكُّم في الظواهر المختلفة أو محاولة إجراء تحويرٍ فيها في المستقبل ، إذا ما توفَّرت ظروف معيَّنة لذلك . وكمثلٍ لهذه التحويرات نُشير إلى عملية زرْع السُّحُب عندنا في فصل الشتاء لإستمطارها علميًّا . فالعلم عندهم هو التَّنبُّؤ بالمستقبل بقصْد التحكّم في الظواهر وتطويعها لمصلحة الإنسان في تطبيقات عملية مفيدة . والعالِم يقوم هنا إذن بدراسة الظاهرة التي تهمّه ، عن طريق الملاحظة والتجربة ، لمحاولة تفسير حدوثها ، ثم يتلو ذلك بأنْ يضع فرضيَّة يمكن بواسطتها إيجاد تفسير لهذه الظاهرة ولعلاقتها بما يسبقها وما يتلوها من ظواهر متّصلة بها ؛ ثم يقوم بالتأكّد من صحة فروضه العلمية التي توصّل إليها بإجراء التجارب أو بالقيام بمزيد من الملاحظات لمعرفة مدى صحة فرضه والتأكُّد من ذلك على نحو قطْعي . وبعدما ينتهي العالِم من وضع فروضه ، ويتحقّق من مدى صحّتها ، فإنه يُبادر عندئذٍ إلى تنظيم هذه القوانين الجزئية في نطاقٍ أعمّ ، لكي يجعل منها مبادىء عامة وكليَّة يسْتنْبط منها نظرية شاملة في الموضوع ، عن طريق الاستدلال العقلي . وهذا المنهج هو المنهج التجريبي المستعمل إجمالاً في العلوم الطبيعية منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم.

فخطوات المنهج التجريبي إذن هي : الملاحظة والتجربة ، ثم وضع الفروض ؛ ثم التحقّق من صحة هذه الفروض بواسطة التجريب أو اختلاق الظواهر الطبيعية على نطاق أضْيق في المعامل بعد توفير جميع ظروف حدوثها ، أو على الأقلّ ملاحظة الظواهر التي لا يمكن إجراء تجارب معمليّة عليها ، ملاحظة دقيقة ومتكرِّرة ، ورصْدها بالأجهزة العلمية الملائمة ؛ ثم صياغة القوانين والنظريات ، بقصْد التَّحكُّم في الظواهر مستقبلاً وتطويعها لصالح الإنسان.

هل التاريخ علم تجريبي؟

وإذا كان العلم كذلك ، وإذا كانت هذه هي مناهجه فهل يمكن تطبيق هذا المنهج التجريبي الصارم على الدراسات التاريخية؟ وهل يمكن رصْد الظواهر التاريخية بنفس الكيفية التي يرصد بها علماء الطبيعة ظواهرهم؟

إننا نريد ـ قبل تناول الدراسات التاريخية ومناهجها وظواهرها ـ أن نتساءل مع علماء منهج البحث التاريخي سؤالهم المبدئي الذي لا ينفكُّون عن توجيهه لأنفسهم ، وهو : هل التاريخ علمٌ أم فن؟

الواقع أن التاريخ علم على نحوٍ ما ؛ له قواعده وأصوله ومنهجه ، وليس مجرّد فن من الفنون الوصفية التي تكتفي بسرْد الأحداث المرْوية أو المنقولة من الوثائق والكتب ، ودون محاولةٍ للنقد والتمحيص ، ودون قيام المؤرِّخ ـ على طريقته الخاصة ـ بعملياتٍ ذهْنية ، تحليليّة ، وتركيبيّة متواصلة ، للوقوف على علل الأحداث ومراميها ونتائجها المترتِّبة عليها ؛ ناهيك عن درايةٍ عميقة بمناهج البحث التاريخي ، وكيفيات التنقيب عن الوثائق وتصْنيفها وغرْبلتها ، لإسقاط غثِّها وكاذبها ؛ ثم التحقّق من صدقها ومنطقيتها عن طريق وزْن ما تتضمّنه من مادة إخبارية بموازين الشك المنهجي البنَّاء الذي يتحتم أن يستخدمه المؤرِّخ عند تقييم ودراسة الوثائق المصدرية والمساعدة ، وعند تمحيص الروايات الشفهية والنُّقُولات ؛ دونما تحيُّزٍ أو عاطفةٍ أو تسرُّعٍ في إصدار الأحكام[1] . فالتاريخ إذن ليس مجرّد سرْدٍ للوقائع دونما ضابطٍ من ضوابط التحقُّق ، وهو ليس مجرّد نقلٍ للروايات ، دونما نقد ، وهو ليس ضرباً من ضروب الأدب والفن القصصي الذي لا يحكمه سوى الخيال وروعة البيان وطلب المتعة . وذلك بالرغم من أن من يجهلون علم التاريخ يعتقدون حقًّا أنه

(1) انظر مقدمة كتابنا: «يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر»، ص 16.

فن من الفنون ، وليس علماً من العلوم ، وبأنّه مجرّد مواصلةٍ لما خلّفه لنا رواة الأساطير في قديم الزمن ، الذين خلطوا في مُدوَّناتهم الساذجة بين الإنسان وبين الآلهة والأبطال الأسطوريين . وذلك مثلما فعل المؤرِّخ الإغريقي « هيرودوتس » في الكثير من فقرات تاريخه ، حيث مزج بين وقائع وأحداث التاريخ وبين التصوُّرات والشخصيّات الأسطورية ؛ وكما فعل الإخباريُّون المسلمون في بدايات التأريخ عند العرب ، حيث تابعهم في ذلك بعض كبار المؤرخين المسلمين ، من أمثال الطبري والمسعودي ، بل وحتى بعض مؤلّفي السيرة النبوية ـ كما سنرى في الباب الثاني من هذا الكتاب ـ حيث نقلوا إلينا روايات أسطوريّة وخرافية لا تستند إلى الواقع في شيء ؛ دون أن يمحِّصوا أو ينقدوا بميزان العقل ، مدى صحة تلك الوقائع .

ثم جاء بعد هؤلاء المؤرخين والإخباريين المسلمين ، المؤرخ المغربي الفذّ أبو زيد عبد الرحمٰن بن خلْدون ، فألّف في القرن الثامن الهجري مقدّمته الشهيرة ، ونقد منهجهم العقيم ، قائلاً عنهم إنهم خلطوا حقائق التاريخ . . « . . بدسائس من الباطل وهِموا فيها وابتدعوها ، وزُخْرفٍ من الروايات المضعَّفة لفَّقوها ووضعوها ؛ واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم ، واتَّبعوها ، وأدُّوها إلينا كما سمعوها . ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ولا رفضوا تُرَّهات الأحاديث ولا دفعوها »[1] . وزاد ابن خلدون فقال في نفس السياق : إن التاريخ « . . هو في ظاهره لا يزيد على إخبارٍ عن الأيام والدول ، والسَّوابق من القرون الأُول [. . .] وفي باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيَّات الوقائع وأسبابها عميق »[2] .

---

(1) ابن خلدون: «المقدِّمة»، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت (أوفست)، (د. ت)، ص 4.

(2) نفس المصدر، ص ص 3، 4.

ويرىٰ بعض الباحثين أن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً ، لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضع لـه العلم الطبيعي ظـواهره ، من حيث المشاهدة العيْنيَّة والاختبار والتجربة ؛ وبذلك فإنه ـ في رأي هؤلاء ـ لا يؤدِّي إلى استخـلاص قـوانين علميـة يقينيّـة ثـابتـة ، كمـا هـو الحـال في العلوم التجـريبيـة . وهم يرون أن من أسبـاب إنتفـاء صفـة العلم عن الـدراسـات التاريخية ، أن التاريخ ينطوي على عنصر الصُّدْفة ، وتتدخَّل إرادة الإنسـان وأفعاله ونزواته في صُنْع أحداثه ، بحيث لا يمكننا أبداً التَّنبُّؤ بتلك الأحداث مسبَّقاً كما هو الأمر بالنسبة للظواهر الطبيعية .

والحقيقة أن التاريخ بالفعـل ليس واحداً من العلوم التجـريبيـة القائمـة المعرفةُ فيها على الملاحظة والتجربة المعملية ، وهـو لا يمكنه ، من هـذه الوجهة ، أن يرتقي إلى مرتبة تلك العلوم . فالمعرفة التاريخية ، بـالفعل ، يستحيل إخضاعها لطرائق العلم التجريبي الحديث ، ولا يمكن أن تُسْتنبط من هذه المعرفة أيَّة قوانين ثابتة ثبات القوانين الطبيعية وحتميتها . فمثلما أسْلفنا القول : العلوم الطبيعية تدْرس حقائق قائمة بالفعل ويمكن فحصها ومعاينتها آنيًا ، ومتى شئنا ، في معظم الأحوال . ولكن هذا غير ممكن بالنسبة للظواهر والأحداث التاريخيّة ؛ بل وحتى بالنسبة للأحداث المعـاصِرة والـراهنة التي نعايشها ؛ لأن هـذه الأخيرة ، رغم إمكـانية مشـاهدتهـا ـ من حيث المبدأ ـ مشاهدة عيْنيَّة ؛ إلّا أنه لا يمكننا أن نفعل ذلك سوى بصفة جزئية وذاتية ، ولا يمكننا أن نلاحظ منها سوى النُّزر اليسير جداً ، وفي نطاق ما تسمح به حواسُّنا وموقع تواجدنا ؛ الأمر الذي يجعلنا في الغالب عاجزين عن مشاهـدة حدث تاريخي ـ ولو قصير ـ ملاحظة مباشرة ، وبكل نزاهة وفطْنة واستيعاب وتجرُّد . لأن أحداث التاريخ تقع مرة واحدة وحسب ، في زمانٍ ومكانٍ معيَّنيْن ، وهي غالباً لا تُعْلن عن قُرْب وقوعها ؛ بل إنها تقع في العادة فجأة وعلى غير انتظار ، وتحدث في أماكن متعددة يستحيل علينا ـ بحكم قصور حواسّنا ـ أن نحيط بها

كلها إحاطة كاملة ، دون مساءلة الآخرين .

وإذا كانت الملاحظة المباشرة للحوادث المعاصِرة والحالية الجارية غير ممكنة تماماً ، كما أوضحنا ؛ فكيف سيكون في مقدورنا ملاحظة أحداث الماضي التي انقضت . والحدث هو دائماً في صيْرورة ولا يتوقَّف أبداً لكي نجد الوقت الكافي لرصْده رصداً محكماً . كذلك ، فإنه يستحيل أن يكون التاريخ علماً تجريبيًّا مثل علوم الفيزياء والكيمياء والأعضاء ووظائفها وغير ذلك ؛ لأن قِوام التاريخ هي « الأفعال البشرية » ، بما تشتمل عليه من تعقيد وتداخل وفُجائية وعدم اتِّساق مع منطق العقل في كل الأحوال . ومثل هذه الأفعال الزِّئْبقيّة لا يمكن إخضاعها للتجربة ولا يمكن بَتْرُها عن بقية الأفعال أو التوقف بها وتجميدها حتى نتمكن من رصْدها . فالأحداث والوقائع والأفعال البشرية ، والظواهر التاريخية العامة ، هي في صيْرورة وتشابك وتفاعل مستمر ؛ فليس في وسْع المؤرِّخ مثلاً أن يُخضعها للتجربة ، فهو لا يستطيع مثلاً « إستعادة » تجربة حرب أو ثورة ، أو عصيان مدني ، أو أي حدث آخر مماثل في معملٍ خاص لدراسة ذلك كظاهرة ، فيدرس ذلك على مهل ثم يسجِّل ملاحظته . كما لا يستطيع المؤرِّخ استنباط قوانين حتْمية تاريخية إبتداء من دراسته للأحداث والوقائع التاريخية المختلفة ، مثلما هو الحال بالنسبة لقوانين العلوم التجريبية ؛ لأن الأحداث التاريخية ، مهما تشابهت في السِّمات العامة وفي الزمان والمكان ؛ تبقى مختلفة تماماً عن بعضها البعض ، وهي لا تتكرَّر مطلقاً على نمطٍ واحدٍ . فالتعبير المعروف القائل بأن « التاريخ لا يعيد نفسه » هو قول صحيح وصادق بالضرورة ؛ إذْ كيف يُعيد التاريخ نفسه وهو في صيْرورة دائمة تمضي به نحو الماضي بدون توقُّف؟ كذلك ، فإن عنصر الصُّدفة الذي يلعب دوراً كبيراً في الأحداث التاريخية يحرمنا من إمكانية التَّنبُّؤ بالمستقبل ، ويُفوِّت علينا فرصة التّكهُّن بوقوع الحدث قبل وقوعه الفعْلي ؛ وذلك بخلاف الظواهر الطبيعية التي تتكرّر بنفس الكيفيّة وبموجب

نفس الشروط ؛ مثلما هو الحال بالنسبة لظاهرة المطر ، أو الكسوف والخسوف ، أو تكوُّن الثلج . . إلخ .

ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أنه يستحيل علينا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة ، على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية ؛ غير أن هذا لا يجرِّد التاريخ من أحقيّته بأن يُعتبر علماً . وهو ليس بالطبع علم تجربةٍ واختبارٍ للواقع ، وإنما هو علم نقد وتحقيق لوثائقه التي دُوِّنت فيها أحداثه الماضية . وهو من هذه الوجهة لا يدَّعي لنفسه مهمة التّصدي لإبتكار القوانين العامة التي تتحكّم في الظواهر ، أو مهمة اكتشاف علاقاتٍ ثابتة ومطَّردة بين الوقائع ، بصرْف النظر عن الزمان والمكان . كما أنه لا يزعم لنفسه القدرة على التعميم ، الذي هو من أهم أهداف العلم الحديث : فالمؤرِّخ مدركٌ لحقيقة أن الظواهر التاريخية لا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا ؛ وبالتالي فهو مقتنع باستحالة دراستها إلاّ بعد وقوعها وتوفُّر الوثائق التي تسمح بدراستها .

نعم! إن التاريخ علم ، لأنه يشتمل على معارف لا تُحصىٰ . وهو علم حتى وإن اختلف في منهجه وإمكانيّاته ونتائجه عن العلم بالمفهوم الذي عرضنا له . ومصطلح « علم » ، هو مصطلح مطّاط ، ويحتمل العديد من التفسيرات ؛ فالمسلمون يرون ، مثلاً ، في العِلم ، العلمُ والإحاطة والتمرُّس بالتخصُّصات وبمنظومات المعلومات المتعلِّقة بالدين الإسلامي ، و« العالِم » عندهم هو الذي له باعٌ طويل في مسائل الدين والحديث النبوي أو التفسير ؛ فهذا هو مدلول مصطلح « علم » لديهم . والمتخصصون يعتبرون التاريخ علماً ، من حيث أنه دراسة منهجية لها قواعدها وأصولها ، ولها وثائقها ، ومسالك تجميعها ، ووصفهم له بالعلم يتأتّى من وجهة أنهم لا يعتبرونه خيالاً طليقاً ، ولا يعتبرونه صياغةً حُرَّة ، لأنهم يشترطون في الدارس له جملةً من الشروط المنهجيّة المُتعارف عليها . وهو ينصبُّ على دراسة حياة الإنسان الماضية ، وعلى حياة الأفراد والشعوب والأمم والحضارات المتتالية ، عبر

عصور انقضت إلى الأبد بالضَّرُورة ولن تُسْترجع على نفس الشاكلة أبداً ، من حيث أن طبيعة وقائع الحياة أنها تحدث مرّة واحدة وكَفَىٰ ولا يمكن أن تتكرّر : فهو « علم » الماضي ، سواء كان هذا الماضي قريباً أم مغرقاً في القِدم . وهو إذن ينصبُّ على دراسة ما فات وانقضى ؛ بينما ينصبُّ العلم ، بمفهومه التجريبي الحديث ، على دراسة حقائق من أهم سماتها قابليَّتُها لأنْ تطَّرِد وتعود وتتكرَّر دائماً في المستقبل ، في ظل نفس الشروط وبحسب نفس الاتِّساق والحتميّة .

وقد يُعتقدُ أن التاريخ ، من حيث أنه يقوم على جمْع الوثائق وعلى دراستها ، وبالتالي ملاحظتها « ملاحظةً مباشرةً » ؛ فإن المؤرخ من حقّه أن يعتبر نفسه عالِماً على غرار عالِم الطبيعة . ولكن في الحقيقة المفارقةُ واضحة بين عمل المؤرّخ وبين عمل العالِم الطبيعي ؛ فالأول يبتدىء من الوثائق ، التي لا تعدو أن تكون مجرّد أصداء تسجيليّة لأحداث الماضي ، وليست هي الماضي في حدِّ ذاته ؛ ومن هنا ، فإن ملاحظته المباشرة المزعومة ، هي ملاحظة تنصبُّ على هذا الصدىٰ وحده ؛ في حين أن عالِم الطبيعة « يلاحظ » الظواهر الطبيعية في حدِّ ذاتها مباشرةً ، وبدون وسيط ، ويتّخذ ملاحظته ـ وأحياناً تجربته ـ وسيلة لوضْع الفروض والكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية على نحو سرْمدي . والمؤرّخ لا يستقرىء الظواهر والحوادث في حدِّ ذاتها ، لأنها لا تقع تحت ناظريْه ؛ وإنما هو يدرس الوثائق الخاصة بها ، فيحلِّلها ويركِّبها ، محاولةً منه لاستنْطاقها عن الماضي ، ومحاولةً منه للتأكّد من أنها صورة أقرب ما تكون عن ذلك الماضي ، لكنه مدركٌ تماماً أن هذه الوثائق ليست أبداً هي الماضي نفسه ؛ ومن هنا فإنه دائم الشك فيها ، صعب الاقتناع تماماً بما جاء فيها ، لأنه يستغلُّها فقط في محاولة التأكُّد من أنها مطابقة من معظم الأوجه للماضي ، وذلك توْطئة منه للكشف ، بواسطتها ، عن العلاقات السَّببيَّة والعليَّة بين الظواهر والحوادث التاريخية

الماضية[1] . فالمؤرِّخ ليس في مثل طموح عالِم الطبيعة ؛ إنه يريد فقط أن يفهم ، وهو لا أمل له في إحداث تحوير في أحداث الماضي لأن هـذا خُلْفٌ واستحالة ، إلَّا إذا كـذب وشوَّه الحقـائق ، وهـذا لا يغيِّر مـن الحقيقـة في شيء ؛ أما عالِم الطبيعة ، فـإنه يـلاحظ ويجرِّب ويضـع الفـروض ويصوغ القوانين لكي يتنبَّأ بالمستقبل ويُحْدث تحويرات فيه .

فالتاريخ هو علم له صبْغته الخاصة ، ويختلف عن العلم الطبيعي مـن حيث ما يلي :

ـ مـن حيث أن المؤرِّخ لا يلاحظ الظواهر التي يدرسها بطريقة مباشرة ، وإنما يعتمد ، إمَّا على السَّماع مـن شهود العيان الذين عاصروا الأحداث التي يدرسها وشاهدوها ، وإمَّا على النقل مـن الوثـائق التي دوَّنها أشخـاص رأوا الأحداث التاريخية أو سمعوا بها عن قرب . ومـن ثمّ فإنه مـن البديهي أن يحْذر المؤرخ مـن طريقته في البحث في حدّ ذاتها ، وعليه أن يشكّ دائماً في وثائقه وأن يغرْبلها ويحلّلها ويتأكّد مـن صحة محتواها . لأن الرُّواة ومدوِّني الوثائق ومؤلِّفي الكتب التاريخية قد يتعمّدون تشْويه الوقائع ، أو قد يصفُونها وصْفاً خاطئاً ، حتى وإن كانوا سليمي النيَّة فيما يقرِّرونـه ويقولـونه ، أو قـد تضطرُّهم ظروف خاصة بهم ، إمَّا إلـى الكذب ، وإما إلـى المبالغة ، وإما إلـى الخطأ والتحريف .

ـ مصطلح «علم»، بمعناه الصّارم، لم يعدُ يُطلق سوىٰ على كل دراسة تؤدِّي في النهـايـة إلى التَّنبُّؤ بـالمستقبـل، أي كُلَّمـا اهـدتْنـا الـدراسـة إلى الكشف عن العلاقات الثابتة المطَّردة بين الظواهـر ، وإلـى معرفـة القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر مستقبلاً ، في أيّ زمان ومكان .

---

(1) انظر محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مصدر سابق، ص 360.

ومثلما نرى ، فإن هذيْن الشرطيْن غير ممكنين بالنسبة للتاريخ ، لأن حوادثه تخضع في الغالب لإرادة أو لنزوات البشر - سواء كانوا فرادى أو جماعات - وهؤلاء لا يمكن أبداً التّنبُّؤ بمسلكهم مستقبلاً ، وذلك لشدّة مرونة الأفعال والظواهر الإنسانية وتداخلها وتأثيرها في بعضها البعض ، على نحو لا يمكن التّنبُّؤ به مستقبلاً . وعلى أيّة حال ، فإن هذا لا يعني أبداً أن التّنبُّؤ بأفعال الإنسان مستقبلاً ، ودراسة ردود أفعال المجموعات البشريّة ، هو أمر مستحيل وغير موضع دراسة . إننا لا نقول هذا ؛ وإنما الذي نريد أن نخلُص إليه هو أن مثل هذه الدراسات هي من إختصاص علوم أخرى ، كعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم السياسة - كلٌّ من وجهة نظره وبحسب مناهجه الخاصة - لكنها ليست بأيِّ حالٍ موضوعاً للدراسة التاريخية التي لا يهمها سوى الماضي ودراسته ، ثم تقدّم خلاصة نتائجها لغيرها من التخصّصات ليستفيد بها أصحاب هذه في دراستهم للمُستقبل إن كانوا مهتمين بهذا المستقبل بحكم وبحسب طبيعة تخصّصهم.

وعلى أيَّة حال ، فقد تغيرت معالم الدراسات التاريخية ، منذ ابن خلدون ، فلم يعد التاريخ يُدْخل الأساطير والخرافات في حسبانه ، وإنما أخذ يهتمّ فقط بالأحداث الموثَّقة المصادر ؛ وبالتالي ، فإنه قد صار يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى علمٍ استقرائي ، لأن المؤرِّخين - خُصوصاً منذ القرن الماضي في أوربا - قد أخذوا يُخْضعون لِمنهج الشكِّ كلَّ الروايات التاريخية ، سواء استقوها من شهود العيان أو من أفواه الرُّواة ، أو من الوثائق ؛ وأصبح المؤرّخ الأمْثل هو ذلك الذي لا يقبل الخبر التاريخي إلّا بعد نقْده وتمحيصه وغرْبلته، والذي يحرص على المقارنَة بين مختلف الرِّوايات، وعلى معرفة مدى تطابُق الحدث المروي مع منطق العقل ؛ وذلك رغبة منه في إسقاط الأساطير والخرافات ، وطرْح كل صنوف التَّلْفيقات والمبالغات التي يمجِّها العقل ، من بين الوثائق التي يعثر عليها: فهدف المؤرّخ أصبح ينحصر في

الرغبة في الوصول إلى الحقائق التاريخية المجرَّدة من الأكاذيب والأوهام والأغراض الشخصية ، وهوى الإنسان وتعصُّبه لرأيه أو قوْمه ؛ وأصبح المؤرِّخون لا يجْنحون إلى سرعة تصْديق ما يسمعونه من رُواتهم ، أو ما يقرؤنه في وثائقهم ؛ خوفاً من الوقوع في الزَّلل والتَّدْليس وقلْب حقائق التاريخ . ومن هنا فإن المؤرِّخ الحقّ هو ذلك الذي يبدأ دائماً بتجميع الوثائق الأصلية حول الموضوع الذي يشغل بالَهُ ، ثم يثنِّي بدراسة تلك الوثائق دراسةً مستفيضة ومُتروِّية ، وبحسٍّ ناقدٍ ، وبفهْم وبصيرة لا يشوبها التقليد ولا التَّعصّب ولا السذاجة ؛ ثم يقوم بتحليل هذه الوثائق بحسب منهجٍ مُتَّبعٍ ، ويطبِّق عليها أساليب الشكّ المنهجي البنَّاء ، بُغْية الخروج من ذلك إلى وصْف الأحداث التاريخية وصفاً سليماً مُحْكماً ، وإلى وضْع الفروض حول الأحداث الماضية وعللها وأسبابها ، محاولةً منه لتفسير الظواهر التاريخية ، كبيرها وصغيرها . ومع ذلك فإن البراهين التي يصل إليها المؤرخ ، بعد قيامه بهذه الخطوات المنهجيّة المتتالية ، تظل أقلّ مرتبةً من البراهين شبْه القاطعة أو القاطعة ، في العلوم الطبيعية والرياضيّة ، وأقل مصْداقيّة منها .

وإذاً ، فإنه يحقٍّ لنا الآن أن نعترف بأن التاريخ علم ، وعلم بحقّ ، وهو ليس مُجرَّد فنٍّ ، كما يظن عوامُّ النّاس ؛ لكنه علمٌ يعرف حدود إمكاناته ولا يدَّعي لنفسه مكانة شبيهة بالعلوم الطبيعية ؛ فهو من حيث مجاله ومنهجه وحدوده ، لا يمكنه أن يؤدِّي في الحياة ذلك الدور الذي تؤدِّيه هذه العلوم التي هدفها خدمة الإنسان في مستقبل دورة فلك تواجُده على هذه الأرض . لكن التاريخ يخدم الإنسانية ، هو الآخر ، من حيث أنه يسْتقرىء ماضيها وماض الأمم والشعوب والأفراد ، ويقف بهم وقفات طويلة عند نقاط الضعف ونقاط القوة ، لكي تُستلهم منه العِبر والدُّروس . ولقد تضمَّن القرآن الكريم العديد من الآيات: فجاء في سورة يوسف: ﴿لقد كان في قصصهم عبْرة

لأولي الألباب﴾؟ وجاء في سورة الأعْراف: ﴿تلك القرىٰ نقصُّ عليك من أنبائها. . ﴾؛ وجاء في سورة الكهف: ﴿نحن نقصُّ عليك نبأهم بالحقّ. . ﴾؛ وجاء في سورة هود: ﴿وكلاًّ نقصُّ عليك من أنباء الرُّسل ما نُثْبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرىٰ للمؤمنين﴾ . وبالتالي فإن معظم المؤرِّخين المسلمين يجعلون الهدف الأساسيّ من دراسة التاريخ : **إسْتلهام العِبْرة وفائدة الاقتداء** ؛ وقد قال ابن خلدون في فضْل التاريخ : « أنه يُوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم ، والأنبياء في سِيَرهم ، والملوك في دولهم وسياستهم حتى تتمَّ فائدة الاقتداء في ذلك »[1] .

---

(1) ابن خلدون، مصدر سابق، ص 9. ومن كتب التاريخ العربية القديمة التي تضمّنت عناوينها مفهوم «العبْرة» ما يلي: كتاب «الإفادة والاعتبار» لعبد اللطيف البغدادي؛ وكتاب «الاعتبار» لأسامة بن منقذ؛ وكتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون؛ وكتاب «المواعظ والاعتبار» للمقريزي؛ وكتاب «صفوة الاعتبار» للمؤرِّخ التونسي محمد بيرم التونسي الخامس؛ وكتاب «التذكار» للمؤرخ الليبي ابن غلبون.

الفصل الثاني

شروط الكتابة في التاريخ



للكتابة التاريخيّة شروط عديـدة تنصبُّ على الباحث فـي هـذا العلم . ولعل من المفيد هنا أن نُعرِّف دارسَ التاريخ المبتدىء بهذه الشروط .

وغني عن القول أن هنالك شرطاً أساسياً ، غير مُكْتسب ، وإنما هو مَلكةٌ يتباين الأفراد فـي التّمتع بها ، ونعني بذلك الموهبة . فالموهبة لها دور كبير فـي إنجـاح عمل المؤرِّخ ، وهـذه الموهبـة هي موهبـة القدرة على البحث والتّنْقيب وملكة الكتابة واقتناص الأفكار ، والقُدْرة على النقد والتحليل . وليس كلُّ الناس سواسية فـي حيازة مثل هذه المواهب والمَلكات ، ولكن لا بد وأن يتأتّىٰ لدارس التاريخ شيء منها ، وعليه أن يحـرص على تنمية هـذه المنح الطبيعية التي خُصَّ بها .

وإلى جانب الموهبة ، على دارس التاريخ أن يُدْرك أنه يتوجَّب عليه أن يتحلّىٰ بالعديد من الصِّفات والمَلَكات ، لكي يفيَ بشروط التصدُّر للكتابة فـي التاريخ . ولنستعرض فيما يلي بعض أهم الصفات والخبرات والاستعدادات التي يتحتم عليـه أن يجمعها فـي شخصـه ، من النواحي العلميـة والخلقية والنفسية وغيرها :

- تحصيل ثقافة عامّة رصينة :

لا بدّ لدارس التاريخ من التّحلّي بثقافة عامة رصينة في العديد من مجالات العلوم والتخصّصات الإنسانية والأدبية ، جنباً إلى جنب مع ثقافته التاريخية . ذلك أن البحث في العلوم الإنسانية - ومن بينها التاريخ - يقتضي بالضرورة اكتساب الثقافة الواسعة . فالباحث في التاريخ يتحتّم عليه إذن أن يُكْثر من القراءات المتفرِّقة وأن تكون له اهتمامات فكرية متشعِّبة ، ولا بد له من الحرص دائماً على توْسيع مداركه ، قبل كل شيء ، في كل ما يمسُّ أحداث جميع حقبات التاريخ ، من قديم ، ووسيط ، وحديث ، ومعاصر ، ولا بدّ له من أن يزوِّد نفسه بحصيلة لا تنضب من المعلومات التاريخية المتراصّة ، وذلك لكي تكون نظرته ورؤيته لتاريخ البشرية - ولتاريخ أمّته على الخصوص - نظرة شاملة وعميقة ، بقدر الإمكان . فهو متخصّص في علم واسع لا حدود لمعارفه ، وضعت فيه مئات الآلاف من الكتب ، وحبَّرت فيه أقلام المؤرخين ملايين الأوراق . ولذا فإنه من العار عليه - إن أراد أن يكون متخصّصاً بالفعل - أن يرضى باستظهار بضعة كتب أو بضع وُريْقات تُمْلى عليه في قاعات الدَّرْس ، فينفخ أوداجه بصَلَفٍ خدَّاعٍ ، مُعتقداً أنه أحاط بجميع مباحث هذا العلم! فالتخصُّص في علمٍ كهذا يعني التبحُّر في بحر متلاطم من المعلومات التي دُوِّنت وما تزال وستظل تدوَّن في هذا المجال الذي لا حدَّ للبحث والكتابة فيه . ومن أجل ذلك - ولكي يتميَّز الطالب المتخصّص في التاريخ عن غيره - فإن عليه أن يداوم مثلاً على دراسة التواريخ الشخصيّة ، وسِيَر أفذاذ العظماء من الناس الذين تركوا وراءهم بصماتهم على أحداث العالم ومصيره ، كالمفكِّرين والفلاسفة ، والقادة السياسيين ، والأدباء ، والفنّانين ، وعلماء الدين ، والرَّحّالة ، والمؤرخين ، والجغرافيين . وعليه قبل ذلك أن يُلمَّ بسِيَر الرُّسُل والأنبياء والمُصلحين الدينيين ، وصفْوة دُعاةْ الأخلاق . فهؤلاء وهؤلاء قد لعبوا - كلٌّ في مجاله وفي زمنه ، بل وعلى مدى

التاريخ ـ أدواراً حاسمة في صُنْع مستقبل أممهم ، وفي صنع مستقبل البشرية قاطبةً ، في كثير من الأحايين . ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ؛ بل إن إلماماً بأهمّ أحداث الدنيا التي كانت ، عبر حقبات كثيرة ، معارج أدَّت إلى تحوُّلات تاريخية حاسمة في حياة الناس ، جيلاً بعد جيل ، سيكون زاداً للمتخصِّص في التاريخ لكي تكتسب رؤيته التاريخية أبعاداً إنسانية إيجابية بنّاءة ، ولا يكون ذا نظر قصير ، لا يعرف من أحداث العالم الكبرى سوى تلك التي حدَّثتْه عنها الكتب المدرسيّة في مراحل تعليمه السابقة ، لأن مثل هذه الثقافة ليست مِنْ الدِّراية التاريخية في شيء ، وإنما هي ثقافة جميع الناس الذين يرغب هو في بزِّهم في هذا المجال ، ليكون مرجعاً لهم .

كذلك فإن على المؤرِّخ الناشىء أن يحاول الإلمام بتاريخ أمّته في مختلف حقباته ، وأن يتعمَّق في دراسته لعهود رقيِّها الحضاري والفكري والأدبي والعسكري والعلمي ؛ لأنه مُؤْتمنٌ ـ بحكم تخصُّصه ـ على الدِّفاع عن ماضي هذه الأمة وتاريخها ، وبالتالي ، ليس له أن يجهل ومضات الإبداع والرقيِّ في هذا الماضي وهذا التاريخ ، حتى لا يترك لمؤرخين من خارج هذه الأمة فرصة العبث بماضيها ، والنَّيْل منه بكتابات قد تكون مليئة بالمغالطات والأكاذيب والتجنِّي . لأنه إذا كان لأمة من الأمم مؤرِّخوها الأفْذاذ ، في مختلف حقبات ماضيها وحاضرها ، فإن ذلك سيكون من أهم عوامل التَّنْويه للأجيال المتلاحقة بأمس أمّتهم ، حتى يتربّىٰ النشأ الجديد في الأمة على الثقة في أمّتهم واحترامها والإفتخار بالإنتماء إليها؛ فمَنْ هم الذين سيُلقِّنُون الأجيال الطّالعة في الأمة نواحي القوة والعظمة في ماضيها ويحبِّبونهم في هذا الماضي ، إذا لم يتصدّ المؤرخون لهذه المهمة المقدَّسة؟ كذلك عليه أن يتفهَّم ويحيط بفترات ضعف أمّته وإنهيارها وتأخُّرها ، وأن يبحث عن أسباب ذلك وعلله ، لكي يُطْلع الآخرين على هذه الأسباب والعلل ، وحتى يتعرّفوا عليها ويحاولوا عدم الوقوع فيها مجدداً . وهذا مدعاة للرقيِّ المستمرِّ ومواصلةٌ

لبعْث الحياة فـي جسد الأمة كي لا تموت أو تتلاشىٰ . وعلى المؤرِّخ كذلك أن يتعرَّف على تواريخ البلدان والأمم المجاوِرة ، وعلى علاقاتها بأمّته وشعبه عبْر مختلف حقبات الدهور ، سواء كانت علاقات حُسْن جوار ومبادلات ثقافية واقتصادية ، أمْ كانت علاقات حروب وعداء واعتداء ؛ لأن فـي هذا عامل من عوامل تعريفه بنتائج احتكاك أمّته وشعبه بغيرهما من الأمم والشعوب ، وتأمُّل ذلك واستقراؤه ، إن كان يوحي بمكامن خطرٍ أو ببشائر خيْـرٍ على حدوده ، وهل بين الأمم والدول المجاوِرة مَنْ حاول أو سيحاول أن يمسَّ التماميَّة التُّرابية لرُقْعة بلده . هذا بعضٌ من كثيرٍ مما يتحتّم أن يُلمَّ به دارس التاريخ ، لكي يكون مرجعاً لغيره ، وقُدْوة يُقْتدى بها فـي مجال التاريخ .

ثم أن على المؤرِّخ أن يتمرَّس دائماً ـ على الأقـل فـي فترات راحتـه ـ بالإطِّلاع على الآداب العالميّة والمحليّة ، وأن يحيط إحاطة وافية بآداب أمّته وموروثها الشعري والنَّثْري ، لكي يَعِبَّ من مَعين هذا الأدب وهذا الشعر ، حتى يُثْري لغتَه ويرتقي بأسلوبه ويضاهي بقدْر الإمكان سلاسة اللغة وامتلاك ناصية البيان عند قدماء مؤرخي أمّته . لأن كتب التاريخ هي أيضاً كتب فصاحة لغـوية وقـدرات تعبيريّـة ؛ إذْ ماذا تجـدي المعلومات المكـدَّسـة فـي ذهن المؤرخ ، إذا كان عاجزاً عن التّعبير المناسب وعن الصياغة المقنَّنة لُغةً؟ وعلى المؤرِّخ ألَّا يقتصر على الاطلاع على آداب أمّته فحسب ، وإنما عليه أن يأخذ بنصيب من القراءات المتفرِّقة فـي الآداب الإنسانية والعالمية ، وأن يُكْثر من مطالعة القَصَصْ التاريخي والروايـات التي تتعرّض فـي سيـاق أدبي جذّاب لماضي الشعوب والأمم ، والتي تصف معاناة هذه الأمم والشعوب فـي سبيل الرقيِّ والتغلُّب على الصِعاب وعلى قوى الشرّ . ولا بـدّ لـلمؤرِّخ مِـن التعرُّف على مختلف الفنون من رسم ونحْت وموسيقى ومسرح وسينما ، وأن يحرص على زيارة المتاحف ، كلما سافر أو تجوَّل ؛ لأن المتاحف هي صدىٰ لتاريخ الإنسانية ولماضي الأمم ، وليست مجرَّد مؤسّسات لتجزيـة أوقات الفـراغ .

وكيف للمؤرخ أن يتحدّث أو يقرأ عن آثار مصر الفرعونية ، أو عن حضارة الإغريق والرومان وفنون النّحت لديهم دون مشاهدة تماثيلهم الرائعة؟ وكيف له أن يدرس العصر الوسيط وعصر النهضة في أوربا ، إن لم يكن قد شاهد لوحات عِظام الرسّامين الذين خلّدوا هذين العصريْن الأوربيّيْن في أعمالهم الفنيّة ، التي صوّروا فيها ضروب معاناة شعوبهم ، أو لباس هذه الشعوب ومأكلها وقصورها ومدنها وأنماط الحياة فيها في العصور الخوالي؟ وكيف له أن يقرأ عن حضارات بابل وآشور مثلاً ، دون أن يشاهد المخلّفات الأثرية العائدة لهتيْن الحضارتين والتي توجد منها نماذج مختارة في متاحف العالم . وكيف له أن يتصوّر ماضي بلده نفسه دون أن يزور متاحف هذا البلد ليطّلع على الآثار والمخلفات الأركيولوجية التي تستعرض تطوّر بلاده عبْر جميع العصور؟ وكيف له أن يتحصّل على صورة ذهْنية صادقة عن حضارة العرب في الأندلس دون أن يزور مثلاً « قصر الحمراء » في أسبانيا؟ وكيف له أن يتعرّف شخصيًا على الحضارة العربية في العصرين الأموي والعبّاسي دون أن يُشاهد مساجد بغداد ودمشق القديمة العظيمة ، إذا أُتيحت له فرصة زيارتهما . وقُلْ نفس الشيء عن إلمامه بالتاريخ العثماني ؛ فإن أُتيحت له زيارة تركيا اليوم ، عليه أن يزور متاحفها وقصورها العائِدة إلى فترة سلاطينها وأن يأخذ فكرة عن نواحي البَذَخُ والغنىٰ في الدولة العليَّة العثمانية ، ولباس سلاطينها وأسلحتهم وعروشهم وأثاثهم الفخيم وجواهر حريمهم .

أمّا الموسيقَىٰ ، وخصوصاً الموسيقىٰ العالمية كالسمفونيّات ، فإن سماعها يفيد جميع الناس ، لأنها تصقل الذّوْق ، وتهذّب العواطف وفيها غذاء للنفس ، ينْزع عنها صلافتها وجهالتها ويجعلها تهيم مع هذه الموسيقىٰ الخالدة في أجواء شبْه صوفيّة . ومن قال أن سمْفونيّات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، هي موسيقى غربيّة ، أو استعمارية ، وأن مداومة سماعها فيه « تغريب » للذّوْق؟ . . إن الذوق ليس بِغَرْبي وليس بِشَرْقي . والسمفونيّات

المذكورة التي خلَّفها لنا عباقرة مثل « بتهوفـن » الألماني ، و« تشايكوفسكي » الروسي ، و« هينْدل » الإسكتلندي ، هي أعمال إنسانية محضة تعكس رهافة إحسـاس مؤلِّفيها ، وعـذابهم الإنساني ، ومـآسي الحيـاة التي ألمَّت بهم ، وتصوِّر لحظات التَّجلِّي الإنساني الراقي فـي نفوسهم ، وتطلُّعهم الـروحاني إلى ملكوْتٍ أعلىٰ يترفَّع عن مباذل الإنسان ، وخطاياه ، وضِيق أفقه وأهوائه الدُّنْيوية الزائلة . والموسيقى هي النِّتاج الإنساني الوحيد فـي مجال الفنون ، الذي يخاطب النفس مباشرة دون اللجوء إلى أية لغة ، سوىٰ لغتها الروحية الخاصة . ونحن لا نعني هنا الدعوة إلى الإغراق فـي سماع صنف آخر من الموسيقى الصاخبة التي تسود اليوم فـي العالم الغرْبي وتستهوي الشباب على الخصـوص؛ فلعلّ هـذه الموسيقىٰ المعـاصـرة ـ على العكس من المـوسيقىٰ الإنسانية التي تحدّثت عنها أعلاه ـ داء للنفوس وتشويه للذوق. وإذا ما تركنا الموسيقىٰ العالميّة أو السيمفونيّة الإنسانية ؛ فلا ننسىٰ ترانيم الموشَّحات الأندلسيّة ، التي تعْبق بروائح ماضينا فـي الأندلس ، وهي موشَّحـات مليئة بحنين مكثَّف لذلك الماضي التليد ، فهي الأخرى جديـرة بالسَّمـاع ، لأنها مشحونة بنوع من التَّجلِّي الروحي والسمو الفريد. وهي منْبع تراثنا الفنِّي.

وقد يتساءل البعض : وما علاقة كل هذا بالتاريخ؟ نعم ، إن لهذا علاقة بالتاريخ ، من حيث أن الأمثلة التي ذكرناها فـي مجالَيْ الآداب والموسيقى والفنون ، هي من نِتاج الماضي ؛ والمؤرخ إنسان مختص بهذا الماضي فـي الكتب والوثائق التاريخية ـ وهذا هو واجبه الأوّل ـ لكن عليه أن يلمَّ أيضاً بكثير من صور الفعاليّـات الإنسانيـة الماضيـة لكي يكون على صلة روحيـة بها ؛ فيُحسن بالتالي النظر إلى الماضي وسيتأقلم معه بجميع خلجات نفسه . وما ذكرتُه من ضـروب الخبرات المكتسبـة علمياً وذوْقيًّـا هي مكمِّلات للمعـرفة التاريخية ، وهي عوامل ستُساعد الدّارس للتاريخ على التّصدِّي لموضوعات هـذا العلم بكثير من العمق والمـوضوعيـة والبراعـة فـي العـرض ، وحُسْن

التنـاول ، إذْ سيكون بهـذه الكيفيّة أقـدرَ على التعامـل مع جُميـع الفتـرات التاريخيّة محـل الدراسة ؛ التي تعدَّدت لديه عنها مختلف الصُّوَر الذهنيّة ، وهي صور أمدّته بها مكونات ثقافته العامة .

ـ توفُّر الرغبة في دراسة التاريخ:

وهذا شرطٌ أساسي من شروط البحث التاريخي. لأنك لو حاولت دراسة موضوع تاريخي ما أو أقدمت على إعداد بحث فُرِض عليك فرضاً، دون أن يكون لإرادتك أي دوْر في ذلك؛ فإنّك لن تُحقّق فيه النّجاح المطلوب. أمّا إذا أقبلتَ على البحث برغبة جارفة؛ فإنك ستُحقق فيه، لا شك، نتائج طيّبة، ولسوْف تخوض مثل هذه التجربة بنشوة وفرحة ـ لا كعمل من أعمال السُّخْرة ـ فلا تتقاعس عن ارتياد صعاب الموضوعـات التاريخيـة والبحث فيها، بكـل إصرار وجديَّة.

ـ الصبْر وعدم النّكُوص:

ولا بد للباحث في التاريخ أن يكـون صبوراً، قـادراً على الجَلَد وعدم النكوص أمام صعوبات البحث والتّقصِّي. وكمْ من باحثٍ اختار بنفسه بحثاً ظنَّ، للوهْلة الأولى، أنـه سيُبْدع فيـه، لأنه اختـاره بمحض إرادتـه؛ إلّا أن التّسرُّع، والكسل، والاستعجال، وخَوَر العزيمة جعلته يتنكَّبُ عن مقصده، ويفْشل في كتابة بحثه. فعلى الطالب أن يعرف منذ البداية أن البحث والتقصِّي مهمة صعبة وشائكة، ويوحي في بداياته بأنه منالٌ صعب. ولكن الجَلَد، وقوَّة العزيمة، والصبر، ستمكِّنه في النهاية من التغلُّب على جميع الصعاب.

ومن خلال تجربَتِي التربوية والتعليمية في السنوات الماضية، لاحظتُ أن الكثير من طلبتي يحارون في اختيار موضوعات بحوثهم، ويحارون في إيجاد مصادر لها، ويحارون في صياغتها. وهذا أمـر طبيعي في البحث العلمي.

ولكن ليعلم الطالب أن ظاهرة الحيرة والإرتباك والقنوط، التي يجابهها الطالب في البداية، هي من الأُمور الطبيعيّة التي تواجه كل باحث؛ حتى أساتذتهم أنفسهم! وكمْ من طالبٍ ترك الدِّراسة العُليا في الخارج وفشل فيها، وعاد إلى بلده، الذي تكفَّل بمنْحه أموالاً طائلة، خالي الوِفاض متحسِّراً وعرَّض نفسه لسخرية المجتمع، دون أن يُوْفي بالأمانة التي أُلْقِيت على عاتقه؛ لا لسببٍ إلاَّ لأن عزيمته كانت خائرة، ولأن المصاعب تفتُّ في عضده بسهولة، ولأنه لم يصبر على معاناة الدَّرْس وسهر الليالي بين كتبه. وعادةً ينظر المجتمع لهؤلاء جميعاً على أنهم «فاشلون»، أو إلى أن مردَّ فشلهم هو جنوح سلوكهم أو إغراقهم في اللهو. وهذا ممكن في العديد من حالات هذا «الفشل»؛ ولكنه غير حقيقي بالنسبة للعديد من طلبتنا الذين لم تُثْمر دراستهم في الخارج؛ فهؤلاء حاولوا وحاولوا، ولكنهم لم يكونوا يملكون الإصرار الكافي والصبر الكافي على معاناة الدِّراسة؛ ثم لأنهم ـ وهذا أمر بالغ الأهميّة ـ لم يُلقَّنوا «مناهج البحث السليمة» في دراستهم، أو لأنهم حتى وإن لُقِّنوها قبل سفرهم، فإنهم سخروا منها ولم يولوها الإهتمام الكافي، ثم ندموا على ذلك حين لم ينفعهم الندم.

وعلى الطالب المبتدىء في دراسة التاريخ أن يختار موضوع بحثه بنفسه، وألاَّ يكون في هذا عالةً على أستاذه. فالدراسة الجامعية ليست تلقيناً، وليست تكيَّةً للكسالىٰ الذين يعجزون حتى عن اختيار موضوعات بحوثهم. نعم! على الأستاذ أن يوجِّه طلبته، وأن يفتِّق أذهانهم نحو مسالك الموضوعات التي تصلح للبحوث التاريخية، وعلى الأستاذ أن يدلَّ طلبته إلى مصادر البحوث الأساسية؛ أمَّا اختيار موضوع البحث والتَّنْقيب عن مصادره ومراجعه، فهذا من اختصاص الطالب وحده. وما وُجدتْ المكتبات في الجامعات والكليات، إلاّ لهذا الغرض. ثم أن حرْص الأساتذة على أن يتحمّل الطلبة بأنفسهم مهمة اختيار موضوعات بحوثهم، وعدم اختيارها لهم بدلاً منهم؛ هو أسلوب علمي سليم

يقوم على فلسفة تربوية إيجابية، القصْدُ منها إقحام الطالب في خِضمِّ الدراسة، وتعويده التَّعْويل على نفسه، شريطة أن يُلمَّ بأساليب وطرائق البحث التي يقوم بتدريسها له أساتذة متخصّصون.

ـ الموضوعيَّة والأمانة العلميَّة:

على دارس التاريخ المبتدىء أن يتعوَّد منذ بداية الشوط على التَّحلِّي بأكبر قدْر ممكن من الموضوعية والعدالة، وأن يترك رشْق الشخصيات التاريخيّة بالاتهامات الجوفاء الرخيصة جانباً، وأن يكفَّ عن التّهجُّم. ولا بد له من أن يكون منصفاً في أحكامه، وغير متحيِّز إلّا للحقّ فيما يُكتب؛ لأن التحيُّز في مسائل الكتابة التاريخية، يجعل صاحبه كالطَّبْل الأجْوف الذي ينمُّ عن تفكير عنصري أو إقليمي أو إغراق في الذاتية، على حساب الوقائع الدامغة. ومن أخطر ما يعوق الكتابة في التاريخ أن يُقْدم المرء على هذا العمل مشحوناً بالأهواء الصبيانية، وبالجنوح إلى العاطفة المشبوبة؛ أو بالميل إلى المبالغة، وحبِّ إصدار الأحكام السَّبْقِيَّة على الشخصيات والأحداث، وعدم التّروِّي والانتظار حتى تُسْتَقْصىٰ الحقائق؛ أو أن يحبُّ التملُّق والتَّزلُّف لأصحاب الرفعة والمقام، طلباً للجاه أو لتحقيق المآرب الشخصية أو تأكيداً للولاء الكاذب، لأن من يفعل هذا سيكون في عيون الآخرين كسقط المتاع، حتى في عين من يتملّقه هو نفسه؛ فعلى دارس التاريخ أن يحترم قلمه وأن يتّقي ربّه فيما يكتب.

فالمحكُّ الوحيد لإستجلاء الحقائق هي الوثائق أو شهادة شهود العيان، أو ما اتَّفق المؤرخون السَّابقون على إقراره وأجمعوا عليه. وواجب المؤرخ أن يتحلّىٰ بالشجاعة حول ما يكتب، وإلاَّ فليصْمُتْ؛ وأن يكون مُخلصاً لوجه الحق عند سرْد الوقائع، لكي يكون عمله أقرب ما يكون من حقائق الماضي. لأن أحداث الماضي هي حقائق فِعْليَّة طواها الزمن، وليس من حقّ المؤرِّخ أن

يبْعثها في أسْطُره زيْفاً أو تشويهاً. وجُمْلة القول: على المؤرِّخ أن يتَّقي اللَّه في كل ما يكتب، وألاّ يكون رائده سوى البحث عن الحقيقة.

ـ الشّك المنهجي البنَّاء:

ومن أهم شروط الوصول إلى حقائق التاريخ، ألاّ يَقْبل الدارس كل ما يقرأ مِنْ كتب أو وثائق، أو أن يصدِّق كلّ ما يقوله له شهود العيان، بسذاجة، ودون تمحيص. لأن سرعة التّصْديق هي من سمات العُبْط، وضعف الشخصية، وعدم الاستقلالية في الرأيْ. فعلينا ألَّا نَقْبل ما تمدُّنا به قراءاتنا التاريخية، أو ما يحيطنا به الرُّواةُ علماً، دون نظر أو سبْرٍ عقلي، لمعرفة الممكن من غير الممكن، ترجيحاً أو احتمالاً، أو نفياً، أو تصديقاً، وبدون عقد مقارنات بين الشواهد المعروفة لنا في الماضي حول أمور مشابهة لما قرأناه أو سمعناه، وبدون تحكيم العقل، وتحرِّي الحقيقة من خلال وثائق أو كتب أخرى، أو مُساءلة شهود عِيانٍ آخرين.

ولكي لا يقع المؤرِّخ النَّاشىء في فخّ السذاجة وسرعة التَّصديق، وهو يجمع مادته من المصادر الشفوية المكتوبة؛ عليه أن يتسلَّح بسلاح الشّك البنَّاء، وأن يتثبَّت من مدى صدق ما بين يديه من أخبار أو معلومات تاريخية، قبل أن يُودعها بحثه والشّكُّ الذي نقصده هنا، هو وضع الأمور تحت مجْهر العقل الرَّاجح، والحسّ السليم، والإتِّساق مع طبائع الأحداث، ومدى قابليتها للاحتمال؛ وذلك عن طريق تقليب الخبر من مختلف وجوهه ونقده وتمحيصه، بُغْية الوصول إلى الحقيقة العلمية التي لا يعلو عليها شيء. فعلى الباحث أن يكون أقل اسْتسلاماً من غيره لسرعة التصديق وسذاجة التفكير. والشّك العلمي الهادف سِمَةٌ حضارية تدل على رقي الفكر، ورجاحة العقل، وإكبار العلم وإجلاله. وعندما لم يكن المؤرخون السابقون من القدماء متسلّحين بالشك العلمي حول ما يقعون عليه من أخبار، قراءة أو مشافهةً؛ فإنهم تركوا لنا في

سياق كتبهم أحداثاً أسطورية وخرافية وساذجة لا يصدِّقها العقل السليم؛ الأمر الذي يجعلنا نشكّ حتى في الأخبار الصادقة التي تضمّنتها كتبهم التي حَوَتْ ـ على هذا النحو ـ الغثَّ والسمين. ولقد كشف ابن خلدون، في مقدِّمته عن الكثير من مغالط المؤرخين المسلمين ـ ومنهم الكبار ـ الذين أوْردوا لنا أخباراً لا تستقيم مع منطق العقل والواقع، لأنهم كانوا مجرد نَقَلَة لا يفْقهون ما ينقلون. وإذن، فإن عقلية المؤرِّخ، لا بدّ وأن تكون عقلية متشكِّكة، ناقدة، حذرة. ولكن ليس المقصود هنا الشك من أجل الشك، أو لمجرد إظهار الحصافة وكثرة التحرُّز؛ لأن الدارس، في مثل هذه الحالة، سيكون إنساناً مريضاً ولا علم له. الشك المُغْرق في الرِّيبة والحذر، هو شك عدْمي، من آفته أنه؛ إمّا أن يُحْبط عزيمة الدّارس كليَّةً ويجعله يَعْزف عن إقرار أيّة حقيقة تاريخية، حتى وإن شهد الجميع بصحتها؛ وإمّا أن يهدم بُنْيان الحقائق التي استقرَّ عليها الرأي بين المؤرخين، إذْ أن هنالك حقائق كثيرة لا مجال للشك فيها.

والشك المنهجي لجأ إليه العديد من مفكري الإسلام في أبحاثهم وكتبهم ؛ ومن الأمثلة المعروفة ، ما فعله الجاحظ ، والغزالي ، وابن خلدون . أما الغربيّون ، فإنهم قد جعلوا الشك المنهجي أداتهم النَّقْدية العلمية الرئيسية منذ أن وضع الفيلسوف والمنهجي الفرنسي « رينيه ديكارت » مؤلَّفه المسمىٰ « مقال في المنهج »[1] إبَّان القرن السابع عشر الميلادي . وعلى أية حال ، فأي شك يضاهي شكَّ علماء الحديث النبوي عند استقصائهم للرِّوايات الحديثيَّة المختلفة؟ وأيَّة كتبٍ في الشك المنهجي تُضاهي كتبَ علماء المسلمين من أصحاب مُصْطلح الحديث ، والجرْح

---

(1) له عدة ترجمات إلى اللغة العربية من بينها ترجمة جميل صليبا، تحت عنوان: «مقال الطريقة، لحُسْن قيادة العقل وللبحث عن الحقيقة في العلوم»، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1970.

والتَّعْديل ، وعلم رجال الحديث؟ إن ما وضعه هؤلاء الأفذاذ من المنهجيين المسلمين في العلوم الدِّينيّة من كتبٍ ونظرياتٍ حول الشك المنهجي لجديرة حقاً بأن يطَّلع عليها كل مثقف في بلادنا ، لكي يتعلّم منها كيف تكون ضوابط العلم .

ـ الأمانة عند الاقتباس عن كتب الآخرين :

وهذا أمر هام في مسائل التَّدْوين التاريخي . وهو يقتضي من المؤرخ، أن يُشير ، فيما يكتب ، وبكل وضوح ، إلى المصادر والوثائق والمراجع التي نقل عنها أو اقتبس منها ، إشارة منهجية واضحة .

وتقتضي الأمانة العلمية على الخصوص أن ينقل المؤرخ النُّصوص الحرْفية التي ينتزعها من كتب أو وثائق الآخرين ، بكل أمانة وصدق ؛ دون إدخال أي تحوير ، أو تطويع للنص لكي يخدم أغراض السِّياق الذي تتخذه كتابته هو . فالنصُّ المُقتبس هو شيء مقدَّس في علم التاريخ . والعبث بنصوص الآخرين التاريخية ، فيه تجاوز وتعدٍّي على جهود الغيْر ، وفيه انتحال لِما يريدون قوله ، وهو قبل كل شيٍء دلالة على حبٍّ التَّجنّي على الحقائق التاريخية . وهنالك أصول مُتَّبعة ومُتَّفق عليها في الأسلوب العلمي للكتابة ، يتمثّل في إيراد إسم من ننقل عنه ، وعنوان مُؤَلَّفه ، ومكان وتاريخ الطبعة ، أو مكان حفظ المخطوط ، ورقم الصفحة . وعادة يُشار إلى هذه المعلومات المتعلقة بالنص المُقْتبس المذكور في المتْن ، بأن توضع هذه الإشارة المنهجية في الهامش . ولسوف نعرضُ في الباب الثاني من هذا الكتاب إلى شدَّة حرص العلماء المسلمين على ذكر أسماء الكتب التي يقتبسون عنها وأسماء أصحابها ؛ وخُصوصاً ما فَعَله أصحاب مصطلح الحديث النبوي وما قرّروه من مبادىء حول موضوعات التَّحقُّق في الرِّواية والنَّقْل . ولكن لعله من المفيد أن نشير هنا إلى الفصْل الهام الذي عقده المستشرق المعاصر « فرانتز روزنتال » ،

في كتابه القيِّم المسمّىٰ : « مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي » ؛ وهو الفصْل الذي عنوانه: «طريقة المعالجة النَّقْديّة»؛ وكذلك ما قاله هذا المستشرق حول الإشارة إلى المراجع المقتبس عنها عند هؤلاء العلماء[1] .

كذلك فإنه على دارس التاريخ أن يحترم من ينقل أو يقتبس عنهم ، فلا يتهجَّم عليهم بغير وجْه حق ، ولا يحاول طمْس الإسهام العلمي لهؤلاء السابقين عليه في مجال التأليف التاريخي ؛ وذلك إمَّا لعداء شخصي ، أو لأنهم يخالفونه في الملَّة أو القوميّة ، أو غير ذلك . بل عليه أن يأتي بنُصُوصهم أولًا ، ثم لينْقدها بحسب المعايير العلمية ، وبحُجج متينة .

ـ القُدْرة على إحْكام الصِّياغة ، وترتيب المادة ، وسلامة اللغة الكتابيّة :

وأخيراً ، فإنه على الباحث أن يتمرَّس بأسلوب الكتابة والتحرير الصحيح ، وأن يكون دقيقاً في تعبيراته ، بعيداً عن الأسلوب الفجِّ أو الرخيص. وعليه أن يكون بحثه بِناءً مُحْكماً من حيث الحقائق التاريخية، ومن ناحية ترتيب المادة ، وإحكام الصِّياغة والتَّبْويب .

ولا بد لِلغة المؤرخ من أن تكون متينة ، مُنقَّحة ، خالية من الأخطاء الكتابية والنحْوية والإملائية ، وأن يكتب بلغة فُصْحىٰ بعيدة عن إبْتذال اللغة اليومية وفساد اللهجة . بل إن عليه أن يكتب بلغة إصطلاحيَّة ، تُعْنىٰ بالمصطلح التاريخي المتعارف عليه لدى غيره من المؤرخين ؛ إذْ أنَّ لكل علم مصطلحاته ولغته التّخصصيَّة ، رغم أن الأمر قد لا يبدو كذلك ، للوهلة الأولى ، والحقيقة أن الفلسفة ، والكيمياء ، وعلم القانون ، مثلًا ، ليست هي وحدها التي تعتمد لغةً اصطلاحيةً ؛ فالتاريخ له تعبيراته وأساليب الكتابة فيه .

---

(1) فرانتز روزنتال: «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»، ترجمة أنيس فريحة وزميله، نشر دار الثقافة، بيروت، 1980، ص ص 102 - 144.

والإلتزام بمثل هذه اللغة الخاصة لن يتأتَّىٰ للطالب الباحث ، إلَّا إذا أكْثر من مطالعـة كتب قدماء المؤرخين ، من أمثال ابن قتيْبة ، والطَّبري ، وابن خلدون وغيرهم . كما أن على الباحث أن يقتصد في تعبيراته ، فلا يُكْثر من الإسهاب والإطناب ؛ وكذلك ألَّا يكون ظنيناً بالتعبير أو غامض العبارة مُخْتصر الشرْح ، فلكل مقام مقال .

الفصل الثالث

العلوم المساعدة للدراسات التاريخية



دارس التـاريخ هـو من أشـدّ المتخصصين في فـرعٍ من فـروع العلوم الإنسانية حاجةً إلى الإطّلاع على العلوم المساعِـدة للتاريـخ . وهذه العلوم المساعِدة هي تلك العلوم والتّخصصات ذات العلاقة بعلم التاريـخ ، حيث تربطه بها وشائج يصعُب تصوُّر هذا العلم بدونها . بل إن بعضها يتضمَّن ـ من حيث طبيعته ـ عناصر تاريخية لا يُسْتهانُ بها . ولقد أطلق المؤرخون المسلمون القدماء تسمية « العلوم الموصِّلة » على هذه المنظومـة . ومن بين أهم هذه التخصّصات والعلوم ما يلي :

ـ علم الآثار :

علـم الآثار هو من أهم العلوم المرتبطة بالتاريـخ ، وخصوصـاً التاريـخ القديم والتاريخ الوسيط . ولقد بدأت تتـوالى ، منذ أواخـر القرن المـاضي العديد من الكشوفات الأثرية الكبيرة ، وتشكّلت فرق الباحثين الأركيولوجيين ، تحت إشـراف الجامعـات والمتاحف ، ودُور الآثـار ، في مختلف الدول ، وتعهَّدتْها الجامعات والحكومات بالأموال الطائلة لكي تقوم بحفرياتها الأثرية في مواقع شتّى من الكرة الأرضية . ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الأقل ، ازداد حجم الحفريات الأثريّة وتعدّدت الفِـرَق المتخصّصة في التّنْقيب عنها ، حيث تناولت مناطق متفرِّقة في مختلف القارات ، بحثاً عن آثار

مختلف الحقبات ؛ إبتداءً من الإنسان القديم وحتى مُخلّفات القرون الأخيرة . بل إن علماء الآثار والتنقيب عنها شمل حتى قمم الجبال التي تغطّيها الثلوج ، مثلما حدث في إطار البحث عن « سفينة نوح » ، والزَّعْم بأنه قد عُثر على بقاياها على إثر التنقيب في بعض المناطق الجبلية في تركيا ، حيث جرفها إلى هناك الطوفان العظيم الذي يحدِّثنا عنه القرآن ؛ ومثل ما حدث منذ سنوات قليلة عندما استطاع فريق من المنقِّبين تحت مياه البحار ، من الكشف عن بقايا السفينة الفرنسية المسماة « المشرق » ، التي استقلّها نابليون بونابرت عندما قدم بها إلى مصر إبَّان الحملة الفرنسيّة عليها في 1798[1]م . فلقد عثر هذا الفريق على مقدِّمة السفينة وعلى بعض الخزائن الحديدية التي تحوي عملات نقدية ، ولقد نُشرت في المجلات الأسبوعية والصحف منذ فترة قصيرة صورٌ لمقدّمة هذه السفينة ، حيث نراها مصنوعة من الخشب المغطّىٰ بالنُّحاس الأحمر . ناهيك عن التنقيبات التي ما تزال تجري هنا وهناك في الصحاري والوديان . ولقد تم الاهتمام على نحو خاص بمنطقة الشرق الأدنى ـ مهد الحضارات ـ وبشبه الجزيرة العربية . ولقد بذل المستشرقون الغربيُّون جهوداً كبيرة للكشف عن آثار الحضارات البائدة في الجزيرة العربية على الخصوص . وتركَّز اهتمامهم بالذات على منطقة اليمن ؛ وزار بعضهم حتى مناطق محرَّمة عليهم كنصارى ، فادّعوا الإسلام ، وأنهم جاءوا للجزيرة لقضاء فريضة الحج ، وتجوَّل بعضهم في بلاد العرب في هيئة مُتَسوِّلين . ومكَّنهم هذا من العثور على مخلَّفاتٍ بالخط الحِمْيَري المُسْند . وزاروا أطلال ورُسُوم المدن القديمة في اليمن ؛ فمنهم من زار خرائب « مأرب » عاصمة سبأ ، و« صرواح » في نجران . وزاروا في الحجاز « مدائن صالح » . وقام غيرهم بحفريات في « ظُفَار » بعُمان . وانْصبَّ إهتمام هؤلاء على تاريخ العرب في الجاهلية ،

---

(1) انظر كتابنا: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، نشر المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1984.

وعلى نصوص اللغات القديمة في الجزيرة ؛ فجمّعوا أو صوّروا ، أو نسخوا بالكلْس نُصوصاً مَعِينيَّة، وسبئية، وبخط المُسْند الحميري. وكان عدد من هؤلاء المستشرقين المهتمين بالآثار العربية القديمة ـ والذين ضحّى بعضهم بحياته في سبيل ذلك ـ من الإنجليز ، والفرنسيين ، والألمان ، والإيطاليين ، والسويسريين[1] . وعلى الأقطار العربية أن تحذو حذْو هؤلاء ، فلا تترك لهم المجال مفتوحاً لهم وحدهم . وعرفت مصر البعثات الأركيولوجية منذ مطْلع القرن التاسع عشر ، حيث نقلت البعثات الأثرية الأوربية الكثير من شواهد تاريخها الفرعوني إلى متاحفها ، وزيّنت بها أهم ميادينها . ويوجد بمتحف اللوفر وحده مئات القطع النادرة من الآثار الفرعونية الضخمة، كما زيّنت فرنسا ميدان « الكونكورد » بباريس بمسلّة فرعونية ؛ وكذا الأمر بالنسبة لبريطانيا ، فإن متاحفها تضمُّ العديد من قطع الآثار الفرعونية . أما ليبيا ، فإن بها من المدن الأثرية ما يُعدُّ ثروة لا تقدَّر بمالٍ ، وعلى الدَّارس في جامعاتنا ، المتخصّص في التاريخ والآثار ، أن يزور أطلال المدن الأثرية الإغريقية مثل « قُوريني » (شحّات) ، و « أبولُّلونيا » (سوسة) و « طوليمائيْث » (طلمثية) ؛ و « لبْتس مانيا » (لبدة) الرومانية ، وصبْراتة الرومانية أيضاً ، وغيرها ، ليُزاوج بين ما يقرؤه عن التاريخ القديم في الكتب وبين هذه الآثار الجاثمة بالقُرْب منه . ونحن أيضاً سرق منّا الاستعمار العديد من قطع آثارنا النّادرة : فالذي أعرفه شخصيًّا مثلاً : أن عدداً يفوق المائة من أعمدة قصر « فرْسايْ » الواقع قُرب باريس ، قد أُخذ من ليبيا ، من مدينة لبدة ، خلال العهد العثماني الأول والعهد القرمانلي؛ وأن «قدح أركسيلاوس الثاني ـ رابع الملوك «الباطيين» الإغريق الذين حكموا « قُوريني » في برقة ، في فترة ما قبل الميلاد ـ محفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس . و « قَدَحْ أركسيلاوس » هذا هو عبارة عن آنية تُصوِّر

---

(1) جواد علي: المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1976، ج / 1، ص ص 123 - 139.

الملك «أركسيلاوس الثاني»، وهو يشـرف على عملية وزْن ما يُعْتقدُ أنه رزمات نبات « السَّلْفيوم » الثمين الذي كان ينبُتُ في برقة ، والذي كان يساوي وزْنه ذهباً ؛ ولكي تعْرف مدى أهمية هذا القَـدَح الأثري ، اعلمْ أنـه خُصَّ بالعديد من المقالات العلمية بمختلف اللغات ، لمحاولة تفسيره ، وهل ما يمثِّله من مادة يتمُّ وزْنُها أمام ناظريْ الملك «الباطي» المذكور «أركسيلاوس الثاني» سلْفيُومْ أمْ صوف؟. . فأنت ترىٰ إلى أي مدىٰ يهتمُّ المؤرِّخ والأثري المتخصِّص بمثل هذه التفاصيل!

وعلم الآثار يدرس ماضي الإنسان على ضوء المخلَّفات القديمة والنادرة ومحاولة تفسيرها ، واستنْباط الحقائق التاريخية منها . وهو علم يفْحص هذه المخلّفات لمعرفة تاريخهـا ، ولتحديـد الحضارة التي أنتجتهـا ، والأغراض الـدّنْيويـَّة التي كـانت تُستخـدم فيهـا . فهـو يُكبُّ على دراسـة المخلَّفـات الأركيولوجية المُتباينة ، من : أطلال مدن ، وقصور ، ومعابد ، ومسـلّات ، ومـدافن ، وأساليب قـديمـة للريِّ ، وأدوات حجـريـة وفُخَّـاريـة ومعـدنيـة وحَصَويَّة ، ومُنْشآت مدنية وعسكرية ، وسدود ، وقناطر ، وطرق ، وغيرها . فلقد سجَّل القدماء في كثير من الأحيان ، على هذه المخلّفات ، شيئـاً من تاريخهم ، ومعتقداتهم ونظمهم ، وانتصاراتهم العسكرية ؛ ومن ثم فإن مكانة الآثار في التاريخ القديم لا يكاد يضاهيها أيُّ مصدرٍ مكتوب في هذا المجال .

وتتأتّىٰ أهميّة الآثار في دراسة ماضي البشرية من حقيقة أن الشَّواهد الأثرية هي أقلُّ عُرْضة للتَّلف والفناء من غيرها من الشواهد التاريخية ، وأكثر من هذه قدرةً على مقاومة عوامل الطبيعة وعوادي الزمن ومن عوامل التخريب المتعمَّد والحرْق والإفْساد الذي يُحْدثه العابثون بشواهد ماضي الأمم . غير أن أمثال هؤلاء الجهلة قـد ينجحون أحيـانـاً حتى في طمْس المعـالِم الأركيـولـوجيـة والأثريّة ؛ فعلى إثْـر حدوث الـزِّلْزال الـذي لحق بِمَدِيْنَتِي ـ ومـوقع رأسي ـ « المرج » ، لحق القصرَ الذي شيَّده الأتراك العثمانيّون بها في منتصف القرن

الماضي (في سنة 1851) بعض الدَّمار ، وتصدَّعت جُدْران هذا الصَّرْح الأثري . أتدري ماذا فعل به أولئك الذين فاتتهم قيمته التاريخية؟ لقد سارعوا بإزالته من الوجود ، ونقلوا الأحجار النادرة التي بُنِيَ بها ، لستُ أدري إلى أين! مع العلم بأن الأتراك ـ عندما شيَّدوا هذا القصر ، شيَّدوه من أحجار آثار مدينة « باركي » الإغريقية التي كانت في نفس موقع مدينة المرج في غابر الدهر ، وكذلك من أحجارٍ أثريّةٍ إسلاميةٍ تحمل كتابات إسلامية نادرة . ولقد حزَّ هذا الأمر في نفسي ، وأشرتُ إليه في حاشية من حواشي أحد كتبي الأخرى . ولكن أثلج صدري أنني عندما زرتُ متحف طلميْثة (الدّرسية) الصغير منذ بضعة أشهر ، عثرتُ فيه على بعض اللوحات النّقْشيّة الحجرية المتضمِّنة لكتاباتٍ إسلاميّة ، تمكَّن الغيورون على ماضي هذا البلد من إنقاذها من الضياع ، وأضافوها للمخلَّفات التي يحويها هذا المتحف ، وهي جزء من الأحجار التي كان قد بُنِيَ بها قصر « المرج » التركي ، الذي لم يعُد له اليوم وجود .

ولقد أدَّت الحفريّات الأثريّة إلى الكشف عن كنوز من النقوش القديمة والنصوص النادرة بمختلف اللغات الميِّتة اليوم . بل إن هنالك حضارات قديمة لم تتمكن الإنسانية من التعرُّف على تاريخها إلاَّ من خلال الشواهد الأثريّة المادية ، كالمسلاَّت واللوحات الحجرية ونقوش المعابد . وهنالك نموذج مشهور ـ صار مبتذلاً ، من كثرة ما ضُرب به المثل ـ ولكننا نسوقه لمجرد التذكير؛ وهو الدور الذي لعبه حجر رشيد في الكشف عن أبجدية اللغة الهيروغليفية .

والمشتغل بدراسة التاريخ الإغريقي لا يمكنه أن يكون مؤرخاً حقًّا ، إلاّ إذا كان له إلمام بالآثار الإغريقية في بلاد الإغريق نفسها أو خارجها ، وما تتضمّنه أطلال المدن الإغريقية في غير بلاد الإغريق ، أو ما تمّ نقله من قطع وتماثيل إغريقية نادرة المثال وصارت اليوم من مفاخر المتاحف العالمية ،

كتمْثال « ڤينوس » ، وتمثال النَّصْر الذي يحلِّي مدخل متحف « اللوڤر » في باريس . ولماذا نذهب بعيداً ، فلدينا مدينة « قُوريني » (شحّات) الأثرية التي بناها ملوك الأسرة « الباطيَّة » ، خلال فترة الاستيطان الاستعماري الإغريقي في برقة ، ابتداء من مطلع القرن السابع قبل الميلاد . فدارسُ تاريخ ليبيا القديم في العهد المذكور ، عليه ألاَّ يكتفي بقراءة نصوص « الكتاب الرابع » من مُؤَلَّف « هيرودوتس » الشهير ؛ فبالقُرب منه تقع هذه المدينة الأثرية ، وإنَّ قيام طلبتنا بجولات في هذه المدينة وغيرها ، قمين بتوسيع مداركهم التاريخية . ثم عليهم بعد ذلك بمطالعة نصوص هذا المؤرِّخ ، وإلى جانبه أشعار (بوثيَّات) « بنداروس » ، وأشعار « كاليماخوس القُوريني » ، و « بلِّيني الأكبر » وغيرهم من مؤرخي الإغريق ، وكذا مؤرخي الرومان .

ولا تقتصر فائِدة دراسة الآثار ، على التّزوُّد بالمعارف في التاريخ القديم ؛ بل إنها ضرورية أيضاً لدراسة التاريخ الإسلامي . فدارس التاريخ الإسلامي ، عليه أن يتعرَّف على الآثار الإسلامية ، وعلى العمارة الإسلامية ، خُصُوصاً عمارة المساجد ، والأسوار ، والمآذن ، والقباب ، والمقابر ، والقصور . وقُلْ نفس الشيء عن آثار فترة العصور الوسطى في شتّى البقاع . بل إن دراسة الآثار تفيدك أيضاً في التعرُّف على فترة التاريخ العثماني . فعليك بزيارة « المدينة القديمة » في طرابلس ، وخصِّصْ بعض وقتك لزيارة : جامع « درْغوت باشا » ، ثاني الحكّام العثمانيين في ليبيا والمجاهد الكبير الذي دوَّخ سواحل أوربا الجنوبية بغزواته البحرية ، وكانت تخافه سفن النّصارى حتى لقد أسْموه « مطارد الشيطان » ، وما هو بالشيطان! وإنما هو من عظام رجالات المسلمين في العصر الحديث ، الذي كاد أن يفْتكَّ جزيرة مالطا من أيدي فُرْسان القديس يوحنَّا الصليبيين في سنة 1556 م . وزُرْ كذلك « مسجد الناقة » ، و « مسجد أحمد باشا القرمانلي » ، وغير ذلك من معالم « المدينة القديمة » بطرابلس ؛ واختم زيارتك بشيء أهمّ : فعرِّج على المتحف الذي

تم افتتاحه مؤخراً في « السرايْ الحمراء » ، لترى آثار ماضي بلادك عبْر مختلف العصور ، ولا تنْس أن تقوم بجوْلة في مبنى « السرايْ الحمراء » حتى تشاهد بأمِّ عينيك هذا المبنى الذي حكم منه « بايات » ، و« دايات » ، و« باشوات » العثمانيين بلادك ، ردهاً طويلاً من الزمن ، وزُرْ القاعة التي اغتال فيها يوسف باشا القرمانلي ـ والي طرابلس ـ شقيقهُ حسن ، نتيجة لصراعهم حول الحكم ؛ فهذه جميعها آثار ، وجميعها أصداء حيَّة وباقية بقاء أحجارها لماضي بلادك .

وتُلْحق بالآثار عادة الكتابات الأثرية المنقوشة على جدران دُور العبادة ، والقصور ، وغيرها . فبالنسبة للتاريخ الإسلامي ، يستفيد الطالب في التاريخ كثيراً من دراسة هذه الكتابات الأثرية الموجودة بالمساجد والأضْرحة ، أو منقوشة على التُّحف الفنيَّة النادرة . فهذه جميعها تفيدنا في وضع أقوال المؤرِّخين في مدوَّناتهم القديمة على المحكِّ ، لمعرفة مدى صدْق هذه الأقوال ، والكشف عن أخطائها ، لأن الكتابات الأثرية ـ كما يقول العالِم الأثري المصري ، المرحوم زكي محمد حسن ـ تمتاز بأن تواريخها صحيحة ، وأن أسماء الأعلام التي تذكرها يقلُّ فيها التحريف والتَّصْحيف ؛ بعكس المخطوطات التي تتضمَّن الكثير من ذلك . ومع ذلك ، فكم زيَّف ملوك الأقدمين وأباطرتهم آثاراً عِظاماً شيَّدها أسلافهم وفخروا بها ، وظنوا أنها ستخلِّدهم ، فجاء بعدهم ملوكٌ تالون ، وطمسوا نقوشهم على جدران تلك الآثار ، واستبْدلوها بنقوشٍ أخرى يُعْزون فيها نسبة هذه الآثار إليهم . فها أنت ترىٰ أن الزَّيْف ، والتَّدْليس والإنتحال سُنَّة قديمة عند البشر ، لم تنجو منها حتى الآثار الحجريَّة الهائلة!

ـ العمْلات النقْديَّة والمسكوكات :

ودراسة قطع النقد والمسكوكات (النُّميَّات) تفيد هي الأخرى في مسائل

التأريخ ، فهي كثيراً ما تساعدنا على تحديد فترات حكم الخلفاء ، والأباطرة ، والملوك ، والرؤساء ، والولاة ، وغيرهم من الحكام . كما تساعدنا في فهم توالي الحكّام على كراسي الحكم . وهي كذلك مصدر هام في دراسة ومعرفة الأساطير والديانات القديمة، وفي استجلاء بعض الأمور التاريخية الغامضة التي تعوزنا عنها أدلّة معاصرة ؛ مثلما هو الحال اليوم بالنسبة لنبات « السّلفيوم » النادر ، والمنقرض تماماً ، والذي كان ينمو في برقة خلال فترة الاستعمار الاستيطاني الإغريقي في ليبيا في حقبة ما قبل الميلاد . فهذا النبات الذي لم يَعُدْ له أيُّ وجود ، وحار العلماء في الكشف عن هويَّته الحقيقية ، رغم اهتمامهم الشديد به ، لأنه كان يمثّل ثروة لم تكن تعادلها ثروة في ليبيا ، وكان ـ كما سبق وأن ذكرنا ـ يُوزن بمثقاله من الذهب ؛ نجد له رسومات نقْشيّة على صنوف من عملات « قُورينّي » في فترتها « الباطيَّة » الإغريقية . ولقد أفادت هذه النقود كثيراً في تجميع معلومات وافية عنه . أما في الدولة الإسلامية ، فإن النقود قد سُكَّت فيها ابتداء من خلافة عبد الملك بن مروان[1] . كذلك ، فإن العملات المختلفة ، بما تحمله من صور الآلهة الأسطوريين ، أو الملوك ، والخلفاء ، وغيرهم ، أو أسمائهم وألقابهم الرسمية ؛ وبما تخلِّده من تواريخ الأحداث الهامة لدى بعض الأمم ، تُوفِّر للمؤرِّخ مادة هامة في مجال توثيق التاريخ القديم . وتُنْبِيء المادة التي صُنعت منها النقود عن مدى غنى أو فقر الدولة المعنيَّة ، فهي أحياناً قطع ذهبية وهي

(1) كانت دواوين المال والجباية في الأمصار المفتوحة تكتب في البداية وثائقها باللغات الفارسية والرومية والقبطية، إلاّ أن الدولة الأموية حرصت على تعريبها، خصوصاً منذ عهد عبد الملك بن مروان الذي بدأ بضرب عملة عربيّة بعدما كانت العملة فارسية أو رومية. وفي هذا الصدد يقول البلاذري في «فتوح البلدان»: «عبد الملك بن مروان هو أوّل من ضرب الذهب بعد عام الجماعة سنة 74 هـ. وضرب الحجّاج بن يوسف الدراهم آخر سنة 75 هـ، ثم أمر بضربها في جميع النواحي سنة 76 هـ».

أحياناً فضيّة ، أو نحاسيّة . ونحن نعرف مثلاً أن يوسف باشا القرمانلي ـ الذي حكم طرابلس الغرب منذ نهايات القرن الثامن عشر حتى انقضاء الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ـ لجأ ، عندما أفْلس ونضُب معين خزائنه ، إلى صهْر نحاس أواني قصره وحوَّلها إلى نقود! ولم يهتم بين المؤرخين المسلمين بالمسكوكات أو يُفْرد لها كتاباً سوى المؤرِّخ المصري المقريزي المتوفي في 845 هـ الذي وضع كتاباً عنوانه : « نُبْذة العقود في أمور النقود » أرَّخ فيه للمسكوكات عند العرب والفرس والروم.

ـ الجغرافيا وكتب الرحلات وتقاويم البلدان :

الجغرافيا هي من أكثر العلوم ارتباطاً بعلم التاريخ . فإذا كان التاريخ يدرس الأحداث والأفعال الإنسانية الخاصة بالأمم والأفراد عبر الزمن ؛ فإن الجغرافيا تدرس الحيِّز الجغرافي الذي تقع فيه نشاطات هذا الإنسان عبر العصور . ولذا ، فإن دارس التاريخ مضطرٌ دائماً إلى تحصيل معرفة جغرافية كافية لتحديد مواقع الأحداث ، من حروب ، وثورات ، وهجرات ، وكذلك إثبات أسماء المواقع والأمكنة . وتحديد زمن تدوين وثيقة تاريخية ما ، لا بد من أن يصاحبه تحديد المكان الذي دُوِّنت فيه . ومن ناحية أخرى ، فإن المؤرِّخ الذي تُجْبره دراسته على التَّحدّث عن تاريخ مدينة من المدن عبر جميع أو بعض حقبات تاريخ هذه المدينة ، مُلْزم بالتعرُّف على الأسماء التي أُسْبغت على المدينة على التوالي : فمدينة طرابلس مثلاً ، كانت تسمى في البداية « أويا » ، ثم سماها الرومان « تريبوليس » ، ثم سمّاها العرب غداة فتحها « أطْرابلس » ، واليوم حُذفت الألف ، وصارت تُسمى « طرابلس » ؛ ومدينة بنغازي ، مرَّت بعدد من الأسماء : فهي في الفترة الإغريقية كانت تسمى « هيسبيريدس » ، ثم سُمِّيت « برنيس » في العصر البطلمي والروماني ، ثم « برنيق » في العهد الإسلامي ، ثم سُمِّيت « مرسى بن غازي » ، ثم « كوية الملح » ، ثم « بنغازي » ؛ ومدينة « المرج » ، سُمِّيت

في الحقبة الإغريقية « باركي » ، وسميت غداة الفتح العربي « برقة » ؛ ونجد ابن خلدون يسمّيها في القرن الثامن الهجري بـ« المدينة الحمراء » ، ثم سُمِّيت « المرج » حتى الآن . وبلدة « العقوريّة » ، سماها الإغريق « توخيرة » ، ثم حُرِّف هذا الاسم وسميت « توكرة » ، وهي تسمى الآن « العقوريّة » نسبةً لاسم قبيلة «العواقير» التي تقطن منطقتها ؛ ومدينة القاهرة ، عندما أسّسها عمرو بن العاص أسْماها « الفُسطاط » ؛ وبلد كفرنسا ، كان المؤرخون والجغرافيّون يطلقون عليه في مؤلّفاتهم القديمة تسمية « الأرض الكبيرة » . فلا بد للمؤرِّخ النّاشيء أن يطابق بين هذه الأسماء حتى لا يختلط عليه الأمر ، ولن تسعفه في ذلك سوى الجغرافيا التاريخية .

ولقد لعبت الجغرافيا نفسها دوراً هاماً في أحداث التاريخ ، عبر مختلف الحقبات : فمثلاً عاق البحر تقدُّم القائد المغولي « تيمورلنك » نحو أوربا الشرقية بعد نجاحه في هزيمة السلطان العثماني بايزيد الأول ، في موقعة أنْقرة سنة 1402 م ، وكانت قسوة فصْل الشتاء وثلوجه عاملاً هامًّا في فشل هجوم نابليون بونابرت على روسيا في سنة 1812م ـ كما تكرّرت نفس المأساة بالنسبة لهتلر في الحرب العالمية الثانية ، حيث سوَّفت الجيوش الروسية وتظاهرت بالتّقهْقر بعد التّقهقُر حتى أرغمت جيوش ألمانيا النّازية على بدأ هجوماتها الحاسمة على الجبهة الروسية في فصْل الشتاء ، فقضىٰ الثلج على آلاف الجنود الألمان وهُزموا . وكانت مفازات وفيافي الصحراء الليبية من أهم العوامل التي ساعدت المجاهدين الليبيين على طول النَّفَسْ في مقاومة الاحتلال الإيطالي ، إبتداءً من سنة 1911 م وحتى سنة 1932 م ، وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة الجبل الأخضر التي كانت عريناً لعُمر المختار سنيناً طوالاً ، إسْتعْصى وُلُوج مسالكه ودروبه وغاباته على المحتلِّين الإيطاليين . وكان إقفال قناة السويس وإحكام مداخلها بإغراق السفن فيها من أهم عوامل فشل العدوان الثلاثي على مصر 1956 م . وكانت غابات ڤيتنام وأدغالها ووِدْيانها وجبالها

عاملاً حاسماً في هـزيمة القـوات الأمريكيـة الجرَّارة فيهـا واضطرارهـا إلـى الانسحاب منها صاغرة .

أما كتب الرحلات التي يضعها الرَّحَّالـة في أعقاب وأثنـاء تجوالهم في مختلف البلدان ، في فترة من فترات التاريخ ؛ فإنها تُعدُّ أحياناً مصادر تاريخية من الطراز الأول : فرحلةٌ كرحلةِ الشيخ أبي محمد عبد اللَّه التِّجاني ، التي قام بها من تونس إلـى طرابلس الغرب في سنة 706 هجرية ، تعتبر من أهم مصادر تاريخ ليبيا الإسلامي ، وهي تتضمَّن تفاصيل نادرة عن علماء ليبيا في الحقبات الإسلامية . وقُلْ نفس الشيء عن رحلة « العبْدري » الـذي قام بـرحلته من المغرب الأقصى قاصـداً الحجَّ ، ومـرّ بليبيا في سنـة 688 م ؛ ففيها كـذلك معلومـات تاريخيـة قيِّمة عن تـاريخ ليبيـا . وسوف لن نتـوسَّع هنـا في هذا المـوضوع ، لأننـا سنتناولـه في الفصْل الثـامن ، من الباب الثـاني من هذا الكتاب . ولكن دعونا نشير كذلك إلـى أهميّة الرحلات التي قام بها الرحَّالة والمستكشفـون الأوربيّـون ، خـلال القـرن التـاسـع عشـر الميـلادي على الخصوص ـ وبصرْف النظر عن النزعـات الاستعماريـة والتوسُّعيّـة في القارة الأفريقية ، والتي حملت أولئك الرّحَّالة على تحمُّل المصاعب ، بل والتعرُّض للموت ، في سبيل خدمة مصالح بلدانهم الأوربيـة ، في تلك الفترة التي كانوا فيها طلائعاً لنوايا تقاسُمْ مناطق النّفُوذ في القارَّة الإفريقية ، حيث اتّخذوا بلادنا بوَّابه يلجُون منها نحو مناطق أفريقيا السَّوْداء ـ فإن على الباحثين في تاريـخ بلادنا أن يطَّلعوا على هذه الرحلات ، ومن أهمها مـا يلي : رحلة الألماني « فردريك هورنمان » سنة 1798 م في جنوب ليبيا ؛ ورحلة الإيطالي « باولو دي لاشيلاً » في سنة 1816 م إلـى طرابلس ثم برقة ، بحثاً عن نبات « السّلْفيوم » المُنْقرض ؛ ورحلة الإنجليزي « جوزيف ريتشي » إلـى ليبيا سنـة 1818 م ؛ ورحلة الفرنسي « جان ريمون باشو » إلـى برقة سنة 1822 م ؛ ورحلة الرحَّالة الإنجليزي « ألكساندر جوردون لايْنج » إلـى ليبيا سنـة 1825 م ، حيث كان

هدفه إكتشاف مدينة « تمبكتو » في مالي ، فاَغتيل قبيل وصوله إليها ؛ وكذلك الرحلتان الهامّتان اللتان قام بهما العالِم والمستشرق الألماني الكبير الرحّالة « هاينرخ بارث » إلى ليبيا في منتصف القرن التاسع عشر ؛ حيث أتْحفنا هذا الرحّالة ، المتعدِّد الاهتمامات التاريخية ؛ والجغرافية ، والأنثروبولوجية ، والفكرية ، بكتاب ضخم قيِّم صدر في ثلاثة مجلدات بعنوان « رحلات وجولات في شمال ووسط أفريقيا » . وكتاب « بارث » هذا هو موسوعة من المعلومات الفريدة في نوعها عن الإسلام في أفريقيا ، وعن حضارة وثقافة المسلمين فيها وعن القبائل المسلمة في أفريقيا السوداء .

ولو تركنا كتب الرّحّالة ، والْتفتنا إلى كتب تقاويم ومسالك البلدان عند الجغرافيين المسلمين ، لوجدناها تغصُّ هي الأخرى بالمعلومات التاريخية . ولسوف نتناول أمثال هذه الكتب في الفصْل الثامن من الباب الثاني من كتابنا هذا . وهنالك أيضاً كتب المعاجم الجغرافية ، كـ « معجم البلدان » لياقوت الحموي ، الذي سنخصُّه بدراسة وافية في الفصل الثامن، الباب الثاني أيضاً. ولكن دعونا ننظر هنا في بعض مادة معجمٍ جغرافي آخر وضعه محمد بن عبد المنعم الحمْيري ، المولود في سبْتة ، والمتوفي حوالي سنة 900 هـ ، وهو كتاب « الرَّوْض المعْطار في خبر الأقطار » ؛ فالحميري قد تحدّث في معجمه القيِّم هذا عن العديد من المدن الليبيّة، فقال مثلاً عن بلدة « زلَّة » ـ وهو يسمِّيها « زالة » ـ ما يلي :

« . . بين أوجلة التي بأرض برقة وبين زالّة هذه عشرة مراحل ، وهي مدينة صغيرة عامرة [. . .] وبها تجارات ، وفي أهلها مروءة ، ومن زالّة يُدْخلُ إلى مدينة زويلة . . » .

وهو يقول عن تاريخ زويلة مثلاً : « ولما فتح عمرو بن العاص برقة وجبل نفُّوسة ، بعث عقبة بن نافع حتى بلغ زويلة وافْتتحها ، وصار ما بين برقة

وزويلة للمسلمين . وبقرْب زويلة قصر واجان ، وهو قصر عظيم على رأس جبل في طرف المفازة ، وهو مثل المدينة ، فسار إليهم خمسة عشر يوماً ، فنزل عليهم وحاصرهم نحو شهر فلم يقْدر عليهم ، فمضىٰ أمامه على قصور كُوار ففتحها وأخذ مَلِكها ، فقطع إصبعه ، فقال له : لِمَ فعلت هذا؟ فقال له عقبة : إذا نظرتَ إلى إصبعك لم تُقْاتل العرب. . إلخ » .

ويقول صاحب « الرَّوْض المعْطار » ، نقلاً عن اللَّيْث بن سعد عن مدينة طرابلس :

« غزا عمرو بن العاص رضي اللَّه عنه مدينة طرابلس سنة ثلاث وعشرين حتى نزل القُبَّة التي على الشرف منْ شرقها ، فحاصرها أشهراً لا يقدر منهم على شيء . فخرج رجل من بني مُدلِّج ذات يوم من معسكر عمرو مُتَصيِّداً في سبعة نَفَرٍ ، فمضوا بغرب المدينة ، ولم يكن فيه بين البحر والمدينة سوُر ، وكانت سفن البحر شارعة في مرساها إلى بيوتهم ، فنظر المُدلِّجي وأصحابه فإذا البحر غاض من ناحية المدينة ، فدخلوا منه حتى أتوا من ناحية الكنيسة ، فكبّروا ، فلم يكن للروم مفزع إلاَّ سفنهم ، وأقبل عمرو بجيشه حتى دخل عليهم ، فلم يفلت الروم إلاّ بما خفَّ لهم في مراكبهم ، وغنم عمرو ما كان في المدينة » . وهذه رواية متواترة عند المؤرِّخين العرب منذ ابن عبد الحكم في كتابه « فتوح مصر والمغرب والأندلس » ، في القرن الثالث الهجري .

ويقول صاحب « الرَّوْض المعْطار » عن مدينة صبراتة ـ وهو يسمِّيها « صبْرة » ، وهو اسمها القديم ـ ما يلي ؛ متعرِّضاً لفتح المسلمين لها :

« . . لمَّا نزل عمرو بن العاص رضي اللَّه عنه ، طرابلس سنة إثنتيْن وعشرين [. . .] وكان مَنْ بصبرة متحصِّنين وهي المدينة العظمىٰ ، وسُوقها السُّوقُ القديم ؛ فلمّا بلغهم محاصرةُ عمرو رضي اللَّه عنه لمدينة طرابلس جرَّد خيلاً كثيفة من ليلته وأمرهم بسرعة المسير ، فصبَّحت خيْلُهُ مدينة صبْرة وهم

غـافلون ، وقد فتحـوا أبوابهـا لتسريـح ماشيتهم ، فـدخلوها فلم ينـج منهم أحد . . »[1] .

ـ علم الوثائق أو « علم الدِّبْلومـات » :

وهـو العلم المتعلِّق بالـوثائق الصـادِرة عن جهـات رسميـة في مختلف الدول . والوثائق التي من هذا الطِّراز متنوعة ، ولا يمكن إحصاؤها . ولكن يمكن القـول أنـه يـوجـد على رأسهـا وثـائق « الإرشيف » ، أو وثـائق دور المحفوظات الرسمية ، التي هي مبانٍ تخصِّصها الدُّول كمتاحف للوثائق ، لا تقلُّ في أهميتها عن هذه المتاحف ؛ كما أنها لا تقل ، من ناحيـة أخرى ، أهميةً عن المكتبات التي تضمُّ الكتب والمخطوطات . ووثائق « الإرْشيف » ، تضم شُتـاتاً ضخمـاً من الوثـائق التي تهمُّ المؤرخ ، ويمكنه أن يجـد فيهـا معلومـات قيِّمة ، لم يـطَّلع عليها أحـدٌ قبله في كثير من الأحـايين ، وهي معلومـات تنْفع كثيراً في ملأ ثغرات التاريخ التي لا تتطرَّق إليها الكتب أحياناً . وهي تشمل : أوامر الحكّام ، والقرارات والفرمـانات ، وأوامر من بيدهم الحلُّ والربط في مجالاتٍ عدَّة ، وتشمل نسخاً من المعاهدات القديمة بين الدول . ومنها مثلاً « مراسلات الوُكلاء » ؛ والوكلاء هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يؤدّون مهام شبيهة بمهام القناصل وكذلك الممثلين التجاريين لحكومـاتهم في المغرب العربي في الفترة العثمانية . ويقابل هؤلاء بالنسبـة للدول الأوربيـة وممثليها في الدول المغربية ، القناصل . ودور المحفوظات تتضمَّن الكثير من مـراسلات القنـاصل الأوربييـن وتقـاريـرهم السيـاسيّـة السـريّـة عن البلدان المعتمدين بها في الولايات العربية في العهد العثماني .

---

(1) محمد بن عبد المنعم الحميري : كتاب «الرَّوْض المعْطار في خبر الأقطار»، (تحقيق إحسان عبّاس)، مكتبة لبنان، بيروت، 1975، ص 282؛ وص 296؛ وص 389؛ وص 354، بالنسبة للنصوص الأربعة على التوالي.

وتعتبر مراسلات القناصل الأوربيين من أهم المصادر التي تساعد كثيراً على دراسة تاريخ ليبيا في الفترة العثمانية . والقناصل الأوربيّون المعتمدون في عواصم المغرب العربي في القرن التاسع عشر الميلادي على الخصوص ، هم علماء ومستشرقون لا يُشقُّ لهم غبار ، ولقد وجَّهوا إلى حكوماتهم من مقارِّهم في طرابلس ، أو الجزائر ، أو تونس ، أو المغرب الأقصىٰ تقارير ضافية وسريّة ، مليئة بالمعلومات ، عن أوضاع بلدان المغرب العربي في الحقبة العثمانية . بل إنَّ بعض هؤلاء ؛ من إنجليز ، وفرنسيين ، وهولنديين ، قد ألَّفوا كتباً هامة في تواريخ هذه البلدان ، منها مثلاً : « الحوْليَّات اللِّيبية » ، و « الحوْليَّات التُّونسية » اللّتان قُمْنا نحن ـ بتوفيق من اللّٰه سبحانه ـ بنقلهما إلى اللغة العربية وبتحقيقهما وبمقارنة مادتيهما بالمصادر العربية ، وفي هذا أكبر دليل على ما كان لبعض القناصل من معرفة عميقة بالتاريخ .

وتوجد أهم وثائق الإرشيف في الدول الأوربية عادة في محفوظات وزارات : الخارجية ، والمستعمرات ، والبحرية ؛ ومن أشهر إرشيفات أوربّا ، إرشيف المتحف البريطاني ، وإرشيف الخارجية الفرنسية ، وإرشيف وزارة البحرية الفرنسية ، والإرشيف الوطني الفرنسي ، وغير ذلك .

ولا يُسمحُ عادة بتداوُل ودراسة وثائق الأَرشيف أو اطّلاع الدارسين عليها ، إلّا بعد إنقضاءِ حوالي الخمسين سنة على صدورها وتحريرها ؛ أي عندما لا تصبح لها أية أهميّة سياسية أو عسكرية سريَّة في الوقت الحالي ؛ إلّا أن هنالك بالطبع وثائق لا تكشف عنها الدول المعنيّة حتى بعد انقضاء هذه الفترة المعتمدة دولياً . أما إنجلترا فتجعل مدة الحذْر هذه ثلاثين عاماً .

ونحن لدينا في ليبيا دارٌ للمحفوظات الوطنية تضمُّ عدداً لا بأس به من الوثائق السياسية وغيرها ، تعود إلى الفترة العثمانية ، وهي محفوظة بمصلحة الآثار بالسَّرايْ الحمراء بمدينة طرابلس . غير أن هنالك نقْص شديد في

مجموعات هذه الوثائق ، إذْ قام الإيطاليّون ، ومن بعدهم الإنجليز بنقل الكثير منها إلى بلديهما وزوَّدوا بها دُور محفوظاتهم . ومـا تبقّىٰ منها لم يُصنَّف بعدُ تصنيفاً منهجيًّا ملائماً ؛ ومع ذلك فإن القائمين على دار المحفوظات بطرابلس يقدِّمون ـ برحابة صدْر ـ كل معونة ممكنة لطلبتنا في هذا المجال ، وهذا أمر لمسته بنفسي عندمـا كنتُ أوجِّه طلبتي إلى وثائق هذه الدار .

ويتَّصل بدراسة وثائق الإرشيف الرسمية دراسة الأختام الرسمية . وهذه الأختام كانت تقوم أحياناً لدى الملوك والأمراء والوزراء مقام التوقيع الخطِّي ؛ ولذا فإنه تُمْهر بها عادة الوثائق الرسميّة الصادرة عنهم . وتهتم دُور الإرشيف في بعض البلدان بتجميع هذه الأختام القديمة وتضعها في خدمة الباحث في التاريخ ؛ فمثلاً نجد أن الإرشيفات الوطنية في فرنسا تضمُّ مـا يزيد عن الستين ألف ختم عائد إلى القرون الوسطى ، من بينها الكثيـر من أختام النُّبـلاء . وتتأتّىٰ فائدة الأختام في دراسة عصرٍ من العصور من حيث أنها تحمل في العادة شعار الدولة وتصوِّر أسلحتها أو شاراتها .

ولقد عرف المسلمون ، من جانبهم مثل هذه الأختام منذ بـداية البعثـة المحمدية الشريفة . فـالمعروف ـ عن كتب التـاريخ التي تـروي ذلك ـ أن الرسول ، صلّىٰ اللّٰه عليه وسلّم ، كان قد اتَّخذ لنفسه خاتماً من الفضَّة نُقِشت عليه عبارة « محمد رسول اللّٰه » ؛ فكان يختم بهذا الختم الرسائل التي يبعثها إلى الملوك والأمراء ، من أصحاب الديانات الأخرى ، يدعوهم فيها للدخول في الإسـلام الحنيف . ولقد سـار الخلفـاء المسلمـون من بعـدُ على سُنَّـة رسولهم ، فكانت لهم أختامهم التي يُوثِّقون بها مـا كان يصدر عنهم من وثائق ومراسلات . وكان « ديوان الرسائل » هو المكان الذي يُحتفظ فيه في البداية بخاتم الخليفة في الدولة العبـاسية ، وكـان مهْر الـرسائـل بهذا الخـاتم من إختصـاص الـوزيـر ، ثم لم يلبث الخـاتم أن أصبـح من شـارات المُلْك وعـلامـاتـه ؛ وخصـوصـاً في دُول المغـرب العـربي الإسـلاميـة ، كـدولـة

المـرابطين ، ودولـة الموحِّـدين ، ودولة الحفْصيين . وغـالباً مـا صـار هـذا الختم ، أو الخاتم ، يصنع من الذهب ، ويحرص الحكّام المذكورون على وضعـه في أصابعهم لكي لا يقـع في أيدي غيـرهم من أفـراد حـاشيتهم ، فيستعمل في أغراض غير مصرَّح بها .

ـ اللغات التي حُرِّرت بها الوثائق :

لا بد للباحث في التاريخ من معرفة اللغة الأصلية التي حُرِّرت بها الوثائق الأصلية الخاصة بالموضوع الذي يدرسه ؛ أو على الأقل الإلمام بمبادىء هذه اللغـة . وليس صحيحاً مـا يُقـال عادة من أن فـلاناً أو فـلاناً ، من مشـاهير العلماء ، كان « يُتْقن » ستّ لغات أو سبع لغات وأنه متبحِّر فيها جميعها ، كما لو كانت كل واحدة منها لغته الأم ؛ ذلك أنني ، بموجب تجربتي الشخصية تعرَّفتُ على عدد من مشاهير الأساتذة العرب والأجانب ، الذين يُنوَّهُ بسعـة معرفتهم بعدد من اللغات القديمة والحديثة الحيَّة ، فاكتشفتُ أنهم لا يعرفون من هذه اللغات سوى مبادئها العامة ولديهم حصيلة متواضعة من مفردات كل منها . وأعرف أستاذاً عربيًّا يُشار إليه اليوم بالبِنَانْ كأستاذٍ ومؤلِّفٍ ، زُعم أنـه « يُتْقن » مـا لا يقـلُّ عن سبـع لغـات ، ولكنني اقتنعتُ ، بعـد الاحتكـاك الشخصي به ، في موقف معيَّن ، أنه كان يلْحن لحناً كبيراً ويـرتكب أخطاءً كثيرة حتى في النطق بالنسبة لإثنتين من اللغات الكثيرة التي يُزْعم أنه يعرفها ويُتْقنها . ومع ذلك ، فإن له عدداً من الكتب المترجمة عن هاتين اللغتين . فالقضية إذن بالنسبة للمتخصِّص ، فيما يتعلق بمعرفة اللغات الأجنبية ، ليست بالضرور إتقان هذه اللغات العديدة ـ ويا ليت هذا ممكن! ـ وإنما على الباحث أن يعرف من اللغة مـا يُيسِّر له الاطلاع على علمه المتخصص فيه مباشرة من كتب هذه اللغة ؛ حتى ولو اضطر إلى استعمال المعاجم والقواميس . وفي إحـدى المرّات ذهبتُ لـزيارة مستشـرقٍ فرنسي معـروف في بيته ببـاريس ، وجلستُ إليه في مكتبته العامِرة جلسة علمية ، تعلّمت منها أشياء وأشياء ؛ منها

أن هـذا المستشرق الـذي كتب في عدد من مجـالات الحضـارة والتـاريـخ الإسلامي والشئـون العربية ، لم يكن بقادرٍ على إجراء حتى حوار بسيط باللغة العربية ، وكان ، عندمـا سألته بالعربية عن أمور يتلعثم ويبحث عن كلماته ، ثم أردف فأجاب بالفرنسية . لكنه انتزع في سياق الحديث من رفوف مكتبته أحد أجزاء « تاريخ الطَّبري » ، وصار يتحدّث عنه باستفاضة وعلمٍ مكين بأدقّ تفاصيل الكتاب ، وعلمتُ أنه يعرف الطَّبري معرفة دقيقة . وعندمـا كنتُ طالباً بباريس كنتُ حريصاً لعدة سنـوات على حضور محـاضرات وقـاعات بحث مستشرق فرنسي شهير جداً ؛ حتى أن إحدى المجلّات العربية الصادرة في باريس لقَّبته مؤخراً بـ « شيخ المستشرقين المعاصرين » ؛ ولكنني اكتشفتُ أن هـذا المستشرق ـ المتبحِّـر حقيقةً في كثيـر من مسـائـل الحضـارة العـربيـة الإسلامية ، إلى درجة أن رئيس جمهورية فرنسا يتّخذه مستشاراً له في الشئـون العربية ـ لا يعرف كيف يقيم معك حواراً واضحاً وطويل النَّفَس باللغة العربية ؛ بل إنني اكتشفتُ أنه يعْمد في بعض الأحيان إلى إعداد مقاطع من محاضراته بالعربية في بيته بِرَوِيَّةٍ ، وعن طريق اللجوء إلى معاجم اللغة لساعات طويلة ، ثم يستظْهر مـا يلقيه علينا بـاللغة العـربية عن ظهـر قلْب . ولكن هذا ليس بعيب ، ولستُ أقصد هنا إلى تجريح هؤلاء العلماء والأفذاذ أو النيْل منهم ؛ ولكنني أردتُ فقط أن أقول لطلبتي أن « معرفة » لغة أجنبية ليس بالأمر العسير أو المستحيل ، وأن الأمر لا يتطلَّب إتقان هذه اللغة تماماً ؛ وإنما يقتصر الأمر على الاستفادة بهذه اللغة في حدود متواضعة كأداةٍ للبحث العلمي وكوسيلة مباشرة للإطلاع على الوثائق في لغتها الأم ، دون اللجوء إلى الترجمات إلّا إذا كانت محقَّقة ومن وضع أشخاص متخصِّصين .

وعلى أيّة حال ، فإنه كلما تعدّدت اللغات التي يلمُّ بها الباحث كان أقدرَ على الرجوع إلى المصادر والأصول التاريخية الأصلية لموضوع البحث الذي يشغل باله ، لأنه يصبح عندئذ في وضعٍ يمكِّنه من استقصاء المعلومـات من

مظانِّها المباشرة. فمثلاً، لا يصحُّ ـ بالنسبة لطالب الدراسات العليا ـ أن يتخصّص في التاريخ الإغـريقي القديم ، دون أن يكـون على معرفـة ، ولو بسيطة ، باللغة اليونانية القديمة ، أو على الأقل على معرفة ببعض مبادئها . كـذلك ، فـإن دراسة التـاريخ الـرومـاني دراسـة متعمّقـة في مـوضـوع من الموضوعات ، تقتضي إلماماً ولو بسيطاً باللغة اللاّتينيـة . أمّا التخصّص في تاريخ العرب الحديث في الفترات العثمانية ـ ومن ضمْنه تاريخ ليبيا العثماني ـ فإنه يقتضي معرفة مبادىء اللغة التركيّة ـ وخصوصاً التركية القديمة، إنْ أمكن؛ وذلـك لكي يتيسّـر لنـا الاطِّـلاع مبـاشـرة على الـوثـائق العثمـانيـة المحـرّرة بلغة الأتراك القـديمة؛ وذلـك حتى يتيسَّر للطالب الاطـلاع على هذه الـوثائق والاستفادة بها رأساً في بحوثه العالية ؛ فيتمكن بذلك من قراءة الفـرمـانات السُّلْطانيّة ، والمراسيم الصادرة عن الولاة العثمـانيين في الولايـات العربيـة آنذاك رأساً . كذلك ، فإن معرفةً ، ولو متواضعة ، باللغة الإيـطالية ، كفيلة بالتّوافر على دراسةٍ أعمق وأكثر منهجية وموضوعية لقضية الإحتلال الإيطالي لليبيا . وقد سبق لي وأن تحدثتُ عن بعض المستشرقين وعن ضحالة معرفتهم باللغة العربية رغم سعة علمهم في مسائل المشرق والعرب والمسلمين ؛ ولكن توجد منهم نماذج مدهشة ومثيرة للإعجاب من حيث شدّة تعمّقهم في معرفة لغة العرب ؛ مثال ذلك المستشرق الألماني المعروف « كارل بروكلمان » ، صـاحب الكتاب المنهجي الشهيـر المسمى : « تـاريـخ الأدب العـربي » ، المتوفي سنة 1956 م ، والذي له قدرة على التأليف بلغة عربية فُصْحى راقية ، جزلة الأسلوب ، قوية التعبير ؛ وإنني لأحيل طلبتي إلى كتاب الدكتور صلاح الدين المنجِّد ، المسمى « المُنْتقى من دراسات المستشرقين » ، الذي نُشر في بيروت سنة 1967 م ، إذْ أنه يتضمَّن مقالاً عن «السيرة الذاتية عند العرب » كتبه « كارل بروكلمان » باللغة العربية مباشرة بنفسه ، ويستحق أن يطَّلع طلبتنا في التاريخ على هذا المقال ، لأخذ فكرة عن مدى إتقان هذا الرجـل للغة

العربية ، كما لو كانت لغته الأم .

* * *

وليس ما ذكرته من العلوم المساعِدة للتاريخ هي كل الأدوات الجانبية الموصِّلة للتمكُّن من هذا العلم ؛ وإنما ضربتُ لك الأمثلة من مجالات محذودة ، وهامّة . ولقد سبق لي في الفقرة التي عقدْتُها في الفصْل السابق حول الثقافة العامة التي يتحتم أن يتزوّد دارس التاريخ بها ، ونوَّهت هناك بأهميّة دراسة الآداب والقصص ، ولن أعود إلى هذه الناحية ؛ وإنما أُرْدفها بالإشارة إلى تخصصات أخرى هامة ، دون الدخول في التفاصيل : فإن على دارس التاريخ أن يحيط بعلوم مساعدة أخرى ، كالفلسفة ، وأن يدرس المنطق وطرائق الاستدلال العقلي ، وفلسفة التاريخ ؛ فيقرأ : ابن خلدون ، وابن رشد ، والكندي ، وأرسطو ، وأفلاطون ، وهيجل ، وكانط ، وغيرهم . وأن يلمَّ بشيء عن فقهاء الإسلام ، وأصحاب مصطلح الحديث ؛ وأن يأخذ بطرفٍ من قراءاتٍ في علم النفس ، فيدرُس مثلاً نظرية « سيجْمُونْد فُرويد » في التحليل النفسي ، وغيره من علماء النفس ، لأن هذا سيُساعد الباحث على فهْم الشخصيات التاريخية ، وأن يسْبِر سلوكها من خلال تصرُّفها في المواقف التاريخية الحاسمة في الماضي ، فقوانين علم النفس والتحليل النفسي صالحة للتطبيق حتى على شخصيات طواها الزمن . والحقيقة أن برنامجاً للتأهيل العلمي ، من هذا القبيل قد يراه الطالب في التاريخ صعب التحقيق ، وقد يظن أنني أريد أن أُقْحمه في متاهات من التثقُّف التي لا طاقة له بها . ولكن مثل هذه الثقافة لا تُكتسب بين يوم وليلة ، والعلوم لا حدود لمعارفها ؛ بل إن حياة الإنسان كلّها قد لا تكفي لاستيعاب علمٍ واحد من هذه العلوم . هذا أمر أعرفه جيِّداً ، ولا أُلْزِمُ الطالب به ، فإنني قد لا أستطيع أن أُلزم به حتى نفسي حرفيًّا ؛ غير أن االذي قصدتُ إليه هو تنوير الطالب ولفْتُ نظره إلى أن التخصّص في التاريخ لا يعني الإكتفاء بدراسة هذا العلم وحده ، لأن وشائجه

بالعلوم الأخرى مُتَعدِّدة ، وعلينا أن نبْذُل جهدنـا للإلمـام بشذَرَاتٍ من هـذه العلوم ، وهنالك بالطبع فروق فردية بين الناس ، فمنهم القادر على تـرسُّم الخطة التي اقترحتُها عليه ، ولو جزئياً ؛ ومنهم من يتنكَّب حتى عن قراءة مقال جادٍّ في مجلة من المجلّات العلمية ، فما بالُك بكُتُبٍ وعلومٍ متعدِّدة!

وعلى أيّة حال ، فإن الإنسان المثقّف ، يعكس في شخصيته وفيما يكتب من أبحاث مجموع ثقافته التي يكون قد حصَّلهـا منذ أن دخـل المدارس . والطالب محتاجٌ دائماً إلى مثل هذه النصائح المنْهجية . ولقد فطن ابن خلدون إلى ضرورة تسلُّح دارس التاريخ بثقافة واسعة وبعلوم مساعِدة ، فقال :

« . . فالتاريخ محتاجٌ إلى مآخذ متعدِّدة ، ومعارف متنوِّعة ، وحُسْن نظرٍ ، وتثبُّتٌ ، يُفْضيان بصاحبهما إلى الحقّ ، وينْكبان به عن المزلَّات والمغالط ؛ لأن الأخبار إذا اعتُمد فيهـا على مجرَّد النَّقْـل ، ولم تُحكَّم أصول العـادة ، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الإجتماع الإنساني ، ولا قيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضر بالذاهب ؛ فربما لم يؤمَّن فيها من العثـور ومزلَّة القدَم ، والحيْد عن جادَّة الصدق »[1] .

(1) ابن خلدون، «المقدّمة»، مصدر سابق، ص 9.



الفصل الرابع

مشكلة اختيار موضوع البحث التاريخي ورسم الخطة والتبويب



لم يتبع القدماء منهجاً سليماً في دراسة التاريخ ، فكـانوا يخلطون بين حقائقه وبين الأساطير والقَصَصْ والروايات الشعبية المتواترة التي لا يُعْرف لها مصدر ، وكانوا يجمعون الوثائق والرِّوايات كيْفما اتَّفق ؛ ثم يقومون بصياغتها في قالبٍ أدبي جذَّاب .

وبعـد ذلك جـاء علماء المسلمين ، فعنيـوا عنايـة كبرى بنقـد الرُّواة ، وخصوصاً رُواة الحديث النبوي ، واهْتموا بتمْحيص طرقهم في النقل ، وطبَّقوا في ذلـك منهج « الإسْنـاد » . ثم جاء ابن خلدون في القـرن الرابـع عشـر الميلادي ، فحدَّد قواعد البحث التاريخي ، لكي ينهض به إلى مستوى العلوم الجديرة بهذا الإسم ، ولسوف نتناول منهج هذا المؤرِّخ المغْربي في الفصل السادس من الباب الثاني من هذا الكتاب .

ثم وجَّه الأوربيّـون في القرن التاسع عشر الأنظار إلى أهميّة الدراسات التاريخية ، وحدَّدوا القواعد التي يتحتم علـى المبتدىء في دراسـة التاريـخ إحترامها والسيْر علـى هدْيها . فانتهى الأمر بعلم التاريخ إلى ما هو عليه الآن من تحديدٍ واضح لمراحل البحث العلمي فيه .

ويُقْصد بمراحل إعداد البحث ، تلك الخـطوات المرسـومَة التي يتعيَّن علـى البـاحث في التاريـخ إتِّباعهـا ، إبتداء من إختيـار الموضـوع وعنوانـه

ومجاله ، وانتهاءً بصياغته في صورته النهائية علـى نحو علمي مُحْكم .

أولاً : إختيار موضوع البحث :

في الغالب تبدو مشكلة إختيار موضوع البحث لعيْن الطالب المبتدىء في دراسة التاريخ مهمة عسيرة ، فيشعر بحيرة أثناء سعْيه لإختياره عنـدما تُلْزمـه دراسته في الجامعة بذلك . والطالب المبتدىء الذي يخطو خطواته الأولى في التخصُّص الجامعي في التاريخ ، لا ينتظر منه أستاذه ، عادةً ، أن يُنْجز بحثاً علميًّا مبتكراً تماماً في مادته وفي مصادره التاريخيّة ، أَوْ لَمْ يدرسه أحد قبله ـ مثلما هو الحال بالنسبة لطلاّب الماجستير والدكتوراه ـ ؛ كما لا يُتوقَّع منه أن يكشف النِّقاب عن حقائق وأحداث تاريخية ما تزال مجهولة للباحثين . لأن الأستاذ ، الذي لا بد وأن يكون ـ بحكم مهنته ـ قد مارس البحث التاريخي وعرف صعوبات التأليف في هذا العلم الواسع ، هو أدرى من طلبته بمُعْضلات التَّنْقيب عن الموضوعات التاريخية البِكْر التي لم تُطرق من قبل قطّ ؛ وهو ، عادة ، أدْرى منهم كذلك بمشاكل وصعوبات الإبتكار في الكتابات التاريخية ، وبأنه من العسير غالباً الحصول علـى الوثائق والمصادر والمراجع التي يتحتم التزوُّد بها عند التأليف في المسائل التاريخية ، خُصُوصاً في بلد كبلدنا . ولذا فإن الأستاذ لا يُلْزِمُ أمثال هؤلاء الباحثين المُبْتدئين بإعداد موضـوعاتِ بحثٍ جديدة كل الجِدَّة ؛ وإنما هو يحاول الأخذ بأيْديهم لإقتحام مجالات البحث التاريخي المبدئي ، وعلـى طرْق أبوابه ، ويحرِّضهم علـى التَّدرُّب والمِران بقدْر ما توفِّرُه لهم مكتبة الكلية والجامعة ومكتباتُ المدينـة العامـة من كتب ومصادر ووثائق ومخطوطات .

ويحدث في كثير من الأحيان أن يُبادر الأستاذ فيحدِّد لطلبته موضوعات متفرِّقة للبحث ويوزِّعها بينهم ؛ إمَّا رأْفة بهم ، وإمَّا تسلُّطاً منه ، بحيث لا يدع لهم مجالاً للإختيـار بأنفسهم ، وخـوْض هذه التجـربة الجـديدة المُغْـرية ؛

معتمدين علـى أنفسهم وعلـى جهودهم الخاصة في البحث ، بعد الإسترشاد برأيه وبما تعلّموه في مادة مناهج البحث بطبيعة الحال . ولكن هذا التَّدخّل والإملاء التّعسُّفي من جانب الأستاذ له من الضّرر أكثر مِمَّا له من الفوائد . ولقد سبق لي وأن تعرَّضتُ لذلك في الفصْل الخاص بشروط الكتابة التاريخيّة .

والباحث الأصيل هو الذي يعـرف كيف يختار المشكلة التـاريخية التي سيتصدّىٰ لدراستها بنفسه ، إنطلاقاً من ميوله ورغبته .

فعلى الباحث المبتدىء أن يتّبع القواعد والخطوات التالية عنـد إختياره لموضوع البحث في دراسته الجامعية أو العُليا:

ـ أن يختار الموضوع إستجابةً لفضوله العلمي ولرغبته ، ولنوع ومدىٰ عمق ثقافته التاريخيّة السابقة ، لكيْ يُقْبِل عليه إقبالاً شديداً كأنّه يزاول هواية .

ـ أن يكون الموضوع الذي يختاره قابل للإحاطة به في حدود صفحات البحث ؛ فلا يكون واسعاً مطوَّلاً يعْـرض لقرون عـديدة أو أحـداث متنوعـة وشخصيات لا تُحْصى ، وألَّا يكون المدى الزمـاني والحقبة التـاريخية التي تجري خلالها أحداثه صعبة من حيث لَمِّ شُتَاتها . فإن أمثال هذه الموضوعات لا تصلح لبحث جامعي قصير ؛ بل وقد لا تصلح حتى لرسالة ماجستيـر أو دكتوراه ، إلّا إذا توفَّرت المصادر الأساسية الكـافية التي تغـطّي أمثال هـذه الموضوعات ، التي تصلح بالأحرى كموضوعات لتأليف الكتب . وبالتالي فإن علـى الطالب أن يختار بحثاً ينصبُّ علـى فترة زمنيّة قصيرة ، أو يتناول شخصية تاريخية واحدة ، أو ظاهرة تاريخية ليست ببالغة التعقيد ، أو حدثاً واحداً ؛ لكيْ لا يجـيء البحث الجـامعي سطْحيـاً لا عُمْق فيه ، كـأنّه مجمـوعة من العناوين .

ـ لا بـدّ وأن يكـون عنـوان البحث واضحـاً ، لا لبْس فيـه ولا يكْتنفـه

الغمـوض، ولا يَحْتمل عـدَّة تفسيرات كمـا أنّـه على الـطالب أن يحْجم عن اختيار عنوان برَّاق ومثير كأنّه عنوان أحد الأفلام الرخيصة . بل عليه أن يتوخّىٰ إختيار عنوان متَّـزنٍ وعلمي وقصير ، يـدلُّ منذ الـوهلة الأولى علـى محتوى البحث . والطالب قد يلجأ مرْحليًا في البداية إلى اختيار عنوان مؤقَّت يعتمده حتى ينتهي من كتـابة مـوضوعـه ، ثم ليَنْظُر في المـوضوع ويقـرأه جيداً ثم ليستخلص منه العنوان النهائي . وعليه أن يختار عنواناً جديداً ، لا عنواناً يكون صورة طبق الأصل لعنوان كتاب أو بحث معروف ؛ فإن في ذلـك نوعـاً من الإبتذال والتقليد الرخيص .

ـ لا بدّ للطالب وأن يأْخُذ في الحُسْبان ما هو متوفِّر في محيطه الجامعي وفي مكتبات المدينة أو مكتبة أسرته الخاصة ـ إن كان لديها مكتبة بيْتيَّة ـ من مصادر ومراجع ووثائق يسْهُل عليه الحصول عليها أو الاطِّلاع عليها . إذْ لا جدوى من اختيار موضوعٍ للبحث لا تتوفَّر للطالب المصادر والمراجع اللازمة عنه ، أو توجد حوله قلَّة نادرة من المصادر التي يصعب الحصول عليها . إذْ أن الطالب سيضطرّ في مثل هذه الحالة الأخيرة إلى النَّقْل الأعمى وإلى التَّلْخيص وعدم التوسُّع الكافي في بحثه ؛ بحجَّة نُدْرة ما هو مدوَّن حول الموضوع . وبالعكس ، فإن وفرة المصادر ستُقحم الطالب في قراءات عـديدة مكثَّفـة ، وستجعله ينْشغل بموضـوعه في خضمٍّ هـذه المصادر والمـراجع العـديدة ، ليخرجُ في النهاية بموضوع عميق وقيِّم ، لا مجال فيـه للتعبيرات الإنشـائية الجوْفاء ، والاستطرادات غير ذات العلاقة بموضوع البحث .

ـ أن يكون الموضوع المحدَّد الذي اختاره الطالب يحتوي علـى بعض الجِدَّة ، بحيث لا يكون قد طُرق مئات المرَّات ، وصار محتواه معروفاً لكل من هبَّ ودبَّ ، ففي مثل هذه الحالة لن يتمكن الطالب سوى من إجترار عبارات وأسطُرٍ وفقرات وصفحات تناولتها الكتب تلو الكتب . والمأْزق الذي يقع فيه الطالب في مثل هذه الحالة ، هو أنه سيكون ، حتماً ، مجرَّد ناقلٍ لأفكـار

وآراء وأسطر الآخرين ولإجتهاداتهم ؛ ملخِّصاً تارة ، ومُقْتبساً تارة أخرى ، ولن يجد أي مجال للاجتهاد الشخصي .

ـ ألاَّ يختار الطالب موضوعاً تكون جميع أو غالبية مصادره ومراجعه بلغة أجنبية يجهلها تماماً ، لأنه سيقف أمامها مكتوف اليدين ولن تفيده في شيء ، كأنّها العدم .

ـ ينصح المتخصّصون في مناهج البحث وقواعده الطلبة بالابتعاد قدْر الإمكان عن الموضوعات ذات الصِّبْغة الحالية الراهنة التي ما تزال الأحداث الخاصة بها مستمرة في الحاضر ؛ وهم ينصحون باختيار موضوعات مضت على وقوع حوادثها ـ على الأقل ـ عشرات السنين ؛ لأن اختيار الطالب لموضوع حالي راهن سيُوقعه في جُمْلة من المشاكل ، منها :

● إن جِدَّة الحدث التاريخي واستمراريته القائمة في الحاضر ، تجعل الكثير من وثائق ومصادر الموضوع ما تزال ؛ إمَّا قيْد الإعداد ؛ وإمَّا ما تزال مُحاطة بطابع السّريَّة أو الرقابة أو الحجْر ، لأهميتها السياسية أو العسكرية أو غيرها . ثم أن الأحداث التاريخية الراهنة لم تنتهي بعدُ ؛ فهي ما تزال مستمرة وعقابيلها وذيولها وتأثيراتها ومؤثِّراتها ما تزال تتوالىٰ ؛ وبالتالي لا يمكن الإحاطة بموضوعها إحاطةً كافية ، كما يرغب المؤرِّخ الحقّ .

● إن من ميزات وجود فاصل زمني كاف يفْصل بين الباحث وبين الحدث التاريخي له عدَّة فوائد ، فهو سيكون أكثر موضوعية ، وأكثر هدوءاً وبُعد نظر عند التَّطرق للموضوع ، وأشد عقْلانية في إصدار أحكامه ، ولا يشعر بأنه قد يُحاسب على ما ذكره في بحثه عن حوادث ما تزال في حكم الحاضر . والكتابة عن الحاضر ليست من مهام المؤرِّخين حقاً ، وإنما هي من مهام العلوم السياسية ، ومن إختصاص الصحفيين الذين تقوم مهنتهم على تقصِّي الأحداث الجديدة والإكباب على الحاضر ، والتكهُّن بما تنذر به الأيام في

أسلوب يعتمد علـى التّشْويق ، والتُّسابق علـى الكشوف الصحفية ، والإنفراد بإيراد الأخبار الخطيرة ، وإماطة اللِّثام عن الأسرار الجارية . وما أبْعَد المؤرِّخ عن كل هذا .

● إن الباحث الذي يُقْبل علـى تناول موضوع مضى زمنٌ كاف علـى وقوع أحداثه ووقائعه التاريخية ، سوف يجد نفسه حرَّ اليـدين ، طليق القلم فيما يحرِّر ، دون خشية أية محاذير سياسية أو أمْنية أو اجتماعية أو قانونية وغيرها . ولذا فإن الإقدام علـى دراسة تاريخية تتناول أحداثـاً جاريـة ستجعله شديـد الحذر والتّحسُّب والمجاملة ، وعدم الإقدام علـى قوْل الحقّ ، وسيجرُّه هذا إلى التّجنِّي علـى حقائق التاريخ خشية لوْم المجتمع أو الحُكّام . وأحداث التاريخ مليئة غالباً بالأسرار ، فإذا كانت هذه الأحداث قريبة العهد ، فإن في مجرَّد الخوْض فيها محاذير قد تقود إلى مزالق تضُرُّ بصالحٍ قوْمي أو وطني من حيث لا يدري الباحث رغم سلامة نيَّته . وهذا هو السبب في فرْض قاعدة مرور خمسين سنة قبل وضع الوثائق الرسمية للتداول ، مثلما مرَّ بِنا في سياق الحديث عن الإرشيفات ودُور المحفوظات التي تُصان بها الوثائق التاريخيّة .

ولكن ليس معنى ذلك أن دراسة التاريخ الرَّاهن هي أمر محذور تماماً ؛ فـإن الكتب والمؤلَّفات والـدراسات والأبحـاث القيِّمة حـول الزمن الحـالي وحوادثه تتوالى في الظهور تباعاً ، في جميع النواحي السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية ، وغيرها ؛ غير أن أمثال هذه الدراسات التي تُنْشر حول الحوادث والأحداث الساخنة ـ حتى وإن كانت لها صبغة تاريخية أكيدة ـ إلاَّ أنها أقرب إلى اهتمامات العلوم السياسيّة ، والاجتماعيّة والاقتصـاديّة ، منهـا إلى علم التاريخ بحسب مفهومه الحقّ . وكما قلنا ، فإن الصحافة والمجلاّت السيَّارة تأخذ منها هي الأخرى بنَصيب وافر .

ـ أنْ يتأنّى الطالب في اختيار موضوع بحثه بعض الوقت ، وألاّ يقْفز علـى

أول موضوع يخطر بباله أو ينصحه به أستاذ أو زميل ؛ بل عليه أن يحضِّر في ذهنه ، أو في كرّاسته ، عدداً محدّداً من الموضوعات ، يتساءل حول كلٍّ منها ويسائل نفسه بحسب الخطوات المنهجيّة ، وعلى ضوء النصائح التي سُقْناها أعلاه . وإذا حار الطالب تماماً في اختيار موضوعه أو لم يجد في قريحته أيَّ موضوعٍ جدير بالدراسة . فعليه ألاَّ يقلق لذلك ؛ لأن مثل هذه الحيرة هي شيء طَبيعي قبل الإقدام على اختيار البحث . وهذا أمر يعرفه جيداً طلبة الدراسات العُليا عندنا ، بعد إنتهائهم من الدراسة في السنة التَّمهيديّة ، والتأهُّب لاختيار موضوع الماجستير . وقد تستمر حيرتهم هذه أشهراً ، وقد تزيد حتى عن سنة ؛ فتراهم يختارون هذا الموضوع اليوم ويطلِّقونه في اليوم التالي ، أو بعد أسبوع ، وهم في أثناء ذلك ، قلقون ، تعصف بهم الحيرة والإرتباك . وأمثال هؤلاء يُنْصحون عادة بمزيد من التّروِّي ، وبالاطلاع على قوائم أُطروحات الماجستير التي تُصدرها مختلف الجامعات في مجلدات أو كتيِّبات خاصة ، تَعْرض لجميع شهادات وأطروحات الماجستير ، أو حتى الدكتوراه ، التي أُجيزت في كليات الآداب فيها ، في عددٍ معيَّن من السنوات ، في علم التاريخ ؛ وهي تصدر في صورة دليل دَوْري ، وتُزوَّد به الجامعات الأخرى ومكتباتها المركزية . فعلى الطالب الذي يحار في اختيار موضوع بحثه ـ خصوصاً الأبحاث المطوَّلة كالماجستير ـ أن يستشير أمثال هذه القوائم . وعليه كذلك أن يستشير أساتذته وأن يهتدي بآرائهم ونصائحهم ، وأن يسترشد بنصائح كل من سبقه في هذه التجربة .

ثانياً : وضْع الخطَّة :

بعدما ينتهي الطالب من اختيار موضوع بحثه ، عليه أن يُثنِّي فيرسم خطَّة مبدئية للبحث يُلْزم نفسه بالسَّيْر على هدْيها عند التحرير والكتابة . ولكن لا بدّ وأن يُدْرك الطالب أنه من شبه المستحيل عليه وضع مثل هذه الخطة دون

الشروع أولاً في مطالعات متفرِّقة حول موضوع بحثه ، لمحاولة إرتياد مجاهله والإلمام بأبعاده وتشعُّباته ، ولكي يرتاد دروبه . والخطأ الذي لاحظتُهُ ، من خلال تجربتي التّرْبويـة والتعليمية ، هـو أن الطلبـة يُبادرون فـوْر اختيارهم لموضوع البحث إلى التقاط تلك الكتب ـ وهي غالباً مراجع وليست مصادر ـ التي يجدونها بأسهل السُّبُل فيتصفَّحون فهارسها علـى عُجَالة ، ويقتنصون ـ أو قُلْ ينسخُون من فهرس أحدها ـ ما يُسمُّونه « خطَّة البحث » ، ثم يعكفون في التَّوِّ وفي الساعة علـى الموضوع نفسه يحرِّرونه كيفما اتَّفق ، ينقلون هذه الفقرة من هـذا الكتاب ، وتلك من الكتـاب الثـاني ، وهلمّ جـرّاً . ولاحـظتُ أن مراجعهم لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة . وهذا عبثٌ لا طائل وراءه ، لأن هَمَّ معظمهم هو التّخلُّص من هذا العِبْء الثقيل كأنهم يقومون بعمل من أعمال السُّخْرة ، وما أن يَمُرَّ أسبوع حتى تراهم يسلِّمونك « بحوثهم » ، وانتهى الأمر! لأن الذي يهمهم هو إجتياز الامتحان وكفىٰ ، أما محاولةُ أن يتحولوا إلى باحثين في التاريخ ، فهذا لا يخطر لهم علـى بال . وهذا واقع مُخْزي يُحبِّذ الأستاذ ألّا ينصاع له أو يسكت عليه صاغراً ؛ وما أظنني ألَّفْتُ هذا الكتاب إلَّا كصرخةٍ أناشد بها طلبتنا في التاريخ أن يكفُّـوا عن هذا العبث ، لأنـه عبث بمستقبلهم قبل كل شيء .

وعلـى أيّة حال ، فإن خطة البحث في البداية إمَّا أن تكون موجزة ، وإمّا أن تكون مفصَّلة . ولكن في حقيقة الأمر ، ومن الناحية التَّطْبيقية ، نرى أن الطالب لن يتمكن من تفصيل خطّة بحثه ، وتحديد عناصرها بدقـة إلّا فيما بعد ؛ أي بعد المرور بالمرحلة الثالثة من مراحل هذه الخطوات المنهجيّة التي أُخصِّص لها الفصْل الحـالي ؛ وأعني بها : مـرحلة تجميع مصـادر البحث ومراجعه . ولذا ، فإنـه يُفضَّل أن تكـون الخطة في البـداية مؤقتـة ، وقابلة للتَّحوير ، والإضافة ، والحذْف ، بحسب ما ستسمح به المصادر والمراجع المتوفِّرة ، وقدرة الطالب علـى اسْتنْطاقها . والقصدُ الوحيد من وضع الخطة

المبدئيّة المؤقتة ، هو مجرد إيجاد إطارٍ ، ولو بسيط ، في البداية ، يهدي الطالب نحو مسالك الموضوع ، وتجميع المادة المصْدرية على ضوئه ، ولتسهيل عملية البحث في بداياتها وتقليل حيرة الباحث ، كيْلا يجد نفسه في خضمٍّ من الأفكار التي لا إنتظام لها .

ولقد حرصتُ دائماً على أن أذكِّر طلبة السنة التمهيديّة للدراسات العُليا ، الذين درَّستُ لهم مناهج البحث في التاريخ لعدة سنوات ، بأمر بالغ الأهميّة يتمثّل فيما يلي : لا تفرضوا أنفسكم على موضوع البحث ، ولا تُخْضعوه تعسُّفاً لخطةٍ جامدةٍ تُرسم في البداية وقبل تجميع المصادر والوثائق ودراستها ، بحيث تصبح كأنّها نصٌّ مقدَّس لا يجب إجراء أيّ تحوير عليه ؛ لا تطوِّعوا موضوع البحث لخطة جاهزة! بل عليكم أن تتركوا قيادكم أنتم لموضوعات بحوثكم ، تتصرَّف بكم كيفما شاءت مادتها المصْدرية ووثائقها ؛ لأن الباحث عندما يشْرع في بحثه ، هو كعالِم الطبيعة عندما يُكبُّ في معمله على دراسة ظاهرة من الظواهر التي يجهلها ، فكلُّ ما على هذا العالم هو أنْ يسْتسلم ـ مسلّحاً بالطبع بالملاحظة وبعددٍ من الفروض العلمية التي يُخْضعها لمبدأ التَّحقّق ـ ثم يمضي في متابعة الظاهرة ، واسْتنْطاقها حتى تكشف له عن أسرارها! وكذا الباحث في التاريخ : إنه يجْهل بالضرورة ما سيؤدِّي إليه بحثه من نتائج ، ويجهل ما سوف يتولَّد عن دراسته بتعمُّق لمباحث الموضوع ووثائقه في البداية ، بعدما يجمُّعها ؛ ولكن مع قطْع خطوات البحث ، والتّقدُّم في مجاهله رويْداً رويْداً ، نراه هو الذي يُنْبئك بأسراره ومعارجه . وهو الذي سيُفْصح لك عن خفاياه ، وعندئذ تكون قد أدَّيْت للعلْم خدمةً ، لأنك تمكنت من دراسة الوثائق بعمق ، واستطعت استنْطاقها ، فطوَّعتها ودجَّنْتها ـ إن صحَّ التَّعبير ـ حتى أصبحتْ مِلْك يديك ، فباحتْ لك بأسرارها ؛ أي بالعلاقات العليَّة الداخلية بين الأحداث : أَمَّا أَنْ تَضَعَ خطةً في أول الشَّوْط ، وتنظُر إليها كأنّها القرآن المُبين ، ضارباً صفْحاً عن فحْوى الأحداث نفسها ، والتي توجد

مطْمورة في الوثائق وبين سطور المصادر . أما أن تكون عبْداً لهذه الخطة ، التي لا تعدو أن تكون في بعض الأحيان سوى قدْح بالغيب ؛ فإن هذا ليس من المنهجية في شيء ، وإذا أصررتَ على أن هذا هـو المنهج ، فاعلمْ أنه منهج عقيم ، ولن يُفْضي بك إلى أيِّ كشْف علمي ، ولن يُوصلك إلى أيّة فروض ، ولن يأتيك بأيّة إضافة تضيفها إلى الدراسات التاريخية . وإنْ نَصَحَكَ أحدٌ بهذا المنهج العقيم ، وباتِّباعه ، وبترسُّم الخطة السَّبْقية بكل دقة بحيث لا تخرج عنها ، لا ذات اليمين ، ولا ذات الشمال ؛ فاعلمْ أن ناصحَكَ لا يعرف ماهيةَ منهج البحث هـو نفسه ولم يمارسه حقيقة .

لأنه لو كان الأمر كذلك، فما جدوىٰ البحث العلمي؟ هل هو مجرَّد تحبير الأوراق بأمور نعرفها مسبَّقاً؟ وماذا يُجْدينا تكديس الوثائق والمصادر ، إذا كُنّا قد عزمْنا مسبَّقاً على إصدار قرارٍ تعسُّفي بأن النتائج لا بد وأن تكـون « كذا وكذا » ، كما رسمنا لها قَدَرَها في خطة البحث ؛ فهذا يعني أننا لضيق أُفُقنا ـ حتى وإن قادتنا الوثائق والمصادر نفسها إلى أن الأمر على العكس تماماً من هذا الـ « كذا وكذا » ـ فإننا بالنتيجة سنحرِّف الوقائع وسنطوِّع منطوق الوثائق لما نريده نحن . وهكذا فإننا لن نكون مؤرِّخين ، بل مـدلِّسين نتجنّىٰ على حقائق التاريخ ، ونرسم لها مسارها مقدَّماً ؛ مع أن مسارها قد رُسِم لها أصلاً في ماضي الزمان ، قريبه أو بعيده ، وانتهى الأمر ، وربما حتى قبل أن تلدنا أمّهاتنا بمئات السنين! وإذن فأنت معي في أن دوْر الباحث يكْمن في استنْطاق الوثائق في حدِّ ذاتها ، وليس فرض خطة قُدْسية عليها . وإذن فإن الخطة في البداية لا تؤدِّي سوى دور المشْعل الذي سيهديك إلى تحسُّس طريقك نحو الحقيقة ، واستكشاف درُوبها الوعْرة .

وهنالك إطار عام لخطة البحث المبْدئية ، تندرج تحته جميع البحـوث التاريخية تقريباً . ونحن نعني به التَّبْويب وتجزئة الموضوع نظريًا قبل الشروع في الكتابة والتحرير ، على نحو يستوْعب كلَّ مكوِّناته . ولكن ليس المقصود

بالتجزئة والتقسيم هنا تقطيع أوْصال موضوع البحث ، وجعله مُسْخة ، لا رابط بين أعضائها ؛ بل المقصود ، على العكس من ذلك ، إحداث ترابط وتماسكٍ ، ومنطقيَّةٍ في العرْض ، بحيث يرتبط كل جزء منه بما قبْله وبما يليه ، وبحيث يصير الموضوع كياناً متكاملاً مُتسلسلاً ، فالتَّجْزئة هنا هي التَّجْزئة إلى مباحث متتالية ، ومُطَّردة منطقيًّا ، حسب طبيعة موضوع البحث . وهي هنا ليست غاية في حدّ ذاتها ، وإنما هي سبيلٌ عملي يهدف إلى الإيضاح والإتِّساق والتواتر وحُسْن السَّرْد .

وتقتضي خطَّة البحث ؛ بالنسبة للبحوث العلمية المطوَّلة والكتب ، الإلتزام بالإطار التَّبْويبي التالي .

- « **المقدمة** » ، أو « التقديم » ، ويسميها قدماء المؤلِّفين العرب « خطبة الكتاب » .

- « **التمهيد** » ، الذي يُسمىٰ أحياناً « التوْطئة » ، أو « المدْخل » . ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يُسْتعاض ، عن هذه - أي عن التمهيد والتوْطئة والمدخل - بتكريس فصْلٍ لدراسة مصادر البحث الرئيسيّة ووثائقه ، خصوصاً ، إذا كانت هذه المصادر والوثائق تُنْشر لأول مرة . غير أنه قد يُصرف النّظر تماماً عن « التمهيد » ، ويُكْتفىٰ بالمقدمة .

- « **الأبواب** » ، وهي المكوّنات الرئيسيّة الكبرى في صُلْب البحث المطوَّل ، والكتاب الكبير المتعدِّد المشارب . ولكن جرت العادة بألاَّ تُقسَّم الدراسات والكتب إلى أبواب ، إلاَّ إذا كانت كبيرة الحجم ، جمَّة المادة ، متعدِّدة المجالات البحْثيّة الفرْعية . وهنالك من يُخطىء من مؤلِّفي الكتب ، فيُسمُّون « فصول » كتبهم « أبواباً » ، مع أنها ليست في حجم « الأبواب » مادةً ، ولا حجماً ولا تفْريعاً .

- وتنْدرج « **الفصول** » تحت « الأبواب » ؛ بحيث يكون « الباب » مشتملاً

على عدد من « الفصول » . ولكن في الكتب والدراسات الأقل ضخامة ، والأدنىٰ تشعُّباً ، يقتصر تبويب صُلْب الموضوع على « الفصول » ، ولا تدعو الحاجة عندئذ إلى تجزئته إلى « أبواب » .

ـ « **المباحث** » : أحياناً تُقسم « الفُصول » إلى « مباحث » ـ ومفردها « مبْحث » ـ كما تُقسَّمُ « المباحث » إلى « فقرات » .

ـ « **الخاتمة** » ، أو « الخلاصة » ؛ وهذه تأتي بطبيعة الحال بعد آخر « فصْل » من البحوث التي يتضمنها الكتاب ، وهي ليست ضرورية في كل البحوث .

ـ « **الفهارس** » : وهي متنوعة بحسب طبيعة موضوع البحث ، فقد تقلُّ أو تكثُر ؛ بل وقد لا يتضمَّن منها الكتاب سوى « ثبْت المصادر والمراجع » و « فهْرس محتويات الكتاب » . وما هو متداول من الفهارس ما يلي : فهارس الأعْلام الواردة في صُلْب الكتاب ، مع الإشارة إلى الصفحات التي ذُكر فيها كل عَلَمٍ ؛ وفهارس المواضع الجغرافية ، ويشار إلى الصفحات التي ذُكرت فيها أيضاً ؛ وفهارس أسماء القبائل (إنْ وُجد) ؛ وفهارس الوثائق غير المنشورة من قبل ؛ وفهارس المصطلحات الخاصة ؛ وفهارس الأعْلام بلغةٍ أجنبية ؛ وفهارس المصطلحات الأجنبيّة بلُغتها ؛ وفهارس الكتب المذكورة في متْن المُؤلَّف أو البحث المطوَّل ، إن كانت طبيعة الكتاب ومادته تسْتدعي ذلك ؛ وفهارس القوافي ، أو القصائد الشعرية ، إذا كان الموضوع له علاقة بالشِّعْر ؛ وفهارس الآيات القرآنية ، وفهارس الأحاديث النّبويّة . . وكلُّ ما شئتَ من صنوف هذه الفهارس . ولكن عموماً لا تدعو الحاجة إلى تدْبيج العديد من الفهارس ، إلاّ ما هو ضروري . وفي العادة تكثُر الفهارس وضروبها في الكتب القديمة المُحقَّقة ، وهي من عمل المُحقِّق نفسه وليست من عمل المؤلِّف الأصلي . بل وفي أحيانٍ لا يلجأ إلى الشطط فيها سوى أولئك الذين

يرغبون في تضخيم أحجام مؤلّفاتهم الصغيرة أصلاً!

ـ « **الملاحق** » : وهذه قد تكون مثلاً : نصوص مراسلات رسميّة ، أو نصوص معاهدات ، أو نصوص وثائق نادرة ما تزال بِكْراً ، أو نصوصاً تاريخيّة مُنْتزعة من كتب التاريخ القديمة ، بحيث لا يصحُّ وضعها بتماميَّتها ـ لطُولها ـ في صُلْب الكتاب كإقتباسات ، فتُدرج في آخر الكتاب ، وقد تكون صُوراً ، أو رسومات ، أو خرائط ، أو ما عنَّ لك إلحاقُه بالكتاب أو البحث المطوَّل ؛ بل إن هنالك من الباحثين بالعربية من يكتب مُلْحقاً لبحثه يوجز فيه هذا البحث بلغة أوربية ، لكي يطَّلع المستشرقون على فحواه ، وبعض الجامعات العربية تشترط مثل هذا الموجز بلغة أوربية ـ عادة الإنجليزية أو الفرنسية ـ على أصحاب رسائل الماجستير والدكتوراه ، بحجة تنشيط التبادل الثقافي بين الشرق والغرب . ولا بدّ أن توضع الملاحق مرقومة في آخر البحث ، بحيث يكون لكل ملحق رقم خاص به ، لأن الباحث قد يشير إلى هذه الملاحق في صلب مُتون بحثه .

ـ **ثبْت المصادر والمراجع (الببيليوغرافيا)** : وهي قائمة يرتِّب الباحث فيها أسماء مؤلِّفي المصادر والوثائق والمراجع ، بحسب ترتيب الحروف الأبجديّة للَّقب ثم يُثنيِّ عليه بالإسم الأوّل ؛ ثم تُذكر أسماء الكتب كاملة ، وأسماء دُور نشْرها ، وأماكنها أو بُلدانها ، وسنوات الطبع ، إن كان الكتاب مطبوعاً وليس مخطوطاً . وإذا كان الكتاب مُحقّقاً يوضع اسم « المحقِّق » بعد اسم المؤلِّف ؛ وإذا كان مُترجماً يُذكر اسم المترجم بعد اسم المؤلِّف أيضاً ، وتذكر الطبعة إن كانت أولىٰ أو ثانية . . إلخ .

ـ « **فهرس محتويات الكتاب** » : وهو يتضمّن سرْداً لموضوعات أبواب وفُصُول ومباحث الكتاب بالتَّسلسل ، منذ المقدمة حتى ثبْت المصادر والمراجع . وهذا الفهرس قد يكون إجماليًّا ، أي لا يذكر سوى عناوين

الأبواب ـ إن وجدت ـ وعناوين الفُصُول ؛ وقد يكون « تحليليًا » ، أيْ أنه يذكر عنوان كلِّ بابٍ أو فصلٍ ، ثم يذكر تحت كلٍّ منها عناوين فقراته بخط دقيق . وبالطبع يُذكر رقم الصفحة أمام كل باب أو فصْل . وهنالك من يضع الفهرس في أوّل البحث .

خطة البحث بالنسبة للبحث الطلاَّبي المصغَّر :

ولكن الطالب ، وهو يعد بحثه الجامعي الذي يُكلَّف به في إطار دراسته ، لا يحتاج بطبيعة الحال إلى كل هذا العناء ، لسببٍ بسيط ، وهو أن بحثه لا يشتمل على عددٍ كبير من الصفحات ، بحيث تنقلب هذه الصفحات إلى كتاب له أبوابه وفُصُوله . ولكن عليه أن يستلهم تبويب بحثه مما ذكرنا أعلاه ، ثم يقسِّمه ، كما يلي :

- المقدمة .
- المباحث (المبحث الأوّل ، المبحث الثاني . . وهكذا) وله أن يسمّيها فُصُولاً .
- الخاتمة .
- ثبْت المصادر والمراجع .

ودعونا الآن نتحدث عن كل من المقدّمة والخاتمة :

ـ المقدِّمة :

تشترط بعض كتب مناهج البحث شروطاً معيّنة كعناصر للمقدّمة ، وتُلحُّ هذه الكتب في ضرورة ألّا يحيد أحدٌ عن هذه الشروط ، التي منها : التَّطرُّق إلى موضوع البحث وإيجازه ، وذكر سبب اختيار الموضوع ، والهدف من ورائه ؛ منهج البحث في الموضوع وخطته ؛ التَّطرُّق إلى أهم مصادر الموضوع ومراجعه ووثائقه . بل إن بعض المشتطِّين يذهبون إلى حدّ التأكيد على ضرورة إجراء دراسة وافية ، من الناحية التاريخية ، حول المشكلة التي تناولها

الموضوع ، وتطوُّر معالجتها ، وإلى أي حدٍّ وصل بها الباحثون . . إلخ إلخ .

وهذا حَسَنٌ ، ولا ضرر فيه . ولكن في رأينا أن عناصر المقـدمة ـ وإن يقتضي الأمر ، بالفعل ، ذِكْر بعض العناصر الوارِدة أعلاه فيهـا ـ إلاّ أن لها مكانتها المُتميِّزة وطابعها الذاتي . فالمقدّمة تختلف عن صُلْب موضوع البحث التاريخي من حيث أنّ لها صبغة خاصة ، وهي ليست جزءاً من الموضوع الذي يُؤرِّخ له ، وليست باباً من أبوابه ، أو فصْلاً من فُصُوله . . المقدّمة هي القسم الوحيد من الكتاب أو البحث الذي تُتاح فيه للمؤلِّف فرصة التّحدُّث مباشرة إلى القارىء ؛ بل وأكاد أقول : إنهـا مناسبـة فريـدة لربْط الجسـور بين المؤلِّف والقارىء ، والتحدّث إليه كصديق أو كرفيق سيمضي معه في رحلة فصـول الكتـاب التاليـة : ولذا ، فلِتكُنْ المقـدمة أقـلّ « دُقْماطيقيّـة » ـ كمـا يقـول الفلاسفة ـ وأبعد ما يكون عن التكلُّف وعن مخاطبة القارىء ببرود كأنّه نكرة : المقـدّمـة تُكتب ـ في رأيـي ـ بعفـويّـة ، وفي لحـظةٍ من لحـظات التّجلّي الفكري ؛ هي سبيلٌ للبوْح بما في مكنون المؤلِّف عن موضوع الكتاب ، ولكن بكيْفيّة مغايرة ؛ كيفيَّة صادقة مُفْعمة بالحبور والتِّلْقائية . ولذا فـإن مقدمـات الكتب والأبحاث الجادَّة هي مـرآة تعكس للقارىء شيئاً من شخصية المؤلِّف ؛ فيُدْرك القارىء منها ما إذا كان هذا المؤلِّف : إنساناً متعالياً يعتقـد أنه أُوْتي العلْم كلَّه ، أو أنه شخص متبجِّحْ ، أو أنه متطاول يريد أن يوحي إليك بأن كتابه لم يُكْتب مثله من قبل قط ؛ أو أنه إنسان متملِّق ، أو كاذب ، أو يدَّعي العلم والإحاطة ؛ أو أنـه ـ على العكس ـ إنسان متـواضع ، دمث ، يعـرف حدوده وحدود معرفته ، ويعترف للكل ، بكل عفوية وتلقائية ، بأنه برغم كل ما بذله ، فإنه لم يبلغ حدَّ الكمال[1] . . وغير ذلك . وتحضُرُني الآن المقدّمة التي

(1) وأبلغ مثل على هذا النوع من تواضع العالِم، مـا فعله ياقـوت الحموي، في كتـابه «معجم الأدباء» عندما اعتذر للقارىء قائلاً: «المتصفِّح لكتابٍ أبصرُ بمواضع الخلل فيه من مُبْتدىء تأليفه»! .

كتبها الأستاذ عبد السلام هارون لكتابه القيِّم المسمى : « تحقيق النُّصوص ونشْرها » ، حيث إتخذها مناسبةً للتّهجّم على زميل له عالم مثله هـو الأستاذ صلاح الدين المنجِّدْ ، الذي كتب هـو الآخر في نفس الموضوع كتاباً قيِّماً أيضـاً ، عنوانـه : « قواعـد تحقيق المخطوطـات » . كما تحضُـرُني مقدمـة «الدكتور الكبير!!» أحمد شلبي التي صدَّر بها كتابه الموسوم بـ «كيف تكتب بحثاً أو رسالة! » ؛ وهي المقدمة التي أقتطفُ لك منها ما يلي . . حيث يقول صاحبها أنه اعتمد في كتابه على :

« . . تجاربي في البحث ، ويشمل ذلك البحوث العديدة التي كتبتها في موضوعات متفرّقة ، والتي كنتُ أقرؤهـا على طلبة قسم التـاريخ الإسـلامي بجامعة لندن [. . .] وقد نمتْ تجـاربي في البحث نمواً ملْمـوساً في أثنـاء تحضيري لرسالة الدكتوراه بجامعة كمبردج [كذا]. . وهذا الكتاب [يعني كتابه هـو] كبيـر النَّفْـع للطلّاب الـذين لم يحصلوا بعـدُ على الليسـانس أو البكالوريوس ، فهو خير مُعين لهم فيما يكتبون من أبحاث في أثناء دراستهم ، ولعلمهم به يستطيعون أن يتحاشوا الوقوع في الأخطاء المنهجية ، وهو أكثرُ نفعـاً لطلبـة الدراسـات العليا الـذين يُعدُّون رسـائلهم لينالـوا الماجستيـر أو الدكتوراه ، وسيجدون فيه إجابة عن كل مشكلة منهجية تعـرض لهم [كذا] وربما إنْتفع المؤلِّفون أيضاً بهذا الكتاب فيما يُخْرجون من كُتُـب وما ينشرون من أبحاث »!! .[1] . . فأنت ترى أن صاحب هذه المقدمة يجعل نفسه أستاذاً للجميـع . وأنت ترى إلى أي حـدٍّ يبلغ التبجُّحُ و « التهـويش » ، والإدِّعاء الكاذب بأستاذ جامعي ، فيتدنّىٰ جاعـلاً من مقدمتـه في منهج البحث فـرصةً لإطلاق العِنان لغروره الساذج، كأنّه جاءهم بفتحٍ مبين في هذا الكُتيِّب الذي

(1) أحمد شلبي: «كيف تكتب بحثاً أو رسالة»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الـطبعة 16، 1983، ص ص 6 - 8.

أترك للقارىء مهمّة الحكم على محتواه بنفسه . أفهل جاءنا رسول مناهج البحث هذا من كمبردج ليعلِّم أجيال جامعاتنا كيف تكون المنهجيّة؟ أم أنه قَصَدَ إلى التَّهويل الساذج والإيحاء لك بأنه سيِّد العارفين؟

ولكل هذا ، فإنني أنصح طلبتي بأن تحتوي مقدمات بحوثهم صورة لما يحسُّونه في نفوسهم حول بحثهم، وحول المصاعب التي واجهتهم عند إعداده ، وكيف تغلّبوا عليها ؛ وعليهم في مقدّماتهم أن يتحرّروا من القواعد الجوْفاء ، وأن يبتعدوا عن لغط القوْل ، والمبالغات ؛ وأن يكتبوا مقدّمات بحوثهم بحسب ما يمليه عليهم العناء الذي لاقوه في إعداد هذه البحوث ، ومصاعب التنقيب عن مصادرهم ، إنْ هم لاقوا في ذلك مصاعب حقًّا .

ولا بد من التَّذْكير هنا بأن مقدمة البحث ، وإن كان محلُّها مطْلع البحث ؛ إلّا أنه يتحتم أن تُكتب عند الإنتهاء من كتابة البحث نفسه . لأن هذا سيجعل الطالب قادراً على التحدّث عن بحثه بعد أن يكون قد خَبِره وعاناه وعرف مصادره وتعامل معها ، وعرض لكل صعوباته . ثم أن خطة البحث المبدئيَّة قد تخضع ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ لبعض التَّحْوير ، والزيادة أو الحذْف ولأن الطالب قد لا يهتدي إلى بعض مصادره الأساسية إلّا أثناء استغراقهٔ في كتابة البحث . وبالتالي ، فإن كل هذه المعطيات تحتِّم عليه ألّا يشْرع في صياغة المقدّمة إلّا كخطوة أخيرة ؛ بل وحتى بعد أن يكون قد صاغ الخاتمة .

ـ الخاتمة :

والمتّفق عليه ، هو أن تكون الخاتمة متضمِّنة لأهم ما توصَّل إليه الباحث من نتائج علمية . والخاتمة ليست تلخيص للبحث ، وإنما هي استخلاص لزُبْدته . وقد تشير الخاتمة إلى إضافات البحث الجديدة في مجال التاريخ ـ إذا كان البحث مبتكراً أصيلاً ـ من أفكار جديدة وحقائق علمية ، وفروض

برهن البحث على صدقها[1] .

ولكن هنالك بحوث لا يُشترط فيها وضع خاتمة ، وأنت واجد العديد من الكتب التي لا تتضمّن خاتمة ؛ وإذن فلا تجعل لبحثك خاتمة إلاّ إذا شعرت بأن هنالك ضرورة تقتضي ذلك . وفي أحيان كثيرة يحلُّ الفصْل الأخير محلّ الخاتمة ، بحكم طبيعة مادته ، وعندئذ ، فإن وضع خاتمة سيكون مجرّد اجترارٍ لأمور قيلت بكل وضوح في صُلْب البحث ، أو مجرّد مواصلة لأفكار طُرحت أصلاً في المقدمة . والخاتمة عادة قصيرة ، لا تحتمل أي استطراد أو استيفاء لمباحث نُوقِشت في صُلْب البحث .

ـ الهوامش والحواشي :

الهامش ، هو ما يُثْبت من معلومات تحت متْن النصّ ، وهو يختص عادة بالإشارة إلى المصادر وأصحابها وطبعاتها : بحيث يُبدأ باسم المؤلِّف ولقبه ، يتلوه بين قوسين ـ إنْ وُجد ـ إسمُ المحقّق أو المترجم ، ثم يُثنّى بعنوان المرجع كاملاً ، ثم اسم الناشر ، وبلد الناشر ، وسنة النشر ، ورقم جزء الكتاب ـ إنْ وُجد ـ ورقم الصفحة أو الصفحات التي أُقتُبس منها النصُّ في المتْن . فإن كان النصّ المُقْتبسُ قد أُخذ من صفحة واحدة ، فيُشار إلى رقم الصفحة مسبوقاً بحرف (ص) ، وإذا كان النص المُقْبسُ مأخوذاً من صفحتين فأكثر ، فتُذكر أرقام هذه الصفحات مسبوقةً بحرف (ص ص) مكرراً . أما إذا كان المُقْتبسُ ليس نصًّا بعينه ، وإنما هي فكرة مستخلصة من صفحة أو عدة

---

(1) وضع المؤرِّخ التركي: حاجِّي خليفة، في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون». الأهداف التالية التي يتحتم أن يحقّقها كل بحث: إبراز شيء جديد لم يُسبق إليه، أو شيء ناقص فيتمّه، أو شيء مستغلق فيشرحه، أو شيء متفرّق فيجمعه، أو شيء مختلط فيرتّبه، أو شيء أخطأ فيه مؤلِّفه فيصلحه. كذلك فقد أوصىٰ الشيخ عبد الباسط العلموي في كتابه: «المعيد في أدب المفيد والمستفيد» بقواعد مماثلة.

صفحات من كتاب ، وصيغت بأسلوب الباحث ، دون أن تكون إقتباساً حرفيًا ، فإنه يُشارُ إلى ذلك بنفس الكيفية في الهامش ، على أن يبدأ الهامش بكلمة (انظُر) .

أما الحاشية ، فإنها في الأصل تعني تلك التعليقات التي كانت تُكتب على حواشي مُتُون المخطوطات من الجانبين[1] . وحيث أن المطابع قد أقلعت عن إثبات هذه في الحواشي ، فإن مصطلح « حاشية » يُستعمل حاليًّا عند المعاصرين كمرادف ـ في الغالب ـ لمصطلح « هامش » ، هذا وإن كان البعض يرى أن الحاشية تختصّ ، إما بشرح مفردات في المتْن ، أو إيراد نُبْذة عن شخصية تاريخية ، أو التَّعريف ببلد أو مدينة ، أو غير ذلك ، وإمَّا الاستشهاد بنصٍّ مُقْتبسٍ من كتابٍ ولا يجد هذا النص مكاناً له في سياق المتْن نفسه . ويُقصد بكل هذا تأييد ما ورد في المتن من آراء أو تفاصيل وتأكيدها .

ولْنُشِرْ هنا إلى أمرٍ هام : وهو أنه عندما يقْتبس الطالب نصًّا لمؤرخ ما في المتْن ، ولكنه لا يكون قد عثر بنفسه على ذلك النص في كتاب المؤرخ المذكور نفسه ، إمّا لنُدْرة هذا الكتاب ، أو ضياعه ، أو عدم عثور الطالب عليه لسببٍ من الأسباب ؛ وإنما يكون قد عثر على النصّ المذكور في كتاب آخر لمؤلف آخر . في هذه الحالة يتّبع الطالب الخطوات التالية في الهامش : يذكر أولاً اسم المؤرِّخ صاحب النص الأصلي ، ثم اسم كتابه المفقود ، أو الذي لم يعثر الطالب عليه رأساً ، وإذا كان مخطوطاً أشار إلى ذلك ، وإذا كان

---

(1) كان أسلافنا من المؤلِّفين والمؤرخين المسلمين يعرفون نظام «الحواشي» ؛ إذْ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة ليُستغلّ في كتابة بعض التعليقات . وعادة لم يكن المؤلِّفون أنفسهم هم الذين يكتبون هذه التعليقات ؛ وإنما كان يضيفها العلماء ممن يطّلعون على متن المخطوط الأصلي . وكثيراً ما كان هؤلاء المعلّقون يسبقون هذه التعليقات بكلمة أو عبارة ، مثل «تنْبيه» ، أو «فائدة» ، أو «لطيفة» . وكان يحدث في أحيان كثيرة أن يأتي ناسخ جديد فيُقحمُ هذه التعليقات في صُلْب متْن المؤلِّف الأصلي ، فيُظنُّ أنها من صنعه .

مطبوعاً يشير إلى مكان وتاريخ نشره ، وصفحته ؛ ثم يفتح قوساً يذكر فيه أنه عثر على هذا النص في كتاب «فلان» الذي عنوانه «كذا وكذا»، ويذكر كذلك مكان وتاريخ طباعة هذا الكتاب الوسيط والصفحة التي أورد فيها صاحب هذا الكتاب نصَّ ذلك المؤرِّخ . وعلى الطالب أن يذكر رقم طبعات الكتب . وإذا كان مؤلِّف أحد مصادره مجهولاً ، فإن عليه أن يأتي باسم الكتاب مسبوقاً بكلمة « مجهول » .

والمعلومات السابقة تُذْكر في الهامش كما وصفْناها ، في حالة ورُود اسمْ المصدر المُقْتبس عنه لأول مرة . أمَّا إذا تمّ الاقتباس عن ذلك المصدر مرة ثانية في صفحة تالية من صفحات البحث ؛ فليس على الطالب سوى أن يشير إلى ذلك بما يلي « نفس المصدر » ثم يضيف رقم الصفحة . أما إذا كان الاقتباس من نفس الصفحة أيضاً ، فيذكر : « نفس المصدر ، نفس الصفحة » . ولكن إذا حدث وأن ورد بين الهامش الأول ، وهذا الهامش الثاني من نفس المصدر ، ذكرٌ لمصدرٍ آخر يوضع له هو الآخر هامش يفْصل بين الذِّكْر الأول للمصدر الأول وبين ذكره ثانية ؛ فعندئذ لا يُقال له « نفس المصدر » ، وإنما يكتب بدلاً من ذلك : « مصدر سابق » .

- **كيفيّة استعمال الأقواس :**

للأقواس أشكال عدَّة ، وهي لا تُستعمل في الكتابة ، كيفما إتَّفق ، وإنما لاستعمالها قواعد مُتَّفقٌ عليها ، كما يلي :

- أقواس أو علامات التَّنْصيْص ← « ــ » ، هما علامتان يوضع بينهما النَّص المُقْتبس .
- الأقواس ← (   ) تستعمل في إبراز بعض الكلمات .
- القوسان المُركَّنان ← [   ] : تستعمل لعدَّة أغراض ، منها مثلاً

شرح كلمة ، أو وضع كلمة يُستكمل بها سياق النّص المقتبس .

● (كذا) أو [كذا] : إن وضع كلمة (كذا) بين قوسين أو قوسين مُركَّنيْن ، إمَّا أن يعني أنك أوْردت الكلمة السابقة على هذا القوس في النًص المقتبس دون أن تفهم معناها ، أو أنك تمجُّها ، أو تسخر من فحوى العبـارة الواردة قبل : (كذا) .

الاختصـارات:

ب ـ عند العرب قديماً وحديثاً:

ص ← اختصار كلمة صفحة .

ص ص ← اختصار كلمة صفحات .

ج ← اختصار لكلمة جزء (من كتاب) .

مج ← اختصار لـ : مجلًد .

ت ← اختصار لكلمة توفي سنة (كذا) .

ق م ← اختصار لعبارة : قبْل الميلاد .

هـ ← اختصار لكلمة : هجري ، أو هجريّة .

م ← اختصار لكلمة : ميلادية .

ط ← اختصار لكلمة : طبْعة .

(د . ت .) ← اختصـار لعبـارة « بـدون تـاريـخ » ، بـالنسبـة لطبعات الكتب .

(إلخ) ← تعني . . إلى آخره .

(إ . هـ .) ← تعني : انتهى النًص المقتبس استُعملت عنـد قـدمـاء المؤلًفين المسلمين ، وعند أصحاب الثقافة الأزهرية، ولكنها تُستبدل بعلامات التّنصيص وهي ← «   » .

(ص) ← تعني : صلًىٰ الله عليه وسلّم .

وهنالك العديد من الإختصارات الأخرى ، خُصوصاً في مجال المخطوطات ، والمؤلَّفات التاريخيَّة القديمة عند المسلمين[1] . ولكن مثل هذه الاختصارات معقَّدة ومُبْهمة أحياناً ، ولذا ، فإن أحداً لم يعد يلجأ إليها إلاَّ نادراً . ومن أمثلتها ما يلي :

مح	= مُحال	شا	= ما شاء اللَّه
كك	= كذلك	صلعم	= صلَّىٰ اللَّه عليه وسلَّم
يق	= يقول	ج	= مجهول (أي كتاب مجهول المؤلِّف)
ح	= حينئذ	عم	= عليه السلام
		رَضه	= رضي اللَّه عنه
		رَحم	= رحمه اللَّه
		تَع	= تعالى (اللَّه) .

ب ـ عند الأوربيين :

صفحة (ص) = ← P. .

صفحات (ص ص) = ← PP. .

مرجع سابق = ← Op. Cit. .

نفس المصدر = ← Ibid. .

نفسه = ← Id. .

فما بعدها (الصفحة) = ← Sq. .

فما بعدها من عدة صفحات = ← Sqq. .

في المكان السابق = ← loc. cit. .

---

(1) انظر: صلاح الدين المنجِّد: قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1970، ص 20؛ وانظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الأمل، الكويت، ص ص 53 - 54؛ وانظر: فرانتز روزنتال: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، مصدر سابق، ص ص 99 - 101.

في صفحة تالية من الكتاب = ← .infra .

في صفحة سابقة = ← Supra .

ورد هكذا في النص الأصلي = ← .Sic .

يعني = ← .I. e .

مخطوطة = ← .ms .

مخطوطات = ← .mss .

طبعة = ← .ed .

مقال = ← .art .

ورقة = ← folio .

ولقـد طبَّق المستشـرقـون أمثـال هـذه الاختصـارات عنـد تحقيقهم للمخـطوطات العـربية على الخصـوص . والطالب محتـاج إلى معرفـة هذه الاختصارات اللاتينية ، وكيفية استعمالها على نحو سليم ، وذلك لاستعمالها في هوامش بحوثه كلما استعان في المتْن بمصادر ومراجع بلغات أوربيـة .



الفصل الخامس

تجميع المادة العلمية للأبحاث التاريخية



عند تصدِّي الدارس للتاريخ لأيّة مشكلة تاريخية ، أو لدراسة تاريخ حقبة معيّنة ، أو لسيرة شخصية تاريخية ، أو لحدث من الأحداث التاريخية الهامة ؛ فهو ينطلق أساساً من وثائق ومصادر شفوية أو مُدوّنة أو من أصول تاريخية معيّنة ؛ وإلاّ ، فإنه لن يستطيع إنجاز مثل هذه الدراسة . ذلك أن المؤرِّخ ليس قصّاصاً ولا أديباً يعتمد على خياله في اختراع الحوادث أو الشخصيات ؛ وإنما هو يستقي مادّته التاريخية من الوثائق . ولذا فإنه إذا ما ضاعت الوثائق الخاصة بفترة ما أو المتعلّقة بشخصية تاريخية أو بحدث تاريخي ، واختفت هذه الوثائق كليّةً ، أو حُرقت ، أو أتت عليها الإرْضة أو الرُّطوبة أو جرفتها المياه ، أو مزّقها العابثون بوثائق التاريخ شرَّ مُمزَّقٍ ؛ فإنه يضيع بالتالي تاريخ تلك الفترة أو تلك الشخصية أو ذلك الحدث . فلا تاريخ بدون وثائق ؛ لأن هذا العلم يقوم على إستقراء المُدوَّنات والروايات والمخلّفات المادية التي تركها لنا الماضون . وما ظلّت هذه الوثائق ، ظلّ التاريخ قائماً ، حتى وإنْ لم تُبْحث هذه الوثائق ، لأنها ستبقى في حالة كُمُون وإنتظارٍ وترقُّبٍ إلى أن يجيء يوم فيَكشف عنها باحث من الباحثين وينشرها على الملأ ؛ وإذن فإنه كلما حُفظت الوثائق حُفظ التاريخ .

والوثائق ، لذلك ، محتاجة دائماً إلى مؤرِّخ يعرف كيف يسْتنْطقها ،

ويغرْبلها ، ويسْتلهم أحداث الماضي منها . فلا مؤرخ بدون وثائق ، ولا وثائق بدون مؤرِّخ .

وجمْع المؤرخِ للمادة العلمية من هذه الوثائق ، التي قد تكون مخطوطات ، أو كتب مطبوعة ، أو معلومات تاريخية منقوشة على الحجر أو النقود ، تقتضي المهارة ، والدِّقة ، والصبر ، والفطْنة ، عند التعامل معها ، أيْ أن هذا التعامل يقتضي منهجاً علميًا ، ولا يتم بطريقة عشوائيّة .

ولكن قد لا يكون الباحث الناشىء مؤهلاً ، في البداية ، للقدرة على العثور على أُمَّهات المخطوطات أو الكتب ، أو المصادر المادية كالآثار ، أو الرِّوايات المُتواترة ، أو لم يكتسب المران الكافي لتأدية مثل هذه المهمة . وباحث مبتدىء كهذا يُنْصح ، عند خوْضه لتجاربه الأوَّليّة في هذا المضمار بتعلُّم تجميع المراجع الثانوية والمُتداولة ، والتي يسهل الحصول عليها ، عندما تكون خاصة بالبحث التّدْريبي الذي يُنَاط به أثناء دراسته الجامعيّة ؛ فإن مثل هذه المراجع الثانوية ـ إذا ما كانت من صنْفٍ جيّد ـ تكون قد استقت مادتها ، عادة ، من وثائق وروايات مصْدرية . فدراسةُ مثل هذه المراجع الثانويّة ستُزوِّد الطالب بمادة تاريخيّة لا بأس بها . ولكن عليه ، حتى خلال برنامجه التدريبي هذا ، ألاّ يقْنع بمحتوى هذه المراجع ، وعليه أن يُقْدِم على خطوة ثانية في نفس الوقت ، وستقوده مراجعه هذه نحو هذه الخُطْوة . أعني بذلك : أن على الطالب أن يحرص كذلك على الإِطِّلاع على فهارس مصادر مرْجعه الذي بين يديه ، والتي يجدها عادة في آخر هذا المرجع ، مرتّبة ترتيباً أبْجدياً بحسب أسماء المؤلِّفين . فأيُّ كتابٍ في التاريخ ـ شريطة أنْ يكون مُسْتوفياً لشروط التأليف المنهجي ـ هو كالصّديق الخيِّر ، الذي ستُفيدك صداقته هو بالتَّعرُّف على أصدقائه من الأخْيار ؛ وهؤلاء بدورهم سيقودونك إلى التعرُّف على أُناسٍ من نفس شاكلتهم أو أفضل ، وكذا الأمر بالنسبة لكتب التاريخ : فإنها تفيدك مرّتين : مرّةً حين تقرأ الكتاب الواحد منها ؛ ومرة أخرى

حين تنظر في ثبْت مصادر ومراجع هذا الكتاب ، فيدلُّك على كُتُبٍ أخرى في نفس موضوع بحثك . وعندما تتعرَّف من خلال الكتاب الذي بين يديك على مصادره من مخطوطات أو كتب هامّة ؛ عليك عندئذٍ أن تَهِبَّ للإطلاع عليها ، وهي بدورها ستقودك إلى مصادر أخرى ، وهكذا . ولقد لاحظتُ أن الطلبة يعْزفون عادةً عن تصفُّح قوائم المصادر والمراجع المُثْبَتة في آخر كل كتاب ، ولا يُلقون بالاً إلى مقدِّمات الكتب التي يقرؤونها . بـل تراهم يقفـزون في عُجالة لإقتناص المعلومات الجـاهزة منهـا ، دون أيَّة رغبـة في بذْل الجهـد لتوسيع المطالعة ، والتعرّف على الكتاب كله ، وعلى مؤلِّفه ومصادره . وهذا خـطأ ، وأنا أنصحهم بـاكتساب عـادة التَّعرُّف على الكتب من خـلال كتبٍ أخرى ، باستمرار .

وإذن ، فإن على الطالب أن يبدأ بالتّعـرُّف على المراجـع التاريخيّـة . ولكن ، ما هي « المراجع » ، أو « المراجع الثانويّة » ، وما الفرق بينها وبين « المصـادر » ، أو « المصادر الأوَّليّـة » . إن الأمـر يختلط في البـدايـة على الطالب ، ولذا دعونا نتعرَّف على كل منهما :

ـ المراجع والمصادر :

سُمِّيت هذه بالمراجع ، لأنها ، أو لأن مؤلِّفيها ، رجعوا عند تأْليفهم لها إلى مصـادر أُمَّهات أو أسـاسية في المـوضوع الـذي تتنـاولـه . ولمـاذا هي « ثـانويـة »؟ هي ثانـوية ، لأنهـا استُقيتْ فيها المعلومـات من تلك المصادر الأوليّة . فالمرجع يتم تأْليفه إستناداً على ما كتبه أصحاب الكتب المصْدرية . ولنأْخذ لذلك مثلاً : إن كتاباً يكون قد ألَّفه أحد أساتذة التاريخ في جامعة من الجامعات العربية ، في العام الماضي ، أو منذ عشر سنوات ، أو حتى ثلاثين سنة ، أو أكثر من ذلك ، حول حياة نبيِّنا محمـدٍ ، عليه الصـلاة والسلام ، وسيرته ومغازيه ضدَّ كُفَّار مكّة ، مثلاً ، هو « مرْجع » ، اعتمد فيه مؤلِّفه على

مصادر السيرة النّبويّة التي كُتبت في القرن الثاني أو الثالث للهجرة ، ككتاب « سيرة ابن هشام » ، أو ككتاب « الطّبقات الكبرىٰ » لابن سعد ، أو ككتاب « المغازي » للواقدي . كذلك فإن كتاباً ألّفه أحد المؤرِّخين المعاصرين لنا في هذا القرن ، أو في النصف الثاني منه ، حول تاريخ ليبيا العثماني ، هو بالضرورة « مرْجع » ؛ لأنه يكون بالضرورة قد اسْتقىٰ معلوماته الأساسية حول هذه الحقبة العثمانية الحديثة من تاريخ ليبيا ؛ من كتب وُضعت في القرنين الماضيين ؛ منها على سبيل المثال : كتاب المؤرِّخ الطرابلسي المصراتي ابن غلبون ، المسمى : « التِّذْكار فيمن مَلَكَ طرابلس وما كان بها من أخبار » ، الذي تم تأليفه في نهاية الثُّلُث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي ؛ ومنها كذلك كتاب المؤرِّخ الليبي الآخر أحمد بك النّائب الأنصاري ، المسمى : « المنْهل العذْب في تاريخ طرابلس الغرب » ، الذي ألّفه النّائب في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ؛ وربما يكون من بين مصادر هذا « المرجع » كتاب القنْصل الفرنسي « شارل فيرو » ، المسمّىٰ : « الحوْليّات الليبيّة » . وإنَّ « مرجعاً » ثالثاً ، كُتب في هذه السنة الحالية ، مثلاً ، عن الدولة الأمويّة ، هو كتاب في تاريخ هذه الدولة ، اعتمد فيه مؤلِّفه المعاصِر على أُمّهات كتب التاريخ الإسلامي القديمة ، كتاريخ الطّبري « الرُّسُل والملوك » العائد إلى القرن الرابع الهجري ؛ وككتاب المسعودي ، المسمّىٰ « مروج الذهب » ، العائد إلى نفس القرن الهجري ؛ وككتاب « الكامل في التارْيخ » لابن الأثير ، العائد إلى القرن السابع الهجري ؛ وككتاب ابن خلدون ، المسمّىٰ « العِبر وديوان المبتدأ والخبر » العائد إلى القرن الثامن الهجري . . وهكذا .

ولكن ليس الأمر كذلك دائماً : إذْ قد يخرج علينا غداً مؤرِّخ فَحْلٌ بكتابٍ تاريخي عن هارون الرشيد مثلاً . فمثل هذا الكتاب إذا كان قمّة في التأليف ، وإذا كان مؤلّفه قد قضىٰ السنوات الطوال مُكبًّا على هذه الشخصية العبّاسية يدرسها بعمق ، ومن خلال جميع المؤلّفات الأُمّهات التي أُلّفت عن هارون

الرشيد وعن الدولة العبّاسية ، وعن دولة الإسلام عموماً ؛ وإذا كان مؤلّف هذا الكتاب المعاصِر قد بزَّ جميع السابقين عليه في عمق تناوله لشخصية هارون الرّشيد وفترة خلافته ؛ فإنه قد يُعتبر لذلك مصدراً في دراسة الدولة العبّاسيّة ، وحول هذه الشخصيّة ، رغم تأخُّره ورغم أنه حديث التأليف . ولـذا ، فإن كتاب المؤرِّخ العراقي المعـاصِر جـواد علي المسمّىٰ « المُفصَّل في تـاريخ العرب في الجاهلية » ، والذي يشتمل على عشرة مجلّدات كبار حول التاريخ الجـاهلي ـ بالـرغم من أنه لم يصـدر إلاّ منذ بضـع سنوات ـ إلاّ أنـه يُعتبـر « مصدراً » . وذلك لأن الأستاذ جواد علي قد ضمَّن كتابـه العظيم هـذا كل المواد التي توفّرت في القرون الماضية ، بمختلف اللغات ، فدرس الشعـر الجاهلي ؛ وكُتُب « الإخباريين » الأوائل الذين ألّفوا كتبهم عن الفترة الجاهلية في القـرن الثاني والثـالث ؛ ودرس إشـارات القـرآن ، والحـديث ، وكتب التفسيـر ، والفقه التي أشـارت إلى الجاهليـة والأقوام البـائدة في الجـزيـرة العربية ، قبل الإسلام ، ولو إشارات عابرة ؛ واطّلع على جميع أُمَّهات كتب التاريخ الإسلامي الكبرىٰ التي كُتبت في القرون الثالث والرابع وما تلاها ؛ واطّلع علىٰ كُتب المستشـرقين التي أُلِّفت في القرن المـاضي بالعـديـد من اللغات الأوربيّـة ؛ واستنْطق الأستاذ جواد علي ، كذلك ، نتائج الحفـريات الأثرية التي أُجْريت في الجزيرة العربية واليمن ؛ ودرس الأساطير العربية في الجاهلية ، وأديان ومعبودات الجاهليين وعلومهم . . إلخ : فجاء كتابه العظيم زُبْدة وخلاصة ، ومُفصَّلاً جامعاً ، مانعاً في تاريخ العرب في الجاهلية ، لم يسبقه إلى مثله أحد ، حتى خلال القرون الأولى من الهجرة . ولذا ، فإن هذا الكتاب ـ حتى وإن تم تأليفه في قرننا العشرين هذا ، عن فترة مُغْرقة في القِدم من تاريخ العرب ـ إلاّ أنه يُعتبر « مصدراً » ، لا « مرجعاً » ، في هذا المجال .

فالتفريق بين « المرجع » و « المصدر » ، قد يكون في أحيان كثيرة أمراً نسبيّـاً ، وهو في كـل الأحوال يعتمـد على طبيعة المـوضوع ، ومـدى عمْق

تناوله . ولكن من الناحية النظرية الصِّرْفة : المصادر هي تلك المؤلَّفات الأُمَّهات التي وُضعت في الماضي : كالكتب القديمة التي أشرنا إليها فيما يخص التاريخ الإسلامي ؛ وككتاب المؤرِّخ الإغريقي « هيرودوتس » المعروف في تاريخ الإغريق القديم وتاريخ العالم في زمانه ؛ وككُتُب مؤرِّخي الرُّومان من أمثال « سيشرون » ، و« بلِّيني الأكبر » ، والمؤرِّخين والمؤلِّفين الإغريق من أمثال « ديودور الصِّقلِّي » ، و« بلوتارخوس » ؛ وكمؤرخي أوربا في العصور الوسطى ؛ وككُتُب المؤرِّخين الأندلسيين العرب القدماء ، من أمثال : « لسان الدين بن الخطيب » ، و« ابن عذاري » ، و« ابن الآبَّار » صاحب كتاب « الحُلَّة السِّيْراء » ، و« ابن حيَّان » ، صاحب كتاب « المقتبس في تاريخ رجال الأندلس » ، و« ابن القُوطيَّة » ، مؤلِّف كتاب « تاريخ إفْتتاح الأندلس » ، وغير ذلك . أما : المراجع ، فهي الكتب التي استُقيت مادتها من أمثال هذه الكتب ، كلٌّ في مجاله .

والمراجع متعدِّدة الأشكال والأغراض ، ولكن أهميّتها بالنّسبة للطالب الجامعي ، تتأتّىٰ من أنها تفيده في التعرُّف على المصادر والوثائق الأصليّة ؛ فهي همزة الوصْل بين الباحث وبين هذه المصادر الأصليّة ، ومن المراجع مثلاً :

ـ الكتب والمقالات الصادرة حديثاً حول فترات قديمة ، وتكون مادّتها مُسْتخلصة من الكتب والمخطوطات والروايات القديمة .

ـ المعاجم اللغوية العربية ؛ ومنها : (أ) « تاج اللغة وصِحَاح العربية » ، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ق 4هـ). (ب) « لسان العرب » لابن منظور الأفريقي ، المتوفي سنة 711 هـ ؛ وهو موسوعة لغوية وأدبيّة وتاريخية في عدة أجزاء . (جـ) « القاموس المحيط » لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، المتوفي سنة 817 هـ . (د) « تاج العروس » لمحمد الحسيني الزبيْدي ، المتوفي سنة

1205 هـ . وأخيراً « المنْجِدْ » للأب لويس معلوف اليسوعي من علماء أوائل القرن العشرين .

ـ الموْسوعات ، ودوائر المعارف ، كـ « دائرة المعارف الإسلاميّة » ، فهي تضمُّ مقالات مُوجزة مُركّزة أَلّفها متخصصون ثُقات من العرب والمستشرقين . وهنالك أيضاً : « دائرة معارف القرن العشرين » ، لمحمد فريد وجدي ؛ ودائرة معارف بطرس البستاني ، وغيرها .

ـ تلك الكتب التي أُلِّفت حول كتب قديمة وأُمَّهات ، مثال ذلك كُتُب « البيبليوغرافيا » ، ومنها كتب من مثل كتاب المستشرق الألماني « كارل بروكلمان » المسمّىٰ « تاريخ الأدب العربي » الذي يقع في عدّة أجزاء تُرجمت للعربية ، وككتاب الباحث المعاصر ـ التركي المنْشأ ، الألماني اللغة والتأليف ـ الأستاذ «فؤاد سزْكين» صاحب كتاب «التراث العربي»، وهو تكملة لكتاب « بروكلمان » ؛ ومنها كذلك ، بعض فصول كتاب المرحوم أحمد أمين ، الذي يتضمَّن مجموعة أجزاء هي : « فجْر الإسلام » ، « ضحى الإسلام » و « ظُهْر الإسلام » ؛ وكتاب جُرجي زيدان « تاريخ آداب اللغة العربية » . فهذه الكتب الأخيرة تعْرض للتاريخ والمؤرِّخين القدماء ، وتستخلص مادّتها من كتب القدماء ، أو تعرِّفك بهذه الكتب والأُمّهات وموضوعاتها ومخطوطاتها .

ـ فهارس المخطوطات التي تصدرها المكتبات ، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (أليكسو) ؛ وتلك التي تصدرها الجامعات والمعاهد الكبرى .

ـ الرسائل العلمية ، كرسائل الماجستير والدكتوراه ، فهي تمدّ الباحثين بالكثير من المعلومات التي استُقيت ـ في العادة ـ من معارف مصْدرية .

ـ الكتب التي يؤلّفها أساتذة الجامعات حول العديد من الموضوعات التاريخية .

- معاجم التراجم والمؤلّفين ؛ من أهمّها : كتاب « الأعلام » لخير الدين الزّركلي ، وهو قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، وهو في عدّة أجزاء . وكذلك كتاب « معجم المؤلّفين » لعمر رضا كحالة ، وهو يتناول مؤلّفي الكتب العربية . ومداومة الاستعانة بهذين المعجمين المعاصريْن أساسي لكل طالب في العلوم الإنسانية .

- الوثائق المصْدريّة المخطوطة :

إنَّ تجميع الوثائق الأصليّة هو من أهم الخطوات المنهجيّة التي يُقْدم عليها الباحث . وتشمل المخطوطات - في معناها الواسع - كل نص دوَّنه الإنسان ، على الورق ، أو على البردي ، أو على الجلد ، أو على الحجر أو الفُخّار . وهذه كلّها تُعتبر الأصول الكبرى التي يعتمد عليها المؤرِّخ .

لكن الذي يهمُّنا هنا هو وصف والتعريف بالوثائق المدوَّنة على الورق ؛ وهي تشمل المخطوطات التي تضم عدداً من الأوراق ، في شكل كتاب ؛ كما تشمل الوثائق المكوّنة من ورقة واحدة أو عدة أوراق ، ومنها وثائق دور المحفوظات والإرشيف ، المتمثّلة في نُصوص المعاهدات ، والمراسلات الرسميّة للدول ، ومراسيم الوُلاة والسلاطين ، والفرمانات والرّسائل الدبلوماسيّة ، ووثائق الوقْف والبُيُوع والوصايا والفتاوي . وهذه جميعها خطيّة وغير مطبوعة . والمخطوطات التي في شكل كتب ، إما أن تكون قديمة العهد ومضى على تحريرها قرن أو العديد من القرون ؛ أما وثائق الإرشيف ، فهي تعود عادة إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهنالك الوثائق الإسلامية الصادرة عن ديوان الإنشاء[1] . وتشغل مخطوطات الكتب التاريخية القديمة في

(1) ضاعت معظم وثائق الدواوين الإسلامية، ولم يتبقّ فيها سوى القليل يتمثّل خصوصاً في مجموعات أوراق البردىٰ الإسلامية في مصر خاصة بنظام الإدارة الإسلامية. كما توجد بمصر مجموعة من رسائل ديوان الإنشاء في العهد الفاطمي عددها 66 رسالة ولكنها نُقِلت إلى مدرسة =

الثقافة العربية الإسلاميّة حيّزاً كبيراً ؛ وهي تُعدُّ بمئات الألوف ، وأكثر ، موزّعة الآن بين العديد من المكتبات الخاصة والعامة في مختلف دول العالم . وهي كنوز فريدة من الآثار الكتابيّة ، لا تُقدَّر أحياناً بثمن . وهنالك مخطوطات تاريخيّة توجد لها عدة نسخ خطيَّة ، وأخرى ليس هنالك منها سوى نسخة واحدة يتيمة ، قد تكون هي نسخة المؤلِّف الأصلية ، أو نسخة مأخوذة عنها . ولا بدّ لأيَّة دراسةٍ تريد أن تبقى وتخلُد من الرُّجوع إلى المخطوطات[1] . ولقد شُرِع ، ابتداء من القرن التاسع عشر ، في تحقيق ونشر العديد من أُمَّهات كتب التاريخ العربي الإسلامي التي كانت مطْمورة ؛ وذلك في إطار النَّهْضة التي شملت العالم العربي في القرن الماضي ، وما نجم عنها من إلْتفات إلى أُمَّهات كتب التُّراث القديم والحرص على إحيائها وبثِّها وتداوُلها ، والاستفادة في ذلك بحركة الطباعة والنّشْر التي عرفها عالمنا العربي في القرن الماضي ، بدْايةً من الشام ، ثم مصر ؛ حيث ظهرت دُور النشْر الأولى ، مثل « دار بولاق » ومطبعة محمد علي باشا في مصر . فقد أُنشئت مطبعة بولاق في مصر سنة 1821 م ، والمعروف أن لهذه الدَّار دَوْرٌ مشكور في نشْر العديد من كتب التُّراث العربي الإسلامي . ولقد كان المستشرقون الأوربيُّون سبَّاقين إلى نشر وتحقيق العديد من الكتب العربية المشهورة ، ومن بينها كتب في التاريخ . ومن أشهر من تصدُّوا لتحقيق ونشْر كُتب هامة من تراث العرب في القرن الماضي ـ في مطابع أوربا ـ الهولندي « دوزي » ، والهولندي « دي خويه » ، والفرنسي « سلفستر دي ساسي » وغيرهم وغيرهم . وأكبَّ البحَّاثة العرب ـ من جانبهم ـ على تُراثهم ، فأخذوا على عاتقهم مهمة انتزاع هذه المهمة الجليلة

= اللغات الشرقيّة بلندن. انظر عبد المنعم ماجد: مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، مكتبة الأنجلو المصرية 1953.

(1) انظر صلاح الدين المنجِّد: المؤرخون الدمشقيّون في العهد العثماني، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1964، ص 9.

من أيْدي المستشرقين ، فحقَّقوا ونشروا ، وما يزالون ، هذه الكنوز الثمينة من كتب تـراثنا ؛ ومن بين مَنْ بـذلوا جهـوداً في هـذا الميـدان في زمننـا هـذا الأساتذة : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الذي حقَّق كتاب الـطَّبري « الـرُّسُل والملوك » ؛ والأستاذ محمد محيـي الدين عبد الحميد ؛ الذي قـام بتحقيق كتـاب المؤرِّخ المسعودي « مـروج الـذهب ومعـادن الجـوْهـر » ؛ والأستـاذ عبد السلام هارون ، الذي حقَّق عدداً من أُمَّهات كُتب التُّراث ، منها كتاب : « الأغـاني » لأبي فرج الأصفهـاني ، وكتاب « البيـان والتَّبْيين » للجـاحظ ، و « جمْهرة أنساب العرب » لابن حزم الأندلسي ، وغيرها . وكذلك فعل زميله محمود شاكر ؛ والأستاذ إبـراهيم الأبياري ، الـذي حقَّق كتاب القلْقشنـدي المسمّىٰ « قلائد الجُمان في التَّعريف بقبـائل عـرب الزّمـان » . كذلـك قام الدكتور إحسان عبّاس بتحقيق عددٍ من أُمَّهات كتب التاريخ والتُّـراث ، من بينها : كتاب « وفيات الأعيان » لابن خلّكان ، وكتاب « الرَّوْض المِعْطار في خبر الأقطار » لمحمد بن عبد المنعم الحميري ، وغيرها ؛ وهنالـك الأستاذ محمد عبد اللَّه عنان ، الذي حقَّق ونشر كتاب « لسان الدين بن الخطيب » ، الذي عنوانه : « الإحاطة في أخبار غرناطة » ؛ وهنالك الأستاذ الدكتور حسين مؤنس ، الذي حقَّق كتاب « رياض النُّفوس » ، لأبي بكـر المالكي . ومـع ذلك ، ما تزال خزائن المكتبات تنطوي على مئات الآلاف من المخطوطات التاريخية النادرة التي لم تُنشر بعدُ ، وهي في حاجة لأن يشمِّر جيل جديد من المؤرِّخين العرب عن سواعـدهم للبحث عنها في مكتبـات العالم لتحقيقهـا ونشرها . ولقد سمعتُ أن أستاذاً مصرياً قد عثر في مكتبـة جامعـة القرويين بالمغرب الأقصى بفاس على مخطوطة الكتاب المعروف بسيرة ابن إسحاق ، وهو الكتاب الذي عنوانه الحقيقي « السِّيَر والمغازي » ـ وهو مفقود حتى الآن ـ ولم يصِلنا منه سوى صداه في سيرة ابن هشام . ويُقال أن هـذا الأستاذ يعمل حاليًا على إعداد هـذا الكتاب الهام في السيرة النبويّة الشريفة لنشره . فلعل

هـذا صحيح .

وعلى أيَّة حال ، فليعْلم الطالب أن مكتبات العالم الكبيرة في كثير من البلدان العـربية والأوربيـة تملك مـا لا يُحْصى ولا يُعـدُّ من المخـطوطـات التاريخية النادرة . وعلى سبيل المثال : المكتبة الوطنية بباريس التي بها مبنى خاص يضمُّ كُتُب التُّراث العربي والإسلامي ، ويسمى « خزانة المخطوطات العربيـة » ؛ كمـا تضم مكتبة جـامعة « ليـدن » بهولنـدة الآلاف والآلاف من المخطوطات العربية النَّادرة ؛ وكذا الأمر في مكتبة الفـاتيكـان برومـا ، وفي لندن ، وفي جامعات هامبورج ، وهيدلبرج ، وفرانكفورت في ألمانيا الغربية ، وفي مكتبة الكونجرس في أمريكا ، ومكتبتيْ مدريد والإسكوريال بأسبانيا . وهنالك فهارس وأثْبات مُفَصَّلة تُصدرها هذه المكتبات ، تُطْلعك على ما لديها من مخطوطات : فمثلاً عثرتُ شخصيًّا في باريس على عدد لا بأس بـه من المخطوطات الهامة التي تهم تاريخ ليبيا ، وعلى رأسها مخـطوط كتاب ابن غلبـون : « التِّذْكـار فيمن مَلَك طرابلس ومـا كان بهـا من أخبـار » . وهـذه الفهـارس بهـا مستخلصات مـوجـزة عن كـل مخــطوط ، ومحتـواه ، ومؤلِّفــه وعنوانه .

والباحث الذي يتصدّىٰ لكتابة التاريخ ، دون أن يتْعب ويلهث وراء الوثائق التي لم تُحقّق أو تُنْشر بعدُ ـ خُصوصاً بالنسبة لطلبة الماجستير والـدكتوراه ـ ليس جديراً باسم « باحث » أو « مؤرِّخ » ؛ وهـو ، إن اعتمد في رسـالته أو أُطروحته على مجرّد الكتب المتداولة المعروفة ، وعلى المراجع الثانوية ، فلن تكون لبحثه قيمة .

فعلى الباحث الجادّ ، كخطوة أُولى ، أن يجمع المخطوطات والـوثائق التي تمسُّ دراسته التي يُعدُّها ، وعليه أن يطّلع عليها ، ويأخذ صوراً نسْخيّة عنها، وأن يقف عليها مباشرة، إلى جانب ما لديه من مصادر منشورة، ومن

مراجع ثانوية ، أو روايات شفوية ، إن كان بحثه يقتضي ذلك ؛

والخطوة التالية ، التي على الباحث أن يركِّز جهده عليها ـ بعد تجميع وثائقه ـ تتمثّل في العكوف على دراسة هذه الوثائق بتُؤدة ، ونقْدها ، وتحليلها تحليلاً منهجيًا ، خارجيًا وباطنيًا ؛ سلبيًا ، وإيجابيًا ، وهذا هو موضوع الفصْل التالي .

الفَصْلُ السَّادِس

تحلِيل المخطوطات والوَثائِق التّاريخيّة



ـ التحليل الخارجي للمخطوط أو الوثيقة :

تحليل المخطوطات تحليلاً منهجيًا ـ خُصوصاً المخطوطات التاريخية ـ هي مهمّة صعبة ومعقّدة ، وتتطلّب درايةً عميقة بهذا الفنّ ، ولذا ، فإنه لا يتصدّىٰ لها سوى أُولئك العلماء الذين لديهم دُرْبة وخبرة بتحقيق المخطوطات ، ويحيطون بقواعد هذا الفن وأصوله . وحيث أن الوثائق المخطوطة كثيراً ما تكون أساسيّة في دراسة موضوعات معيّنة ، كموضوعات التاريخ الإسلامي الوسيط ؛ فإنه لا بأس من أن نُزوِّد طلبتنا في هذا الفصل بمعلومات كافية حول فنّ تحليل الوثائق ونقْدها .

ونحن عندما نرغب في تحقيق مخطوط قديم ، علينا أن نسْعى أوّلاً لمعرفة ما إذا كانت له نُسخ أخرى بإمكاننا أن نجْمع نسخاً مصوّرة منها ، ثم ندرسها جميعها . ومخطوطات كتاب واحد متعدِّد النُسخ هي مراتب ؛ كما يلي :

أولاً : النُسخة الأمّ ، وهي أوْثق النُسخ لأنها بخطّ المؤلِّف . ويقول الأستاذ عبد السلام هارون ، عن النُسْخة الأمّ : « أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب ، واسم مؤلِّفه ، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رَسَمَها المؤلِّف ، وكتبها بنفسه ، أو يكون قد أشار بكتابتها ، أو أملاها ، أو أجازها ؛ ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد إطِّلاعه

عليها أو إقْراره لها »[1] . ولذا ، فإنـه « عند العثور على نسخة المؤلِّف يجب أن نبحث إذا كان المؤلِّف ألّف كتابه على مراحل ، أو دُفْعة واحدة ، لنتأكّد أن النسخة التي بين أيْدينا هي آخر صورة كتب بها المؤلِّف كتابه »[2] .

ثانياً : وتأتي بعد نسخة المؤلِّف الأُمّ نسخةٌ حرَّرها نـاسخ من النسخـة الأصلية ، وعرض ما نسخه على المؤلِّف لكي يتحقّق من أنها مُطابقة لنُسْخته الأصليّة . وفي حالة فُقْدان نُسخة المؤلِّف الأُمّ ، فإن النسخة المنقولة عنها تحلُّ محلّها وتؤدِّي دورها كأصل .

ثالثاً : تأتي بعد النسخة المنقولـة عن الأصل ، والحـائزة على مـوافقة المؤلِّف نفسه أو إجازته لها كتابةً ، تلك النسخة التي نُقلت عن نسخة هـذا الناقل الأول ، وعُورضت وقُوبلت عليها .

رابعاً: ثم تأتي في المنزلة الرابعة من حيث الأهميّة النُّسخة التي حُرِّرت في عصـر المؤلِّف ، وأجازهـا علماء متخصّصـون وصـارت تحمـل سمـاعـاتهم وعلامتها توقيعاتهم .

خامساً: نُسخ أو نُسْخة حُرِّرت في عصر المؤلِّف، إلاّ أنها لا تحمل ما يُثْبت أنها عُرضت على علماء .

سادساً : وأخيراً تأتي النُّسخ التي نُسخت بعد عصر المؤلِّف ، في حقبات متفاوتة . وفي أمثال هذه النسخ يُفضِّل عموماً الأقْدم منها على المُتأخِّر زمنيّاً ؛ ولكن هذه ليست قاعدة مطلقة ، فقد تكون أقدمُها قد نُسخت بيد ناسخٍ لا دراية له بعلم التاريخ وأحداثه ، أو بيد ناسخ يجْهل حتى قواعد اللغة ويلْحن في كتابته ، ويرتكب صنوفاً من التَّصْحيف ، أو يكون قد نسخ نسخته على

---

(1) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مرجع سابق، ص 27.

(2) صلاح الدين المنجِّد: قواعد تحقيق المخطوطات، مرجع سابق، ص 13.

عُجالة ، أو بدون كثير مبالاةٍ ، فتكثُر عندئذ الإسقاطات في متْنها ، فلا يعود هذا المتْن دقيقاً كما جاء في النُّسْخة التي نُقلت عنها . وفي المقابل قد نعْثر على نسخة متأخّرة جداً ، تكون ألْصق بنص المخطوط الأصلي القديم ـ رغم مرور أجيال أو قرون بين زمانيْ النسختين ـ وما ذلك إلاَّ لأن هـذا الناسخ الحديث أو القريب العهد منَّا ، والبعيد العهد بزمان مؤلّف النسخة الأصلية ، هـو رجل عـالِم ، بالـغ الـدقّـة ، حـريص على إيتـاء العلم حقّـه واحتـرام مخطوطاته، متين اللغة، شديد الالتزام فيما ينقل إلى نسخته. . ففي هذه الحالة تكون النسخة الأخيرة أوْثق متْناً من تلك التي حرّرها ناسخٌ قديم .

ومشاكل نسْخ المخطوطات كثيرة ومُتباينة ، ولا يمكن للباحث أن يُلمَّ بهذه المشاكل الخاصّة بالتَّحْريف والتَّصْحيف إلاَّ بكثرة المران وقضاء السنين الطُّوال مع النُّسخ المخطوطة ، يعمل جاهداً على تحقيقها وغرْبلتها من الأخـطاء ، وعمليات التَّزْوير ، أو البتْر ، أو التجنِّي على عمل صاحب النُّسْخة الأصليّة بأي وجه من أوجه الإفساد المتعمَّد أو الناجم عن الجهالة وعـدم الكفاءة . وأحياناً نعثُر على مخطوطات غُفْل من تاريخ النَّسْـخ ، ومن اسم النَّاسـخ ، فنحار بالتالي في أمرها ولا نعرف كيف نردّها إلى زمان كتابتهـا . وفي هذه الحالة يمكننا تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كُتبت به ، ونوع الحبْـر ، ونوع الورق وحجمه ومقاسه . وليس إصفرار ورق المخطوط أو تآكله وفساده بسبب الأرْضة والعثّ بدليلٍ على قِدم هذا المخطوط ـ في غياب اسم الناسخ أو المؤلِّف وتاريخ النَّسْخ ـ لأن هنالك مخطوطات ليست شديدة القِدم كثيراً ، ومع ذلك نجدها مهترِّئة كالحة مليئة بالثُّقـوب والخرُوْم ؛ لا لشيء إلاَّ لأنـه أُسيء حفْظها . في حين أن هنالك مخطوطات قديمة جداً ، ولكنها حُفظت بعيداً عن الرطوبة والأرْضة والعثّ والمطر وأيدي البشر العابثين ، فوصلتنا في حالة جيّدة تماماً ، بحيث لا يكاد المرء يصدِّق أنـه انقضتْ على تحـريرهـا قرون ، لا لشيء إلاّ لأنها حُفظت في قُراب أو غمْد صانها من عوادي الدّهر

والأيدي . ناهيك عن أن المخطوطات تقع هي الأخرى فريسة التّزْوير والتّزييف ـ شأنها في ذلك شأن اللوحات التَّشْكيليَّة التي يزوِّرها تجّار اللّوْحات الفنيّة بأساليب خاصة وينْسبونها إلى كبار الرسّامين في القرون الماضية ، جرياً وراء الرِّبْح ـ وتحضرني الآن فضيحة تزوير « مذكّرات هتلر » ؛ وهذه مذكرات مزعومة قامت مجلة « دير شبيچل » الألمانية الغربية ، الواسعة الانتشار ، منذ حوالي أربع سنوات بنشرها على أنها بخط هتلر ، حيث تضمَّنت هذه المذكرات المزيَّفة تفاصيل عن مواقف هتلر من أحداث الحرب العالمية الثانية ، وتضمّنت أسراراً ملفَّقة ، فتلهَّف الناس على مطالعتها لأنها تتضمَّن معطيات وأسرار جديدة عن الحرب بخط مُوقدها الطاغية الألماني . ولكن لم يمضِ طويل وقت حتى دفعت هذه المجلّة الثمن غالياً بسبب هذا « السَّبْق الصحفي » المزيَّف ؛ إذْ تم تحليل ورق المُذكَّرات والحبر الذي حُرِّرت به صفحاتها ، ودُرس الخط في المعامل على أيْدي المتخصّصين ، وتمّ إسْتنْطاق الأحياء من خدم هتلر والمُحْتكِّين بحياته وأسراره الخاصة ، فكذَّب هؤلاء أن يكون الرجلُ قد أكبَّ أثناء الحرب على تدْوين أيَّة مُذكَّرات ، واضطرَّت المحاكم الألمانية مجلةَ « دير شبيچل » على الاعتراف علناً بالقيام بتزْييف هذه المذكرات المنسوبة لهتلر وألْزمتها بدفْع ملايين الماركات .

ويحدث في بعض الأحيان أن يضع مؤرخٌ كتاباً ، فيُحرِّره بالطبع في البداية في صورة مسودَّة ، تكون كأيِّ مسْودَّة ، نسخةً مضْطربة الكتابة ، كثيرة الشَّطْب متراصَّة أو متباعدة السطور التي تتداخل بينها سطور أخرى تُضاف فيما بعد كإلحاقات أو توْضيحات ، وتحتوي على كشْط وتفسيرات وآثار محوٍ ، بحيث تكون صعبة القراءة والتّخْريج . ويكون المؤلّف قد عقد العزْم على تبييضها بعد الإنتهاء منها تماماً ؛ ولكن لسببٍ أو آخر ـ كأن يعاجلِ الموتُ المؤلِّف قبل أن يحرِّر مبْيَّضّته ، أو تشغله الظروف عن ذلك ، أو يملَّ الرجوع إلى مسْودّته أو يصرف عنها النظر ـ فإنه لن تُتاح له فرصة وضْع المبْيضَّة ؛ ففي

هذه الحالة تحلُّ هذه المسْودَّة محلّ المبْيضَّة التي لم تر النور قط ، وتُعتبر بالتالي النُّسْخة الأُمَّ للمخطوط . ولكن إذا وضع المؤلِّف مبْيضَّةً وقَّعها باسمه وإعْتمدها ، فإنها تصير هي النُّسْخة الأُمّ ، بينما تصبح المسْودَّة أصلاً ثانويًا قد يُسْتأنس به عند تصحيح هذا الأصل .

ومن مشاكل النُّسخ الأصلية كذلك أنه قد يَعَنُّ لمؤلِّفٍ أو مؤرخٍ أن يضع مخطوطاً هامًّا ويعتمده كنُسخة أصلية ، ثم يعود إليه بعد مضيٍّ بعض الوقت فيعيد كتابة مخطوطه المُعتمد ، ويزيد فيه أو ينقص ، ويهذِّب ، ويستطرد أو يختصر ، ثم يعتمد هذه النسخة الأخرى على أنها الأصل . وفي هذه الحالة يقف المرء حائراً ، أيّ النسختين هي الأُمّ؟ ما دام المؤلِّف نفسه قد حوَّر بخط يده في هذه « الأُمّ »؟ وهذا أمرٌ يحدث كذلك اليوم في الكتب المطبوعة ، فكثير من المؤلِّفين حين يُصْدرون الطبعة الثانية أو الثالثة ، فإنهم يتناولونها بتحويرات وزيادات ، وعادة يضعون على جلدة الكتاب عندئذٍ عبارة « طبعة منقَّحة ومزيَّدة » .

وعلى أيّة حال ، فإنه لمَّا كانت أحداث التاريخ لا تقع تحت ملاحظتنا المباشرة ، كما أسْلفنا في فصول سابقة ؛ ولمَّا كانت الوثائق والمخطوطات الأصليّة هي السبيل الأهمُّ ـ وربما الوحيد ـ المؤدِّي إلى معرفة تلك الأحداث ؛ فإنه يتوجَّب علينا الحذر عند استخدام الوثائق وعلينا أن نشك دائماً في مدى صحّتها حتى يثبت العكس ، خصوصاً إذا كانت غُفْل من إسم المؤلِّف أو توْقيعه ، أو اسم النّاسخ ، أو تاريخ النَّسْخ . فإذا ثُبت لدينا أن ما بين أيْدينا هي نسخة أصلية بخطِّ المؤلِّف ، فعندئذ نرْكن إليها ، ولا تكون هنالك مشكلة ، وما علينا سوى الاقتباس أو النقل منها ، دون زيادة أو نقصان ، ودون أن نُدخل عليها أي تحْريف أو تصْحيف متعمَّد . ولكن إذا كانت النسخة بخطٍّ ناسخٍ ، فعندئذٍ لا يوجد لدينا أيُّ ضمان على أنها نسخة خالية من الأخطاء أو الزيادات أو ضروب الحذْف والتَّشْويه ، أو التّحريف

والتّصْحيف ، أو الحشو ، أو البتْر ؛ بل وقد يكـون هذا النصُّ كلُّه مُـزيَّفاً ، كـالمثال المتعلّق بمـذكرات هتلر . لأن أسبـاب الخـطأ في الـوثـائق كثيـرة ومتعددة ؛ فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلمات النُّسْخة الأصليّة التي ينقل عنها ، لإستغلاق خط المؤلِّف وفساده ، وقد يفهم مقاصده فهْماً خاطئاً .

وتزداد الأخطاء إذا كانت النسخة التي بين أيْـدينا لم تُنْقـل عن النسخة الأصلية مباشرةً ، وإنما بواسطة عددٍ لا نعرفه من النُّسَخ المترتِّب كلٌّ منها على ما هو أقدم منه أو معاصر له . فالأخطاء تزيد والهفوات تكثُر ، كلما تداولت المخـطوط عدد من الأيـدي النَّاسِخـة أو المُصحِّحة . ولا يـرجع ذلـك إلى السَّهْو ، أو عدم فهم الخُـطُوط أثناء النَّقْـل فحسب ؛ بل هنـالك تحـريفات مقْصودة ؛ فلربما يُدسُّ النّاسخُ على صاحب الأصل المنْسُوخ عنه ، فيضيف من عنده أشياء لم يكتبها هو ، وينْسبها إليه ، لتحقيق هدف معيّن ، أو إرضاءً لنزْعة دينيّة ، أو مذْهبية أو شخْصيّة ، أو نكايةً به . ويحدث كثيـراً أن يقوم النَّاسخ بتغيير بعض الأسطر أو الفقرات أو الكلمات ، أو يزيد فيها أو يبْترها ، لاعتقاده الجازم بأنه يقوم بإصلاح النَّص الأصلي وتشْذيبه وتوضيح ما غمُض فيه . وفي حالة فُقْدان النُّسْخة الأُمّ، فإنه يكون من المستحيل علينا تدارك أوْجُه الدَّسِّ ، والتحريف ، والتّزْييف هذه.

ولذا، فإنه يجدر الحذر من الهروع إلى استخـدام أوّل نسخة تقـع بين أيدينا. كذلك يجب أن نحذّر من الاعتقاد مثلاً بأن أقدم النسخ زمناً هي أقرب النسخ إلى الأصل.

وإذا حصلْنا على عددٍ من النُّسَخ المنْسوخة في أزْمنة مُتفاوتة عن أصلٍ أمٍّ مفقود ، ولاحظنا أنّ معظم هذه النُّسخ متطابقة ، في حين أن قلَّةً ، أو واحدة منها ، تشذُّ عن ذلك ، أي تتضمّن اختلافاً عن بقية النُّسخ ؛ فإنه ليس هنالك عندئذٍ ما يضْمن لنا أن تلك الأغلبية من النُّسخ المذكورة أَصَحُّ من تلك النُّسْخة

أو القلّة من النُّسَخ . ونُحيل الطالب إلى ذلك المثل الذي ذكره « بول ماس » في دراسته التي عنوانها « نقْد النص » ، والتي نُشرت في مدينة ليبزج بألمانيا الشرقيّة سنة 1950 م ، وترجمها الدكتور عبد الرحمٰن بدوي في كتابه « النّقد التاريخي »[1] :

ولنفترض أن لدينا عشرين نسخة ، من بينها ثماني عشرة نُسْخة متطابقة ، بينما تختلف النُّسْختان الباقيتان في تفاصيل معيّنة ؛ فالباحث المتسرّع ، الميَّال إلى التّصديق دون نقْد ، قد يميل إلى الاعتقاد بأن الثماني عشرة نسخة هي أصحُّ من النُّسْختين الباقيتين . ولكن قد تكون إحداهما هي النُّسْخة الأصلية ؛ وأن الثمان عشرة نُسْخة المتطابقة الباقية ، هي نُسخ مليئة بالأخطاء والتَّحْريفات والتَّصْحيفات ، لأن سبع عشرة منها نُقلت عن النسخة الثامنة عشرة ، التي اشتملت ، عند النَّسْخ من الأصل على أخطاء قلميّة ، أو إملائية ، أو تحريف ، أو تصحيف ، مقصود أو غير مقصود .

ولذا ، فإنه إذا انْطمست النُّسُخة الأصليّة ، أو ضاعت ، وبقيت عنها نُسخ متعدِّدة ، ولكنها غير متطابقة ، فإن على الباحث المدقِّق أن يعمل على طرْح بعض هذه النُّسخ وإغفالها ، إذا تبيَّن له إحتواءها على أخطاء محتملة أو واضحة . ويتم ذلك بأن يقسِّمها إلى مجموعات ، متخذاً ما هو مشترك من الأخطاء قاعدةً لهذا التقسيم ، لأنه ليس من المرجَّح أن يُجْمع النُّسَّاخ على خطأٍ أو تحْريف ما ، إلاّ إذا كان أحدهم قد أخذ عن غيره منهم ، وهكذا . كما أنه ليس من المرجَّح أن يتّفق هؤلاء جميعاً - كلٌّ من ناحيته - مع بعضهم البعض ، على إيراد حوادث تاريخية صحيحة ، إلاّ إذا كانوا قد نقلوا جميعاً عن أصلٍ صحيحٍ .

---

(1) انظر: عبد الرحمن بدوي: النقد التاريخي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط/ 3، 1977، ص ص 59 وما بعدها؛ وانظر كذلك المرحوم الدكتور محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، ط/ 3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 369.

ـ التحقُّق من شخصية صاحب الوثيقة المخطوطة وتحديد مصدرها ، ومكان وزمان تدْوينها :

لا بد من الوقوف على مصدر كل وثيقة ، والتّساؤل : أين؟ ومتى كُتبت؟ ومن كتبها؟ لأنه لا فائدة كبيرة من وراء استخدام وثيقة مجهولة المؤلِّف . وقد يُسارع الباحث إلى تصديق نِسْبة إحدى الوثائق إلى مؤرِّخ معروف ، لمجرد أنها تحمل توقيعه في نهايتها . ولكن قد يكون التّوْقيع مزيَّفاً ؛ لأن الإنتحال في مسائل التاريخ معروف ، ومألوف ، ومتعدّد الأسباب . وقد يكون واضع الوثيقة شخص مغمور ، لا مؤرخ ثقة . وهنا ، إذا ما شعرنا بالشك في نسْبتها ، فلا بدّ لنا من دراسة المظاهر الخارجية للوثيقة ، أي من حيث : الخط ، ونوع الورق ، والحبْر ؛ إذْ قد تكون ـ خطًا ، وورقاً ، وحبراً ـ منتمية إلى عصرٍ متأخر عن عصر المؤلِّف المزعوم . كما أنه علينا مقارنة أسلوب الوثيقة بأسلوب المؤلَّفات الأخرى التي خلَّفها وراءه المؤرِّخ المزعوم ؛ وذلك لمعرفة ما إذا كان هذا هو أسلوبه ، وهذه هي طريقته في التناول ، فالمؤلفون يتمايزون فيما بينهم من هذه الناحية ، ولكلٍّ منهُم أسلوب معيّن تنمُّ عنه جميع كتبهم . وعندما نتأكّد من أن الوثيقة تنتمي فعلاً لصاحب التَّوْقيع ؛ فعلينا عندئذ أن نجمع المعلومات عن شخْصه ، وأن نتعرَّف على الزّمان والمكان اللذيْن تم فيهما تدْوين الوثيقة . فالوثائق هي صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي ، كما سبق لنا وأن ذكرْنا ؛ ولذا ، فإنه من المهم أن نعْرف هويَّة مَنْ وضع هذه الوثائق ، وظروفه ، ومحيطه ، للتأكّد من أنه ليس بكاذبٍ ، أو مُضلِّل أو متحيِّزٍ . وقد تكون الوثيقة أصليّة بالفعْل وغير مزيّفة ، وقد يكون كاتبها شخص أمين يتحرّى الصدق والموضوعية فعْلاً ؛ ولكن مع ذلك ، فإنه قد تكون قد انْقضت فترة طويلة بين وقوع الحادثة التاريخية وبين قيام هذا الشخص بتسجيلها . وهذه الفترة الفاصِلة بين وقوع الحادثة وبين تسجيلها على الورق ، قد تسبِّب للباحث مشاكل كثيرة . فبُعد الزمن بين الحادثة ، وبين التّسجيل قد تؤدي إلى نسيان

كثيـر من تفـاصيلهـا الجـوْهـريـة ، أو إلى الخلْط بين الـوقـائـع والأمكنـة والشخصيّات ؛ فالذاكرة تخون الإنسان مهما كان صادقاً وأميناً . فإذا لم يحدِّد الكاتب التاريخ الذي دوَّن فيه الحادثة ، فإننا نضطرّ إلى إفتراض أنه لم يترك لنا صورة وافية عنهـا ، لجهْلنا بـزمان التّـدْوين والتسجيل . وإذا استحـال على الدَّارس تحديد زمن تدْوين الوثيقة بالضَّبْط ؛ فإن عليه أن يضع لوقوع الحوادث التي تتعرّض لها حدًّا أقصىٰ وحدًّا أدنىٰ ، محاولةً منه لتحديد تاريخ الوقوع والحدوث ؛ أي أن يُعيِّن التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الواقعة التاريخية قد وقعت قبله ، والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده ، وذلك لأن مؤلِّفي المخطوطات والوثائق يشيرون أحياناً إلى بعض الحوادث الأخرى التي وقعت أثناء قيامهم بتدْوين مخطوطاتهم ؛ فنتَّخذها نحن دلالة على تحديد زمن وقوع الحادثة المعيَّنة ، إذا كُنَّا على معرفة بزمن وقوع تلك الحوادث الأخرى . وهذا يتطلّب من الباحث ، بالطبع ، تمتّعه بثقافة تاريخية واسعة بالعصر الذي يدرسه ، ومعرفة بتواريخ وقوع أحداثه الهامّة .

وتواجه الباحث في التاريخ كذلك مشكلة تحديد المكان الذي تمّت فيه كتابة المخطوط أو الوثيقة المخطوطة ؛ وعليه أن يبـذل جهده لمعـرفة ذلـك المكان ، وأن يتساءل عمّا إذا كان مؤلِّف الوثيقة شاهدُ عيانٍ كان حاضراً في المكان الذي وقع فيه الحدث التاريخي الجزئي ؛ أم أنه كان بعيداً عنه ، وأنه استقى معلوماته عن طريق أشخاص آخرين فحسب ، أي بصفة غير مباشرة؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الوثيقة المدروسة ستُعتبر وثيقة من الدرجة الثانية ، لا وثيقة أصليّة ، وهذا يُنْقِصُ من أهمّيتها بعض الشيء .

ـ التحليل الباطني للمخطوط :

بعدما ننْتهي من عملية النقد الخارجي للوثيقة المخطوطة ، علينا أن ننتقل إلى الخطوة التالية ، فنتناولها بالنقد الباطني ، أي أن ننتقل من دراسة ظاهر

النص التاريخي المخطوط إلى دراسته من الباطن ، وفهْم معناه ومغزاه . وهذا يتضمَّن مجموعة من العمليات النقديّة لمحاولة سبْر محتويات الوثائق التاريخية والتَّعرُّف على مختلف الملابسات التي أحاطت بكتابتها . إذْ لا يمكن التّعْويل على الوثيقة التاريخية المخطوطة ، والثقة في محتواها من الأخبار والوقائع ، دون نقدٍ وتمحيص ؛ ذلك أن الأخبار التاريخيّة التي يمدّنا بها واضعوا الوثائق المخطوطة قد تحتمل الكذب والخطأ ، وعلينا الكشف عن مآرب المؤلِّف ، وأهوائه ، ومدى توخّيه الصدق فيما يكتب ، ومدى حظِّه من النزاهة . وينصبُّ التحليل الباطني على تفسير النصّ المخطوط . وهو صنْفان : تحليلٌ باطني إيجابي ، وتحليلٌ باطني سلْبي .

أ ـ التحليل الباطني الإيجابي :

وهو ذلك الضَّرْب من النقد الذي ينْصبُّ على دراسة المعاني الحقيقيّة التي تنْطوي عليها ألْفاظ وعبارات النَّص التاريخي . فعلىٰ الدَّارس هنا أن يُلمَّ بلغةِ هذا النَّص ، وأن يكون على دراية بهذه اللغة ومصطلحاتها التي كُتبت بها ، في العصر الذي عاش فيه مؤلِّف المخطوط . فلْغة مؤرخٍ ترك لنا ، مثلاً ، وثيقةً عائدة إلى القرن الرابع الهجري ، تختلف من حيث مفرداتها ومصطلحاتها التاريخية عن لغتنا العربية الفُصْحى اليوم ، على الأقل من حيث رصانة العبارة وقِدم تعبيراتها . ذلك أن المفردات اللغوية عموماً تتطوَّر وتتغيَّر مع الزمن ، واللغة كائن حيّ لا يبقى على حالٍ من الركود والجمود ، بل إنها تتجدَّد ، وتدْخلها كل يوم تعبيرات وتراكيب ، في حين تموت فيها أخرى ، أو تصبح متكلّفة أو مستغْلقة على الأَفْهام . وتفسير الألفاظ على أساس واحد في عصور متباعدة يؤدي حتماً إلى تشويه معانيها ، فإن المفاهيم التي تعبِّر عنها بعض المفردات تتغيَّر ، فتعني اليوم من المعاني ، ما لم تكن تعْنيه بالأمس . فعلىٰ الدّارس أن يُلمَّ ـ عن طريق مداومة المطالعة في كتب التاريخ والأدب ، مثلاً ، الخاصة بكل عصر ـ بلغة العصر الذي دُوِّنت فيه الوثيقة . كذلك ، فإنه

لكل مؤلِّف أو كاتب أو مؤرِّخ أسلوبه الخاص في التَّعبير ، بحسب نوع ثقافته الخاصة وموْهبته التّعبيرية ؛ فعلينا ، لذلك ، الإلمام أيضاً باللغة الخاصة التي يؤلِّف بها هذا المؤرِّخ، وبأسلوبه، عن طريق الإكباب على دراسة مؤلّفاته الأخرى. فقد يكون المؤرخ، صاحب الوثيقة التي بين أيْدينا، بطبْعه ـ أو بسبب الظروف السياسيّة التي أحاطت به عند تدْوينه لوثيقته في عصره ـ قد اضطر إلى اللجوء إلى ضرْبٍ من الكتابة المتَّسمة بالغموض ، أو إلى الإكثار من إستعمال الكناية والمجاز ، أو التّشبيهات أو التّلْميح ، أو الإيحاء ، حتى ولو بالإسراف في قول عكس ما يتوجَّب أن يقول ، تاركاً للقارىء فهم مقاصده من قول الحقيقة التي لا يستطيع الإفْصَاح عنها . وقد يكون مؤلِّف الوثيقة أو المخطوطة ذا طبيعة ساخرة مُداعبة بطبْعه ، أو غير ذلك ، كأنْ يكون صعْب التعبير ، أو مسْتغلق العبارة ، أو غير متمكِّن من اللغة التي يكتب بها ، مما يُوقعنا في كثير من الحيرة عند محاولة تفسير المغزىٰ الحقيقي لنصّه ، وقد يكون العصر الذي ألّف فيه صاحبنا عصر إنحطاط ثقافي ولغوي ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من المؤلَّفات التي وُضِعت إبَّان الفترات العثمانيّة والمملوكيّة ؛ عندئذٍ نلمس إنحطاط أسلوب المؤرِّخ صاحب الوثيقة ، بل وحتى امتزاج عبارته بعبارات من اللهجة العاميّة الدارِجة . وهنالك أمثلة كثيرة على ذلك : كما في كتاب عبد الرحمٰن الجبْرتي ـ المعاصِر للحملة الفرنسيّة على مصر ـ في كتابه المسمى « عجائب الآثار. . » ، وكما في كتاب أبي شامة ؛ وكما في كتاب ابن إيَّاس المسمى « بدائع الزهور في وقائع الدُّهور » ، وكما في كتاب نقولا التُّرك ـ المعاصِر للحملة الفرنسيّة على مصر هو الآخر ـ المسمّى : « ذكْر تملُّك جمهور الفرنساويّة الأقْطارَ المصريّة والبلاد الشامية » ؛ ومثل كتاب المؤرِّخ الطرابلسي أحمد بك النَّائب الأنصاري « المنْهل العذْب في تاريخ طرابلس الغرْب » الذي ألّفه صاحبه هذا إبَّان الثُّلُث الأخير من القرن الماضي ؛ حيث نلاحظ في الكتاب ضعْف الأسلوب ، وإسْفاف اللغة ،

واختلاطها بالعاميّة أو ما يقاربها ؛ كما نلاحظ فيه ، من ناحية أخرى ، لجوءه إلى الإسْراف في النِّفاق الكاذب للدولة العليَّة العثمانيّة ، مع علمنا بأنه كان قد أُتُّهم زمن الوالي أحمد راسم باشا بالتآمر ضد حكومة ولاية طرابلس الغرب وضد العثمانيّين ، حيث تمّ نفْيه إلى الآستانة . ونجد مثل هذه الرَّكاكة ، وعدم تملُّك ناصية اللغة العربيّة عموماً عند معظم المؤرِّخين التونسيّين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فيما عدا أحمد بن أبي الضيَّاف ، صاحب « إتْحاف أهل الزمان بملوك تونس وعهْد الأمان » ، والزَّرْكشي[1] . بل ونجد مثل هذه الرّكاكة في أسلوب جميع الوثائق الليبيّة العائدة إلى الفترة العثمانية ، ومنها وثائق العهد القرمانلي ، فنلمس مثلاً أن مراسلات والي طرابلس يوسف باشا القرمانلي هي ذات صبْغة لغويّة عاميَّة صرْفة ، بل إن عاميَّته مختلطة ببعض التعبيرات الإيطالية المعرَّبة ، ككلمة « القويَّرا » ، ويعني بها « الحرب » . وإذن ، فإن على الباحث في التاريخ أن يكون مستعدّاً دائماً للكشف عن معاني الكلمات والعبارات الغامضة والغريبة التي يعثر عليها في النصوص التاريخية المخطوطة ، وأن يفهمها على وجهها الصحيح ، وأن يقرأ ما بين السطور ، خصوصاً إذا كانت للمؤلِّف أغراض ومآرب مقصودة عند توخِّيه الغموض والإبهام في المعنى أو في الأسلوب .

ويحضرني هنا ما حدث منذ العديد من السنوات بالنسبة لأحد القرارات الخاصة بفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتّحدة ، حيث أن رئيس الوفد البريطاني « اللورد كارادون » اقترح صيغة قرارٍ يدعو الكيان الصّهيوني إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلّها في حرب يونيو 1967 م ؛ حيث كان يُطالب قرار هذا العضو الإنجليزي المقترح بأن : « تنْسحب إسرائيلُ من أراضٍ

(1) محمد بن إبراهيم اللؤلؤي الزركشي : «تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصيّة»، تحقيق الشيخ محمد ماضور، ط. المطبعة العتيقة، تونس 1966.

مُحتلَّةٍ » ، حيث يقول نصُّ القرار بالإنجليزية ما يلي : «To Withdraw from Occupied territories» ؛ ووافق الأعضاء العرب في الجمعية العامّة على القرار ، دون نقد محتواه وما يتضمّنه من لبْس متعمَّد! وقام رئيس الوفد الصهيوني فقال ، إن النّصَّ يعني أننا ننسحب فقط من « أراضٍ محتلّةٍ » ، وليس من « جميع الأراضي المحتلة » ؛ لأن نص الوفد البريطاني بالفعل يحتمل القراءتين فـ «Occupied territories» تعني - كما يعنُّ لك - إما « الأراضي المحتلّة » ، وإما « أراضٍ محتلّة » ، من الناحية اللغويّة! وكان من المتوجِّب أن تسبق كلمةُ « مُحْتلّة » ، كلمة « جميع » أي «all» بالإنجليزية ، لكن الدبلوماسي الإنجليزي الثعلب تعمّد عدم إضافة هذه الكلمة! كما تعمّد إغفال حرف التعريف «The» ، فلم يكن لهذا القرار الذي تم التصْويت عليه أي مفعول ، ويعود الأمر في ذلك إلى ثعلبية ومراوغة صاحب القرار المقترح « اللورد كارادون » ، مندوب بريطانيا آنئذٍ في المجلس .

ب - التحليل الباطني السلبي للمخطوط :

(لمعرفة مدى نزاهة الراوي وصدْقه) :

1 - ● روايات شهود العيان المباشرة:

تُوقفنا هذه العمليّة النقديّة على الظروف التي وُجد فيها مؤلِّف الوثيقة ، حين سجَّل ملاحظاته عن الحوادث التاريخيّة ؛ كما ترشدنا إلى الأسباب الكامِنة وراء إمكانية ميْله إلى الكذب وتشويه الحقائق ، وتزْييف الوقائع ؛ وهذا مما يدخل في باب « التَّحْريف » . أو أسباب إمكانية وقوعه في الأخطاء الكتابيّة والأخطاء الإملائيّة ؛ وهذا هو ما يسمى بـ « التَّصْحيف » .

فأمَّا بواعث « الكذب » عند المؤرّخين ، وأصحاب الوثائق التاريخيّة ، فيمكن إجمالها فيما يلي :

- أن يهْدف مؤلِّف الوثيقة إلى تحقيق مصلحة شخصيّة من وراء الكذب .

ـ أن يكون مبعث كذبه إنتماؤه إلى جماعة خاصة ، عقائديًّا أو دينيًّا ، أو سياسيًّا ، أو فلسفيًّا ، كالمؤرّخ الملْحد الذي يضع كتاباً حول شخصيّة نبي من الأنبياء (مثال ذلك : المستشرق ماكسيم رودنسُون في كتابه عن النبي محمد ، صلّىٰ اللّه عليه وسلّم) .

ـ أن يكون هدف صاحب الوثيقة تملُّق جمهور القُرَّاء ، حيث نراه يَقْلِبْ الحقائق التاريخيّة الدامغة . ولذا ، فإنه علينا أن نلجأ إلى الشـك المنهجي عنـد إطِّلاعنا على الوثائق التاريخية ، لمعرفة أسباب الكذب الذي قد تنطوي عليه . وقد توجد ظروف قاهرة تدعو المؤرِّخ إلى تأليف وثيقة أو مخطوطة مليئة بالمعلومات الكاذبة أو المموَّهة ، ربما لأسبابٍ سياسيّة أو حربيّة ، خدمةً منه لصالح أمّته أو شعبه ، فيُضحِّي بالأمانة في قولٍ الحقـائق لأسباب قـوْمية أو لمصلحة عُليا يتـطلّبها بلده ؛ أو بسببٍ من اضـطراره إلى الإنْصياع للعـرف الإجتماعي أو القبلي السائد في محيطه ، أو غير ذلك .

وأمَّا بواعث « **الخطأ** » لدى المؤرِّخين وأصحاب الوثائق والمخطوطـات التاريخيّة ؛ فمنها ما يلي :

ـ أن يكون المؤلِّف سليم النيَّة أصلاً ، لا يقصد أبداً إلى الكذب أو تشويه الحقائق ؛ إلّا أنه يفتقر إلى حواس سليمة ، أو لا يتمتّع بعقلٍ سليم ، أو برؤية نقديّة واضحة تمكِّنه من إيراد شهادة سليمة عن الحوادث التي عـاصرهـا أو شاهدها ، ودوَّنها بالتالي في مخطوطه ، فيقع في الخطأ من حيث لا يدري .

ـ قد يكون سبب وقوعه في الخطأ ، عوامل لا شعورية ، وغير مقصودة ؛ كأنْ يكون متحيِّزاً ـ بطبيعته ـ لجماعة ما أو لحضارة ما ؛ وقد يعود ذلك إلى تَعَصُّبٍ أعمىٰ جُبِل عليه ، إمَّا لثقافة معيّنة ، وإمَّا لقبيلة ، وإمَّا لأمّة من الأمم ، حتى ولو لم تكن أمّته .

ـ وقد تكون طبيعة الحدث أو الواقعة التاريخية ، مما لا يمكن الإحاطة به ، أو يستحيل معاينتها بموضوعية كافية ، بحُكم طبيعتها ؛ كما هو الحال بالنسبة للمعارك الحربية التي تتصادم في ساحتها جيوش متعادِية كثيرة العدد . ففي مثل هذه الحالة يستحيل على شاهد عيانٍ فرْد أن يرْقُب كل ما يجري في المعركة من تفاصيل ، وكرٍّ وفرٍّ ، من موقعه ، حتى ولو كان قائد أحد الجيشين المتصارعين . وكثيراً ما تتضارب تقارير الصحفيّين حول سيْر معركة معيّنة لمثل هذه الأسباب . ولذا ، فإن علينا ألاّ نطمئنّ لمثل هذه الوثائق ، وأن نتحرّى الحقيقة بمقارنتها بوثائق أخرى .

ـ قد يكون من أسباب الخطأ لدى صاحب الوثيقة أنه ميَّال إلى الكسل ، أو ليست لديه القدرة على الملاحظة العلمية الموضوعية بنفسه ؛ فيلجأ بسذاجة إلى إسْتقاء معلوماته من أشخاصٍ آخرين يزعمون أنهم شاهدوا الحدث مثله ، بينما هم في الحقيقة لم يشاهدوه . أو قد يكون خطأ هذا الرَّاوي راجع إلى سرعة تصْديقه للأراجيف والإشاعات الكاذبة ، فيُخيّل له عقْله القاصر أن ما تقوله هذه هو الحقيقة ، فيأخذ ذلك على عاتقه ويسجِّل في الوثيقة أنه شاهد كذا وكذا بنفسه . أو قد يرجع خطؤه إلى أنه يبني إفتراضاته وأقواله على أساسٍ من التَّعْميم والمبالغة واستناداً على مجرّد التكهُّن والاحتمال والتّرْجيح ، بينما الحقيقة هي غير ذلك[1] .

وعلى أيّة حال ، فإن أسباب الكذب والخطأ في الوثائق والمخطوطات التاريخيّة لا تُحصى ، ولم نَسُق لك سوى أمثلة لأهمها.

وهنالك صعوبات يلاقيها دارس التاريخ عند محاولته فهم الوثائق ونقدها ، تكون ناجمة ، إمّا عن المظهر الخارجي للنص ، خُصُوصاً الخط ؛

---

(1) انظر الدكتور محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث، مرجع سابق، ص ص 374-377.

فبعض المخطوطات والوثائق التي حُـرِّرت بخط رديء جدّاً ، تكـون صعبة الإسْتظهار والقراءة. كذلك فإن هنالك صعوبات عائدة إلى حالة التَّدْوين بلغة من اللغات في فترة من فترات تطوُّرها ؛ مثلما هو الحال بالنسبة للغة العربية وما كُتب بها من وثائق ونُصُوص قبل إعتماد هذه اللغة للنَّقْط والإعجام ؛ فلغتنا ظلت غُفْلاً من التَّنْقيط حتى العهد الذي كان فيه الحجَّاج بن يوسف أحد الولاة المسلمين في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، حيث يُعْزىٰ إلى الحجَّاج أنه أمر بنقْط الحروف المتشابهة ؛ كما يُعْزىٰ إلى أبي الأسود الدُّؤلي أنه هو الذي ابتكر التَّشكيل أو الشَّكْل[1] ؛ ولذا فإن التّعامل مثلاً مع وثيقة عائدة إلى الفترة التي لم تكن الكتابة العربية فيها تخضع للنَّقْط والشَّكْل والإعجام ، حْتماً ستضع المؤرِّخ الدّارس أمام جملة من الصعوبات الفيلولـوجية . ومن أمثال هذه الصعوبات كذلك أن مؤلِّف الوثيقة أو الأصل التاريخي لم تكن لديه مَلَكَةُ التعبير الواضح القويم ، ولا موهبة الكتابة التاريخية المقنَّنة ، أو أنه يفتقر إلى القدرة على التعبير عمّا يجول بخاطره ؛ فتراه يسوق لنا وثيقة ، قد تكون بالفعل متضمِّنة لحقائق تاريخيّة هامّة صـادقة لا يشـوبها الكـذب ، وأنها لم تخضع لمؤثِّرات الهوىٰ والتّحيُّز ولا تتضمَّن أخطاء ؛ ومع ذلك فإنهـا مُبْهمة ويشوبها قصور في التعبير ؛ بحيث نحار في فهم ما يقصده مؤلّفها من بعض تفاصيلها ، فنضطرُّ للتَّخْمين ووضع الاحتمالات محاولة منّا لتفسير مقاصده .

---

(1) انظر ناصر الدين الأسد: «مصادر الشعر الجاهلي»، دار المعـارف، مصر، ط/ 6، 1982، ص ص 34 - 41. وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفي بالبصرة سنة 175 هـ. أولُ من وضع معجماً للغة العربية، أسماه «كتاب العيْن»، رتّب فيه الألفاظ بحسب مخارج الحروف، فبدأ بحروف الحلق، ثم اللسان، ثم الأسنان، ثم الشفتين، وختم معجمه بحروف العلّة فلم يرتبه بحسب الترتيب الهجائي المعروف: أ، ب، ت، ث، ج.. إلخ؛ بـل جعل التـرتيب هكذا: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و. انظر: أمجد الطرابلسي: «نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب»، ص 23.

فتدْوين التاريخ لا بدّ وأن يتمّ بلغةٍ دقيقة واضحة ، ولا بدّ للمؤرِّخ من مَلَكة التّعبير ، وموهبة التأليف ، ومن ضبْط لغته الاصطلاحية ؛ بحيث لا يعجز عن وصف الأحداث ، وبحيث يكون قادراً على أداء المعاني كما تجول في خاطره ، لكي يمدَّنا بوثيقة أو بمخطوطة تصف الواقع بما هو عليه .

2 ـ ● الرواية غير المباشرة:

أمّا إذا لم يكن مؤلِّف الوثيقة ، أو المؤرِّخ ، صاحب المخطوطة قد شاهد وقوع الحوادث التي يرويها ، مباشرة ، أو أنّه قام بجمْع شُتات روايات متفرِّقة إسْتقاها من شهود عيان آخرين ؛ فإن وثيقته في هذه الحالة تكون غير مباشرة . وهذا هو حال معظم المؤرِّخين الذين تركوا لنا مخطوطات ضخمة حول عدد هائل من الظواهر والأحداث التاريخية المتشابكة ـ مثلما هو الحال بالنسبة لكبار المؤرِّخين المسلمين الذين سنعْرض لهم ولمؤلَّفاتهم في الباب الثاني من هذا الكتاب ـ فإن ضخامة كتبهم ، وطبيعة الأخبار التاريخيّة التي يعْرضون لها ، من حيث أنها تُغطي أحداثاً توالى حدوثها عبر عدة قرون ؛ مضطرّون ـ وهذا هو حال المؤرِّخ دائماً ـ إلى إسْتقاء المعلومات من الكتب السابقة عليهم ، أو من شهود العيان ، بالنسبة للأحداث المعاصِرة لهم أو شبه المعاصِرة لهم .

وإذا كانت الواقعة التاريخيّة هنا مُفْردة ، ويمكن عزْلها وتتبُّعها حتى مصدرها الأصلي ـ وهذا أمرٌ صعب ونادر ، خصوصاً إذا كانت هذه الحادثة أو الواقعة قد تمّت قبل عدة قرون ـ فإننا في هذه الحالة نحاول البحث عن سلسلة الرُّواة الوُسطاء الذين نقل كل منهم عن الآخر شفَاهاً ، حتى نصل إلى تحديد الرَّاوي الأصلي الذي نُقلت الرواية عنه مباشرة ، لأنه عاين الحادث بنفسه عند وقوعه . وعندئذ علينا أن نتساءل عن مدى نزاهته وموضوعيته وصدقه . ومثل هذا المنهج يكاد يكون اليوم مستحيلاً وصعب التّطبيق ؛ ومع ذلك ، فإن علماء المسلمين قد طبّقوه في مجال علم الحديث النبوي . وكان علماء الحديث

يضعون الرُّواة تحت محكٍّ منهجٍ صارمٍ في التَّحقُّق ، وهو محكٌّ « الجرْح والتَّعْـديل » ، الـذي هو أحـد شروط الإِسْنـاد في الحـديث . ولقـد حـاول المؤرِّخون المسلمون تطبيق هذا المنهج الحديثي في تقصِّي أحداث التاريخ وشهادات الرواة ، إلّا أنهم اضـطروا إلى التَّساهـل ولم يتمكنوا من مجـاراة أصحاب الحديث في صرامة منهجهم . وهذا موضـوع سنتناولـه في الفصْل الخامس من الباب الثاني لهذا الكتاب ، إن شاء اللَّه .

الفَصْلُ السَّابع

عَمَليَّة التَّركيب التَّاريخي



أ ـ تصنيف الوثائق وغرْبلتها وفحْصها :

عنـدما يفْرغ الباحث المدقِّق من نقْد مجموع الوثائق التي قام بجمْعها بُغية الإستناد عليها في الكتابة التاريخيّة ، وبعدما يكون قد نقـدها نقـداً خارجيًـا وباطنيًّا ، كما بيَّنا في السابق ؛ فإنه سيكون في وضع يمكِّنه من غرْبلة هذه الوثائق . وهو يقوم أولاً بطرح وإغفال تلك الوثائق التي أثْبتت صُنُوف النقد التي شرحناها آنفاً مدى كذبها وعدم صلاحيتها ، والتي بيَّن التحليل الباطني السلبي تحامُل ، أو كذب ، أو خطأ مؤلِّفها ، وأظهر الشـكّ المنهجي أنه لا يمكن التعويل عليها في الكتابة التاريخيّة .

ثم يقوم الباحث ، ثانياً ، بالنظر من جديد في باقي الوثائق التي أثبـت النقد والتحليل صدقها وصلاحيتها ، جزئيًّا أو كليًّا ، واقتنع هو بأنها تصْلح لأن تكون قاعدة صالحة لصياغة بحثه أو دراسته . ولا يغْرُب عن بالنا أن جميع الخطوات المنهجية العسيرة التي قمنا حتى الآن بها ، لم تُثبت لنا الحقائق التاريخية نفسها ؛ وإنما ساعدتنا فقط في التّمييز بين الصـادق والكاذب من الرِّوايات ، حيث نبذْنا الغثَّ ، وأبقينا ما يُعتقد في صحّته منها . وهنا تبـدأ عمليّة التأْريخ الفعْلية حقًّا ؛ لأننا الآن توصَّلنا إلى الوثائق التي تتضمّن دقائق تفاصيل الوقائـع التاريخيـة التي نبحث عنها . ولكن هـذه الحقائق مـا تزال

متشابكة ، ومبعْثرة عبر الوثائق التي بين أيدينا . فلا بدّ إذن من تصْنيفها الآن على نحو علمي، واستخلاصها بمهارة من مختلف تلك الوثائق. لأنه لا بدّ لنا الآن من أن نخرج من دائرة الشك والتّثبُّت إلى دائرة اليقين ، ومن ثم الكتابة .

● وعلينا أن نُبادر ، قبل كل شيء ، إلى جمْع كل الرِّوايات والوثائق الخاصة بكل واقعة تاريخيّة معيّنة؛ لأن الظواهر والأحداث التاريخية كثيرة ومتنوّعة ، ويحتّم تصنيفها في طوائف خاصة ، تمهيداً لفهْمها ، كلًّا على حدة ثم الوقوف على تلك العلاقات السببيَّة التي تربط بينها . ويمكننا أن نصنِّف هذه الوقائع وهذه الظواهر التاريخيّة بناء على أكثر من أساس : فإمَّا أن نصنِّفها على أساسٍ أزمنتها وتواريخ وقوعها ، وإمَّا على أساسٍ من طبيعتها ، من حيث أنها حوادث ذات صبغة سياسيّة ، أو عسكريّة ، أو ثقافيّة ، أو اقتصاديّة ، أو غير ذلك ، بما يناسبها . والرِّوايات التاريخيّة التي تتضمّنها هذه الوثائق حول موضوع واحد ، أو واقعة تاريخية واحدة ؛ قد تكون متطابقة في فحْواها ، أو متشابهة ، وقد تكون متضاربة ومتناقضة فيما بينها ؛ ولكن هذا لا يُنْقص من قيمتها ، ما دامت عمليات النّقد والتحليل الخارجي والباطني قد أثبتت صحّتها كلّها . فالوثائق قد تتناقص رواياتها حول موضوع واحد ؛ كأنْ يكون معركة عسكريّة مثلاً ، لأن صاحب كل وثيقة مما بين أيْدينا يكون قد شاهد أحداث المعركة من زاوية معيّنة ومن موقع معيّن ، أوإنطلاقاًمن هذه الجبْهة الحربيّة أو تلك. . إلخ . وعلى أيّة حالٍ ، فإن التّناقض سيتلاشىٰ من أمام الباحث عند تعمُّقه في دراسة هذه الوثائق المتضادة ظاهريًّا .

● إذا كانت الوثائق متَّفقة عموماً حول واقعة أو ظاهرة تاريخية معيّنة ، رغم استقلاليّة كل وثيقة عن الأخرى ؛ فإن هذا أدْعىٰ إلى تصديق ما جاء فيها .

● على المؤرِّخ أن يأخذ بمنتهىٰ الحذر مضمون أيّة وثيقة تنْفرد بذكر واقعة

معيّنة ، أو بذكر أحد تفاصيلها الهامّة ، وهذه تسمى « رواية الآحـاد » ، ولا يجوز إتِّخاذ ما جاء في مثل هذه الوثيقة الأوْحدية على أنه حقيقة ثابتة ، مهما كان راويها ثقة ، إذا كان باقي الرُّواة يذهبون إلى خلاف ما قاله في وثيقته . ولكن يتحتم الإشارة إلى مضمون هذه الرواية ، على اعتبار أن مضمونها ممكن أو ينطوي على الاحتمال . وقد فطن علماء المسلمين من رواة الأخبار ومِن أصحـاب الحديث النبـوي الشـريف ، إلى خـطورة الاعتمـاد على « روايـة الآحاد » ، التي ينْفرد بها شاهد واحد ، واشتـرطوا لضمـان صدْقهـا ضرورة إرْدافها بشهادات أُخرىٰ ، تحرُّزاً من الكذب[1] .

● إذا لاحظ الباحث مثلاً أن هنالك روايات تضخِّم من أمرٍ ، في حين أن روايات أُخر تُقلِّل من شأنه ؛ مثال ذلك اختلاف مصدرين أو وثيقتين حول تقرير عدد القتلىٰ من جانبين متحاربين في معركة من المعارك الحربيّة ؛ بحيث نجد إحدى الوثيقتين تقدِّرهم مثلاً بالآلاف ، في حين تقدِّرهم الأُخرى بالعشرات فقط ؛ فإنه في مثل هذه الحالة لا يصحُّ أنْ يقف الباحث موقفاً وسطاً ، فيستنتج من عنـده أن كلا الوثيقتين أجْحَفَ في التقدير، ويخْلص من ذلك إلى أن عدد القتلىٰ كان بالمئات مثلاً ، وليس بالألوف ولا بالعشرات . ولكن قد يكون أحد المصدرين هو الصحيح كلَّ الصحّة ، بينما المصدر الآخر كاذب . فالأحْرىٰ بالباحث ، بدلاً من ذلك ، أن يبحث في مدى صحة كل منهما عن طريق قرائن أخرى من وثائق محايِدة أو غير ذلك . أمَّا إذا تعذَّر عليه ذلك ، فإن عليه أن يسجِّل في بحثه ما ادّعاه الجانبان ، دون ترجيح أحدهما على الآخـر ، إلاّ استناداً على مبرِّرات .

● وفي بعض الحالات قد يُجْمع مؤرخون عديدون على إقرار واقعةٍ ما

---

(1) انظر: أسد رستم: «مصطلح التاريخ»، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط/ 3، ص ص 82 وما بعدها.

على أنها حقيقيّة ـ رغم كذبهم جميعاً ـ إمّا لدواعي قوميّة أو عسكريّة أو نفسيّة خاصة بهم . فعلىٰ الباحث ـ إذا شكّ في قولهم الذي أجمعوا عليه ـ ألاّ يقبل ما قرَّروه بسذاجة . فقد يوفَّق في تكذيب ما جاء في كتبهم . مثال ذلك أنني لاحظتُ أن هنالك إصْرار في كثير من الكتابات التاريخيّة الفرنسية على أن « نابليون » ، أو قُلْ مدْفعيّته ، هي التي شوَّهت وهشَّمت بقذائفها في معركة الأهرام ـ معركة « إمْبابة » التي وقعت في 21 يولية سنة 1798 م ـ أنف تمثال أبي الهول ، على إثْر قيام الحملة الفرنسيّة بإحتلال مصر . ثم قرأتُ كذلك ما أفادني من أنْ مدفعية الحملة لم يكن مداها ليصل تقنياً إلى منطقة الأهرامات أصلاً ، إذا ما قيست المسافة بين قرية « إمْبابة » المصريّة وبين منطقة الأهرامات التي بها تمثال أبي الهول . وقرأتُ أن الأصحّ هو تسمية هذه المعركة بـ « معركة إمْبابة » لأنها وقعت عندها ، وليس عند الأهرامات . ففكرتُ في أمر أنْف تمثال أبي الهول وزعمتُ لنفسي أن المدفعيّة الفرنسيّة قد لا تكون هي التي حطَّمت هذا الأنف . وأخذتُ أقلِّب كتب التاريخ العربيّة القديمة التي تصف هذا التمثال في القرون السابقة على قيام نابليون بحملته على مصر . وبالفعل وُفِّقْتُ إلى العثور على نصٍّ للمؤرِّخ المصري المعروف تقي الدين المقريزي ، المتوفي سنة 845 هـ ، ضمَّنه كتابه المشهور « المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والأمصار » ، المعروف بـ « الخطط المقريزيّة » ، حيث أعطانا بهذا النّص القصير ، الدليل والبرهان القاطع على أن أنف التمثال كان مشوَّهاً منذ القرن الثامن الهجري ، أي منذ القرن الرابع عشر الميلادي ، وقبل « معركة أمْبابة » بأربعة قرون كاملة! ويقول النص : « . . وفي زماننا كان شخص يعرف بالشيخ محمد صائم الدّهر ، من جُملة صُوفيّة الخانقاه الصُّلاّحيّة ، قام في نحوٍ من سنة 780 هـ [أي سنة 1378 ميلادية] لتغيير أشياء من المُنْكرات ، وسار إلى الأهرام ، **وشوَّه وجه أبي الهول** »[1] . ويُظهر لنا هذا

(1) المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج/ 1، طبعة أوفست، دار صادر، بيروت =

المثل كيف تُجْمع وثائقٌ ، وكيف يُجْمع مؤرخون عديدون على إقرار واقعةٍ لا أساس لها من الصِّحة ، ويروِّجون لها في كتبهم ، إلى حدّ أنك لو سألت أي مثقّف عربي عادي : من ثَلَمَ أنْف أبي الهول؟ لقال لك بدون تردُّد : ثَلَمَتْهُ مدفعيّة نابليون! . . بينما الذي ثلمه ـ في زعْم المقريزي ـ الشيخ صائم الدّهْر!

ولذا ، فإن إجماع أو اتِّفاق نصوص متعدّدة أو روايات كثيرة حول واقعة تاريخيّة ما ، مهما تكن ، ليس بالضرورة دليلاً على صحّة هذه الواقعة . فعلى الباحث في التاريخ أن يمحِّص الروايات والأخبار التي يعثر عليها في الكتب والوثائق ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وأن يُعْمل ذهنه في مغزاها .

● وقد تُجْمع الرِّوايات على ذِكر ظواهر أو أحداث تاريخية ، مزعومة تتناقض مع منطق العقل ومع قوانين العلم ؛ ومثل هذا ينطبق خُصُوصاً على ما تعجُّ به التآليف الإغريقية القديمة من أساطير تتحدث عن الآلهة التي زعموا أنها على هيئة البشر ، أو أنها على الأقل تظهر للناس على هيئة البشر ، مثلما هو مبثوث بكثْرة في « الإلياذة » ، و « الأُوديسّا » . وينطبق هذا على ما يطْفح به كتاب « ألف ليلة وليلة » من أساطير مشْرقيّة عن السَّحرة والغيلان والجنّ وعن القصور المسحورة . ومثل هذه الأساطير تجدها في كتب الإخباريّين المسلمين في القرن الثاني للهجرة ، بل ولدى حتى بعض كبار المؤرِّخين في القرن الرابع الهجري، كالمسعودي والطَّبري. وأنصحُك في هذا السِّياق بالاطِّلاع على ذلك الفصْل الممتع الذي عقده ابن خلدون في مقدّمته عن : « الإلماع لما يعرض للمؤرِّخين من المغالط » ، وهو الفصْل الذي يعرض فيه للأساطير والمغالط التي يقع فيها حتى كبار المؤرِّخين . ويهزأ ابن خلدون لمزاعم أُولئك الذين وصفوا « إرم ذات العِماد » ، التي ورد ذكرها في القرآن ، أوصافاً خياليّة ، فذهبوا إلى أنها مدينة بناها ملك اسمه شدَّاد قام ببناء هذه المدينة

= (د. ت)، ص 123 من الجزء الأول.

العجيبة. . يقول ابن خلدون ساخراً من هذه الأسطورة : « فبنىٰ مدينة إِرَمَ في صحاريٰ عدن في مدّة ثلاثمائة سنة ، وكان عمره تسعمائة سنة ، وأنها مدينة عظيمة قصورها من الذهب ، وأساطينها من الزَّبْرجد والياقوت ، وفيها أصناف الشجر والأنهار. . إلخ » ؛ ويعقِّب ابن خلدون قائلاً : ذكر ذلـك الطبـري ، والثعالبي والزمخشري[1]. .

ب ـ نظام البطاقات وتفْريغ المادة التَّوْثِيقيّة :

وبعدما تنتهي من فحص الوثائق على هذا النحو ، متّخذاً كل ضـروب الحيْطة والشك اللازمة في البحث التاريخي العلمي ؛ وبعدما تقوم بتصْنيف هذه الوثائق في مجموعات ، بحسب موضوعاتها ؛ عليك عندئذ أن تنْسخ من الوثائق الخطيَّة التي بين يديك ، تلك المقاطع أو الفقرات أو الصفحات التي تمسُّ موضوع بحثك ، بأنْ تنقلهـا على بطاقـات أو أوراق خاصّـة متساويـة الحجم ، تكون قد أعددْتها لهذا الغرض .

ويحرص كثير من الباحثين على نقل مثل هذه المادة على بطاقات صغيرة أو كبيرة أو متوسطة الحجم ، مصنوعة من الورق السميك ، وتُباع عـادة في القرطاسيّات . وهذه البطاقات تسمّىٰ « جزازات » ، أو « فيشات »[2] . ولا بدّ وأن تكون هذه البطاقات موحَّدة الحجم ، ليسهُـل عليك تصنيفهـا في علبة

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص 14، مصدر سابق.

(2) لا شك في أن أسلافنا من المؤرخين والمؤلفين العرب قد عرفوا نظام «البطاقات» على نحو أو آخر. ويتضح الأخذ بهذا النظام لديهم في الكتب المطولة، ككتـاب «الحيوان» للجـاحظ، وكتاب «الأغاني» للأصفهاني، أو ككتاب «الرسـل والملوك» للطبري، وغيـرها. فهؤلاء قـد التزموا بنقل الاقتباسات عن المصادر حرفياً بنفس صيغها وألفاظها وحروفها. وكانوا إذا عمدوا إلى تلخيص الاقتباس أشاروا إلى ذلك، بقولهم مثلاً: «يقول المؤلف ما معناه». وكانوا يبدءون الاقتباس بقولهم: «قال فلان»، كما كانوا يختمون الاقتباس بكلمة: «انتهى»، أو يختصرونها بـ: «أهـ». انظر: د. شوقي ضيف: «البحث الأدبي» ص 264.

خاصّة من الخشب أو من الورق المقوّىٰ ، ويمكنك عند الحاجة أن تستعمل حتى علبة من علب الأحذية « الكارتونيّة » ، فإن هذا ليس معرَّة لك ، فلقد حدّثني مرة أستاذي الكبير الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة ، أنه ترجم وحقّق الكتاب المعروف « تاريخ الفلسفة في الإسلام » في سنة 1934 م في بلدة العريش بصحراء سيناء ، وأنه لم تكن في البلدة أقلام حبر ، فما كان منه إلّا أنْ أنجز ترجمة الكتاب بقلم « الكوبيا »! ؛ ونفس هذا العالِم المصري الجليل يذكر صعاباً كثيرة من نوع آخر لاقاها وهو يعدُّ ترجمة وتحقيق كتاب المستشرِق السّويسري « آدم متْزْ » ، الذي عنوانه : « الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري » ، وهو من أهمّ ما ترجمه الدكتور أبو ريدة للعربية . فالدَّارس لا تَفتُّ في عضده أيَّة صعوبات مادية ، وعليه - إذا ما دعت الحاجة - أن يلجأ إلى استعمال أيّة أدوات تنظيميّة حتى ولو كانت بسيطة . وعندما تتحصّل على هذه البطاقات - أو تستعيضْ عنها بالورق - فعليك أن تضمِّن كل بطاقة اسم الوثيقة ، واسم مؤلِّفها ، ورقم الصفحة التي انْتَزَعتَ منها النُص المقتبس ، والذي يهم موضوع بحثك . وطريقة استعمال البطاقات لا بد وأن يتبنّاها الطالب حتى بالنسبة للمصادر والمراجع المطبوعة . وبالنسبة لهذه الأخيرة ، عليك أن تكتب في رأس كل بطاقة ، على اليمين - ويُستحسن أن يكون ذلك بقلم أحمر - إسم المؤلِّف ولقبه ، واسم المحقِّق (إنْ وُجد) . ثم تحته : اسم الكتاب بالكامل ، وإسم دار النشر ، وبلد النشر ، وتاريخه ، ورقم الجزء (إنْ وُجد) ، ورقم الطّبعة إنْ كانت طبعة ثانية فما فوق ، ورقم الصفحة التي تتضمَّن النصَّ المُقْتبس . وللتّمييز هنا بين النصوص المُقتبسة ، في البطاقات ، من المخطوطات ، والكتب المطبوعة ، وبين هاتين ، وفحوىٰ أيّة رواية شفويَّة قد تكون جمَّعتها بخصوص موضوع بحثك - تكتب على الزّاوية العُليا اليُسْرىٰ بقلم مخالف اللون - أخضر مثلاً - كلمة : « مخطوط » ، أو « مصدر مطبوع » ، أو « مرْجع » ، أو « رواية شفويّة » . ثم فرِّغْ النَّصَّ

المقتبس من مخطوط أو كتاب بين أقواس التَّنْصيص هكذا : « . . . . » ؛ وثنِّي بتفريغ أيَّة استخلاصات تأخذها عن فصولٍ من كتبٍ أو من وثائق بأسلوبك ولا ترىٰ بخصوصها اللجوء إلى الاقتباس الحرْفي ، وإنما تكون قد أخذت الفكرة أو مُجْمل ما يتحدث عنه مؤرخ في إحدى فقرات أو في أحد فصُول كتابه ، على أن تسْبقها ـ أعلاها ـ نفس المعلومات التي ذكرتها لك عن المؤلِّف والكتاب ودار النشر. . إلخ .

وعندما تفرغ من كل هذا ، قُمْ بترتيب مجموع البطاقات التي تجمّعت لديك ترتيباً خاصاً يحتذي ترتيب حروف المعجم الألفبائيّة بحسب ألقاب مؤلِّفي الكُتب والوثائق التي لديك ، ثم أعدْ ترتيبها على هذا النُّسُق الأبْجدي ، بحيث تبدأ بتلك البطاقات التي تبدأ ألقاب مؤلِّفيها بـالألِفْ ، وتمضي معها حتى حرف الياءْ ؛ على أن تحافظ على هذا الترتيب الأبجدي حتى داخل كل مجموعة من ألقاب المؤلِّفين التي تبدأ بنفس الحرف ـ إنْ وُجد ـ أي أن يكون الترتيب الأبجدي قائماً : رأسيًّا وأُفقيًّا ، بالنسبة لجميع الألقاب التي يضمّها كل حرف . ولاحظ أن حرف التعريف (الـ) لا يؤخذ في الاعتبار عند هذا التقسيم . أما إذا كان بحثك مطولاً ، كأنْ يكون أطروحة ماجستير أو دكتوراه أو كتاب ، فاتّبع هذا الترتيب في كل فصل أو باب من فصول أو أبواب أطروحتك أو كتابك ، أي إجْمعْ كل مجموعة من البطاقات الخاصة بكل فصْل أو باب في مجموعة واحدة تخصُّ هذا الباب أو الفصْل دون بقية الفُصُول والأبواب . وعلى أيّة حال هذه هي الكيفية المعتمدة علميًّا . ولكن لك أن تُجْري عليها أيَّة تحويرات تراها مناسبة لبحثك أو موافِقة لطبيعتك . والمهم في هذه الطريقة هو أنك ستجد أمامك في نهاية المطاف أعداداً من مجموعات البطاقات التي تتطابق كل مجموعة منها مع عدد فصول أو مباحث موضوعك . وعندئذٍ إربطْ كل مجموعة برباط من المطّاط ، أو الخيط أو ضعْها في علبة خاصة آكتب عليها مثلاً : مادَّة الفصْل الأوّلْ ، أو الثاني ، أو الثالث. . إلخ .

ومن فوائد هذا التنظيم ما يلي :

أولاً : أنك ستحْصر المادة التَّوْثيقيّة الخاصة بكل فصْل أو مبْحث من مباحث موضوعك الذي تعدُّه للكتابة ، ولن تكون مُشوَّشاً مرتبكاً ، وسيضمن لك ذلك أنك لن تنسىٰ أيَّ تفْصيل من التفاصيل التي جمَّعتها من مختلف الوثائق والكتب . لأن كثرة الكتب والمستخلصات حول الباحث قد تجعله ينسىٰ بعضها .

ثانياً : ستفيدك هذه الطريقة في التّوصُّل ببساطة وبسهولة إلى وضع هوامش البحث ، فوْراً ، وكلّما لجأتَ في بحثك إلى الاقتباس .

ثالثاً : سيفيدك مجموع البطاقات في حصْر الوثائق والكتب التي نقلت عنها ، أو اسْتشرتها ، أو اقتبست منها ، أو استفدْت منها بأي وجه من الأوْجه ، عند تحرير « فهرس المصادر والمراجع » وصياغته بحسب ترتيب حروف المعجم .



الفصل الثامن

مرحلة العرض التاريخي
أو كتابة البحث



1 ـ صياغة مسْودَّة البحث :

إن مرحلة العرض التاريخي تعني بكل بساطة شروع الطالب في تحرير موضوعه وكتابة مسودَّة البحث . وهي المرحلة التي تنتهي عندها وتصبُّ فيها جميع العمليات التي نصحتُك باتِّباعها حتى الآن .

في هذه المرحلة الختاميّة من جهدك ، قد تكون في حاجة إلىٰ إعادة النظر في خطة البحث المبدئيّة ، التي وضعتها في بداية عملك المنهجي . فأنت الآن قد خَبِرْتَ مادة بحثك بالتفصيل، وعانيْت الكثير في سبيل تجميع هذه المادة ، وقلَّبتَ العديد من الوثائق والكتب والمقالات ؛ ودرست محتوى كل منها ونقدته ، وطبّقت عليه قواعد التحليل الخارجي والباطني . أي أنك الآن متشبِّعٌ بموضوعك ، وعلى علم بأدقِّ تفاصيله ، وبماهية صعوباته ، وفي ذهنك فروض جديدة خطرت لك ، وتجلَّت لقريحتك كالبرْق الخاطف وأنت تتعامل مع موضوعك وتلتصق به . فلم تعُد إذن ذلك الباحث الوجِل الحائر غير الواثق من نفسك ، ولم تعد تخطو خطواتك الأولىٰ بحثاً عن المصادر والمراجع ، ولم تعُد ترْهب الموضوع ، أو تلْجأ إلى الآخرين من أساتذة وزملاء ، طالباً العون والمساعدة والنصيحة . . أنت الآن كلُّك ثقة في نفسك وعملك ، لأنك ترى ثمار جهدك مفرَّغة على بطاقات قابعة أمامك تنتظر ساعة

الشروع في كتابة البحث الذي استوْعبته . وهنا تنظر في خطّتك المبدئية وتقلّبها ، فتشكرها! أو تشكر مَنْ ساعدك على وضعها من الأساتذة ، ولكنك لم تعد في حاجة إليها تماماً ، في حقيقة الأمر ، لأن الخطة الحقيقيّة تكون قد انبثقت من ذهنك رويْداً رويْداً ، وأنت تُقارع الوثائق والمصادر والمراجع ، وفرضتْ نفسها عليك ، أو قُلْ فرضها عليك موضوع البحث نفسه ، بعدما خبْرته وخبرْت مسالكه الشائكة ودروبه الوعِرة، فدنا منك ودنا، وسلّمك قيادَهُ بنفسه طائعاً مختاراً : لأنك قهرْته ، ودجّنته مع الليالي والأيّام. . فاملْك الآن ناصيته ، وخُذْه! ، يقول تعالىٰ في سورة الأعراف :

﴿. . وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظةً وتفصيلاً لكل شيء ، فخُذْها بقوّةٍ. . ﴾!

وأنت الآخر: «خُذْها بقوّةٍ»! هذه الخطة العويصة، من فحوىٰ بحثك نفسه ؛ وطلّق تلك الخطة المبدئيّة التي وُضعت لك تعسُّفاً ؛ أو على الأقل قُمْ بإجراء التحويرات اللازمة عليها ، بناء على متطلّبات البحث نفسه ، الذي روَّضته بعزمك ، وإصرارك ، وجهدك . وبعدما تضع هذه الخطة ، التي قد تخضع هي نفسها لمزيد من التحويرات الطّفيفة أثناء الكتابة ، باشر كتابة موضوعك ، فقد أزفَت لحظة انْتصارك!

عليك الآن أن تفتح مجموعة بطاقات الفصْل الأول من بحثك : فها هي النصوص والاقتباسات والاستخلاصات قد فُرِّغت أمامك في هذا العدد المحصور من البطاقات الخاصة بهذا الفصْل . وإلى جانب هذه العُدَّة الماديّة ، هنالك شخصُك أنت ، وعقلك أنت ، وقريحتك وذاكرتك وتمرُّسك بالموضوع ؛ وبهذين العنصرين : أي ما هو مدوَّن في البطاقات أمامك ، وما في عقلك وذهنك ، ستتدفّق سطور البحث وكلماته وعباراته ، ثم صفحاته ، وصفحاته تباعاً، وسوف تحرِّر بحثك بنشْوة الباحث المتخصّص المنتصر. وانْظر إلى خطة هذا الفصْل الذي بين يديك ، وعناصره ، وعناوينه الجانبيّة

التي ضمَّنْتها الخطة.. ولسوف تكتب وتكتب حتى مُنْقطع النَّفَسْ!

وسوف لن تكون أثناء الكتابة وتأليف البحث، مجرّد ناقل لِما بين يديك من نصوص واقتباسات ضمَّتها البطاقات؛ فأنت لست آلة صمَّاء، بل أنت باحث له بصيرة، ورؤية تاريخية، ورأي، وسياق، ومواهب ذاتية ستفعل فعلها جنباً إلى جنب مع الاقتباسات والمستخلصات، ولديك دِرَاية وخبْرة بالموضوع لم يُختص بها غيرك قبلك، حتى من بين مَنْ اقتبست عنهم. وستجد ذهنك وعقلك، بل ومجموع شخصيتك هي التي تُمسك بالزِّمام، وتدْخل في عملياتٍ كتابيّة وتأليفيّة تكاد تسابق القلم، وستُلهمك جهودك الماضية، ومطالعاتك المنظمة المتتالية وتشرُّبك للموضوع؛ وسوف يَمَسُّك شيء من ذلك الذي مسَّ العلاَّمة ابن خلدون عندما جلس لتحرير «مقدّمته» العظيمة، بعدما قرأ وقرأ وفكّر في موضوعها، واسْتوْعب أفكارها في ذهنه ثم هجع إلى ذاته، ضارباً على نفسه خُلْوة الكتابة والتأليف في «قلعة ابن سلامة». القريبة من وهران في الجزائر، في سنة 776 هـ، الموافق سنة 1375 م؛ حيث أقام وحيداً في تلك القلعة النائية من بلاد المغرب العربي، طيلة أربع سنوات، متخليًا عن كل شيء. ولقد وصف لنا ابن خلدون ذلك الإلهام الذي متّعه اللّه به ومكَّنْته منه قراءاته المنهجيّة، في كتابه المسمىٰ «التَّعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً»، حيث قال:

«.. فأقمتُ بها أربعة أعوام، متخلِّياً عن الشواغل كلّها، وشرعتُ في تأليف هذا الكتاب، وأنا مُقيم بها، [أي بقلعة ابن سلامة]؛ وأكملتُ المقدِّمة منه على ذلك النحو الغريب، الذي اهتديت إليه في تلك الخلوة، فسالت شآبيب الكلام والمعاني على الفكر، حتى امْتخضت زُبْدتها وتألَّفت نتائجها»[1].

---

(1) ابن خلدون: «كتاب التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً»، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ص ص 245 - 246.

وسوف تُقْدمُ على وصف الأحداث الخاصة بموضوع بحثك ، وستحلّلها تحليلاً خارجيًا وباطنيًا ، وستقوم بعمليات تركيب ، وستمزج بين ما جاء في المواد المُفرَّغة في بطاقاتك التي أمامك ، وأنت مكبٌّ على إثراء موضوعك بثقافتك التاريخية في مجموعها ، وبفهمك وعُدَّتك الفكرية التي حصَّلتها على مرِّ السنين الماضية ، وليس فقط في الجامعة ، أو خلال إعداد بحثك الجامعي الصغير في الأسابيع الأخيرة أو الأشهر الأخيرة : أنت ستُفسِّر وتُعلِّل ، وستتساءل ، وقد تجيب بنفسك دون اللجوء إلى أي نصٍّ مما هو مفرَّغ في البطاقات أمامك ؛ فلقد تتخلّىٰ في بعض لحظات أو ساعات التأليف عن اقتباساتك ومستخلصاتك التاريخية الموثَّقة ؛ لتجيب أو تنقد أو تُسْهب في هذه الناحية أو تلك ، إسْتناداً على محصِّلتك التاريخية ؛ لتُبْرز صواب رأيك ، وحُسْن تناوُلك . وستُفنِّد وتدْحض ، وتستطرد ، وتُوجز ؛ وستُبْدع ، بحسب ما يمليه عليك السِّياق التاريخي لموضوع بحثك .

ولكن اعلمْ أنك ستحار أحياناً ، وستستغلق عليك بعض أمور البحث ، وستحتاج إلى معلومات ونصوص تريد أن تؤيِّد بها فكرةً خطرت ببالك ، أو تريد أن تسوق فرضية من الفرضيّات لتعلِّل بها الأحداث والوقائع ، أو لتبحث عن علَّة لحدثٍ ما ، أو غير ذلك ؛ فلا تجد بُدًّا من العودة إلى تقليب بطاقاتك ، ولكنك تلمس أن جميع المؤرِّخين والباحثين الذين فرَّغتَ على تلك البطاقات نصوصهم ، أو مستخلصات أبحاثهم وكتبهم ، قد صمتوا غن ذكر ما تبحث عنه. بل وستجد أن هنالك ثغرات في معلوماتهم. فتعْجب من ذلك للوهلة الأولىٰ ، وتظن أنَّهم أحاطوا قبلك بجميع عِلل الأحداث في القرون أو عشرات السنين الماضية ؛ فيخيَّل إليك أنك أهملت تسجيل آرائهم أو نصوصهم من كتبهم في بطاقاتك ، وأن العجز أو القصور لديك أنت . فتعود إلى تقليب كتبهم ومؤلَّفاتهم وأبحاثهم نفسها من جديد ، بحثاً عمّا فاتك تسجيله في بطاقاتك ، ولكنّك لا تظفر منها ومنهم بشيء . وستستنجد بكتب

أخرى لم تطَّلع عليها من قبل ، ولها صلة بموضوعك ، ولكن بدون فائدة! ما العمل الآن؟

2 ـ الإجتهاد لسدِّ الثّغرات :

عليك أن تعرف حقيقة هامّة، وهي أن هؤلاء المؤرِّخين الذين اعتمدتَ مؤلَّفاتهم ومخطوطاتهم وكتبهم من مصادر مراجع لبحثك ، لا يحيطون ـ بالضرورة ـ بكل صغيرة وكبيرة من وقائع التاريخ الماضي ، لعدّة أسباب . فقد ذكرت لك أن التاريخ يُكْتب إذا توفّرت مصادره ووثائقه ، لكنه يُطوى في غياهب النسيان هو وأحداثه ، إذا لم يجد مَنْ يسجِّل هذه الأحداث زمن وقوعها . ولنأخذ مثلاً لذلك قيام نابليون بونابرت بحملته على مصر في سنة 1798 م . والمصادر عن أحداث هذه الحملة باللغة الفرنسيّة كثيرة ، منها تلك المؤلَّفات التي وضعها المؤرِّخ الفرنسي « فرانسوا شارل رو » ، وتلك التي وضعها المؤرِّخ « ديلاكروا » ؛ و« جاك بينفيل » ؛ و« دوان » ؛ و« لاجونكيير » ؛ و« ريبو » ، وغيرهم . فكل هذه المصادر والمراجع تتناول أحداث هذه الحملة ، ولكن دائماً من وجهة نظر فرنسيّة قد لا تتوفّر فيها الموضوعية . ولدراسة موضوع هذه الحملة دراسة موضوعية متوازنة لا يجدر بنا ، كعرب وكمسلمين ، أن نقتصر على استقاء معلوماتنا من المصادر الفرنسيّة وحدها . وعلينا أن نوازنها بمصادر عربية معاصِرة لأحداث هذه الحملة . ولحسن الحظ كان في مصر حين وقوع عدوان هذه الحملة عليها مؤرخ سجّل لنا أحداثها في كتاب لا غنىٰ عنه للدارس ، ونعْني به عبد الرحمٰن الجبرتي ، الذي حدّثنا عنها بالتفصيل في مؤلَّفه القيِّم : « تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار » . والحقيقة أنه لو لم ينْبر الجبرتي لتدوين وقائع الحملة على النحو الذي فعله ، لِمَا أمكن لأحد منّا أن يلمَّ بحقيقة جهاد الشعب المصري ، في تلك الحقبة التي نَدُرت فيها أقلام المؤرِّخين ؛ ولكُنّا ،

بالتالي ، قد صرنا نستقي اليوم معلوماتنا عن ذلك من المصادر الفرنسيّة وحدها[1] .

فما بالك بموضوع أُطروحتك للماجستير ، أو بحثك الجامعي المصغَّر ، إذْ لا أحد يضْمن أن المؤرخين السابقين عليك قد عنوا به على وجه خاص . فأنت بالطبع عثرت عن معلومات حول موضوعك هذا ، ولكن هذه لا تغني دائماً ، ولا تغطي جميع جوانبه ، بل هنالك ثغرات عليك أنت تقع مسئولية ملْئها .

فكل باحث في التاريخ سيجد دائماً ثغرات في المادة التاريخية التي تكون قد وفّرتها له الوثائق والمصادر والمراجع المتداولة أو المطمورة في المخطوطات . وهنالك أحداث وتفاصيل ، ووقائع جزئيّة ، وتعليلات تاريخية ، ومسبِّبات لوقائع معيّنة غَفُل عنها أصحاب هذه المؤلَّفات ، أو لم يلتفتوا إليها أصلاً ، ولم تخطر ببالهم مثلك اليوم ، لأنك يُفْترض فيك نظريًا أنك تأتي لنا بجديد في علم التاريخ ، وتريد أن تضيف شيئاً إلى جهودهم . فمن الطبيعي إذن أن تصادف الباحث في التاريخ ثغرات ؛ وعليه هنا أن يجتهد لسدِّ مثل هذه الثغرات ، أحياناً بالاستناد إلى رأيه هو ، وثقافته التاريخية هو ، وبناء على مدى إحاطته بالموضوع . وهنا ، على المؤرِّخ أن يلجأ إلى الخيال العلمي لسدِّ هذه الفجوات ، التي تركتها كتب الآخرين ووثائقهم فاغرة ، وصمتت حولها كتب ومؤلَّفات التاريخ الأخرى . فأنت تنضمُّ ببحثك هذا ـ إن كان جادًّا ومبتكراً وعميقاً ـ إلى زُمْرة هؤلاء المؤرِّخين ، وعليك ، بدورك ، يقع جزء من مهمة العمل على سدِّ الثغرات واستكمال الفروض العلمية وتقرير النتائج ، لأنك الآن تتظافر معهم في تشييد هذا البناء . لكن يتحتم عليك هنا

---

(1) انظر كتابنا: «يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر»، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبيّة، ط/ 1، سنة 1984، ص 27.

ـ إذا عازتك الوثائق ـ ألاّ تلْجأ إلى خيال مُطْلق من كل قيد[1] ، فأنت لست بشاعرٍ ، ولا بأديب قصَّاص ، ولا بمؤلِّف أساطير . أنت مؤرِّخ مسئـول عمّا تكتب ، وأُوْدعت فيك الثقة كمتخصِّص في بداية الشوط العلمي القائم على إيراد التحليلات والتَّعليلات والفروض العلمية الراجحة ، القائمة على منطق الأحـداث والعقل . وأنت كـذلك مقيَّـد بطبيعـة موضـوع بحثك ، وسيـاقـه ومحتواه . وهو بالتأكيد ـ خُصُوصاً بالنسبة لطلبة الماجستيـر ـ ستُودع منه نُسخٌ في المكتبات الجامعيـة في بلدك وربما في الخـارج ، وسيستشيره بـاحثون آخرون . فاستنْبط بعقلك وبحسِّك كمؤرِّخ ، وبرْهن دائماً على ما تكتب ، أو على ما تتقدّم به من فروض ، حتى لا تصبح أضحوكة ، ولكي تصبح بدورك مؤرِّخاً ثقة .

وهذه المرحلة ـ مرحلة وضع الفروض وسدّ الثغرات ـ هي من أدقّ مراحل التركيب التاريخي . فلا بدّ وأن يتصدّىٰ لها الباحث المستجد بمنتهى الحذر ، والموضوعية ، والمسئـولية ؛ فلا يترك العنان لخياله ، ولا يسمح له بأن يبلغ مبالغ الشَّطط في التحليل أو في وضع الافتراضات ، وألاّ يقْدح بالغيب ؛ وألاّ ينْفخ أوداجه صلفاً ، معتقداً أنه طبريٌ جديد ، أو ابن خلدونٍ جديد . بل عليه أن يكون متواضعاً ومتحرِّزاً في استنباطاته وفروضه ، وفي ملئه للفجوات التي يجدها في الأحداث المرويَّة في الوثائق . وهنا تكمن الموهبة التاريخية في مسائل التعليق ، والاجتهادات والافتراضات . فلا تحمِّل النصوص التي بين يديك ـ والتي عثرت عليها في الوثائق والكتب ـ أكثر مما تحتمل ، ولا تُسْرف في الاجتهاد والشَّطط في الإدلاء بالآراء . ومثلما سمحتَ لنفسك بأن تشكّ منهجيًا ـ كما نصحتُك ـ في وثائق غيرك من السابقين عليـك وفيما يـذهبون إليه ، ومثلما وضعْتهم تحت مجْهر البحث عن الحقيقة التاريخية المطلقة ،

---

(1) محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مصدر سابق، 381.

ومثلما حاولتَ أن تستقرىء نصُوصهم للتأكّد من خلوِّها منْ الكذب ، والإدِّعاء ، والتَّهْويل ، والقدْح بالغيب ، والتحيُّز ، والتسرُّع في إصدار الأحكام ، وغير ذلك من المزالق والمغالط . . فأنت ، من باب أولىٰ ، مُلْزم بأن تطبِّق مثل هذه الضوابط على نفسك قبل كل شيء . وعليك أن تشك في تلك الفرضيّات أو الاجتهادات التي يهديك إليها عقلك ، وعليك أن تقلِّبها ذات اليمين وذات الشمال ؛ قبل أن تعتمدها . وأَلْزِمْ نفسك بالموضوعية وبالتعرُّف على مسالك وأساليب ومناسبات وظروف القطْع بالرأي ، سلباً أو إيجاباً، أو احتمالاً، أو ترجيحاً، أو بتعليق الحكم حول المسائل العويصة وعدم البتِّ فيها برأيْ . وعليك بالابتعاد عن إصدار الأحكام البعيدة عن المنطق ، والتعقُّل ، وقياس الماضي بالحاضر . وابتعد عن رشْق الشخصيّات التاريخية بالاتهامات الرخيصة ، وعن التَّجنِّي على حقائق التاريخ ، أو تناوُل الأمور التاريخية باستعلائية أو عنصرية ممقوتتين . واسترشدْ بقراءاتك في المنطق والفلسفة ، وفلسفة العلوم ، عند محاولة الخوض في مسبِّبات الوقائع التاريخيّة ، أو عند البحث عن السّببيّة والعلّيّة بين الأحداث التاريخيّة ، صغيرها وكبيرها . وعليك ، وأنت تتأهّب لوضع فرضية أو سدِّ ثغرة ، أن تقف على جميع الظروف التي سبقت أو صاحبت أو تلت الحدث التاريخي الذي وجدْتَ فيه فجوات تريد أن تسدَّها باجتهاداتك . ولا تُجْحف ، ولا تتهكَّم بأولائك الذين صنعوا التاريخ والأحداث العِظام ؛ لأن زلاَّت قلمك الصغير لن تقلِّل من شأنهم ، فلقد سارت بذكرهم الرُّكبان ، فلا تحاول أن تقلِّل من شأنهم ومِنْ مكانتهم ، إذْ لو لم يكونوا عظاماً ، لَمَا حفِظ لنا التاريخ أسماءهم ، ولانْتهوا في صمْت وفي غُفْلة من الدّهر ، كعامَّة السّواد الأعظم من البشر ، ولما كنت لتسمع لهم ذكراً!

3 ـ الإقتباسات :

الاقتباسات ضروريّة للأبحاث التاريخية ، لأن التاريخ هو علم إستردادي ، يسْترجع أحداث الماضي ، بناء على ما دوًّنتْه أقلام أصحاب الوثائق والمؤرِّخين ؛ وما الإقتباسات سوى عمليةٍ منهجيةٍ توثيقيّةٍ من الطراز الأول ، لاتِّخاذ أقوال المؤرِّخين السابقين الثُّقاة شاهداً على صحّة ما نذْهب إليه في أبحاثنا نحن . ولكن فنّ الاقتباس يقتضي مهارة ودُربة وموهبة . والموهبة في الاقتباس تعتبر ضرورية هي الأخرى ، وقُلْ نفس الشيء عن ثقافتك العامة والتاريخية ، ومقدرتك الأدبية ، وبراعتك في الصياغة ، ونفاذ بصيرتك ، وحُنْكتك في معالجة مسائل التاريخ . ولكن مثل هذه الخبرات وأنواع التّحصيل ، وهذه المَلَكات والمواهب ، التي حدّثْتُك عنها جميعها في الفصْل الثاني من هذا الباب، لا ينْفع النُّصْح فيها ؛ و «المنهج» لا يفيد ولا يُغْني عنها شيئاً ، إنْ كنتَ مفتقراً إليها ، فهذه لا يستطيع المنهج العلمي تقديم أيّة مشورة حولها إنْ لم تكن قد حصَّلتها أنت في شخصك . وفنُّ الاقتباس محتاج لكل هذه الخبرات والمواهب والمَلَكات .

ومثلما ذكرتُ لك سابقاً : فإنّه يتحتّم عليك ألاَّ تُكْثر من الاقتباسات والنّقولات من كتب الآخرين ؛ بل لتكُن معظم مادة بحثك من تأليفك أنت ـ خصوصاً وأنك الآن متشبِّع بموضوع بحثك ، وقد قرأتَ حوله الكثير خلال تجميع المادة ودراستها وتصنيفها ـ فأبرزْ لنا دورك كمؤرخ هَضَمَ في ذهْنه جميع عناصر بحثه ، وفاضت المعلومات في قريحته . لأن الذي يقوم بحثه على حشْدٍ من الاقتباسات يكون مثل الحائك الذي يصنع ثوباً من شُتاتٍ من رقع أثواب الآخرين البالية . إنني لا أدعوك إلى أن تضْرب صفْحاً عن المادة التي خزَّنتها في بطاقاتك تماماً ؛ ولكنّني أُريد منك أن تُلْبس مادة البحث ثوباً جديداً أنت حائكُهُ ـ وأكاد أقول صانعَ قماشه ـ فلتكُن إقتباساتُك معقولة في عددها،

موزَّعة عبْر فصول البحث أو مباحثه ، فتكون كالتَّطْريز لهذا الثوب الذي هو من صنعك أنت . ولا تأتي بأيِّ إقتباسٍ إلاَّ في محلّه ، وكلما اقتضىٰ سياقُ البحث ذلك : إمَّا للبرهنة على فكرة ، أو لدعْم وجهة نظرٍ ، أو لـدحْض رأي ، أو للتأكيد على صواب ما تذهب إليه هنا أو هناك ، أو للمُفاضلة بين جُمْلة آراءٍ ، أو لإبراز مغالطة تاريخية ـ كالنَّص الـذي اقْتبسته لـك من المقريزي لـدحْض المغالطة التاريخية القائلة بأن مدفعيّة نابليون هي التي أعطبت أنف تمثال أبي الهول ـ أو للتدليـل على حيرة المؤرِّخين حـول صحة أو عـدم صحة واقعـة تاريخية غير مؤكّدة . . وهلمّ جرّاً . ويُجْمع المختصّـون بمناهـج التأليف في التاريخ على النُّصْح بعدم إيراد إقتباسـات مطوَّلـة تصل إلى صفحـة أو عدَّة صفحات ؛ بل إن منهم من يرى بأنه لا يحقُّ للباحث إقتباس نصّ يزيد عن ستة أسطر ؛ ومنهم من يقول بأقل من ذلك ، أو أكثر منه قليلاً . وفي رأيـي أن العبْرة ليست بعدد الأسطر المُقْتبسة ، وإنما بحُسن اختيار الاقتباس الصائب والمناسب ، والذي يشفي الغليل ، ويقوم مقام البرهان أو الدّحْض في السِّياق الملائم . فعندما تدعو الحاجة إلى الإقتباس فعلاً ، فلا تتراجع عن استخدامه حتى ولو كثُرت أسطره ، ولكن ليكن ذلك في حدود المعقول ، لكي لا تغْلُب الاقتبـاسات على إسهـاماتـك أنت . وإذا حدث وأن أعجبـك نصّ معيَّن ، إحتجتَ إليه ضرورةً في أثناء تحريرك لمقطع ما من مقاطع بحثك ، ولكنك نظرتَ في هذا النص كما وضعه مؤلّفه فوجـدته مثـلاً يُشفِي غليلك ويناسب سياقك في مطْلعه ، ثم وجدت بعد ذلك لدىٰ المؤلِّف أسطُراً أو كلماتٍ لا تناسب موضوعك وسياقه ، أو قد تُفْسده ، ثم يكون هذا المؤلِّف صاحب نفس النص قد أرْدف بعد هذه الأسطر التي لا تهمُّك ، بأسطرٍ أخرى تتضمّن فكرة أخرى أو تكملة للفكرة الأخرى التي أعجبتك ، فاستبدَّت بك الحيرة ، لأنك وجـدت النَّصَّ في مجموعـه شديـد الـطُّول ، وتمنيت لـو أنّ المؤلِّف سـاق الفكرتين اللتيْن أعْجبتَ بهما ، الواحدة تلو الأخرى ، دون إقحام الحشو أو

الاستطراد الفاصل بينهما في سياق كتابه أو وثيقته ؛ في هذه الحالة لا يوجد مبرّر لحيرتك وأسفك ، لأنه في إمكانك ، ومن حقّك منهجيًا ، أن تحْذف ذلك الحشو ، أو ذلك الاستطراد الذي تَمَجُّه أنت ، أو لا يلائم سياق بحثك ، وذلك بأن تفتح القوسين الصغيرين ، أيْ قوْسيْ التنْصيص ، وتقتبس مطلع نصّ المؤلِّف الذي ترغبُه ثم تتوقف عند هذا الحدّ من الاقتباس وتضع القوسين المضلّعين وبينهما ثلاث نُقط ، هكذا : [. . .] ثم تُهمل اقتباس الأسطر المتضمِّنة لذلك الحشو حتى نهايتها ؛ وعندما تبدأ عبارات التكملة التي أعجبتك هي الأخرى من نصّ المؤلِّف ، ابدأْ بنسْخها مباشرة بعد القوسيْن المضلّعيْن ، حتى تنتهي من كلمات أو أسطر هذه التّكْملة ، وعندئذ قُمْ بإقفال قوسيْ التّنْصيص ، لتنتهي من الإقتباس . فهذا البتْر الذي أحدثْتَهُ أنت ، بالكيفيّة السابقة ، في نص الوثيقة أو الكتاب المستَشْهَد به ، لا غُبار عليه ، وهي كيفية منهجية سليمة .

● وعندما تنتهي من الفصْل الأول ، وبعدما تكتبه بالكيفية المنهجية المذكورة ، قُمْ بمراجعته ، للتأكّد من أنه تضمَّن جميع الأفكار والتفاصيل التي رسمْتها له ، وحاول أن تعيد النظر في أسلوب كتابتك في مسودّة هذا الفصْل ، فإذا لم تعجبك عبارة ، أو صياغة فكرة ، أو سطر من الأسطر ، أو لاحظت اقترافك في أثناء الكتابة لأخطاء لغوية ، أو غير ذلك ، فقُمْ بالتصحيح ، بأن تكشط أو تمحو أو تشطب ما لا يعجبك ، وضع بدله ما تراه صواباً . فالمسودَّة ما سميت مسودَّةً إلّا لأنه يصحُّ فيها المحو والكَشْط والاستبدال والتّنْقيح ، وهي أحياناً تكون كالغابة العسيرة التّخْريج والقراءة، لكثْرة ما تناولها صاحبها بضروب التّصْحيح والكشْط واستبدال العبارات. كما أنّه يمكنك إضافة أسطر أخرى عبر بعض أسطرك ، أو عبارات أو كلمة أو كلمات ، لإثراء النصّ على نحوٍ لم يكن قد خطر ببالك عند تحرير مسودَّة هذا الفصْل في المرة الأولى . وقد ترى الاستغناء عن فكرة كاملة أو عن سطر ، أو عن كلمة . وقد ترى إعادة

صياغة صفحة كاملة من جديد . كل هذا ـ وغيره ـ ممكن في المسودَّة . والمهم أن تكون أنت نفسك قادراً على استظهار نصّ هذا الفصْل وفقراته وسطوره وفهمها ، بعدما تكون قد تناولته بمختلف هذه التّحْويرات وأنواع الكشْط والاستبدال والإضافات ؛ لأنك إذا لم تستطع فهم هذه المُسْخة المشوَّشة المتداخلة ، أنت نفسك ، فإن أحداً غيرك لن يستطيع هذا بدلاً منك . ولذا فإنه يُنْصح دائماً بأن يتم تحرير المسودَّة بكيفية معيَّنة تتمثّل عموماً فيما يلي :

ـ أولاً : أكْتُبْ على ذلك النوع من الأوراق التي بها خروم في جهتها اليمنى ، واحفظ هذه الأوراق في ملفّ من ذلك النوع الذي تُكْبسُ فيه الأوراق بمسْند معدني تُدخل فيه الأوراق عن طريق هذه الخروم أو الثقوب . ويمتاز مثل هذا النوع من الملفَّات ، بأنه يمكنك أن تنْزع منه الأوراق أو تضيفها متى شئتَ . فهبْ أنك في سياق بحثك قد عنَّ لك أن تطوِّر فكرة في موضوع معيّن ، ولم تجد الفراغ الكافي لإقْحام هذه الزيادة في الصفحة التي تريد إضافة أسطر عديدة إليها ، وقد تبلغ هذه الإضافة في حدّ ذاتها صفحة ـ بل وربما عدّة صفحات ـ ففي هذه الحالة ، ما عليك سوى فتْح مِسْند الملفّ ، ووضع الأوراق التي تضمِّنُها أنت الإضافة الجديدة في المكان المناسب ، واجعل عند مطلع هذه الإضافة وعند نهايتها علامة من اختراعك ، واجعل علامة مماثلة في المكان الذي تريد أن تُحْدث هذا «الإِنْبعاج» الجديد فيه. بحيث أنك ستعرف كيف تصهر هذا النص أو هذه الزيادة الجديدة في مكانها المناسب عند تحرير المبيضَّة .

ـ كذلك ، عليك أن تترك فراغاً مناسباً على هامشيْ كل صفحة من صفحات المسودَّة ، وكذلك فراغاً مماثلاً في أعلاها وفي أسْفلها . ولا تكتب سطراً على سطر ، بل أتْرُكْ سطراً ـ أو حتى سطرين ـ بين أسطر مسودّتك . وكل هذا لتمكينك من زيادة أيّة إضافات جديدة قد تعنُّ لك عند مراجعة هذا

الفصْل، أو هذا المبحث الأوّل، من المسودَّة. كذلك، فإن ترْك فراغ عند أسفل كل صفحة ، سيفيدك عند تسجيل أسماء مصادرك ومراجعك في الهوامش ، فيما يتعلّق بتلك الاقتباسات التي لجأت إليها في المتْن .

● وعندما تنتهي من مراجعة الفصْل أو المبحث الأوّل في المسودّة على النحو الذي وصفته لك ، اترُكْه كما هو ، ولا تبيِّضْه الآن . بل ابدأْ بتحرير الفصْل أو المبحث الثاني ، على نفس الأُسس والمواصفات التي تناولناها بالنسبة للفصْل السابق ، وطبِّق على هذا الثاني نفس ما فعلته بالنسبة للأوّل ، من حيث أساليب الاقتباس ، والإضافة ، والحذْف ، والتَّحْوير ، والمراجعة والتَّصْحيح ، وغير ذلك . ثم عندما تنتهي من هذا الفصْل ، أو المبحث الثاني ، عليك بالثالث ، ثم بالرابع ، حتى تنتهي من جميع فصول بحثك .

● وعليك أن تحرص على ربط سياق مطلع كل فصْل بسياق أو بنهاية موضوع الفصْل السابق عليه . كما عليك أن تجعل نهاية كل فصْل تتضمَّن ـ على الأقل ضمْنيًا ـ تهْيئة تُوَطِّيء لموضوع الفصْل التالي . لأن بحثك ، حتى وإن تم تقسيمه إلى مباحث أو فُصُول ـ لدواعي منهجيّة وتنسيقيّة ، وتبْويبيّة صرْفة ـ إلاّ أنه يتحتم عليك ألاّ تنسىٰ أن هنالك وِحْدة عضوية تربط بين جميع مكونات بحثك وفُصُوله أو مباحثه؛ وأن قِوَامَ هذه الوِحْدة، رائدُها ومحكُّها ودليلها الهادي ، هو العنوان الكبير للبحث أو الدراسة ، أما عناوين ومكونات الفُصُول، فإنها ليست سوىٰ جوانب له ، تجمعها سمة الترابط والاتِّساق والاطِّراد ، وهي تستكمل بعضها البعض . وإذن ، فإن أقسام البحث أو فصوله ومباحثه ، ليست بِناءات مستقلّة عن بعضها البعض ، كأنها جُزُر مغْلقة منبتَّة في بحر يفْصل بين كل منها ؛ بل هي أرْخبيل أُقيمت بين جُزُره الجُسُور والوشائج .

● احرصْ كذلك على الموازنة بين أحجام الفُصُول أو المباحث ، بقدْر

الإمكان ، إذْ لا يصح مثلاً ، أن يكون فصْلك الأول خمس صفحات ، في حين أن الثاني ثلاثين صفحة ، والثالث صفحتان أو مائة صفحة . وأنا أخاطب هنا بالذات طلبة الماجستير الذين يعدُّون أُطروحات في التاريخ . وفي المقابل ، ليس بالضرورة أن تكون الفُصُول أو المباحث متعادِلة تماماً في عدد صفحاتها ، لأن المسألة ، ليست مسألة كميَّة ، وإنما العِبرة بما يحتاجه كل فصْل من صفحات تغطي موضوعه الجزئي من البحث.

● والآن حان الوقت لتحرير الخاتمة أو الخلاصة ـ إن كان بحثك يستدعي ذلك بطبيعته ـ فقُمْ بقراءة مسودَّة فُصُول أو مباحث البحث بالترتيب ، منذ الفصْل أو المبحث الأول حتى نهاية آخر فصْل أو مبحث . وضع على ورقة ـ أو أوراق منفصلة ـ الأفكار ، وعناصر الرؤية الشمولية التي تأتّت لك عن موضوعك بعد قراءته في مسودّته . وضعْ خطةً آنيَّةً لمجمل أفكار الخاتمة ، واشْرع في تحريرها كمسودَّة . ثم أعِدْ النظر في هذه الخاتمة ونقِّحْها ـ كما فعلتَ بالنسبة لفُصُول البحث ، بحيث تزيد فيها أو تحذف ، وتتوسّع أو تختصر في هذه النتيجة أو هذه الفكرة ، وتلك . حتى ترضى عن هذه الخاتمة . ويتحتم ـ كما قلتُ لك آنفاً ـ أن تكون الخاتمة قصيرة ومركّزة ، وتتضمَّن الأفكار التي اقترحتُها عليك في الفصْل الرابع من هذا الكتاب .

● وكما ذكرتُ لك ، في الفصل الرابع ، فإن آخر شيء تقوم به هو وضع المقدمة وصياغتها ، بعد أن تكون قد استوْعبت كل تجربة البحث ، وقمتَ بحلِّ جميع معضلاته ، وتغلبتَ على مختلف صعوباته ؛ فتبدَّت لك حوله رؤية تاريخية محدَّدة ، ستمكِّنُك من وضع هذه المقدمة ، بحسب المواصفات التي شرحتها لك في حينه .

● وإذا كان بحثك يحتاج إلى ملاحق أو فهارس ، فجهِّزها ، هي الأخرى ، على النحو الذي بسطته لك في الفصْل الرابع من هذا الباب . أمّا

فهرس ثبْت المصادر والمراجع ، وفهرس محتويات البحث ، فلا بـدّ منهما بالنسبة لجميع الأبحاث والأطروحات .

4ـ المِبْيَـضَّة : (البحث في صورته النهائية) :

بعد مراجعـة جميع مـواد بحثك ، من مقـدّمة ، وفصُـول ، ومباحث ، وخاتمة ، وملاحق ـ إنْ وُجد ـ وفهارس . وبعد تأمُّل العنوان الذي اخترتَه في البداية لبحثك ، قد يَعنُّ لك أن تعيد النظر فيه ، فتضيف إليه كلمة أو تختصر فيه كلمة ـ وهو في كل الأحوال لا بدّ وأن يكون قصيراً ـ أو تستبدله بعنـوان جديد ، تراه ألْصق بموضوعك وقد انتهيتَ منه الآن ، أو يكون معبِّراً عنه تعبيراً أوْفىٰ وأدقّ . وبعـدما تُـراجع هـوامش بحثك وعنـاوين الفُصُول والمبـاحث والفقرات . أي بعد ، تفحُّص البحث كلّه من أوّله إلى آخره ، والشعور بالرِّضا عنه وإقراره نفسيًّا وعلميًّا ومنهجيًّا . عليك الآن بالبدءْ في تبييض البحث بكل دقّة ، وحرْص ، بحيث تتحاشىٰ الشَّطْب والكشط والمحو ، وبحيث تحرص على وضوح كل كلمة . ولاحظ أن كل إنسان لديـه طريقـة في رسم بعض الحروف قد يخطىء في قراءتها الآخرون . مثال ذلك : التشابه في الكتـابة الخطيَّة بين أحرف معيّنة . فقوِّم رسمك للكلمات حتى تُمكِّنْ الأستاذ المُشرف على الاطلاع على بحثك بـدون صعوبـة . وأكتبْ بقلم الحبر السَّـائل ، لا بالقلم الجاف ، لأن هذا الأخير قد يدغم بعض الحروف أو لا يوضِّحها . أمّا قلم الحبـر السّائـل ، فإنّـه أوضح وأسهـل . ولا تنسَ تعلُّم كيفيّات وأمكنـة استعمـالات « علامـات التّرقيم » ، ومنهـا : « النقطة » (.) و « الفـاصلة » (،) ، و « الفـاصلة المنقوطـة » (؛) ، و « علامـات الاستفهـام » (؟) ، و « الشرطتان » (ـ . . . ـ) وهما يستعملا لحصْر الجملة المعترِضة . هذا إلى جانب معرفة أنواع الأقواس ، وكيفيّات ومناسبات استعمالاتها ، كما شرحتُ لك في الفصْل الرابع من هذا الباب . وكذلك كيفيّة استعمال الاختصارات المُتعارف عليها .

وبالطبع هنالك من البحوث ما يقتضي طباعته على الآلة الكاتبة مثلما هو الحال بالنسبة لرسائل الماجستير . والطالب مُلْزم بذلك في هـذه الحالـة . ولكن عليه ألاَّ يُسلِّم الشخص الذي سيطْبع له أطروحته على الآلة الكاتبة في صورة مسْودَّة مليئة بالإضافات وبضروب الكشْط والمحو ، وغير ذلك . بـل عليه أن يسلِّمه مبْيضَّة منقَّحة سليمة من جميع العيوب ؛ لأن ذلك الشخص لا دراية له عـادة بموضـوعات التـاريخ ، ولا بمـوضوع البحث ، ولا بعبـاراته ومصطلحاته . فإذا سلّمته أنت مسودَّتك ، فإنه سيطبعها على آلته كيفما اتّفق ، ولن يدقِّق كثيراً في محتواها وكلماتها وأسطرها . وعندئذٍ سيحيل أطروحتك إلى مُسْخَة مشوَّهة ؛ بعد كلِ ما بذلته فيهـا أنت من جهود مُضْنيـة ، وسوف يجعلها مليئة بجميع أنواع التَّصْحيف ، الذي حدّثتك عنه في سياق الحديث عن المخطوطات والنُّسَّاخ .

وبالطبع ، فإن الأفضْل هو أن يكون الباحث نفسه على خبرة بالضَّرْب على الآلة الكاتبة . وفي هذه الحالة ، تقلُّ مخاطر التّصْحيف ، بل ولا يصبح لها وجود .

وأنصح طلبة المـاجستير ، بمـلازمـة الشخص الـذي يقـوم بـطبـاعـة أطروحاتهم على الآلة الكاتبة والتّردُّد عليه ، ومراقبة عمله ، وفحْص كل ورقة يقوم بطباعتها ومراجعتها ، وتحذيره من ارتكاب أخطاء فيما يمسُّ الهوامش ، وترقيم الصفحات . لأن الكثير من الطلبـة يكونون عُرْضةً لمساءلـةٍ مُضْنية ، ويقعون فريسـةً لتقريـع أعضاء لجنـة مناقشـة أطروحـاتهم للماجستيـر ، يوم الامتحان ، وأمام مشْهد من الجمهور ، بسبب كثرة الأخطاء المطبعيّة ، وكثرة التّشْويهات ، وضروب التّصْحيف التي يُلْحقها بها من طَبَع الأطروحة على الآلة الكاتبة . وغالباً ما يكون الباحث في الماجستير ، في هذه المـرحلة الأخيرة ـ أعني مرحلة طباعة الأطروحة ـ مُجْهـداً ، ويكون قد ملَّ حتى مجرّد النظر إلى صفحات أطروحته . وهو لا يُلام في ذلك . ولكن الأفْضل له أن يتسلَّح بمزيد

من الجَلَد والصبر للوقوف على عمل الطابع على الآلة الكاتِبة ؛ بدلاً من أن يُهْدر عمله المُضْني في اللحظات الأخيرة، ويُفْسد جُهْده الطويل ، الذي قد يكون علامة حاسمة تُغيِّرُ مجرىٰ حياته ، بالنُّكُوص عن متابعة سيْر طباعة أطروحته في لحظة حاسمة ، وفي مرحلة أخيرة . وعلى أيَّة حال ، فإن مزيداً من التّعب والإجهاد في هذه اللحظات، خيرٌ له ألفَ مرّةٍ من لوْم وتقريع ممتحنيه في ذلك اليوم الموعود الذي يتقدّم فيه لهؤلاء بثمار جُهده لنيْل شهادة علميّة محترمة . فعليه أن يوفِّر كل الظروف الملائمة لأن يحترمه أساتذته ، ويقدّروا جهده علميًّا ومظهريًّا وفنيًّا يوم الامتحان ؛ حيث يدخل عليهم متأبِّطاً أطروحة في التاريخ أقربُ ما يكون إلى الكمال : في محتواها العلمي ، وفي منهجها ، وفي مظهرها الفنِّي ، خالية من أخطاء التّحريف والتّصحيف.

ونحن إذْ أرشدنا طلبتنا في هذا الباب إلى طرائق البحث منذ أن كان موضوع البحث مجرّد فكرة في ذهن الباحث ، إلى أن أصبح دراسة أو أطروحة مطبوعة منقّحة ؛ فإننا نُنْهي هذا الباب الأوّل من كتابنا ، لكي ننتقل في بابه الثاني إلى دراسة موضوع تدوين التاريخ عند العرب ؛ حتى نمكِّن طلبتنا من التعرُّف على مُجْمل جهود التَّدْوين التاريخي عند أجدادنا .

البَابُ الثّاني

تدوين التّاريخ عند العرب

- الفصْل الأوّل : حِفْظ المعارف عند العرب : الرِّواية الشفويّة والتَّدْوين .
- الفصْل الثاني : الإخباريُّون وبدايات التَّدْوين التاريخي .
- الفصْل الثالث : أثر منهجيّة تدْوين الحديث النّبوي في التَّدْوين التاريخي .
- الفصْل الرابع : التأْريخ للسِّيرة النّبويّة .
- الفصْل الخامس : تطوُّر ومنهجيّة علم التاريخ منذ القرن الثالث للهجرة .
- الفصْل السادس : كبار المؤرِّخين المسلمين .
- الفصْل السابع : التواريخ المحليّة وكتب التراجم والطبقات والسِّيَر وكتب الحِسْبة .
- الفصْل الثامن : صلةُ الجغرافيا وكتب الرّحلات بالتأْريخ .



الفصل الأول

حفظ المعارف عند العرب
الرّواية الشفويّة والتّدوين



مدْخل :

يرجع تدوين التاريخ عند العرب إلى القرن الثاني للهجرة . غير أن هذا لا يعني أن العرب لم تكن لهم في جاهليتهم أيّة دراية بـالتاريـخ وبالأحـداث التاريخيّة . فلقد كانت لهم إبَّان تلك الفترة السابقة على الإسلام ثقافة تاريخيّة شفهيّة ، يتناقلونها من جيل إلى جيـل . فكانـوا يتناقلون فيمـا بينهم الأخبار القديمة عما حدث في بلادهم أو خارجها . ومن ذلك أخبار القبائل ، وهي الأخبار المعروفة بأيّام العرب . ومن ذلك أيضاً أخبار متفرِّقة كقصة سد مأرب ، وقصة أصحاب الأخدود ، وقصّة استيلاء الحبشة على اليمن، وقصّة أصحاب الفيل ومحاولتهم هدْم الكعبة،وقصة حفْر بئر زمْزمْ ، وأخبار العرب البائِدة كعاد وثمود وطسم وجُديْس ، وحكاية بلقيس وسليمان . وكان السبب في اعتمادهم على الرواية الشفهيّة انتشار الأمّيّة بينهم قبل الإسلام .

أيَّام العرب :

من أهم ما كان يتناقله رُواه القبائل التي كانت تنزل القسم الشمالي من الجزيرة العربية ، تلك الأخبار شبْه التاريخية التي تُعرف بـ « أيّام العرب » ، والتي تتقصّى أحاديث وذكريـات الحروب القَبليّـة . وأيّام العـرب المشهورة

كثيرة ، ومعظمها تحمل أسماء المواضع التي وقعت عندهـا مثل : يـوم ذي قار ، ويوم فلج ، ويـوم خزاز ، ويـوم ذي طلوح . ولكن أشهرهـا : حرب البسوس التي وقعت بين قبيلتيْ بكر وتغلبُ في أواخر القرن الخامس للميلاد ؛ وحرب داحس والغبراء التي وقعت في أواخر العصر الجـاهلي ، والتي كان السبب في نشوبها سباقٌ على رِهانٍ بين فرسين بهذا الاسم .

وأيّام العرب هي مجموعة روايات شفهيّة قبلية جماعية لا مؤلِّف لها[1] ، تتخلّلها الأشعار ، تم جمعها وتدْوينها بعد الإسلام في القرن الثاني للهجرة . ولم تكن هذه الروايات قد جمعت منذ ظهور الإسلام ، لأن المسلمين نظروا إلى عصر الجاهليّة كله على أنّه عصر انحطاط وفساد غير جدير بـالتَّدْوين . فالإسلام رفض الجـاهلية في مختلف مـظاهرهـا ، فكان تـاريخها هـو ذلك الماضي الوثني الذي طرحه المسلمون وراء ظهورهم طيلة عشرات السنين ولم يأْبهوا بتدوينه ، إنطلاقاً من الحديث النبوي القائل بـأن « الإسلام يجُبُّ مـا قبله » . ولذا فإن العرب لم يهتمّوا في البداية برواية أخبار العصر الجاهلي الاهتمام الكافي ؛ خصوصاً وأنهم شغلوا أنفسهم بالدعوة الإسلامية الجديدة ، كما انشغلوا بالفتوحات والغـزوات وبتنظيم الـدولة الإسـلاميّة ، واستقـطبت اهتماماتهم المعْضلات والمشاكل السياسية والمذْهبية التي واجهوها ، وأكبُّوا على تتبُّع سيرة الرسول ودراسة أقواله وأعماله والإقتداء بحديثه وسنَّته .

وعلى الرغم مما تتضمّنه قصص وروايات أيّام العرب من خيال ومبالغة وخلُط ، ومن عدم التقيُّد بعنصر الزمن ؛ وعلى الرغم من اصطباغها بالنزعة العصبيّة ، وافتقار قصصها للفكرة التاريخيّة ، إلاّ أنها تُعتبر أحد روافد المعرفة التاريخية وبداية من بداياتها عند العرب قبل الإسلام . ولذا فقد كان لها تأثير كبير في نشأة علم التاريخ فيما بعد ؛ إذْ أن مجيء الإسلام لم يقضِ عليها ،

---

(1) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، المطبعة الكاثوليكيّة، ص 16.

بل إن المؤلِّفين المسلمين في فجر الإسلام استمدُّوا منها الكثير مما دوَّنوه عن بلاد العرب الشمالية في العصر الجاهلي .

علم الأنسـاب :

إلى جانب أيّام العرب ، عرفت الفترة الجاهليـة معرفـة تاريخيـة أخرى تناقلها الرُّواة شفهيًّا ، وهي علم الأنساب الذي رصد لنا سلاسل وشجـرات نسب القبائل وتفريعاتها العِرْقية . وبالتالي ، فإن النَّسَّابين قد أمدُّونا عن العصر الجاهلي ببعض العناصر التاريخيّة ، وحفظوا لنا أنساب القبائل العربيّة عبـر الفترات السابقة على الإسلام إجمالاً . ولكن بالنظر إلى أن المعلومات النَّسَبِيَّة عن عرب الجاهلية وقبائلهم ظلّت تُتناقل شفهيًّا ، عن طريق الرُّواة لفترة طويلة بعد الإسلام ، شملت القرن الهجري الأوّل كلّه ؛ فإنها إفتقرت ، بعد تدْوينها في القرْن الثاني ، إلى الحقيقة التاريخيـة المؤكّدة وإلى الأسـانيد والـوثائق الموضوعيّة ، مما يجعل هذه المعلومات موضوع شكِّنا وارتيابنا ؛ ذلك لأنها مليئة بالقصص ذات الصِّبْغة الأسطوريّة الخرافية التي تروي ماضي كل قبيلة ويتناقلها الناس جيلاً بعد جيل مليئة بالمغالطات والأساطير.

ثم عاد الاهتمام بعلم النَّسَب فقوي مجدّداً بعد الإسلام ، خصوصاً منذ خلافة عمر بن الخطّاب ؛ وذلك حين استحدث هذا الخليفة دواوين الدولة ، حيث دعت الحاجة ، بسبب الفتوحات ، إلى استحداث ديوان الجُنْد ، وإلى تحديد الكيفية التي يتحتم أن تُقسَّم بها الغنائم والأعْطية والأرزاق على جند المسلمين الفاتِحِين . فلم يكن هنالـك بدٌّ من إحيـاء علم النَّسَب والاهتمام بأنساب الناس كما عُرفت في الجاهلية ، وذلك لتسهيل تقسيم الغنائم على الفاتحين على أساسٍ من إنتماءاتهم القبليّة .

الشعر الجاهلي :

كذلك فقد شهد القرن الثاني للهجرة وما تلاه ، إهتماماً خاصًا برواية الشعر الجاهلي وتدوين قصائده المُتناقلة شفهيا عبر عشرات السنين ؛ حيث أكبَّ علماء اللغة والأدب على هذا الشعر وطفقوا يجمعونه من أفواه الرُّواة ، لمحاولة إعادة رسم صورة تقريبيّة عن بعض المظاهر الثقافيّة الجاهلية وتدْوينها . فسجّل لنا هؤلاء الرُّواة والراصِدون روائع الشعر الجاهلي ، وعلى رأسها المعلَّقات ؛ كمعلَّقة النابغة الذُّبْياني ، ومعلّقة طرفة بن العبد ، ومعلَّقة امرؤ القيْس ، ومعلَّقة زهير بن أبي سلمىٰ .

وفي إطار هذا الجهد التَّدْويني للشعر الجاهلي ، ظهرت خلال الفترة ما بين القرن الثاني والقرن الرابع للهجرة مُصنّفات ومجموعات شعرية هامّة ، من بينها ، مُصنّف « المفضّليّات » للمفضّل بن محمد الضَّبِّي الكوفي (ت 164 هـ) ، ومصنّف « الأصمْعيَّات » لعبد الملك بن قُريْب الأصمعي (ت 216 هـ) ، ومصنّف « جمْهرة أشعار العرب » لأبي زيد محمد بن الخطّاب القُرشي (ق 4 هـ) ، وديوان الحماسة لأبي تمام الطائي (ت 231 هـ) ، وديوان الحماسة للبحتري (ت 284 هـ) ، وكتاب « طبقات الشُعراء » لمحمد بن سلَّام الجمْحي (ت 231 هـ) ، وكتاب « الشعر والشعراء » لابن قتيْبة (ت 276 هـ) ، وكتاب « الأغاني » لأبي فرج الأصفهاني (ت 4 ق. هـ.) . ولقد تضمَّنت هذه المصنّفات والمختارات الشعريّة أهم ما حفظته ذاكرة الرُّواة من الشعر الجاهلي بعد الإسلام ، فصانته لنا من الضياع والنسيان ، وأصبح هذا الشعر الجاهلي المدوَّن في العصر الإسلامي أهم موروث ثقافي بقي لنا من الفترة الجاهلية . وكان جامعوا الأشعار الجاهلية يجمعونها في مواطنها الأصلية في نجْد وفي غيرها ، ومن البصرة والكوفة وبغداد . والشعر الجاهلي هو مصدر هام من المصادر التي ساعدتنا على الوقوف على حياة العرب في الجاهلية وعلى بعض أخبارهم المرْويَّة شعراً ، فهو يتضمَّن بالتالي شيئاً من تاريخهم في تلك الحقبة

الطويلة . وقديماً قيل فيه إنه « ديوان العرب » . ولقد عثر المؤرِّخون في المُصنَّفات الأُمَّهات للشعر الجاهلي على معلومات متفرِّقة عن الجاهلية ، فغرْبلوا هذه المعلومات وطعَّموا بها مادّتهم عن تاريخ الجاهلية . فالشعر يُعتبر ، إلى جانب علم الأنْساب ، المنهج القبلي الساذج في الجاهلية لتدْوين التاريخ ، فهو قد حفظ لنا ، على الأقل ، أسماء الكثير من أعلام الأفراد والمواضع والأحداث ، وفيه تلميحات عديدة إلى أحداث هامة وقعت في العصر الجاهلي .

وهكذا فإن : أيّام العرب ، وعلم النَّسب ، والشعر الجاهلي ، هي روافد أساسيّة لتاريخ العرب القديم ، أمدَّتْنا بكثير من أخبارهم في ذلك الماضي السابق على الإسلام .

لمحة عن معرفة العرب بالكتابة قبل الإسلام :

قُلْنا أن الفترة الجاهليّة هي فترة رواية شفهيّة بالدرجة الأولى ، تُرْوى فيها المعارف ، ومن بينها التاريخ ، من الذاكرة ، فهي ليست مرحلة تدْوين . لكن هذا لا يعني أن عرب الجزيرة كانوا جميعهم يجهلون التَّدْوين والكتابة قبل الإسلام . وبالرغم من أن القرآن وصف العرب في جاهليتهم بالأمّيّة ، كما جاء في سُوَر : « آل عمران » ، و« الجمعة » ، و« البقرة » ؛ إلاَّ أن « الأميّة » التي قصد إليها القرآن ليست الأمّيّة بمعنى جهْل القراءة والكتابة ، وإنما هي تعني أنه لم يكن للعرب قبل الإسلام ونزول القرآن كتاب منزَّل يهديهم إلى معرفة الله ووحدانيته ؛ ومن هنا كانوا أُمّيّين ، أي جُهَّال بالأديان السماوية وبالشريعة التي ارتضاها الله لعباده .

والحقيقة أن النَّص القرآني يتضمَّن العديد من العبارات والكلمات التي تدلُّ على أن العرب كانوا يعرفون القراءة والكتابة والتَّدْوين ؛ فنحن نجد في آياته ألفاظ : القلم ، والورق ، والكتاب ، والقرطاس ، واللَّوْح ، والأسطر ،

والصحف ؛ كما في سور : « القلم » ، و« الطُّور » ، و« الإسراء » ، و« البروج » ، و« الأعراف » ، و« الأنعام »[1] .

ولقد أيَّدت النقوش الأثرية العديدة التي تم العثور عليها في الجزيرة العربية ، وخصوصاً في اليمن ، ما جاء في النُّصوص القرآنية من إشارات تدل على معرفة العرب في جاهليتهم بالتّدْوين والكتابة . فلقد عُثر في اليمن ، منذ القرن الماضي على نقوش مَعينيَّة وسبئيّة وحمْيريّة ، وعُثر في شمال بلاد العرب على نقوش ثموديّة ولحْيانيّة ونبطيّة ، ساعدت المؤرِّخين على تتبُّع بعض تفاصيل تاريخ الجاهلية . وأكثر هذه النقوش هي عبارة عن أدْعية وأخبار محليّة أو دينيّة مقتضبة ، محدودة الفائدة في مجال التّدوين التاريخي ، إذ أنها تقتصر على ذكر أسماء بعض الملوك والقادة والآلهة . ومن أشهر هذه النقوش تلك التي عُثر عليها في حفائر « مدائن صالح » بالجزيرة العربيّة ، وهي عائدة إلى القرن الثالث الميلادي .

والحقيقة أن أوائل المؤرِّخين العرب والمسلمين لم يولوها في الغالب أي اهتمام ، ولا نعرف من اهتم بها الاهتمام الكافي سوى الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمْداني ، المعروف بابن الحائك (ت 334هـ) ، والذي يُعدّ كتابه المسمّى « صفة جزيرة العرب » ، من أهم مصادر التاريخ الجاهلي ، حيث استفاد صاحبه من معرفته للخط المُسْند الحمْيري في قراءة النقوش الأثريّة التي وجدها ، وهذا أمر يظهر في كتاب آخر له ، هو كتاب « **الإكليل** » الذي يدور حول تاريخ اليمن في الجاهلية . وكذلك المؤرِّخ هشام الكلبي (ت 204هـ) ،

---

(1) ومن أمثلة ذلك، الآيات التالية : ﴿والقلم وما يسطرون﴾ ؛ ﴿ . . والطور وكتاب مسْطور في رقٍ منشور﴾ ؛ ﴿كان ذلك في الكتاب مسطوراً﴾ ؛ ﴿إقرأ وربُّك الأكرم الذي علَّم بالقلم﴾ ؛ ﴿ . . بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾ ؛ ﴿وكتبنا له في الألواح من كل شيء موعظة﴾ ؛ ﴿ولو نزَّلنا عليك كتاباً في قرطاس﴾ .

الذي اهتمّ في كتابه المسمّىٰ « الأصْنام » بنقوش كنائس وبِيَعْ مدينة الحيرة القديمة الواقعة في شمال شرقي الحجاز .

وإذن فقد عرف العرب في جاهليتهم الكتابة والتّدوين ، إلّا أن تدوينهم الكتابي اقتصر في الغالب على تقييد العهود والمواثيق والأحلاف ، والصُّكوك التي كان عرب الجاهلية يسجّلون فيها حسابات تجارتهم وديونهم ، وفي تحرير الرسائل بين الأفراد . وكان العرب في تلك الحقبة يكتبون على الجلد (الأديم) ، وعلى القماش الذي يطلقون على صحائفه اسم « المهارق » ، وعلى العظام ، وعلى سُعف النخيل ، والخشب ، والحجارة . بل ولعلّهم عرفوا ورق البردي ، وتداولوا الكتابة عليه في نطاق ضيِّق . ويؤيِّد ذلك أن ذكر هذه الأدوات الكتابيّة وأسماءها ورد في العديد من أبيات الشعر الجاهلي .

ولكنهم لم يعرفوا تدوين معارفهم العامة ، ومن بينها التاريخ المتمثّل ، كما قلنا في أيّام العرب ، والأنْساب ، وبعض جوانب الشعر . فالتدوين بمعناه الواسع لم يعرفه العرب بشكل منظّم سوى بعد نزول القرآن الذي اقتضت طبيعته وضرورة احترام نصوصه أن يدوّن بدون تصْحيف ولا تحْريف .

فالعرب عرفوا التّدوين والكتابة والقراءة في نطاق ضيِّق جداً في فترة جاهليتهم كلّها ، بحيث أنه عندما جاء الإسلام لم يكن في قبيلة قريش ـ فيما يذكر البلاذري في كتابه « فتوح البلدان » ـ سوى سبعة عشر رجلاً يعرفون الكتابة ؛ من بينهم : عمر بن الخطّاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفّان ، وأبي عبيدة بن الجرّاح ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وقد دخل هؤلاء الإسلام وأصبحوا من صحابة النبي[1] .

---

(1) والباقون هم: طلحة بن الزبير؛ ويزيد بن أبي سفيان؛ وأبا حذيقة بن عتبة بن ربيعة؛ وحاطب بن عمرو؛ وأبا سلمة عبد الأسد المخزومي؛ وأبان بن سعيد بن العاص؛ وحويطب بن عبد العزي العامري؛ وأبا سفيان بن حرب؛ وخالد بن سعيد بن العاص؛ وجهيم بن الصلت؛ والعلاء الحضرمي؛ وعبد الله بن سعيد بن أبي سرح العامري.

تدْوين القرآن وجمْعه :

لم يكن للعرب قبل الإسلام كتاب مدوَّن ، وكان القرآن الكريم هو أوّل كتاب يعرفونه، بفضل النبي ، عليه السلام . كانت السُّور والآيات القرآنية التي تنزل على النبيّ بحاجة لمن يدوِّنها لحفْظها من النسيان . وكان من كُتّاب الوحي عدد من الصحابة ، من بينهم : زيد بن ثابت ، وأُبيْ بن كعب الأنصاري ، وعثمان بن عفّان ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأبي الدَّرْداء . وهؤلاء كانوا يدوِّنون هذه الآيات والسُّور على العُسُبْ (جريد النّخيل) ، واللِّخاف (الحجارة الرقيقة) والرِّقاع ، والقراطيس ، والعظام ، والأديم (الجلد) ، والألواح .

وكان أوّل جمْعٍ منظّم للقرآن قد تم في أثناء خلافة أبي بكر ، حيث عهد هذا الخليفة بذلك إلى زيد بن ثابت الأنصاري (ت 45هـ) ، يساعده في ذلك علي بن أبي طالب وعثمان بن عفّان . ولما أتمّ زيد جمْع القرآن من النُّصوص المدوّنة ومن صدور الصحابة ، سلّمها إلى أبي بكر الذي جمع الصحابة وعرضها عليهم وقال لهم لنسمّها مُصْحفاً ، ثم احتفظ بهذه الصحف عنده . وعند وفاته سلّمها إلى عمر بن الخطّاب ، الذي عهد بالصحف بدوره إلى ابنته حفصة ، زوْج الرسول ، لأنها تعرف القراءة والكتابة .

أمّا جمْع القرآن النهائي ، فقد تم في عهد عثمان بن عفّان . فلقد تفرَّق الصحابة من حَفَظَته في الأمصار والأقاليم المفتوحة التي لم يكن أهلها يعرفون العربيّة ، وأخذ هؤلاء الصحابة يعلّمونهم نصوصه . إلاّ أن بعض التّصْحيف والتّحريف أخذ يظهر في الأمْصار المفتوحة التي أخذ بعض أهلها يزْعمون أن القرآن الذي بين أيديهم أصحّ من قرآن الأمْصار الأخرى . فخِيف على القرآن أن يتعرّض للتزْوير في نصوصه ، مما قد يترتب عليه اختلاف المسلمين في عقيدتهم . ويُرْوى أن الصَّحابي حُذيْفة بن اليمّان اشترك في فتح أرمينيا

وأذربيجان ، ثم مرّ بمصر والشام في طريق عودته إلى الحجاز ، فلاحظ اختلاف أهل هذيْن المصْريْن في قراءة كتاب اللّه ، فانزعج لذلك ، وتوجّه إلى الخليفة عثمان في المدينة وقال له :

« يا أمير المؤمنين! أَدْرِكَ هذه الأمّة قبل أن يختلف الناس في الكتاب إختلاف اليهود والنَّصارىٰ » .

وعندئذ أرسل عثمان إلى حفْصة بنت عمر بن الخطّاب وطلب منها موافاته بالصُّحف التي تركها والدها في عهدتها ، وكلّف زيْد بن ثابت ، وعبد اللّه بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمٰن بن حارث بن هشام بنسْخها . فتم نسْخ هذه الصحف في مصاحف ، فأمر باعتماد هذه المصاحف وبحرْق ما سواها . وبذلك أصبح هنالك أصلٌ مدوّنٌ لنصِّ القرآن يُجْمع المسلمون عليه . ثم بعث عثمان لكل مصْر من أمْصار الدولة الإسلاميّة بنسخة من هذا المصحف الموثّق وبصحابي يقرؤه على الناس ويمليه عليهم . وكان عدد المصاحف التي نُسخت في عهد عثمان أربعة ، وقِيل خمسة ، وقيل سبعة . وأُرسلت نسخ المصاحف إلى كلٍ من : مكّة ، والشام ، والبحرين، واليمن، والبصرة ، والكوفة ، وأُبقي على أحدها في المدينة .

ومع مضيِّ الأيّام قامت حول القرآن دراسات موسّعة تحوّلت شيئاً فشيئاً إلى حركة علمية واسعة . فنشأت أول ما نشأت علوم القرآن؛ من تفسير ، وتأويل ، وقراءات وتجويد . واستتبع ذلك ظهور علوم الفقه ، والتّوحيد والأصول ، وما ارتبط بها من علوم لغويّة كالنحو والصرْف . وصار كل هذا البناء العلمي ، المنْبثق من النصّ القرآني ، القاعدة الأساسيّة التي نشأت حولها وتفرّعت عنها مختلف العلوم الإسلامية ، ومن بينها التاريخ . فالتأريخ ، مثلما سنرى ، نشأ عند العرب نشأة إسلامية محْضة ولم يتأثّر بأيّة ثقافة خارجية ، كما حدث بالنسبة للفلسفة والطبّ وهما العلمان اللذان كان للثقافة الإغريقية فيهما تأثير كبير .



الفصل الثاني

الإخباريون وبدايات التدوين التاريخي



لما ظهر الإسلام ، شُغل المسلمون بدينهم الجديد وبالفتوحات والغزوات وبناء الدولة الوليدة ، حتى توطّدت مكانة العقيدة الإسلامية . ولذا فإننا نجد أن العرب لم يهتمّوا في البداية بالتّدوين التاريخي ، وانشغلوا عن تذاكر المعطيات التاريخية المبدئية التي تضمنتها الثقافة العربية في الجاهلية ، كأيّام العرب ، وعلم الأنساب ، والشعر ، واهتمُّوا بدلاً من ذلك بالقرآن وعلومه وبالحديث النبوي . ولكن باستقرار الإسلام وتوْطيد أركان دولته وعقيدته ، أخذ العرب يهتمُّون ، شيئاً فشيئاً ، بأخبار ماضيهم في الجاهلية ، لأن أسباباً شتّى اقْتضت عندئذٍ الإكْباب على جمْع أخبار ذلك الماضي وتدوينها ، والإلْتفات عموماً إلى أخبار القدماء في جزيرتهم وفي البلاد التي فتحوها . فنشأت لديهم بالتالي إرهاصات علم التاريخ نشوءاً طبيعيًّا تلقائياً ، وذلك استجابة لحاجات المجتمع الإسلامي الجديد . غير أن علم التاريخ كان ممتزجاً في البداية لديهم برواية الحديث النبوي وبتفسير القرآن ، لأن المسلمين عندما اشتغلوا بجمْع القرآن وتفسيره وبالتّثبُّت من صحة الأحاديث النبويّة ، احتاجوا إلى التعرُّف على المناسبات التاريخية التي نزلت فيها الآيات القرآنية ، أو تلك التي وردت بخصوصها أحاديث الرسول .

ومثلما نعرف ، فإن في القرآن إشارات كثيرة إلى الأُمم الغابرة ، وإلى

الأقوام والقبائل البائِدة ، وإلى سلسلة الأنبياء والرُّسُل السابقين على محمّد . ولذلك فلقد حرص علماء المسلمين على محاولة فهْم هذه الإشارات المقْتضبة الغامِضة واستيضاحها ، لأن القرآن ـ من حيث أنه ليس كتاب تاريخ ، وإنما هو كتاب عقيدة ، بالرغم من احتوائه على عناصر تاريخية عديدة ـ لم يستفض في ذكر تلك الإشارات ؛ بل اقتصر على الإلْماع العابِر إليها . وكان قصد اللّه من وراء ذلك مجرّد ضرب الأمثال للناس بهدف العبرة والموعظة لا غير ، والتذكير بما حدث للأقوام السابقين ورسلهم أو طُغاتهم ، أو أخيارهم وأشرارهم ، وغير ذلك من أحداث الماضي الغابر ؛ مثلما هو الحال مثلاً بالنسبة لأهل الكهف ، أو عام الفيل ، أو عادٍ وثمود ، أو فرعون أو بني إسرائيل ، أو قصص الأنبياء كإبراهيم الخليل وموسىٰ وعيسىٰ ، أو سفينة نوح والطوفان . . إلخ .

وكان الكثيرون من نصارىٰ ويهود الجزيرة العربية قد دخلوا الإسلام ، أو احتكُّوا بأتْباع الدين الجديد دون الدخول فيه ؛ فاستعان بعض علماء المسلمين بالرُّهبان والعارفين بدينهم من هؤلاء اليهود والنصارىٰ لتوضيح إشارات القرآن إلى الأمور التاريخية المذكورة كما وردت في التوراة والإنجيل ؛ فتسرَّبت بالتالي بعض التفسيرات اليهوديّة والنصرانية إلى كتب التفسير والتاريخ عند المسلمين ، حيث عُرفت هذه التفسيرات بالإسرائيليّات .

ولقد وُلد التاريخ عند العرب في البداية في صورة أخبار في زمن بني أميّة ، وتم آنذاك تدوين تاريخ الأُمم المجاورة القديم حتى قبل تدوين تاريخ الفتوح الإسلامية . ولم يحدث ذلك خدمة للتاريخ كعلم ، وإنما استجابة لإلحاح الخلفاء الأمويين الذين رغبوا في الإطّلاع على أحوال الأُمم التي فُتحت بلادها وكيف كان حال ملوكها في الماضي . وكان الأمويُّون لهذا يطلقون على التاريخ اسم « **علم أخبار الماضين** » .

ولذا فقد شهد القرن الأول للهجرة عناية متزايدة بتنمية وتـداول الأخبار القديمة عموماً . وشجّـع على ذلك ميْـلُ بعض الخلفاء ، كمعـاوية بن أبي سفيان إلى الاطلاع على سياسات ملوك الأُمم المجاورة الأقدمين ومكائدهم وسِيَر حياتهم . فتألّفت من تلك الأخبار التاريخية ـ إضافة إلى الإسرائيليّات ـ مجموعة من القصص والأسـاطير . ونُسج حول هـذه الروايـات ، المنقولـة شفوياً ، طائفة من الأخبـار الأسطوريـة . ونُسبت هذه الأخبـار إلى مشاهيـر الإخبـاريين من أمثال : كعْب الأحبـار ، ووهْب بن منبه ، وعُبيْـد بن شريَّـة الجرْهمي ، وهشام بن محمد بن السائب الكلْبي . ولقد اهتم هذا الإخباري الأخير على الخصوص بجمع أخباره من استظهار نقوش مدينة الحيرة الأثريّة .

فتاريخ العرب في الجاهلية اشتمل ـ عنـد تدوينـه بعد الإسـلام ـ على قصص ملوك الجنوب في اليمن ، وعلى أخبار غزوات عرب الشمال وحروبهم المعروفة بأيّام العرب . وبالرغم من أن أمثال هذه الروايات مليئة بكثيـر من الخرافات والأوهام والمغالـطات التاريخيـة ، لإفتقارهـا إلى عنصر الـزمن ، ولشدّة مبالغتها ؛ إلاّ أنه يمكن القول بأن ما دوَّنه الإخباريّون في هذا المجال يعتبر اللّبنة الأولى لدراسة تاريخ الجاهلية وتـاريخ الأُمم المجـاورة لجزيـرة العرب قبل الإسلام . ولقد لَقِيَتْ هذه الروايات قبولاً لدى الخلفاء والولاة في الدولة الإسلامية في العصر الأموي ، كلمـا تطرّقت لتـواريخ الأمم والبلدان المفتوحة قبل الإسلام . كما شجع على تداول قصص وروايات ماضي بلاد فارس على الخصوص ، حرصُ الموالي على التّنْويه والتفاخر بأمجاد بلادهم قبل فتحها .

وهكذا ، فقد نشأ من كل هذه الإسهامات والمسبِّبات ضرْب من الروايات التاريخية الأسطورية التي موضوعها أخبار الماضين ، وأحوال الجاهلية ، وسِيَر ملوك الأمم المجـاورة الأقـدمين . وصـارت هـذه الـروايـات تُعـرف بـاسم

« الأخْبار » ، كما أُطلق اسم « إخْباريين » على جُمَّاعُها ورُواتها . ففي صدْر الإسلام ، وقبل انتشار المعارف وتصنيف الكُتب المتخصِّصة ، كانت لفظة « إخباري » تُطلق على كل من كان يشتغل بجمْع الأخبار ، مثلما كانت تُطلق تسمية « نسَّابة » ، مثلاً ، على المهتمِّين بتتبُّع أنْساب القبائل والأفراد ؛ ومثلما كانت تُطلق تسمية، «راوية» على المشتغلين بجمْع ورواية الشعر ؛ ومثلما كانت تطلق تسمية «محدِّث» على علماء الحديث النبوي. ولذا فإنه لم يكن هنالك في تلك الفترة المبكّرة «مؤرخون» حقيقيّون، بل مجرّد إخْباريين، لأن التاريخ لن يصبح علماً متخصصاً إلاَّ في أواخر عهد الدولة الأموية وخلال الفترة العبّاسية. وفيما يلي نُبذ مختصرة عن بعض أشهر الإخْباريين:

1 ـ كعْب الأحْبار :

أصله من اليمن ، وكان يهوديًّا ثم أسلم في عهد الخليفة أبي بكر الصدِّيق . وهو يُعتبر المصدر الأول للعناصر النصرانيّة واليهوديّة المعروفة بـ « الإسرائيليَّات » التي مازجت كُتُب التفسير ، ثم انتقلت فيما بعد إلى بعض كتب المؤرِّخين الذين روى عنه بعضهم ، بشيء من التَّحفُّظ ، من أمثال الطبري . وتوفي كعب الأحبار بحمْص في سنة 32هـ .

2 ـ وهْب بن منْبه :

وُلد باليمن أيضاً ، وكان ـ هو الآخر ـ يهوديًّا ثم أسْلم . تولى أثناء خلافة عمر بن عبد العزيز منصب قضاء صنْعاء ، وتوفي سنة 114هـ . ولقد اطَّلع وهْب على كتب الأقْدمين ، إذْ كان فيما يبدو على معرفة باللغات الآرامية والحمْيرية والإغريقية والسِّريانية والعبْرية . وكان ينقل من كتب اليهود والنصارىٰ وقصصهم الديني والشعبي ؛ ولذا فإنه يعتبر أحد أُولئك الذين أدْخلوا عناصر من الإسرائيليَّات إلى كتب التاريخ الإسلامية ، وذلك بواسطة من نقلوا عنه مِنْ المؤرِّخين المسلمين . وكان من رُواة أخبار الأقوام البائِدة كعادٍ وثمود ، كما

كان من بين من ألّفوا في موضوع قصص الأنبياء ، وفي موضوع بدأ الخليقة ، وتاريخ اليمن القديم ، وتُعزىٰ إليه كتب ، منها :

أ ـ « كتـاب الملوك المتوَّجـة من حِمْيَر وأخبـارهم وقصصهم وقبـورهم وأشعارهم». وهو كتاب يتناول تاريخ اليمن القديم في إطار خرافي أسطوري .

ب ـ « كتاب المبتدأ » (أي بدأ الخليقة) ، وهو يتضمن قصص الرُّسـل والأنبياء .

3ـ عُبيْد بن شُريَّة الجرْهمي :

وهو الآخر يمني . ويُقال أنه وفد على معاوية بن أبي سفيان ، حيث كان يُسْمِعُ هذا الخليفة ، كلَّ ليلة ، حكايات عن أخبار العرب وأيّامهم ، وأخبار العجم وملوكهم وسياستهم لرعيَّتهم . وقيل أنه ألّف لمعاوية « كتاب الملوك المتوَّجة وأخبار الماضين » ، الذي يتضمَّن الكثير من أخبار وتاريخ العرب في الجاهلية ، كما يشتمل على كثير من الأشعار التي صيغت على لسان أقوامٍ بائدةٍ كعاد وثمود وجُديْس والتَّبابعة ، وكذلك بني إسرائيل . ويُقال أن كتابه هو أوّل ما دُوِّن في الأخبار التاريخية . ويغلب على الكتاب طابع القصص الشعبي الأسطوري . ويركِّز الكتاب على تاريخ اليمن ، ويسرد تاريـخ اليمنيين ومن عُرف لديهم من أنبياء، ويذكر أسماء ملوكهم وغزواتهم. وهذا الكتاب ليس كتاب تاريخ بمعنى الكلمة ، وإنما هو تدوين لما كان يُقال في مجالس السّمر من قصص تتناول الماضي القديم . والكتاب متأثِّر كثيراً بالإسرائيليَّات .

4ـ هشام بن محمد بن السَّائب الكلبي :

نشأ في الكوفة . وكان نسَّابة عالِماً بأخبار العرب ، توفي في موقع رأسه سنة 146هـ . كتب عن تاريخ الرسالات السماوية والأنبياء ، وعن تاريخ العرب في الجاهلية وذِكْر أيّامهم ، كما كتب في الأنساب وأخبار البلدان . ولذلك فإنه

يُعتبر من أشهر الإخباريين . وهو فيما يخص تاريخ الأنبياء اعتمد على ما رواه أهل الكتاب من يهود ونصارىٰ . أما عن اليمن ، فقد استمدّ معلوماته حول تاريخها القديم من القصص الشعبي . واشتهر باستفادته من نقوش آثار مدينة الحيرة ومن مُدوَّنات كنائسها . ولهشام الكلبي الكتب التالية :

ـ « **كتاب الأصْنام** » ، وهو كتاب أرَّخ فيه لملوك الحيرة ، وهو يعتبر حتى الآن المصدر الأساسي الأقدم في التعريف بأديان عرب الجاهلية ، وهو مطبوع .

ـ كتاب « **جمهرة النَّسب** » ، وهو يتناول أنساب العرب . وهو يُعدُّ المصدر الأساسي في موضوعه؛ وكتاب « **نسب فحول الخيل في الجاهلية والإسلام** ». ويقول المستشرق « مارجوليوث » أن قائمة كتبه تصل إلى المائة والخمسين ، منها أيضاً : « كتاب ملوك كندة » ؛ و« كتاب ملوك اليمن من التّبابعة »[1] .

وإلى جانب هؤلاء الإخباريين الكبار ؛ تجدر الإشارة كذلك إلى إخباريين آخرين هم :

- عوانة بن الحكم (ت 147هـ) .
- أبو مُخْنِف الأزْدي (157هـ) .
- المدائني (ت 225هـ) ، والذي يُقال أنه ألَّف أكثر من مئتيْ كتاب ، ضاعت جميعها .
- الهيْثم بن عُديْ الكوفي (ت 207هـ) .

وفيما بعد ، نجد أن عدداً من كبار المؤرِّخين الإسلاميين ، اقتبسوا في

---

(1) مارجوليوث : «دراسات عن المؤرِّخين العرب»، ترجمة حسين نصّار، ص 105.

كتبهم عن هؤلاء الإخباريين الأُوَل ، معلومات متفرِّقة ، دون أن ينقدوا صبْغتها الخرافية أو ما احتوته من إسرائيليّات . ولقد فعل ذلك مثلاً محمد بن جرير الطَّبري ، والمسعودي ، وابن قتيْبة . فالطَّبـري قد نقـل الكثير من روايـات الإخباري وهْب بن منْبه ؛ كذلك فإن ابن إسحاق قد نقل في السيرة النبوية عن عُبيْد بن شريَّة الجرْهمي ؛ بل إن ابن خلدون نفسه ـ وهو الناقد المدقِّق ـ قد نقل أحياناً عن هؤلاء الإخْباريين . وهكذا فقد تسـرَّبت من كتب الإخْباريين المبكِّرة مواد كثيرة إلى كتب التاريخ العام التي دُوِّنت خلال القرنين الثـالث والرابع الهجريين . فنجد مثلاً في كل من سيـرة ابن إسحاق (ت 151هـ) ، وسيرة ابن هشام (ت 218 هـ) ذِكْراً لأخبارٍ ذكرها هؤلاء الإخْباريُّون عن تاريخ الجاهلية والأقوام البائدة ؛ مثال ذلـك : قصة سـدّ مأْرب ، وقصـة أصحاب الأخدود في نجران . كما نجد أن الطَّبري (ت 310هـ) قد تعرَّض في كتـابه « الـرُّسُـل والملوك » لأخبـار أقـوام عـاد وثمـود وملوك اليمن ، ومثله فعــل المسعودي (ت 346هـ) في كتابه « مروج الـذهب » . كما تعـرّض حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتابه « تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء » إلى تاريخ وأنساب ملوك لخم والغساسنة وحمْير ، وكنْدة ، وقريش . وكان من أوْفىٰ ما جاء عن تاريخ اليمن في الجاهلية ما كتبه الحسن الهمْداني (ت 334هـ) في كتابيْه : « صفة جزيرة العرب » ، و « الإكليل » .

وهكذا ، فإن ولادة علم التاريخ عند العرب بدأت بهذه الإرهاصة المبكِّرة التي صنعها الإخْباريُّون ، منذ بدايات الدولة الإسلاميّة . فـالعرب من هـذه الوجهة هم من أسبق الأُمم إلى تدوين التاريـخ ؛ فالإغـريق مثلاً لم يـدوِّنوا التاريخ إلاّ في القرن الخامس قبل الميلاد ، على يدي « هيرودوتس » ، أيْ بعد قيام دولتهم ببضعة قرون ، وأما الرومان ، فإنهم لم يؤلِّفوا في التاريخ إلاّ بعد تأسيس دولتهم بسبعة قرون كاملة .



الفصل الثالث

أثر منهجية تدوين الحديث النبوي في التدوين التاريخي



حيث أن القرآن الكريم نزل على النبيّ ، عليه السلام ، دون غيره من البشر ؛ لذا فقد احتلّت أحاديثُه المنْزلة الثانية بعد نصّ القرآن ، عند المسلمين ، فأخذوا يجمعونها ويدوِّنونها .

ولقد بدأت عملية جمْع الحديث النبوي بشكل منهجي دقيق منذ القرن الثاني للهجرة . وتعني كلمة « **حديث** » ما يُروىٰ عن الرسول شفويًا في موضوع ديني أو دنيوي ، أي أقوال الرسول التي يُعتمد في نقلها عنه بالمُشافهة .

وفي البداية كان صحابة الرسول خيْر مصدرٍ للأحاديث النبويّة ، من حيث أنهم سمعوا أقواله وشاهدوا أفعاله مباشرة . وبعد ذلك أخذ الناس الأحاديث عن الجيل الذي تلاهم ، وهو جيل التابعين ، وهو الجيل الثاني بعد عصر النبوّة ، الذي سمع الأحاديث عن الصحابة ، ثم أخذ عن التابعين جيل ثالث هو جيل تابعي التابعين .

وكان الحديث في البداية يُرْوىٰ من الذاكرة ، فأدّىٰ هذا إلى تغيير بعض كلماته واستبدالها بكلمات مرادفة لها في المعنى ، ولقد أُجيزت في تلك الفترة روايته بالمعنىٰ ، لإستحالة المحافظة على لفظه كما نطق به الرسول ، عند نقله عنه مشافهةً .

غير أن العديد من الصحابة فطِنوا منذ البداية لأهميّة الحديث النبوي ، فأخذوا يدوِّنونه من تلقاء أنفسهم ، وكان على رأس هؤلاء عبد اللّه بن عمرو بن العاص وأبا هريْرة . ولمّا كان الحديث مكمِّلاً للأحكام التي لم تأتِ صريحة في القرآن ، ولمّا كان يمثِّل الناحية التطبيقيّة في الدِّين فقد اهتم الصحابة شيئاً فشيئاً بتدْوينه .

بيْد أن الرسول نفسه كان ينهي في البداية عن تدْوينه ، حيث قال : « **لا تكتبوا عنِّي ، ومَنْ كتب عنِّي غير القرآن فلْيمحُه ، وحدِّثُوا عنِّي ولا حَرَج ، ومَنْ كذِب عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأْ مقْعده من النار** » .

ومرْجع نهي الرسول عن تدْوين حديثه هو خشيته من أن يؤدِّي ذلك إلى حدوث خلْط لدى الجهلاء بين نصّه ونصّ القرآن[1] . وأدّىٰ هذا النهي إلى تحرُّج عدد من الصحابة ـ ممن كانوا يحفظون الحديث ـ من روايته ، فامتنعوا عن ذلك امتثالاً لأوامر الرسول . وكان آخرون منهم يقتصدون في رواية الحديث خشية الوقوع في الخطأ أو الكذب أو التحريف . ويُعْزىٰ إلى عمر بن الخطّاب قوله للصحابة :

« **إنكم تأتون أهل قريةٍ لهم دِويٌّ بالقرآنِ كدويِّ النَّحْل ، فلا تصدُّوهم بالأحاديث فتشغلوهم . . جوِّدوا القرآن وأَقِلُّوا الرواية عن رسول اللّه** » .

غير أن عدم التوسّع في تدوين الحديث في البداية ، أتاح الفرصة لبعض ذوي الأغراض الخاصّة أن يضعوا أحاديث مزوَّرة ، إما خدمةً لمذهب سياسي

---

(1) بعد وفاة الرسول، استشار عمر بن الخطّاب الصحابة في جدوى تدوين الحديث النبوي، فأشار عليه بعضهم بذلك. لكنه لبث شهراً يستخير اللّه فيما هو مقدم عليه في هذا الصدد. ثم عزم أمره على عدم تدوينه، حيث قال للصحابة: «إني كنت قد ذكرت لكم من كتابة الحديث ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناسٌ من أهل الكتاب من قبلكم كتبوا مع كتاب اللّه كتباً، أكبُّوا عليها وتركوا كتاب اللّه؛ وإني واللّه لا أُلْبِسُ كتابَ اللّهِ بشيءٍ».

أو فرقة من الفرق ، أو محاولة منهم لتشويه الدِّين وأوامر الرسول . بل إن هنالك فئة من وُضّاع الحديث كانت تقصد إلى فعل الخير ودعوة الناس إلى التحلِّي بالأخلاق الحميدة ، فاختلقت أحاديثاً تُذرَّعت بها للنهي عن المنكر ؛ واستباح هؤلاء القصّاصون وضع أحاديث تُوافق مبادىء الدين وقواعد الفضيلة، وابتدعوا أحاديث في فضائل الأشخاص، وأدخلوا جملة من الحِكم والأمثال المأثورة في دائرة الحديث النبوي[1] .

وهكذا ، فقد كثُر وضْع الأحاديث . واستْفحل الأمرُ أكثر منذ قيام الفتْنة الأولى في الإسلام في عهد عثمان بن عفّان ، حيث نرى الأمويين يروِّجون للأحاديث الموْضوعة عن فضائل هذا الخليفة وفضائل الأمويين عموماً . كما وضع العبّاسيُّون فيما بعد أحاديثاً تؤيِّد حقّهم في الخلافة . وكذا فعل الخوارج والشيعة . وهكذا صار كل تيار سياسي في الإسلام يضع عشرات الأحاديث المزوَّرة لنُصْرة رأيه ومعتقده ؛ كما ظهر وُضّاع الحديث بين الطوائف السياسيّة ، وبين أصحاب المِلَل والنِّحل من مُرْجئة وقدريَّة وغيرهم . وكان ابتلاء الحديث النبوي بآفة الوضع والتَّزْوير على هذه الشاكلة سبباً في التفكير في وضع ضوابط للحديث ونصّه وللمحدِّثين ورواة الحديث ، منعاً للكذب والإنتحال والتّحْريف والتزْوير فيما يُنْسب للرسول من أقوال . وتم الاتّفاق بين علماء الحديث على إقرار شروط لروايته . أوّلها : التثبُّت والتحرّي ؛ وكان أول من إسْتنَّ ذلك الشرط الخليفتان أبا بكر الصدِّيق وعمر بن الخطّاب . أما الشرط الثاني ، فيسمّىٰ : « شرط الشهادة على السَّماع » ؛ أي برهنة الراوي على سماعه للحديث من الرسول مباشرة . و « الشهادة على السَّماع » هي أوّل خطوة من خطوات منهج الإسناد .

---

(1) أفرد السيوطي لأمثال هؤلاء القُصَّاص كتاباً عنوانه: «تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص».

منهج الإسْناد :

دعت الضرورة إلى الإلتزام بمنهج الإسناد في رواية الحديث حِفاظاً على منطوق ومعنى أحاديث الرسول ولقْطع الطريق على كل من يريد أن يدسَّ أي حديث كاذب أو يُوهم الناس بأن الرسول هو قائله . وشعر المسلمون بحاجتهم إلى تبنِّي هذا المنهج العلمي الصارم في الرواية الحديثيّة بعد وقوع الفتنة بين المسلمين بمناسبة اختلاف علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان حول أمر الخلافة سنة 40 هجرية ، وما ترتب على ذلك من إنقسام في صفوف المسلمين وتفرُّقهم شِيَعاً وأَحْزاباً متنافرة حول مسألة الخلافة . حيث أخذ كل فريق منهم يدْعم دعواه أحياناً بوضع وانتحال الأحاديث الكاذبة . فداخلت الأحاديثَ الشُّبه والتأويلات ، والتّزيُّد والاختلاق . فاستوجب الأمر صيانة أحاديث الرسول من عبث العابثين ، والتأكّد من أسماء وسِيَر مَنْ صحَّت روايتهم له وصدُق نقلهم عن الرسول .

وبالرغم من تحذير النبي نفسه من تدوين حديثه في بداية الأمر ، إلاّ أنه عاد فسمح بذلك ، حيث أجاز للصحابة تدْوينه بعدما اطمأنّ إلى عدم اختلاطه بنصوص القرآن[1] . وبالتالي فإن بعض الخلفاء الأمويين قد حثُّوا المسلمين فيما بعد على جمْع الأحاديث وتدْوينها . فلقد كلَّف عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن محمد بن حزْم (ت 120هـ) بهذه المهمة ، قائلاً له : « **أُنْظرْ ما كان من حديث رسول اللّه ، أو سُنَّةٍ ماضية ، أو حديث عُمْرةٍ ، فاكتُبْه ، فإني خشيتُ دروس العلم وذهاب أهله** » .

وهكذا ، فإن علماء الحديث ـ خصوصاً بعد جيل تابعي التابعين ـ قد

---

(1) سمَح الرسول مثلاً للصحابي عبد اللّه بن عمرو بن العاص، بتدوين الحديث، وذلك عندما سأله هذا الأخير، قائلاً: «يا رسول اللّه! هل أكتب ما أسمع عنك في الرِّضا والغضب؟ فردَّ الرسول قائلاً: نعم! فإني لا أقول إلاّ حقًّا».

وضعوا منهجاً صارماً في التَّحقُّق من صدْق رواية الحديث عن طريق الإسْناد الثابت الواضح . ويتألّف كل حديث من قسمين : القسم الأوّل منهما يتمثّل في سلسلة الرُّواة على التوالي ، وهؤلاء يسمّوْن « **السَّنَد** » ، وذلك لإستناد هذا المنهج على صحة الرواية من خلال صحة تسلسل أسماء « الأَسْناد » أي الرُّوَاة . والإسْناد هو منهج يبدأ بالتّحقّق من هويَّة راوي الحديث ، والانتقال بعد ذلك إلى التَّحقُّق من هويّة سنده ، أي مصدره ، ثم التَّحقُّق من هويَّة سَنَد الذي يليه ، بالتدرُّج ، حتى يصل المرء ـ عبر سلسلة الرُّواة الآخِذِ كل منهم عن الآخر ـ إلى اسم وهويَّة الصحابي الذي سمع هذا الحديث عن الرسول مباشرة وسماعاً . أما القسم الثاني فيتمثّل في متْن الحديث نفسه ، أي نصّه كما نطق به الرسول الكريم .

ولكن يبدو أن « **الإسْناد** » لم يكن موضع الإلتزام والتَّدْقيق حتى أواخر عصر التابعين ، أي أواخر الجيل التالي لجيل الرسول وصحابته ؛ وذلك لقُرب العهد بالمصدر المباشر للحديث ، وهو النبيّ ، أو بمن أدرك هذا المصدر وأخذ عنه سماعاً . فمعظم الرُّواة في هذه الفترة كانوا ، إمّا صحابة عاصروا النبي ، وإما تابعين احتكُّوا بهؤلاء الصحابة وأخذوا عنهم . ومن ثمّ لم تكن هنالك حاجة إلى الإسْناد في تلك المرحلة المتقدِّمة لرواية الحديث .

ولمّا كثُرت الفتوح ، واتّسعت الدولة ، وطال الزمن ، وتفرَّق الصحابة ، والتابعون بعدهم ، في الأمصار المختلفة ، كالحجاز والكوْفة والبصْرة والشام وفارس ومصر ، وغيرها ، مسَّت الحاجة لأن تصبح رواية الحديث عِلماً مقنَّناً في روايته وإسناده ، فنشأت الرحلة إلى الأمصار الإسلامية المختلفة لتتبُّع رُواة الحديث بهدف الوقوف على انتقال السَّماع من راوي إلى آخر وإسناد الرواية إليه ثم إلى السابق عليه ، وهلمّا جرّاً ، حتى الوصول إلى إثْبات مصدر الحديث ، وهو النبيّ . وهكذا نشأ الإسْناد وظهرت سلاسل الرُّواة المتتابعين .

ولا شك في أن علماء الحديث بذلوا جهوداً كبيرة لغرْبلة الأحاديث

والتّحقُّق من مدىٰ صدْقها من حيث صحة الرواية ؛ إلاّ أنه يؤخذ على منهجهم هذا في تحقيق الرواية أنه ظل في الغالب مُنْصبًّا على النقد الخارجي ، دون النقد الباطني ، أي على التَّثبُّت من الرُّواة والأَسْنَاد ، دون التَّثبُّت من نصوص الأحاديث في حدٍّ ذاتها ، ومحاولة نقد مُتُونها للتأكّدمن مدى مطابقتها لمنطق العقل وللواقع ولمبادىء العقيدة الإسلامية . لأن المهم لدى هؤلاء العلماء كان بالدرجة الأولىٰ التَّحقّق من الإسْنَاد والتَّثبُّت من صدق الرواة دون نقد النص المروي .

وما أن أشرف القرن الثاني للهجـرة على الانتهاء حتى اكتملت قـواعد المنهج الإسْنادي ، وصارت رواية الحديث عِلْماً له قواعده وأصوله وضوابطه .

ولضمان صحَّة الإسْناد كان يُشترط في الراوي شروط خاصـة فيما يلي إجمال لها :

ـ أن يكون الرّاوي مسلماً عند سماعه للحديث الذي يرويه .

ـ أن يكون إنساناً بالغاً عاقلاً .

ـ أن يكون « عدْلاً » ، أي مُلتزماً بأوامر الدِّين ونواهيه ، وتقيًّا مشهودٌ له بحُسْن الخلق وتمام المروءة ، كي يثق الناس بصدق روايته .

ـ أن يكون ، من حيث ثقافته ، قادراً على فهم واستيعاب معاني ما يرويه من حديث ، وأن يكون له إدراك ودراية وفطْنة بألفاظ الحديث ومدلولاتها ، بحيث لا يخطىء عند الرواية ، لا في اللفظ ولا في المعنىٰ .

ولقد حرص البُخاري مثلاً على وضْع شروط صارمة للتـأكّد من صحـة الأحـاديث التي أوردهـا في صحيحـه ، فلم يكن يـروي سـوى الأحـاديث الصحيحة ، أي تلك التي اتَّصل إسنادُها من الراوي الأخير حتى النبيّ ، عليه السلام .

ولقد انْصرفت عناية علماء الحديث من المتأخِّرين ، في القرنين الثاني والثالث ، إلى تمحيص ما يروي ، وتصحيح أُمَّهات كتب الحديث ، فظهرت كتب مشهـورة في هذا المجـال ، كـ « موطّـأ » مـالـك بن أنس ، وصحيـح البخاري ، وصحيح مسلم . وانصرفت الهِمَمْ إلى المبالغة في تقصِّي طرق الإسْناد ، حتى أن البعض طلب الحديث الواحد من طرق مختلفة وبحسب مجاميع متباينة من الأسانيد الخاصة .

وخـلاصة القـول أن منهج الإسْنـاد في الحديث كـان يقوم على التَّثبُّت والتَّحرِّي والدقّة في النَّقْل وكان منصبًّا على تسلْسُل أسانيد الرواية ، دون النص الحديثي نفسه . وهكذا فقد أُحيطت رواية الحديث بسياجٍ صارمٍ من الدقّة والتَّثبُّت .

قواعد الجَرْح والتَّعْديل :

وترتب على هذا الإهتمام بالرَّاوي وبالسَّنَـدْ أن ظهر في البيئـة الثقافيـة الإسلامية ، منذ منتصف القرن الثاني للهجرة ، منهـج « الجرْح والتّعـديل » الذي ينصبُّ على شخص الرّاوي . فرواية الحديث كانت تتطلّب ، قبل كل شيء ، عدالة راويها ، أي تمسُّكه بأوامر الدِّين وكفِّه عن نواهيه ، وصدقه فيما يروي، وضبْطه لما يقول قراءةً ومعنى ، وحُسْن خلقه ومروءته ، بحيث يمكن أن يثق الناس به ويصحُّ الأخذ عنه .

أمَّـا أولئك الـرُّواة الذين يتبـادر إلى ذهن العلماء أي شـكّ أو ريبة في عدالتهم وضبْطهم ، أي في مدى التزامهم بالدِّين والخُلُق القويم ، وفي مدى فهمهم لمنطوق الحديث ومعناه ، ومدى قدرتهم على أدائه كما تحمَّلوه ـ أي القدرة على روايته بالكيفيّة نفسها التي سمعـوا بها الحديث ؛ فإنهم كانوا يُجرَّحون ، أي يُطعنُ في روايتهم ولا يُؤخذ بها ، لأنهم ليسوا أهـلاً لتحمُّل العلم وأدائه إلى الآخرين ؛ إما لتعمُّدهم الكذب ، بناءً على سوء خلقهم ،

وإما لكثرة غلطهم وتحريفهم غير المقصود ، بسبب من غفْلتهم وسذاجتهم .
وكان الهدف من التَّقيُّد بشروط الجرْح والتَّعديل عند نقد الحديث ، التّثبُّت والتَّحرِّي حول مدى صدق ما يُروىٰ عن النبيّ . فتعْديل الراوي هو مدعاةٌ للأخذ بروايته والاطمئنان إلى صدقها ، أما تجْريحه فهو مدعاة للتَّشْكيك في هذه الرواية ورفْضها . ولقد أُلِّفت في هذا العلم العديد من الكتب الدقيقة ، مثل كتاب « الجرح والتعديل » لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم ، وكتاب « ميزان الاعتدال» للذهبي . ولألفاظ التعديل عند غُلاة علم الجرْح والتَّعْديل عدة مراتب ، أعلاها ، حكمهم على الراوي بأنه : ثقة ، أو مُتْقنٌ ، أو ضابِطٌ ، أو حُجَّةٌ . ثم يليه راوٍ أقلُّ منه مرتبة ، حيث يصفونه بأنه : خَيِّرٌ ، أو صَدُوقٌ ، أو مَأْمون ، أو لا بأْس به . ثم تلي هذه مرتبة ثالثة أقلّ منها ؟ حيث يُنْعت الراوي بأنه : شيْخ . ثم تليها مرتبة رابعة يوصف فيها الراوي بأنه : صالحُ الحديث . وصُنِّف الحديث النبوي نفسه إلى : صحيح ؛ وحَسَن ؛ ومقبول ؛ وضعيف ؛ وموضوع .

كذلك فإن للتَّجريح مراتب هو الآخر ، فيُقال عن الراوي المجرَّح أنه : ليِّن الحديث ؛ أو : ليس بقويٍّ ؛ أو : ليس بذلك ؛ أو مقارب الحديث ، أي رديئه ؛ أو متْروك الحديث ، وكذَّاب ، ووضَّاع ، ودَجَّال . وقال ابن الصلاح في مقدمته : « أجْمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكون عدْلاً ، ضابطاً لِما يرويه ؛ وتفصيله : أن يكون مسلماً بالغاً ، عاقلاً ، سالماً من أسباب الفُسْق وخوارم المروءة ، متيقِّظاً غير مغفَّل ، حافظاً، إنْ حدَّث من حِفْظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه . . »[1].

ومثلما نرى ، فإن هذه الشروط الإيجابية والسلبية هدفها في علم الجرْح والتعديل ، وزْن المحدِّثين بموازين الشكّ الصارمة ، للتأكُّد من مدى جدارتهم

---

(1) «مقدمة ابن الصَّلاح في علوم الحديث»، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص ص 49-50.

بحمْل الأمانة الثقيلة المتمثِّلة في رواية أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام .

وترتَّب على نشوء علم الجرْح والتَّعْديل ، نشُوء علم رجال الحديث ؛ وهو العلم الـذي يبحث في الرُّواة من حيث تـاريخهم الشخصي ، ووفيّـاتهم وأسمـائهم وألقابهم وكُنـاهم . ومن كتب رجال الحـديث : كتاب « الجـرح والتعديل » لعبد الرحمٰن الرازي (ت 327هـ) وكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » لمحمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، وللذهبي كذلك كتاب « تذكرة الحفَّـاظ » ، وكـذلـك كتـاب « لســان الميـزان » لابن حجـر العسْقـلاني (ت 852هـ) ، وهذه جميعها من أُمَّهات كتب الجرْح والتَّعْديل في الحديث .

أثر مناهج تدوين الحديث في منهج التأْريخ عند العرب :

ولقد مهَّد هذا التقصِّي للرُّواة الحديثيين لنشوء أحد فروع التاريـخ عند العرب ، وهو تراجم الأشخاص وطبقاتهم ، حيث ظهرت كتب التراجم والسِّيَرْ والطبقات . كما مهَّدت العلوم الحديثية لنشأة علم التاريـخ نفسه على نحـو إجمالي . فلقد بدأ علم التاريخ عند المسلمين بتدوين السِّيرة والمغازي النبويَّة بحسب اتِّباع نفس منهج الإسْناد القائم على محكّ الجرْح والتَّعْديل . ولذا ، فإنه يمكننا القول بأن علم التاريخ قد نشأ وترعرع في أحضان علوم الحديث ومناهج الإسْناد ؛ حيث استعار علم التاريخ من علم الحديث أداةً نقديّة علمية استُخدمت في تنْقية وغرْبلة الأخبار التاريخية ، منذ أن اهتمّ العرب بتدْوين هذه الأخبار عند منتصف القرن الثاني للهجرة .

وكان الهدف من تدوين التاريخ عند المسلمين ، في البداية ، يرتبط قبل كل شيء ، بمقتضيات ومتطلبات دينيّة صرفة . من ذلك أولاً أنّ تدوين الكتب التي تصدَّت للتأريخ لسيرة النبيّ وغزواته ، كان الهدف الأساسي من وضعها دراسةُ حياة النبي وسيرته وأعماله وغزواته ، وكـذلك أعمـال وسِيَر صحـابته الأقربين . كما كان من أهدافها معرفة الأزْمنة والتوقيتات والأمكنة التي قُصد بها نزول الآيات أو تلك التي جاءت فيها بعض الأحاديث .

ثم تلت كتب السيرة والمغازي ، اهتمامات أُخرى عاجلة تمثّلت في تلك الكتب التاريخية التي أرّخت للفتوحات الإسلامية . فكُتُب الفُتُوح قد أُلِّفت لمعرفة ما فُتح من البلاد صُلْحاً ، وما فُتح منها عُنْوةً ، بُغية تنظيم مسائل الخراج والجزية .

أما كُتب التراجم والطبقات ، فإنها ما أُلِّفت في بدايات التاريخ العربي سوىٰ للتعْريف بالصحابة والتابعين وبفقهاء الدِّين ، أي بأهل العلم .

وإلى جانب كل هذا ، رُسم للتأليف في التاريخ العربي هدف آخر ، يمسُّ العرب أنفسهم كجنس وكأمّة ، لإبراز تميِّزهم والتّنْويه بهم . فتم التأريخ للأنساب واهتُمّ بعلم النَّسَب حتى في الإسلام ، للتعريف بأشراف قريش ، وبسادات القبائل العربيّة الأخرى ، لأن بعض المؤرِّخين المسلمين من الفُرْس قد دأبوا ، منذ وقتٍ مبكرٍ على وضع العديد من الكتب التي تهدف إلى تشْويه أمّة العرب والتَّجنِّي عليها، وهي الكتب التي تُعرف بكتب « مثالب العرب » ، التي أُلِّفت بسبب بعض النزعات الشعوبية الفارسية ؛ فكان لا بدّ للمؤرِّخين العرب من الردِّ عليها بإبراز الدور الذي لعبته أمّتهم في جميع حقبات التاريخ .

وعبر هذا الجهد التاريخي الذي يمثّل الأساس الأولي لعلم التاريخ عند العرب والمسلمين ، استُعمل منهج الإسْناد واستُعير من علم الحديث ، لتوثيق الأحداث التي أخذت تُدوَّن عن حياة النبي وسيرته وغزواته ، ثم عن سِيَرِ صحابته ، ثم عن الفتوحات ، وقيام الدولة الإسلامية .

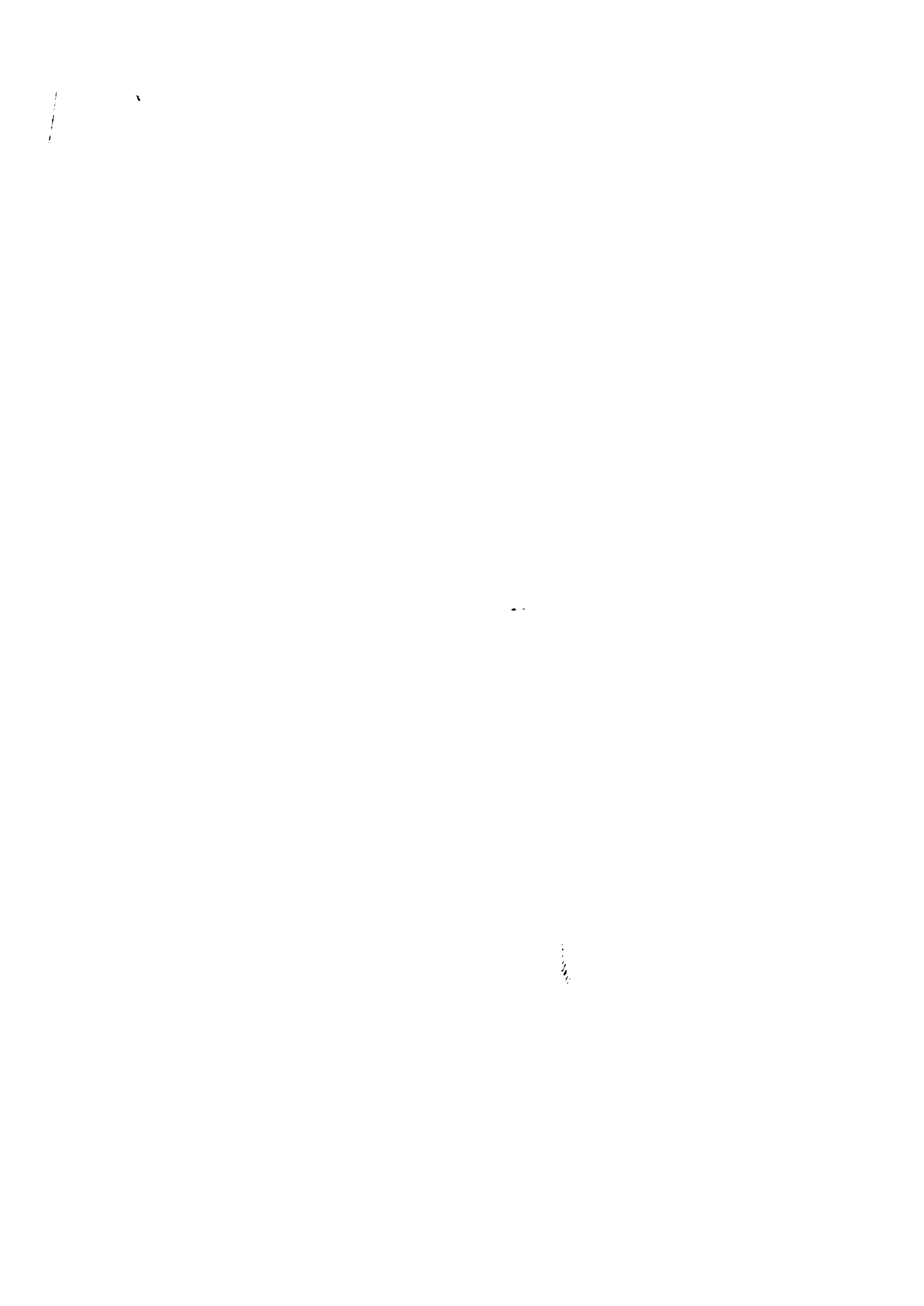
غير أن علم التاريخ ، وإن كان قد تبنّىٰ منهج الإسْناد بدوره ، بعد علم الحديث، إلّا أنه لم يطبّقه بنفس الصرامة، ولم يدقّق أصحابه في صحة الأخبار كثيراً في البداية . غير أنه مع مرور الزمن ازدادت أهميّة الأسانيد التاريخية واتَّسع نطاق استعمالها ، إلى درجة أنها كثيراً ما أثقلت النصوص التاريخية بأسماء سلاسل الرُّواة التاريخيين ، وصار الإسْناد أهم عناصر النقْد التاريخي

لدى بعض كبار المؤرِّخين ، مثلما هو الحال عند الطّبري ، كما سنرى فيما بعد . ثم عاد ، فأخذ يقلّ منذ القرن الخامس الهجري ، وتحوّل عموماً إلى إسناد جماعي ، بل إنه اختفى كلية لدى الكثير من المؤرِّخين المسلمين ، بعدما ثبتت حقائق الأحداث التاريخية التي تمسُّ تاريخ القرون السابقة، بحيث لم يعد هنالك من سببٍ إلى تكرار الأسانيد والعنْعنات بالنسبة لكل حدث تاريخي ، إذْ أنّ الطَّبري كان منذ القرن الرابع الهجري قد تكفَّل في كتابه « الرُسُل والملوك » بتقصِّي الأسانيد التاريخية على نحو لم يعد في حاجة إلى تأكيد من قِبل المؤرِّخين التالين عليه .

والحقيقة أن مناهج تدوين الحديث ، لم تؤثِّر في منهجيّة التّدْوين التاريخي وحدها ، وإنما أثرت كذلك في رواية علوم اللغة والشعر ؛ إذْ مثلما تشدَّدَ المحدِّثون في رواية الحديث النبوي وجعلوا أساسها اللقاء والمشافهة ؛ فقد تشدَّد علماء اللغة والشعر ، من جانبهم أيضاً ، في الرواية اللغوية والأدبية وشروطها ، فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مُصنَّف مكتوب ، بل لا بد أن يكون أساسها ، هي الأخرى ، الأخْذ عن عالِم ثبْت في الرواية وفي اللغة . ومضى علماء اللغة والشعر يعنون عناية بالغة بالأسانيد ، على شاكلة علماء الحديث . وأكبر ممثِّل للإسناد في رواية الأدب والشعر هو أبو الفرج الأصفهاني في كتابه « الأغاني » ، الذي يستهل السَّند الأدبي دائماً بكلمة « حدَّثنا » ، أو « أخبرنا » ، ثم يذكر أسماء من حملوا عنه الشعر أو الخبر الأدبي[1] . ولذا فإن كتاب « الأغاني » ـ وإن كان كتاب أدب وشعر ـ ، إلّا أنه يتضمن الكثير من العناصر والمعلومات التاريخية الموثَّقة .

---

(1) انظر: شوقي ضيف: «البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره»، دار المعارف بمصر، ط/ 2، ص 163.



الفصل الرابع

التأريخ للسيرة النبوية



كُنَّا قد عرضْنا من قبلُ لمدرسة الإخْباريين ، أو المدرسة اليمنيَّة في كتابة التاريخ ، والتي مثّلنا لها بإخْباريين من أمثال : وهْب بن منْبه ، وعُبيْد بن شُريَّة الجرْهمي ، وهشام الكلبي . وكانت تلك المدرسة هي أوّل مدرسة تظهر فيها الكتابة التاريخية عند العرب بعد الإسلام . ومثلما رأينا ، فإنها كـانت تُعنىٰ أساساً بأخبار اليمن ، وبتاريخ العرب في الجاهلية ، وبالإسرائيليّات ، وكانت تصوغ التاريخ في إطار قصصي خيالي يقوم على أساطير شعبيّة متوارثة ومُتناقلة شفهياً . فهي إذن مدرسة تعتبر استمراراً لتيّار الثقافة الجاهلية .

ثم جاءت بعد تلك المدرسة اليمنيّة مدرسة أخرى ، هي مدرسة المدينة المنوّرة . وهي مدرسة تتألّف أساساً من فُقهاء ومحدِّثين ، وتُعتبر أولىٰ مدارس التاريخ العربي الإسلامي ، الذي عُنِيَ أوّل ما عُنِيَ بالسِّيرة النبويّة ومغـازي الرسول ، ثم تدرّجت لدراسة تاريخ صدر الإسلام . وهذه المدرسة سارت ، كما قُلْنا ، على هُدىٰ علم الحديث ومنْهجه الإسْنادي .

ولقـد استُعملت لفظة « سيـرة » للتَّذْليـل على سيـرة الـرسـول ، وكـان محمد بن شهاب الزُّهري ، هو أوّل من استعمل اللفظة بهذا المعنى . ثم تلاه في ذلك ابن إسحاق وابن هشام : كما أن لفظة « المغازي » تُستعمل عموماً كمُرادفٍ للفظة « السِّيرة » ، فهي أيضاً تخصُّ حياة الرسول ومغازيه .

وبالنظر لأهميّة شخصية الرسول كقُدْوة لكلِّ المسلمين ، فإن المؤرِّخين المسلمين الأوائل رأوا أن أعماله وأفْعاله لها أهميّة قُصْوىٰ يتحتّم أن يتعرَّف عليها كل مسلم ، فدوَّنوا أول ما دوَّنوا هذه الأعمال والأفْعال .

ويظهر تأثُّر كتب السِّيرة والمغازي بالمنهج الحديثي في إسناد الخبر عند روايته ونقد أسانيده ، منذ أن ظهرت بواكير كتب السيرة في القرنين الثاني والثالث للهجرة . وهي كتب تجْمع بين دفّتيها بين الحديث النبوي والأخبار التاريخية ، والشعر الذي كان يوضع لخدمة النص التاريخي .

وطبيعي أن تكون نشأة كتب السِّيرة والمغازي في المدينة المنوّرة ، بوصفها دار هجرة الرسول وبيئة سنّته التي عاشها الصحابة وشاهدوا فيها الرسول وسمعوا أحاديثه ، وشاركوه فيها أحداث نشْر الإسلام وقيام الدولة العربيّة . فكانت رواياتهم لأحاديثه تنْبع من تلك الدار وتلك البيئة .

وكان أكثر إعتماد مؤرِّخي السِّيرة الأُوَل على الرواية الشفهيّة ، شأنهم في ذلك شأن رواة الحديث ، فكان كل منهم يستمدُّ جُلَّ أخباره عن الجيل السابق عليه . وكان الخبر التاريخي يُستمدُّ بالسماع عن الحُفَّاظ الموثوق بهم ، أي عن الأسانيد الشفهيّة ، وهي وسيلة الإجْماع على صحّة الخبر التاريخي ، مثلما هو الحال بالنسبة للحديث النبوي . فقد كان الخبر التاريخي يتألّف هو الآخر من عنصرين : أولهما عنصر رُواة الخبر على التتابع ؛ وهؤلاء الرواة يتحتم أن يكونوا مُعدَّلين ، أي يوثق بشهاداتهم ، بحيث يترتب على ذلك الإقرار بصحّة رواياتهم ، لِما يكون قد عُرف عنهم من سلامة إدراكهم واستقامة خُلُقهم ؛ وهؤلاء هم السَّنَد . ثم العنصر الآخر للخبر ، ويتمثّل في المتْن ، أي نصّ الخبر المرْوي . وهكذا فإن السيرة النبويّة هي اللَّبنة الأولى للكتابة التاريخية عند المسلمين .

طبقات مؤرِّخي السِّيرة النبويّة :

أولاً: الطبقة الأولىٰ::

ومن رجالها :

1 ـ أبّان بن عثمان ، وهو مدني ، توفي سنة 105هـ . ويُعتقد أنه لم يضع كتاباً في المغازي والسِّيرة ، وإنما ترك وراءه صُحُفاً تتضمّن شذرات تاريخيّة عن حياة الرسول .

2 ـ عُرْوة بن الزبير بن العوّام ، وهو مدني ، توفي سنة 92هـ ، وقد نقل عنه ابن إسحاق والواقدي ، ومن بعدهما الطَّبري وابن كثير ، ويُعْزىٰ إلى عروة هذا، كتاب في المغازي النبويّة، ولكنه لم يصلنا.

3 ـ شرْحبيل بن سعد ، وهو مدني ، توفي سنة 123 هـ .

4 ـ وهب بن منْبه ، وهو يمني ، وتوفي سنة 110هـ ، وقد سبق الحديث عنه ضمن الإخْباريين .

ثانياً: الطبقة الثانية:

وتشمل كلًّا من :

1 ـ عبد اللّٰه بن أبي بكر بن حزم الأنصاري ، وهو مدني ، توفي سنة 135هـ . كتب عن غزوات الرسول ، وقد نقل عنه ابن إسحاق ، والواقدي ، وابن سعد والطّبري .

2 ـ عاصم بن عمرو بن قُتادة ، وهو مدني ، توفي سنة 120هـ .

3 ـ ابن شهاب الزهري ، وهو مكِّيٍّ ، توفي سنة 124هـ ، وسنتحدّث عنه .

ثالثاً: الطبقة الثالثة:

1 ـ موسىٰ بن عُقْبة الأسدي ، وهو مدني ، توفي سنة 141هـ ، ويُعتقد أنّه كان تلميذاً للزهري . ويُعتقد أنه وضع كتاباً مختصراً في السِّيرة ـ أخذ عنه كل من ابن سعد ، والواقدي ، والطّبري ـ يسمى « كتاب المغازي » ، ولقد ظل هٰذا الكتاب مُتَداوَلاً حتى القرن العاشر الهجري ، ويُقال أن مالك بن أنس (ت 179هـ) كان إذا سُئِل من قِبل تلامذته : مغازي مَنْ نكتُبْ؟ ، فإنه يردّ عليهم قائلاً : « عليكم بمغازي موسىٰ بن عقبة ، فإنه ثِقَةٌ » .

2 ـ محمد بن إسحاق ، مدني ، توفي سنة 151هـ ، وسيأتي ذكره تفصيلاً .

3 ـ الواقدي ، وهو مدني أيضاً ، توفي سنة 207هـ . وسنتحدث عنه .

4 ـ محمد بن سعد ، وهو بصْري ، توفي سنة 230هـ ، وسيأتي ذكره .

5 ـ ابن هشام ، توفي سنة 218هـ ، وسنتعرّض له .

ولنتناول فيما يلي أهمّ وأشهر هؤلاء الرِّجال من مؤرِّخي السِّيْرة النبويّة :

أشْهر أوائل مؤرِّخي السِّيْرة النّبويَّة :

1 ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزّهري:

وُلِد بمكّة ، وعاش في المدينة ، وتوفي كما ذكرنا سنة 124هـ ، وهو من أقدم وأشهر من كتبوا في المغازي النبويّة . وهو قُرشي من قبيلة زهرة . ولقد درس في المدينة ، وتنقّل بين الحجاز ، ودمشق ، واتصل بالخلفاء الأمويّين . واهتم الزهري بتدْوين الحديث ، وبجمع أخبار سنّة الرسول ، وأخذ عن كبار المحدِّثين في المدينة ، ويُقال أن تأليفه لكتابه المسمى « المغازي » قد تمّ بتكليف من الخليفة عمر بن عبد العزيز والخليفة هشام بن عبد الملك الأمويّيْن .

ويعتبر الزهري الرائد والمؤسِّس لمدرسة المدينة التاريخية المعروفة كذلك باسم « مدرسة المغازي » ، كما يُعتبر أوّل من قرَّر شروط رواية الحديث وكيفيّة تدوينه . كذلك فإنه هو أوّل من أعطى للسِّيرة النبويّـة هيكلاً محـدّداً ورسم خطوطها بجلاء ووضوح في كتابه المذكور الذي تناول فيه أخبار النبي وأسرته قبل الإسلام ، ثم تعرّض للفترة المكيّة من حياته حتى هجرته إلى المدينة . ثم تنـاول أخبار الفتـرة المدنيـة من تاريـخ الإسلام حتى نهـايـة عهـد الخلفـاء الراشدين ، بل واصل سرده التاريخي حتى تولِّي معاوية بن أبي سفيان وقيام الدولة الأمويّة . والزهري هو أستاذ ابن إسحاق .

ولقد استقىٰ الزهري معظم مادة سيرته من الحديث ، وهي تكاد تخلو من قصص الأنبياء السابقين ومن الشواهد الشعرية . وهو يمتاز بقـوّة أسانيـده ، وبابتكاره لطريقة الإسْناد الجماعي في التاريخ ، حيث نراه يُدْمج عدة روايات في خبر متسلسل ، الأمر الذي جعله يسير خطوة هامة نحو الكتابة التاريخية .

2 ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المُطَّلبي:

هو من أشهر تلامذة الزهري ، وُلد بالمدينة سنة 85هـ ، وتوفي ببغداد سنة 151هـ . أقبـل على دراسة الحـديث وروايته ، وأقـام فتـرة بمصـر لـدراسـة الحديث ، ثم رجع إلى المدينة ، حيث ألَّف كتـاب « السِّيَر والمغـازي » ، الذي يُعرف كذلك بـ « كتاب المبعث والمغازي » ، وذلك بطلب من الخليفة العبّـاسي المنصور . وهـو كتـاب شـامـل يضمُّ ثـلاثـة أقسـام ؛ أوّلهـا قسم « المُبْتدأ » ، أو « المبْدأ » ، ويتناول هذا القسم أخبار الخليقة من آدم حتى إسماعيل ؛ فهو إذن يتضمّن الكثير من قصص الأنبياء ، وفيه مادة هامّـة عن تاريخ الجاهلية . ولقد استند ابن إسحـاق في بعض مادة هـذا القسم على الإسرائيليّات والأساطير . ورغم ضياع هذا القسم من كتابه ، فإنه قد احتُفظ بنقولات كثيرة منه في كتاب « الرُّسُل والملوك » للطّبري ، وفي كتاب « أخبار

مكّة » للأزْرقي . وثانيهـا قسم « المبعث » ، وهو يبحث في حياة النبي في مكّة والمدينة حتى السنة الأولى للهجرة ، ويعتمد فيه ابن إسحـاق على شيوخـه وعلى رأسهم الـزهري ، وهـو يتحدّث في هـذا القسم كذلـك عن العـرب وأنْسَابهم قبل الإسلام . وثالثها : قسم « المغازي » ، وهو في تاريخ غزوات النبي ، والدعوة الإسـلامية في المـدينة حتى وفـاة محمد . ولقـد أثبت ابن إسحاق في كتابه هذا معظم المادة التاريخية التي جمعها المسلمون عن حياة الرسول خلال القرن الأول للهجرة . ولقد ضمَّن ابن إسحاق كتابه الكثير من الأشعار ، على عادة الإخْباريين ورُواة أيّام العرب .

ولقد طبَّق ابن إسحاق قواعد المنهج الإسلامي في الرواية والنقد في كل ما يمس شخص الرسول، وأشخاص أفراد أسرته أو العقيدة الإسلامية بوجهٍ عام . أما فيما يتعلّق بالأخبار التاريخية المحضة التي لا علاقة لها بالبعثة المحمديّة ، وبشخصية الرسول ، فإننا نراه يتساهل كثيراً في تطبيق منهج الإسْناد ، بل إن الكثير من مثل هذه الأخبار يرويها بدون أسانيد .

ولقـد انتقد المؤرِّخـون ابن إسحاق أحيـانـاً لأخْـذه عن التّـوْراة ، وعن وهْب بن منْبه وعن العجم . وكان من بين نُقَّاده مالك بن أنس ، صاحب كتاب « المُوطَّأ » ، لأخْذه عن مصادر شفهية يهوديـة ، فيما يتعلّق بخيْبـر وبقبيلتيْ قُريضة والنضير اليهوديتين في المدينة ، ولذا فقد أطلق عليـه مالـك لقب : « الدَّجّال » .

ولم تصلنا سيرة ابن إسحاق في أصلها ، وإنما وصلتنا مقاطع منهـا تم العثور عليها في مؤلَّفات مؤرِّخين جاءوا بعده ، واقتبسوا عنه ، وبخاصة ابن هشام في سيرته المعروفة التي تُعتبر أشهر رواية لسيـرة ابن إسحاق ، حيث اعتمـد ابن هشام في نقلهـا عن رواية الكـوفي ، زيَّـات البكـائي (ت سنـة 183هـ) . وعموماً فقد نقل عن ابن إسحاق الكثيرون ممن كتبـوا في السيرة

النبويّة ممن جاءوا بعده ، أمثال ابن سعد ، والطبري ، وابن الأثير ، وابن كثير .

ويُنْسب لابن إسحاق كتابٌ آخر هو كتاب « تاريخ الخُلفاء » ، وهو مفقود هو الآخر ، ولم تصلنا منه سوى بعض الشّذرات لدى الطبري ، تتناول بعض الحوادث التي وقعت في عهد الخلفاء الراشدين . قال عنه ابن خلّكان في « الوفيات » : « . . وأمّا في المغازي والسِّيَر فلا تُجهل إمامتُه فيها » ، وقال الزهري : « من أراد المغازي فعليه بآبن إسحاق » .

3 ـ عبد الملك بن هشام الحمْيَري المُعافري:

ولد بالبصرة ، وتلقّىٰ العلم فيها ، ورحل إلى مصر وأقام بها حيث توفي بالفسطاط سنة 218هـ . كان من علماء النحو والأنْساب ؛ إلاّ أنه اشتهر على الخصوص بكتابه في السِّيرة النبويّة ، المعروف كذلك بـ « سيرة ابن هشام » ، وهي السِّيرة التي اعتمد فيها أساساً على كتاب « المغازي والسِّيَر » لابن إسحاق ؛ حيث هذَّب هذه المغازي ولخَّصها وحذف الكثير من مادتها الحشْوية ، خصوصاً القسم الأول منها المسمى « المبتدأ » ، كما حذف الكثير من الأشعار الهجائية الموضوعة التي طرَّز ابن إسحاق بها كتابه .

وتعتبر سيرة ابن هشام أكثر المصادر تداولاً حول تفاصيل سيرة الرسول . وللسيرة التي وضعها عدّة شروح ، أشهرها كتاب « الرَّوْض الأنف » لعبد الرحمٰن بن عبد اللّه السُّهيْلي ، المتوفي بمراكش سنة 581هـ .

4 ـ محمدبن عمر الواقدي:

ولد بالمدينة المنوّرة سنة 130هـ ، وسمع عن مالك بن أنس وسُفيان الثَّوْري ، ثم نزح إلى بغداد ، واتَّصل بالبرامكة ، وتولى القضاء في عهد هارون الرشيد ، وفي عهد المأمون ، وتوفي سنة 207هـ . ولقد اشتهر عن

الواقدي قوله عن نفسه مُفْتخراً بسعةِ معرفته وحفْظه : « ما مِنْ أحدٍ إلاّ وكُتُبه أكثر من حِفْظه ؛ وحفظي أكثر من كتبي » .

كان الواقدي جمَّاعاً للأحاديث ، كما أنه صرف عنايته للعلوم الإسلامية عامة وللتاريخ خاصة . ولقد قال عنه تلميذه الشهير محمد بن سعد في « الطبقات الكبرىٰ » : « كان عالِماً بالمغازي ، والسِّيرة ، والفتوح ، واختلاف الناس في الحديث ، والأحكام ، واجتماعهم على ما اجتمعوا عليه ، وقد فسَّر ذلك في كتب استخرجها ووضعها وحدَّث بها » . وقال عنه ياقوت الحموي في « معجم الأدباء » أنه كان يمتلك مكتبة تم نقلها على ظهور مائة وعشرين جملاً . وينْسب إليه ابن النديم في « الفهرست » عناوين ثمانية وعشرين كتاباً قام بتأليفها ، ومنها : كتاب « المغازي » (ويسمى كذلك كتاب : التاريخ والمغازي والمبْعث) ، وكتاب « فتوح الشام » ، وكتاب « فتوح مصر » ، وكتاب « فتوح العراق » ، وكتاب « أخبار مكّة » ، و « كتاب الرِّدَّة » ، و « كتاب الطبقات الكبير » ، و « كتاب الأوْس والخزْرج » ، وكتاب « وفاة النبيّ » ، وكتاب « سيرة أبي بكر ووفاته » ، وكتاب « مقتل الحسين » . ولكن لم يبقَ من كتب الواقدي سوى « كتاب المغازي » ، وهو مطبوع ومُحقَّق ، إذْ حقّقه المستشرق « مارسدن جونس » في القاهرة ونشره سنة 1964 م . أما بقيّة كتبه فلم تصلنا منها سوى مقتطفات في كتب مؤرِّخين متأخرين أخذوا عنه ، كالبلاذري ، والطبري ، وابن كثير . كما أخذ عنه على الخصوص تلميذه محمد بن سعد في طبقاته الكبرى . وهنالك كتاب آخر مطبوع يُنْسب إليه وهو كتاب « فتوح الشام » ، غير أن البعض يشك في هذه النِّسبة .

ويتَّسم منهج البحث التاريخي عند الواقدي بتقصِّيه للأخبار بنفسه ، فهو حريص على زيارة مواقع الأحداث التي تعرّض لها في مغازيه ومعاينتها . وقد قال عن منهجه وعن نفسه : « . . ما أدركتُ رجلاً من أبناء الصحابة ، وأبناء الشهداء ، ولا مولىً لهم ، إلاّ سألته : هل سمعتَ أحداً من أهلك يخبرك عن

مشهده ، وأين قتل؟ فإذا أعلمني مضيتُ إلى الموضع فعاينته» .

وروى عنه أحدهم حرصهُ على المعاينة للمواقع التاريخية التي يكتب عنها ، فقال : « . . رأيت الواقدي بمكّة ومعه رُكْوَة ، فقلت : أين تريد؟ قال : أريد أن أمضي إلى حُنيْن ، حتى أرى الموضع والواقعة » . ومما يميِّز الواقدي دقّته في التأريخ للأحداث . وهو ينفرد بذكر تفاصيل لا نجدها عند غيره ، مع إسهاب في تفصيل الأحداث الشهيرة . ويُلقي الواقدي ، في مغازيه ، الضوء على كثير من أوْجه الحياة الإسلاميّة المتعلّقة بما بين هجرة النبي ووفاته . ويتّبع الواقدي منهجاً نقدياً واضحاً ، ومادته الإخبارية منظّمة وقائمة على التثبُّت والتحرِّي وإبداء الرأي الشخصي عند نقد الأخبار .

5 ـ محمد بن سعد بن منيع الزّهري:

هو تلميذ الواقدي . وُلد بالبصرة سنة 168هـ ، ثم ارتحل إلى بغداد وأقام بها ملازماً أستاذه الواقدي يكتب له حتى عرف باسم « كاتب الواقدي » ، ثم تحوّل إلى المدينة ، ومنها عاد إلى بغداد التي توفي بها سنة 230هـ . وكان شغله الشاغل هو لقاء الشيوخ وجمْع الأحاديث من أفواه أعلام عصره من المحدِّثين .

ولقد اشتهر ابن سعد بكتابه « الطبقات الكبرىٰ » ، الذي يتألّف من عدة أجزاء ، أفْرد منها الجزءيْن الأولين لسيرة النبي ومغازيه ، وخصّص الأجزاء الباقية لأخبار الصحابة والتابعين ، وتابعي التابعين حتى سنة 230هـ . وهو قد ترجم فيها للصحابة البدْريين ، وللأنصار والمهاجرين ، ولأهل المدينة من التابعين ، كما ترجم للصحابة في : مكّة ، والطائف ، واليمن ، واليمامة ، والبحرين ، والكوفة ، والبصرة . وبلغت تراجمه حوالي ثلاثة آلاف ترجمة . وسيرة النبي في طبقات ابن سعد تفوق في دقّتها وتفاصيلها كل ما كتبه سابقوه في السِّيرة النّبويّة . وكتابه يعدُّ حلقة وصل بين علم الحديث وبين الرِّواية

التاريخيّة . وتُنبيء مادة « الطبقات » عن أن ابن سعد قد استقى معظم مادته الخاصة بتاريخ الأنْبياء قبل محمد ، وتلك الخاصة بالأنْساب القديمة للعرب ، عن الإِخْباري هشام الكلْبي . أما بقيّة المادة التاريخية التي تضمَّنها هذا الكتاب فتظهر فيها بوضوح آثار مصنَّفات أستاذه الواقدي ؛ ولذا ، فإنه يصْدق عليه قول ابن النديم في « الفهرست » أنه : « ألَّف كُتُبه من مصنَّفات الواقدي » .

ويعتبر كتاب « الطبقات الكبرى » من أقدم المصادر وأوْثقها في التاريخ الإسلامي ، وهو أوّل ما أُلِّف في كتب طبقات الرِّجال ، إذا ما طرحنا جانباً طبقات أستاذه الواقدي ، الضائع . ولقد ظهر تأثير طبقات ابن سعد في كتب مؤرِّخين جاءوا بعده ، فقد نقل عنه كل من : البلاذري في « فتوح البلدان » و « أنْساب الأشراف » ، ونقل عنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، والذّهبي في « تاريخ الإسلام » ، وابن كثير في « البداية والنهاية » ، وغيرهم . وترجم له الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » وابن خلّكان في « وفيات الأعيان » . ولقد طبّق ابن سعد منهج الإسْناد في الرِّواية ونقْد الرواة ، تطبيقاً وافياً فيما أورده من أخبار متفرِّقة ، وحرص على الإِسْناد ، ليس فقط فيما يتعلّق بالنبي وعصره ، وإنما التزم هذا المنهج حتى فيما يتعلّق بجيليْ التابعين وتابعي التابعين وأخبارهم . وهو بالغ الأمانة والدقّة والتقصِّي ، وإسْناده غالباً ما يمضي به حتى الوصول إلى الشهود الحقيقيين للأحداث التي يرْويها .

تواصُل التَّأليف في السِّيرة النَّبويّة على مرٍّ العصور التالية :

وبعد انقضاء فترة تدوين السيرة على أيدي رُوَّادها الأوائل الذين عرضنا لهم أعلاه ، لم يتوقّف المسلمون في العصور التالية عن مواصلة التأريخ لحياة الرسول ؛ بل إن مؤرِّخيهم درجوا ، عبر جميع الحقبات التالية ، على مواصلة جهد السلف في هذا المجال المتميِّز من تاريخهم الذي ينصبُّ على أهم

شخصية في هذا التاريخ ، وهو محمّد . فأخذوا يدوِّنون الكتب حول شخصِه وشِيَمِهِ ورسالته ومغازيه ، وغير ذلك من جوانب شخصيته الفريدة ، ويفيضون في تقصِّي حتى أبسط دقائق حياته . فمنهم من كرَّس ما ألّفه عنه لغزواته ؛ ومنهم من اقتصر على ذكر شمائله وأخلاقه كأنموذج للإنسان الكامل ؛ ومنهم من كتب عن أهل بيته ، وهكذا .

فقد وضع القاضي عياض (ت سنة 544هـ) كتاباً في السِّيرة وأسماه « الشِّفا في تعريف حقوق المصطفىٰ » ؛ ثم تلاه ابن سيِّد الناس اليغْمري (ت 734هـ) فألَّف كتابه « عيون الأثر في فنون المغازي والسِّيَر » . وفي القرن العاشر الهجري ألَّف شهاب الدين القسْطلاني (ت 923هـ) كتابه في السِّيرة وأسْماه « المواهب اللَّدُنيَّة في المِنحْ المحمّديّة » ؛ وفي القرن الحادي عشر الهجري ألَّف نور الدين الحلبي (ت سنة 1044 هـ) كتابه المسمى : « إنْسان العين في سِيرة الأمين المأمون » ، المعروف بـ « السيرة الحلبيّة » .

وتواصلَ هذا الجهد الذي كرّسه المؤرِّخون المسلمون للتأْريخ للسيرة النبويّة وإحيائها ، أو استلْهامها ، أو السَّيْر على منْوالها حتى في هذا القرن ؛ فألَّف الدكتور محمد حسين هيكل كتاب « حياة محمّد » ، وألَّف طه حسين ، كتاب « على هامش السِّيرة » ، وألَّف عبّاس محمود العقّاد كتاب « عبقريّة محمّد » ؛ وألَّف عبد الرحمٰن الشرقاوي كتاب « محمد رسول الحرية » ؛ وألَّف محمود شيت خطّاب : « كتاب « الرسول القائد » . ولنُشِرْ في هذا المجال إلى أن المستشرقين الغربيين قد تعرّضوا ، من ناحيتهم ، إلى موضوع السِّيرة النبويّة ومؤلَّفاتها الإسلامية ، ووضعوا العديد من الكتب عن حياة الرسول العربي الكريم . ومن هؤلاء البلجيكي « فْنسنْك » ، والإنجليزي « مارجوليوث » ، والإيطالي « كيْتاني » ، والإنجليزي « مونتجمري واتّ » ، والفرنسي « ماكسيم رودنسون » . ولكن كتب هؤلاء صدرت إما عن عقليّة

نصرانية كهنوتيّة متعصِّبة ، وإما عن نظرة ماديّة إلحادية صرْفة ، وبُنيت على الوهم والجهل بالسِّيرة المحمديّة ، والمبالغة في تطبيق مناهج الشكّ ، وعلى التَّشبُّث بالضعيف والشاذ من الأحاديث ؛ فكانت هذه الكتب في الغالب عوامل هدم وتشويه ، واستنادٍ متعمَّدٍ على الرِّوايات والأخبار المضَعَّفة والملفَّقة ، والأفكار السبْقية المتحيِّزة . كما أن المستشرقين من ذوي الأصل اليهودي قد حاولوا ردَّ ما تضمَّنته السيرة النبوية إلى أصول يهوديّة ونصرانية . وخلاصة القول أن جُلَّ المستشرقين قد تعمّدوا تناول شخصية الرسول وسيرته من خلال وجهة نظر منهجيّة وفلسفيّة علْمانية مادية ضيِّقة ، أو نصرانيّة أو يهوديّة متعصِّبة ، كما تعمّدوا الإرتكاز على استنتاجات وتحليلات خاطئة ترفض مفاهيم النبوة والوحي ، وذلك باسم المنهج العلمي والواقعية التاريخية . وحتى وإن حرص بعضهم على توخِّي الموضوعيّة عند تأريخه لحياة محمّد عليه السلاة والسلام ؛ إلاّ أنه لا يليق بأي مسلم أن يتّخذ كتب هؤلاء وسيلة لدراسة شخصيّة رسول الإسلام ، من حيث أن الكتابة عن شخصيته تقتضي ، أوّل ما تقتضي ـ وفوق كل موضوعية ، وقبل كل شيء ـ الاعتقاد الكامل في رسالته ونبوَّته ، والإيمان الكامل بالدِّين الإسلامي وبالقرآن الكريم الذي اختاره اللَّه من دون البشر لكي يُبْلغ الناس به . وحيث أن هؤلاء المستشرقين هم من غير المسلمين أساساً فإنه لا يصحّ فهم شخصية محمّد ، عليه السلام ، من خلال كتبهم، لأنه ينقصها الإيمان برسالته[1]، وهو إيمان لا بدّ وأن يعمِّر قلب من يكتب عنه . ولكن لا بأس من الإطّلاع على كتب هؤلاء المستشرقين إن كانت خالية من الإسفاف والتعصّب ، وذلك لمجرّد العلم بالشيء ، وللردِّ على أقوالهم وكتاباتهم ، دفاعاً عن الإسلام ، إن اقتضى الأمر الردّ عليهم .

---

(1) ولقد حذَّر اللَّهُ المسلمينَ من الإنسياق وراء أمثال هؤلاء، حيث قال، سبحانه، في سورة الأنعام (آية 150): ﴿. . ولا تتّبع أهواء الذين كذّبوا بآياتنا، والذين لا يؤمنون بالآخرة﴾. كما قال في سورة الأعراف (آية 147): ﴿والذين كذّبوا بآياتنا ولقاء الآخرة حبطت أعمالهم﴾.

الفَصْلُ الخَامِس

تطوُّرُ وَمنهَجيّة عِلم التّاريخ عِنْدَ العَرب مُنْذ القرَن الثّالِث للهِجرَة



تعاظُم وتنوُّع المادة التاريخيّة والإهتمام بالعلماء والمؤرِّخين :

مثلما رأينا ، فإن القرن الثاني ، ومطلع القرن الثالث للهجرة كانا يمثِّلان عند العرب والمسلمين البداية الحقيقيّة لتدْوين علم التاريخ . وكانت الإرْهاصة الأولىٰ للكتابة التاريخية قد تمثّلت في مُدوَّنات الإخْباريين الأوائل الذين عرضنا لهم ، والذين جمعوا لنا شُتات المعارف التاريخيّة الخاصة بالفترة الجاهلية ، من قصص أيّام العرب ، والأنسَاب ، والأشعار ، ومزجوها بمعارفهم الأخرى التي اسْتقوها عن الأديان والأُمم السابقة ، وعن الأقوام البائِدة ، وحول ملوك الشعوب والأمم المجاورة في قديم الزمان . حيث شجعهم وأوْعز لهم بجمْع هذه الأخبار ، على الخصوص ، الخلفاءُ الأمويُّون ، الذين رغبوا ، منذ قيام دولتهم على الاطِّلاع على تواريخ الأمم الأُخرىٰ ذات الحضارات الضارِبة في القِدم . فقد رُوي عن معاوية بن أبي سفيان ، مؤسِّس الدولة الأموية ، أنه كان يقضي الثلث الأوّل من الليل في مطالعة أخبار العرب ، وأيّامها ، والعجم وملوكها ، ثم ينام ثلثه الثاني ، ويصحو بعد ذلك ليقضي الهزيع الأخير من الليل في مطالعة سِيَر الملوك وأخبارهم ، والحروب ، والمكائد ؛ وحوله غلمان مهمّتهم قراءة هذه الأخبار التاريخية عليه من صحفٍ بأيْديهم .

ومنذ بدايات القرن الثالث الهجري ، وحتى أوائل القرن الرابع ، نلاحظ زيادة جوهريّة في حجم المادة التاريخية التي دوّنها المؤرّخون المسلمون ، ونلاحظ إزدياد مصادرها ، وتنوّع موادّها ، وإتّساق مناهج تأليفها . وتطابقَ ذلك مع استقرار الدولة العبّاسية ، واستكمال مؤسّساتها ، وإنشاء مختلف دواوينها ، ولا سيّما دواوين الجُنْد ، والإنْشاء ، والخراج والبريد ؛ حيث تمكّن المؤرخون من الانتفاع بسجلّات تلك الدواوين في إثراء مادة مؤلّفاتهم التاريخية . كما انْتفع المؤرِّخون في تلك الفترة بكل ما عثروا عليه من مخلّفات الدولة الأموية وعهد الخلفاء الراشدين قبلها ، وما تبقّى عنهم من سجلات ووثائق تتضمّن مراسلاتهم السياسيّة ومعاهداتهم الرسميّة . وانتفعوا أيضاً بما وجدوه مدوّناً عن أحداث القرن الأول للهجرة، وما صادفوه من تراجم أو روايات عن كبار الشخصيّات ، من خلفاء وقُوّاد ، وعُمّال ، وقضاة وولاة وأُمراء للحج ، وغيرهم ، إلى جانب أوصاف الحروب والفتوحات ، ووقائع الغزو.

كما أن إنشاء ديوان البريد ، وسهولة التِّرحال والتّنقّل بين أصقاع الدولة الإسلاميّة الواسعة ، حملت الكثيرين من طلّاب العلم ، ومن بينهم المؤرخين ، على القيام بالرحلة في طلب الرواية العلمية ، حرصاً منهم على تلقِّي العلم والرواية التاريخية والدينيّة من أفواه أو كتب الثُّقاة من المسئولين والعلماء أو شهود العيان . وشجعهم الجو العلمي الذي ساد خلال قيام الدولة العبّاسية على الحرص على مشاهدة عجائب البلدان والأمصار وآثارها ومدنها وأنهارها وبحارها وشعوبها . فتوفر للمؤرِّخين المسلمين بذلك مصدر هام رفدوا به مادتهم التاريخية ، واستقوا مزيداً من المعلومات إمّا عن طريق تتبُّع الرواية الشفهيّة ، أو عن طريق المشاهدة العيْنيّة للمواقع ، أو دراسة المدوَّنات والوثائق .

وبتعاظم وتنوُّع المادة التاريخية وكثْرة مصادرها ، على هذا النحو ، صار

للتأليف التاريخي قواعده ومناهجه ، وثقافته المتميِّزة ، وأخذ يستقلّ شيئاً فشيئاً عن علم الحديث وعن العلوم الدينية بوجهٍ عام ، وصار له رجاله ومتخصِّصوه بعدما كان مجرّد رافد للعلوم الحديثيّة ، وأصبح للمؤرخين شأنهم ومكانتهم ، واحتلوا في الثقافة العربية الإسلامية مكاناً مرموقاً برهنوا على جدارتهم به .

وكان مؤلِّفوا السِّيرة والمغازي ، والطبقات ، ومؤرِّخوا الفتوحات الإسلامية ، وأصحاب تراجم الخلفاء والعمّال والقضاة والقُوَّاد ، أكبر الممهدين للتأليف التاريخي المنهجي خصوصاً منذ العصر العبّاسي ، حيث أوجد هؤلاء المؤرخون القواعد الأساسية للتأليف في أحوال الأمة وشعوبها وأمصارها ومعاركها وحضارتها ، وبذلك تحوّلت اهتماماتهم المبدئيّة إلى اهتمامات أوسع وأرحب وصاروا يؤلِّفون كتبهم في التاريخ العام للأمة .

وهكذا ، فإنه بمرور الزمن ، اتّسع أُفق الكتابات التاريخية عند المسلمين ، ونمت حركة تدوين المصادر التاريخية الموثّقة .

والحقيقة أنه تكْمن وراء نمو ورسوخ التاريخ كعلم عند العرب والمسلمين جُمْلة من العوامل التي تُدلِّل على أن هذا العلم قدْ نما وترعْرع في وسط عربي إسلامي صرْف ، ولم ينشأ نتيجة لأيّة عوامل خارجية أو دخيلة على الثقافة العربية ، أو غريبة عن تطوُّر احتياجات الأمة الإسلامية .

ونحن نعلم أن حركة الترجمة عن اللُّغات والعلوم الأجنبية قد بدأت منذ عصر بني أميّة ، حيث تمّت ترجمة بعض كتب الطب والنجوم والكيمياء من اللغات الإغريقية ، والقبطية والسّريانيّة والفارسيّة . ثم تنامت هذه الحركة في عهد العبّاسيين منذ عهد الخليفة العبّاسي الثاني أبي جعفر المنصور ، ثم إبَّان عهد هارون الرشيد ، ثم بلغت مداها في عهد المأمون في مطلع القرن الثالث الهجري ، حيث أنشأ « بيت الحكمة » ، وزوّده بخيرة المترجمين ، وتمّت من خلال هذه المؤسسة العلمية الشهيرة ترجمة أمّهات كتب أفلاطون ، وأرسطو ،

وأبقراط ، وجالينوس ، وإقليدس ، وبطلميوس ؛ في الفلسفة ، والمنطق ، والطبّ ، والرياضة والفلك والجغرافيا . وكثُر النقل عن اللغات الإغريقية ، والفارسيّة ، والسريانيّة ، والهنديّة . غير أن الذي نعرفه أن كتب التاريخ لم تكن من بين ما شملته حركة الترجمة الواسعة في العصر العبّاسي . ونحن لا نعرف أن الخلفاء الأمويين والعبّاسيين قد اهتمُّوا بترجمة آثار الأمم الأخرى في مجال التاريخ ؛ اللهم سوى ما سبق لنا وذكرناه من حرص بعض أوائل الخلفاء الأمويين من الاطلاع على ماضي ملوك فارس ، أو التزوُّد بأخبار البلدان المفتوحة في الفترات التي سبقت دخول شعوبها الإسلام ، وهذا ما فعله الإخْباريُّون الأوائل قبل تدْوين تاريخ السِّيرة النّبويّة والفتوحات الإسلامية . وكل هذا يدلّ على أن علم التاريخ نشأ ـ بخلاف العديد من العلوم التي عرفتها الثقافة العربيّة الإسلامية ـ نشأة اقْتضتها دواعي الحياة العربية الإسلامية نفسها دون إسهامات أخرىٰ من الثقافات الأجنبية. ويمكن إجمال العوامل التي أثَّرت في نشأة وتطور علم التاريخ في القرون الأولى للهجرة ، فيما يلي :

ـ جهود الإخباريين الأُوَل الرَّامية إلى سرْد وتسجيل أخبار العرب في جاهليتهم ، وإلى معرفة ماضي الأقوام البائِدة التي سكنت شبه الجزيرة العربية ؛ الأمر الذي دفع هؤلاء الإخْباريين إلى مزج مادّتهم الإخْبارية بعناصر اسْتقوها من أصحاب الديانات الأخرى ، ممن دخلوا الإسلام من يهود ونصارىٰ وكذلك من الأساطير والتواريخ الفارسيّة القديمة .

ـ إن علم التاريخ نشأ أوّل ما نشأ نشأته الحقيقية ، نتيجة لضرورات دينيّة فرضها حَرص المسلمين على توثيق علم الحديث روايةً ومنهجاً ومعرفةً بالرُّواة على أُسس مقنّنة .

ـ الاهتمام الكبير بشخصيّة النبيّ ، صلّىٰ اللّه عليه وسلّم ، وتوثيق أخبار سيرته ومغازيه وتسجيل كل ما يمس حياته وصفاته وشمائله بكل أمانة وصدق .

ـ إهتمام علماء اللغة العربية وآدابها ونحوها بتـدْوين وتدارُس « أيّام العرب » ، وأشعارهم وأنساب قبائلهم في الجاهلية لإثراء الثقافة الإسلامية بتفاصيل موْروثهم الأدبي والتاريخي .

ـ وضْع التقويم الهجري ، منذ أيّام الخليفة عمر بن الخطّاب ، لأسباب ودواعي عمليّة . ويُرْوى حول ذلك الكثير . فقِيل مثلاً أن أبا موسىٰ الأشعري كتب إلى الخليفة عمر قائلاً : « إنه تأتينا منك كُتُب ليس لها تاريخ ، فأرِّخْ لتستقيم الأحوال » فأرّخ عمر . وقيل كذلك : « لم يكن في صـدْر الإسلام تأريخ إلى أن وُلّي عمر بن الخطّاب ، وافتتح بلاد العجم ، ودوَّن الدواوين ، وجبىٰ الخراج ، وأعطىٰ الأعطية ، فقِيل له : ألاَ تُؤرِّخْ؟ فقال : وما التأْريخ؟ فقالوا : شيء كانت تفعله الأعاجم ، يكتبون في شهر كذا من سنة كذا . فقال عمر : هذا حسن ، فأرِّخوا! » . وكذلك قال الهيْثم بن عدي ، الإخْباري : « أوّل من أرَّخ يعْلىٰ بن أميّة ؛ كتب إلى عمر بن الخطّاب من اليمن كتاباً مؤرَّخاً ، فاستحسنه وشرع في التأْريخ». وكان التأْريخ للأحداث عند تدْوينها في الثقافة العربية بعد الإسلام ، من أهم أسباب نزْع الصبغة الأسطورية عنها وإدخال عنصر الزمن في تدوين الأحـداث . ولقد ابتكـر المؤرِّخون العـرب منهجيّة التأْريخ بالسنة والشهر، بل وباليوم لضمان صحّة تسجيل الأحداث[1] .

ـ تسجيل أحداث الفتوحات الإسلامية ، كإستمرارية طبيعية في تـدوين تاريخ الأمة الإسلامية .

ـ تكامل أجهزة الدولة العربية الإسلامية ، وظهور واستقرار دواوينها ، لا سيّما دواوين الجنْد ، والرسائل ، والخراج ، والبريد ، مما ساعد المؤرِّخين على الحصول على وثائق تاريخية هامّة .

---

(1) ويقول المستشْرق الإنجليزي «مارجوليوث»: إن مثل هذه الدّقّة في التأريخ لم يعرفها المؤرخون الأوربيـون قبل عام 1597. انظر مارجوليوث: «دراسات عن المؤرخين العرب»، ترجمة حسين نصّار، ص 29.

ـ إهتمام الخلفاء والأمراء والعمّال بالتاريخ والمؤرِّخين لضمان تسجيل جلائل أعمالهم وإنجازاتهم وفتوحاتهم وحروبهم ، وتدْوين تاريخ أُسراتهم الحاكمة ، والتّنْويه بفترات حكمهم ، كيْ تحفظها كتب التاريخ للأجيال التالية من أبناء الأمّة .

ـ ظهور فئة من كبار المؤرِّخين المسلمين الذين تميّزت شخصيّاتهم بحماسة لدراسة ماضي الأمة دراسة منهجية ، وتحقيق أحداث هذا الماضي وجمْع رواياته ووثائقه من شتّىٰ المصادر ، دون انتظار أيّ جزاء أو كسب مادِّي من أحد ؛ فالطبري مثلاً كان ينفق على نفسه من ريُوع أملاكه .

ـ إرْساء العلماء ـ منذ وقت مبكر ـ لتقاليد القيام بالرحلات العلمية إلى شتّى بقاع العالم الإسلامي وعواصمه ودُور العلم فيه للإلتقاء بأقرانهم وأساتذتهم من العلماء ، طلباً للتزيُّد من العلوم الإسلامية ومتابعة تطوّراتها . وكانت الرحلة عند العلماء مقترنة بتأْدية فريضة الحج وزيارة قبر الرسول والجلوس إلى علماء المدينة لدراسة الحديث والفقه والسِّيرة النَّبويّة على أيْديهم والاحتكاك الشخصي بهم[1]. ثم تطور هذا المفهوم للرحلة العلمية، فأصبح دارس العلم يتوخّىٰ زيارة العلماء ومعاهد الدراسة وحلقات الدرس في المساجد في العديد من المدن والحواضر الإسلامية . وأصبحت أمثال هذه الرحلات من أهم شروط التأْهيل العلمي الحق لدى علماء المسلمين ، ومن بينهم المؤرِّخين . وكان من فوائد هذه الرحلات العلميّة ، إطِّلاع من يقوم بها على جميع مظاهر الحضارة الإسلامية ، والاحتكاك بمختلف شعوب الأمة . فنجم عن ذلك أن العالِم المسلم صار ، بفضل ترحاله المتواصل ، على علمٍ بكل ما يمسُّ تاريخ وجغرافية وعلم أُمّته . وكان الدارس يشدُّ رِحاله إلى

---

(1) ألّف الخطيب البغدادي، في الخصوص، كتاب: «الرحلة في طلب الحديث»، الذي نشره وحقّقه: الدكتور نور الدين عتر بدمشق سنة 1975.

مختلف الأوطان الإسلامية ، إمَّا لجمْع روايات حديثيّة أو فقهيّة ، أو تاريخية ، أو للوقوف على جغرافية البلاد ومدنها وطرقها ومسالكها ، وإمَّا لشراء المخطوطات ، واقْتناء أُمَّهات الكتب ، أو اسْتنْساخها والتّردّد على أسواق الورَّاقين لجمْع أدوات دراسته من مؤلَّفات نادرة ، أو للإتصال بالخلفاء والحكّام الإقليميين لإهدائهم نسخاً من مخطوطات كتبه وتلقي الهدايا والأعطيات والأموال التي كان الحكّام المسلمون يحرصون على مدِّ أمثال هؤلاء العلماء بها ، اعترافاً بجهودهم في خدمة العلم .

ـ تطوُّرُ تقنيَّات الكتابة والتحرير والتأليف ، وتوفُّر وسائل التّدْوين . ونخصُّ بالذكر هنا صناعة الورق التي عرفها العرب منذ القرن الثاني الهجري ، وكانت صناعة الورق قد انتقلت إلى العرب من الصِّين عن طريق سمرقنْد سنة 133هـ . ولقد عُرف ذلك الورق بورق سمرقند ، أو ورق خراسان . ثم أُنشىء أول مصنع للورق ببغداد في سنة 178هـ ؛ وكان أشهر أنواعه في تلك الفترة : الورق الخرساني ، والورق السليْماني ، والورق الطَّلْحي ، والورق الفرعوني ، والورق الجعْفري ، والورق الطاهري .

وبالنظر إلى إتساع عمليات التّدوين والتأليف ؛ خصوصاً المدوَّنات الفقهيّة والتاريخيّة واللغويّة ، فقد ظهرت للورق أسواق خاصة ، هي أسواق الورَّاقين . ولقد سهَّلت صناعة الورق ظهور مهنة الوِراقة في العواصم الكبرى كبغداد ؛ وترتب على ذلك التوسّع الكبير في عمليات نسخ المخطوطات والمؤلَّفات الشهيرة ، مما زاد في سرعة تداولها .

وبتوفُّر هذه العوامل والشروط والمعطيات ، توفرت للعلوم في الدولة العربية المترامية الأطراف ، كل أسباب الإزدهار ، وتعاظم عدد العلماء ، وكثُرت مؤلَّفاتهم في شتّىٰ الميادين . وكان علم التاريخ من بين العلوم التي استفادت أكبر استفادة من هذه العوامل والشروط ، فكثرت بالتالي المؤلَّفات

التاريخية ، وازداد عدد المؤرِّخين ، وقام هذا العلم على ركائز متينة جعلته يحتلّ مرتبة ومكانة مرموقتين بين مختلف فروع الثقافة والمعرفة العربية الإسلامية .

وهكذا ، فإن علم التاريخ لم يعد مجرّد تجميع روايات وأخبار متفرِّقة ، وعلى غير هُدى ، وإنما أصبح علماً له أُسسه وشروطه ومنهجه ، وأصبح لهذا العلم رجاله المتخصِّصون في الكتابة فيه .

منْهجيَّة وشروط التَّدْوين التاريخي عند المسلمين:

كان الإِخْباريُّون المسلمون في البداية ـ بل وحتى بعض كبار المؤرخين في القرنين الثالث والرابع للهجرة ـ يطعِّمون مادتهم التاريخية بالأساطير والخرافات والروايات الشعبيّة المتداولة . وكانوا كذلك يميلون في كثير من الأحيان إلى مبالغات وتضخيمات كبيرة ، خاصة كلما تطرّقوا إلى أعداد الجُنْد ، أو مقادير الأموال ، أو ذكر الأسلاب . ولقد فطن ابن خلدون إلى هذه المبالغات ، فيما بعد ، فقال في مقدّمته : « . . ونجد الكافَّة من أهل العصر إذا أفاضوا في الحديث عن عساكر الدُّول التي لعهدهم أو قريباً منه ، وتفاوضوا في الأخبار عن جيوش المسلمين أو النصارى ، أو أخذوا في إحصاء أموال الجبايات ، وخراج السلطان ، ونفقات المتْرفين ، وبضائع الأغنياء المُوسرين ، توغَّلوا في العدد وتجاوزوا حدود العوائد ، وطاوعوا وساوس الإغْراب . فإذا ما استكشف أصحاب الدواوين عن عساكرهم ، واستُنبطت أحوال أهل الثروة في بضائعهم وفوائدهم ، واستجلبت عوائد المتْرفين في نفقاتهم ، لم تجد معشار ما يعدُّونه ؛ وما ذلك إلاّ لولوع النفس بالغرائب ، وسهولة التجاوز على اللسان ، والغفْلة على المتعقِّب المنتقد »[1] .

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص 11.

ومن ناحية أخرى ، كان المؤرخون المسلمون لا يجـدون ، في أحيان كثيـرة ، حرجـاً في النقل نقـلاً مباشـراً عن مؤلَّفـات سـابقيهم ، بـل وحتى معاصريهم أحياناً . وكـان بعضهم يحرص على ذكـر اسم الكتاب والمؤلِّف الذي نقل عنه ، في حين يُغْفل غيرهم ذلك . والسبب في ذلك أن عادة النقل كانت أمراً شائعاً ، حيث كانوا لا يتحرّجون في نقل معظم مادة كتب الآخرين . ولعل السبب في ذلك قلّة عدد نسخ الكتاب المتداوَلة ، فيضطر المؤلِّف إلى تضمين كتـابه مقتـطفات مـطوّلة ، وأحيـاناً بعض الفصـول الكاملة من كتب الآخرين[1] . والكتابة التاريخية لم تكن تهتم بالدرجة الأولى سـوى بتجميع المادة ، دون الإلتفات في معظم الأحيان إلى نقد الروايات التاريخية من حيث المتْن ، لأن النقد كان مُنْصبًا فقط على صحّة السَّند . فلم يكن هنالك تعليل ولا استنباط للحقائق التاريخية . بل كان بعض المؤرخين يُورد عدة روايات متناقضة ، دون التعرّض لنقدها أو المقارنـة بينها ، أو تـرجيح بعضهـا على البعض الآخر ، اسْتناداً على طبائع الأحوال ومنطق العقل ، لأن العُهْدة في صحة الرواية من كذبها تقع على كاهل الراوي عندهم . كما كان من عادة المؤرِّخين ، أحياناً ، الجنوح إلى الاستطراد والحشو والانتقال من موضوع إلى موضوع آخر فجأة ودون مقدِّمات . كـذلك فقـد كانت الـروايات التـاريخية الصحيحة تختلط بروايات يرفضها العقل ، لبُعد احتمال وقوعها ، أو لغلبـة الطابع الأسطوري عليها . ولقد ساعد تركيز الاهتمام على السَّند وحده والنقل الأعمى لروايات شفهيّة أو مكتوبـة مُسْندة إلى سـرد أخبارٍ خـاطئة وأحـداث مُفْتعلة ، لا تصمد أمام النقد والتّمحيص . ولذا ، فإنه على الباحث دائماً أن يُخْضع قراءاته في التاريخ العربي الإسلامي العائد إلى فترات تدْوينه الأولى لمنهج النقد العقلي السليم ، والتَّحقّق من مدى صدق الروايات ـ لا اعتماداً

(1) انظر: سيدة إسماعيل كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 2، 1976، ص 51.

على صحة السَّند وحده ـ ولكن بتحكيم العقل والمقارنة مع ما احتوته المصادر التاريخية العربيّة الأخرى التي تعرّضت لنفس تلك الروايات .

وعلى أيّة حال ، فإن تطبيق منهج الإسْناد في الرواية قد أخذ يفقد دقّته ومبالغته ، بعد انتهاء فترة إرساء قواعد تدوين السِّيرة النبويّة ، حتى كاد هذا المنهج أن يختفي تماماً عند بعض المؤرخين ، من أمثـال ابن قُتيْبة ، وأبي حنيفة الدّيْنوري ، واليعقوبي ، الذين تساهلوا في تطبيق قواعد هذا المنهج الذي لا يكاد يلتفت إلى محتوى الخبر التاريخي في حدّ ذاته ، لأنه ينصبُّ على السَّند وحده . وظلت هذه الحال قائمة حتى جاء الطَّبري ، فأعاد لمنهج الإسْناد مكانته الأولى في الدراسة التاريخيّة .

ولقد سبق لنا وأنْ ذكرنا كيف وُلد علم التاريخ وترعْرع في أحضان علم الحديث ؛ ولذا فقد طُبِّقت على رُواة أحداثه بعض شروط الجرْح والتَّعْديل المُسْتقاة من الفقهاء وكُتَّاب السِّيرة النبويّة ؛ وأكبر دليل على ذلك وصْف فقيه المدينة مالك بن أنس لمحمد بن إسحاق بأنه : « دجَّال » ، كما مرَّ بنا في سياق آخر .

ولقد ألحَّ بعض المؤرخين على ضرورة تطبيق الكثير من شروط الجرْح والتَّعْديل على أصحاب الكتابات التاريخية ـ قياسـاً على ما يحـدث بالنسبـة لعلماء الحديث النبوي ـ لكي لا تُتْرك كتابة التاريخ بدون ضوابط ، وتنجو من الكذب والتّحيُّز والنظرة الذاتية .

فنجد الفقيه تاج الدين السُّبكي ، صـاحب كتاب « طبقـات الشافعيّـة » المتوفي سنـة 771 هـجرية ، يشترط في المؤرِّخ ما يلي ، فيقول :

« . . لا بدّ أن يكون المؤرخ عالِماً ، عدْلاً ، عارفاً بحال مَنْ يؤرِّخ له ، ليس بينه وبينه من صداقة ما قد يحمله على التَّعصب له ، ولا من العداوة ما قد

يحمله على الغضّ منه ، وربما كان الباعث له على الضعة من أقوام مخالَفة العقيدة ، وإعتقاد أنهم على ضلال ، فيقع فيهم ، أو يقصِّر في الثناء عليهم لذلك » .

كما نجد والده الفقيه الشافعي علي بن عبد الكافي السُّبكي ، المتوفي سنة 756 هجرية ، يقول في شروط المؤرِّخ ـ قبل ابنه تاج الدين ـ ما يلي :

« يُشترط في المؤرِّخ الصدق ، وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى وأن لا يكون مما أخذه في المذاكرة ثم كتبه بعد ، وأن يسمِّي المنقول عنه . فهذه شروط أربعة فيما ينقله من قبل نفسه [. . .] ويشترط فيه أن يكون عارفاً بحال المترجَم علماً وديناً وغيرهما من الصفات [. . .] وأن يكون حسن العبارة ، عارفاً بمدلولات الألفاظ ، حَسَن التصوّر بحيث يتصور ـ حين يؤرِّخ لشخص ـ جميع حاله ، ويعبِّر عنه بعبارة لا تزيد عنه ولا تنقص ، وأن لا يغلبه الهوى ، فيخيِّل إليه هواه الإطناب في مدْح من يحبّه ، والتقصير في غيره ، وذلك بأن يكون عنده من العدْل ما يقهر به هواه ، ويسلك معه طريق الإنصاف »[1] .

أمّـا عبد الرحمٰن بن خلدون ، فيقول في المقدمة حول شروط المؤرِّخ عنده ما يلي :

« يحتاج صاحب هذا الفن [التاريخ] إلى العلم بقواعد السياسة ، وطبائع الموجودات ، واختلاف الأمم والبقاع والأعصار ، في السِّيَر والأخلاق والعوائد والنِّحل والمذاهب وسائر الأحوال ، والإحاطة بالحاضر من ذلك ، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق ، أو بوْن ما بينهما من الخلاف ، وتعليل المتّفق منها والمختلف ، والقيام على أصول الدول والمِلَل ، ومبـادىء ظهورهـا ،

---

(1) انظر: كتاب «معيد النِّعم ومُبيد النِّقم» لتاج الدين السبكي.

وأسباب حدوثها ، ودواعي كونها ، وأحوال القائمين بها وأخبارهم ، حتى يكون مُسْتوْعباً لأسباب كل خبره »[1] .

أما المؤرِّخ المصري أحمد بن علي المقْريزي ، المتوفي سنة 845 هجرية ، فإنه يتحدّث عن منهجه في تأليف كتابه المسمى « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ـ المعروف بـ « الخطط المقْريزيّة » ـ ما يلي :

« . . قصدتُ في هذا الكتاب إلى ثلاثة أنحاء ، وهي النّقلُ من الكتب المصنَّفة في العلوم ؛ والرواية عمَّن أدركتُ من مشْيخة العلم وجُلَّة الناس ، والمشاهدة لما عاينته ورأيْته : فأمّا النقل من دواوين العلماء التي صنَّفوها في أنواع العلوم ، فإني أعزُو كل نقلٍ إلى الكاتب الذي نقلت عنه ، لأخلُص من عهدته ، وأبْرأ من جريرته ؛ فكثيراً ممَّن ضمَّني وإيَّاه العصر واشتمل علينا المصْر ، صار لقلَّة إشرافه على العلوم ، وقصور باعه في معرفة علوم التاريخ ، وجهل مقالات الناس ، يهجهم بالإنكار على ما لا يعرفه ؛ ولو أنصف لعِلم أن العجز من قِبله . وليس ما تضمّنه هذا الكتاب من العلم الذي يقطَع عليه ولا يحتاج في الشريعة إليه . وحسب العالِم أن يعلم ما قيل في ذلك ويقف عليه . وأمّا الرواية عمَّن أدْركتُ من الجُلَّة والمشايخ ، فإني في الغالب والأكثر أُصرِّح باسم من حدَّثني ؛ إلاّ أن لا يُحْتاج إلى تعيُّنه ، أو أكون قد أُنْسيته ، وقَلَّ ما يتّفق مثل ذلك . وأما ما شاهدته ، فإني أرجو أن أكون ، وللّه الحمد ، غير مُتَّهم ولا ظنِّين »[2] .

وأما المؤرِّخ والفقيه شمس الدين السخاوي (توفي سنة 902هـ) فإنه يقول

---

(1) ابن خلدون: «المقدّمة»، مصدر سابق، ص 28.

(2) تقي الدين المقريزي: «كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، دار صادر، (أوفست، دون تاريخ)، ص 4.

في كتابه : « الإعلان بالتّوْبيخ لمنْ ذمَّ التاريخ » ، في شروط المؤرِّخ وأحواله مايلي :

« . . لا بدّ أن يكون المؤرِّخ عالِماً بطريق النقل حتى لا يُجْـزم إلّا بما يتحقّقه ؛ فإن لم يحصل له مُسْتند مُعْتمد في الرِّواية ، لم يُجزْ له النقـل ، ليكون بذلك محترزاً عن وقوع المجازفة والبُهْتان والإفْتئات والعدوان وهو لا يشعر ولا يبصر ، وينفر عن تاريخه العقلاء والعلماء والنبلاء والحكماء ، ولا يرغب فيه إلّا من هو مثله أو أفحش »[1] .

ومثلما ترىٰ ، فإن علماء المسلمين قد وضعوا لكتـابة التـاريخ شـروطاً منهجيّة ، وخلقيّة ، وتوْثيقيّة صارمة ، سار على هدْيها الثُّقاة من المؤرِّخين منذ القرون الأولى للإسلام . وكان أكبر إسهام منهجي لهم في دراسة التاريخ ، هو تبنّيهم منذ وقت مبكّر لمبادىء مُصْطلح الحديث ، وإتّباع طُرُق تحقيق الحديث روايةً ودرايةً . وكان من أشهر مَنْ تحدّث عن منهج البحث التاريخي أو وضع فيه كتاباً كاملاً ، كل من : تـاج الدين السبكي ، وابن خلدون الـذي تعتبر مقدمته من أهم كتب المنهجية التاريخية قاطبة وأولها ظهوراً ؛ والسخاوي في كتابه المذكور أعلاه « الإعْلان بالتّوْبيخ لمن ذمّ التاريخ » ؛ وكذلك السّيُوطي في كتابه « الشّماريخ في علم التاريخ » ؛ ورسالة محمد سليمان الكـافيجي التي قال عنها ناشرها المستشرق المعاصِر « فرانتز روزنتال » إنها تعتبر أقدم رسالة إسلاميّة معروفة لدينا عن نظرية علم التاريخ ، وهي رسالة طبّق فيهـا الكافيجي أُسس مصطلح الحديث وضمّنها منهجاً للكتابة التاريخيّـة ، وكان الكافيجي قد ألّف رسالته هذه في القرن الثامن الهجري .

وكان واعز الإتقان والتّفاني في التّوثيق ، والرغْبة في بلوغ أقصى درجات

---

(1) شمس الدين السخاوي: «الإعلان بالتّوْبيخ لمن ذمَّ التاريخ»، دار الكتاب العربي، بيروت، 1979، ص 69.

الكمال في تدْوين الحقائق يحدو هؤلاء العلماء والمؤرِّخين العرب ، إلى درجة أن بعضهم لم يكن يرضَ عنِ أي كتاب ألّفه ، ويتمنّىٰ لو استطاع أن يزيد في غرْبلة مادته وتحسين محتواه . ولقد عبَّر عن ذلك أكبر تعبير القاضي الفاضل البيْساني في رسالة وجّهها إلى العماد الأصفهاني ـ صاحب كتاب « شذرات الذهب » ـ حيث قال له : « إنِّي رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه ، إلاَّ قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زِيد هذا لكان يُسْتحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل ؛ وهذا من أعظم العِبَر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر »[1] .

(1) أورد هذا النص الشهير «فرانتز روزنتال» في كتابه: «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»، ص 184.

الفَصْلُ السَّادِس

كِبَارُ المُؤَرِّخِينَ المُسْلِمِين



التـأْليف التاريخي منـذ مطْلع القـرن الثالث الهجـري حتى القرن العـاشـر الهجري :

تناولنا في سياقَيْن متتاليين ؛ حيـاة ومنهج ومؤلَّفـات ومصادر أربعـة من الإِخْباريين المسلمين الذين يمثِّلون الإرهاصات الأولى للتأليف التاريخي في الثقافة العربية ، وحياة ومنهج ومؤلَّفات ومصادر خمسة من أشهر مؤلِّفي السِّيرة النبويّة ، الذين وضعوا الأُسس الحقيقية الأولى للتأليف التاريخي ، وخصُوصاً في مجال السِّيَر والتراجم ، في الإِسلام . وهـذان الجيلان من الإِخْبـاريين ومؤلِّفي السيرة كانا يمثِّلان القواعد الأولى التي قام عليها علم التـاريخ عنـد العرب والمسلمين ، وكانت مؤلَّفاتهم قد حدّدت الإِطارات الأوّلية التي سارت علي هدْيها الكتابة التاريخية في القرنَيْن الثالث والرابع للهجرة وما تلاهما من القرون .

وإذا كان علم التاريخ قد خضع في مرحلته الإِخْبارية لبعض المعطيات الأسطورية والخرافية وللتأثُّر بعض الشيء بالإسرائيليّات ، ثم خضع في مرحلة تالية لتآليف السيرة النبويّة ولعلم الحديث ومناهجه ومُصْطلحه ودار في فلكه كأحد علومه المساعدة التي كان هدفها الأساسي معرفة رجاله وفقهائه ؛ فإن هذا العلم أخذ منذ مطلع القرن الثالث الهجري يتحرّر من ربْقـة الروايـات

الأسطورية ، ومن سيطرة الفقهاء الذين رأوا فيه مجرّد تتمّة ضرورية لمنْظومة العلوم الدينيّة المكرّسة لخدمة القرآن والحديث والسُّنّة .

فمنذ منتصف القرن المذكور أخذت تظهر بدايات التأليف التاريخي بمعناه الواسع ، وأخذ علم التاريخ يقف على قدميه كعلم مستقل عن العلوم الإسلامية الأخرى ، ولم تعد مادته تقتصر على مجرّد جمْع مواد مستمدّة من أقوال ومدوّنات الإخْباريين القدماء ، أو من كتب السِّيرة ؛ بل إنه صار ـ نتيجة لجملة العوامل التي ذكرناها ، والمتمثّلة في استقرار دولة الإسلام وإنشاء دواوينها ومؤسّساتها ، وكتلْبية لمتطلّبات حياتها الثقافيّة التي أُرسيت قواعدها في شتّى المجالات ، ونتيجة لكثرة وثائق دواوينها ، وتشابك أحداثها كدولة كبرى ـ علماً يستمدُّ مصادره عن واقع الحياة العربية الإسلامية من مختلف المواد المتنوِّعة الزاخرة بالمعلومات التاريخية ، والتي كان يجدها المؤرِّخ بوفرة أينما ذهب . فصارت المعرفة التاريخية تُطْلب لِذَاتِها ، لا لخدمة علم آخرٍ من العلوم ، وصار الهدف من كتابة التاريخ ـ إلى جانب استلهام العِبرة من دروس وأحداث الماضي ـ علماً كرَّس نفسه لخدْمة هذه الدولة القوية وتسجيل مآثرها ، ورصْد أحداثها كبيرها وصغيرها ، وتدْوين سِيَر عظماء رجالها . وجُمْلة القول أنه أصبح لهذا العلم رجاله ومتخصِّصوه ، وصارت إهتماماته أوسع بكثير من ذي قبل ، فلم تعد تقتصر على تدوين أحداث مرحلة النُّبوّة الحاسمة ، أو مرحلة حكم الخلفاء الراشدين ، بل تجاوزت ذلك إلى رصْد كل ما يمسّ نشاطات الدولة وكل أحداثها ومراحل تطوُّرها . وبذلك نشأت إلى جانب تآليف السِّيَر والتراجم ـ التي ستظل دائماً فرعاً أساسيًّا من فروع المعرفة التاريخية المتميزة عند المسلمين ـ تآليف أرحب وأوسع وأشمل يمكن أن نطلق عليها تسمية « التاريخ العام » أو « التاريخ العالمي » ، الذي يهتم بالتدوين التاريخي الذي يمسُّ تاريخ البشرية منذ البداية ، مروراً بالرسالات السماوية السابقة على الإسلام ، وبالتاريخ الجاهلي ، وعصر النبي والخلفاء الأُوَل ،

إلى تاريخ الدولة الإسلامية التالي في القرون الأولى للهجرة . وهكذا قفز مفهوم التاريخ منذ القرن الثالث للهجرة من مجرّد علم ينصبُّ على الأخبار الجاهلية ، وعلى السِّيَر والمغازي والطبقات والفتوحات إلى علم يشمل التواريخ العامة ، سواء تاريخ الأمة الإسلامية ، أو تواريخ الأُمم الأخرى . وظل هذا التيّار الشامل في تدْوين الأخبار العامة قائماً حتى القرن السابع الهجري . فدوَّن المؤرخون الذين لا يُحْصى عددهم أحداث وأخبار الدولة العربية الإسلامية بكل تفصيلاته ، ووضعت في ذلك آلاف الكتب والمخطوطات .

وبعدما بلغت الدولة العربية الكبْرى مداها ، وأخذ مدُّ هذه الدولة في عصورها العبّاسية والفاطمية ، والأموية في الأندلس ، ينْحسر ، ليترك مكانه لسيطرة الأتراك والترْكمان والمماليك والأعلاج ؛ توقّف هذا المدُّ العظيم من جهود علماء التأليف التاريخي الشامل ، وأعقب عظام المؤرخين المسلمين المبْدعين ، مؤرخون لم يعد لهم عندئذٍ من همٍّ سوى الإكباب على جهود أسلافهم في التأليف التاريخي ، فنظروا في كتبهم ومخطوطاتهم ، وتوقّفوا عند دراستها وإعادة النظر فيها ومحاولة تقليدها . بل إن جُلَّ هَمِّ المؤرخين المسلمين كاد ينحصر منذ القرن السابع للهجرة ، في تذاكُر مؤلَّفات الأوائل ، واختصارها ، أو شرحها ، أو التطويل في بعض مباحثها ، أو غرْبلتها من أسانيدها . وهذا هو حال العلم وأهله في مراحل التّدهور والإنهيار ، إذْ يتوقّف مَعِينُ الإبداع ، ويصبح الخَلَفُ مجرَّد ناقلٍ لما دوَّنه السَّلَفُ . فما أن أشْرف القرن العاشر للهجرة ، إلاّ وأصبحت كتب التاريخ مجرّد ذيول ، وشروح وحواشي ومختصرات للمؤلَّفات القديمة وأصداء مَاجِلَةٌ لها ، لا تنطوي على أيِّ إبداع حقيقي إلاّ فيما ندر[1] . وخلال هذه المرحلة ، ظهرت بارقة مفاجئة

(1) وتمثّل ذلك أكثر ما تمثّل عند مؤرخي مصر في القرن التاسع والقرن العاشر الهجريّين، من =

تمثّلت في شخصية مؤرِّخ مغربي فذّ ، هو عبد الرحمن بن خلدون ، الذي ألّف في القرن الثامن للهجرة تاريخه المشهور ، الذي وطّأ له بمقدمة مطوَّلة في علم التاريخ ومنهجه وفلسفته ، فجاءت هذه المقدمة عملاً فريداً في نوعه ، من حيث الإبداع الفكري وثقابة النظر ، والقدرة على استيعاب كل تجربة التأليف التاريخي عند المسلمين ونقدها ، وهي مقدّمة لم ينسج على منْوالها أحد قبله حتى لدى الأمم الأخرى التي سبقت الأمة العربية في مضمار الحضارة والثقافة والعِلم . ولقد ألّف ابن خلدون هذا العمل النقدي المنهجي الجبّار في عصر كان يتميّز ـ كما قلنا ـ بتقليد السلف ، وتوقُّفِ القرائح عن الإبداع إلّا لِمَاماً ، وعدم القدرة على إحداث أيّة إضافات جديدة جديرة بالتّنْويه في مجال الدراسات التاريخية .

ولنستعرض الآن أهم المؤرخين المسلمين ، ومؤلّفاتهم ، مع إشارات إلى مناهجهم ، والأدوار التي لعبوها في مجال التّدْوين التاريخي ، وذلك منذ القرن الثالث الهجري، وحتى القرن التاسع الهجري، أي حتى المقريزي. وبالطبع ، فإن المجال لن يتّسع لذكر جميع المؤرِّخين المسلمين ـ وما أكثرهم ـ الذين ظهروا تباعاً طيلة هذه القرون ؛ بل إن ما نهدف إليه هو التعريف بأوائلهم ، ثم بأشهرهم ، تاركين للدارس مهمّة دراسة الآخرين ممن أغفلنا ذكرهم ، رغم أهميّتهم أيضاً :

1 ـ ابن قُتيْبة الدِّيْنوري :

هو عبد اللّه بن مسلم ، أصله من مرو ببلاد فارس . تربّىٰ في بغداد وتولّى القضاء في دينور فنُسب إليها . توفي ببغداد سنة 276هـ .

= أمثال: السّخاوي، والسيوطي، والعيْني، وابن عرب شاه، وأبي المحاسن تغري بردي، وابن حجر العسقلاني. هذا، وإن تضمنت بعض كتب هؤلاء شيئاً من الإبداع.

ولقد امتزجت في ثقافة ابن قتيْبة دراسة العلوم الإسلامية ، من حديث وفقه ، ولغة ، ونحو ، وشعر ، وتاريخ . ومن تآليفه :

ـ « **كتاب المعارف** » ، وهو موجز في تاريخ البشرية ، يبدأ من خلق آدم ، ويعرض لقصص الأنبياء ، وتاريخ العرب في الجاهلية ، ولأنساب العرب ، والسِّيرة والمغازي النبويّة ، وأخبار الصحابة والتابعين ، وأحداث الفتوح . ولقد وصف ابن قُتيْبة كتابه هذا في مقدمته قائلاً : « هذا كتاب جمعتُ فيه من المعارف ما يحقّ على من أُنْعم عليه بشرف المنزلة ، وأُخرج بالتَّأدّب من طبقة الحشْوة ، وفُضِّل بالعلم والبيان على العامة ، أن يأخذ نفسه بتعلُّمه ، ويرودها على تحفُّظه ؛ إذْ كان لا يُستغنىٰ عنه في مجالس الملوك إنْ جالسهم ، ومحافل الأشراف إن عاشرهم ، وحَلَق أهل العلم إنْ ذاكرهم . إذْ قلَّ مجلسٌ عُقِد على خِبْرة أو أُسِّس لرُشْد ، أو سلك في سبيل المروءة ؛ إلَّا وقد يجري فيه سبب من أسباب المعارف ، إمَّا في ذكر نبيّ ، أو ذِكر ملك ، أو عالِم ، أو نَسَب ، أو سلف ، أو زمان ، أو يوم من أيّام العرب » . والكتاب ـ كما قلنا ـ عبارة عن موجز من المعلومات التاريخية التي تتألّف في غالبها من القوائم ، والحقائق المتّصلة بالنبيّ ، صلّىٰ اللّه عليه وسلّم ، وجداول الأنساب ، وأسماء الفرق . وفائدة الكتاب لا يُنازع فيها ـ كما قال مارجوليوث ـ ولكن قلَّما يُسْتطاعُ تسميته تاريخاً .

ـ كتاب « **عيون الأخبار** » : وهو في التاريخ العام ، وقسَّمه صاحبه إلى أبواب تناول فيها موضوعات متفرِّقة ؛ منها : السلطان ، والطبائع ، والأخلاق ، والعلم ، والزهد ، والطعام ، والنساء . . إلخ .

ـ كتاب « **الإمامة والسياسة** » : وموضوعه الخلافة في الدولة الإسلامية حتى عصره ، وتاريخها وشروطها وتطوُّرها حتى عصر الأمين والمأمون . ولكن هنالك شك كبير في صحة نسبة هذا الكتاب حقيقة إلى ابن قتيبة ؛ وذلك لما

يتضمّنه هذا الكتاب من خلْط وتزْييف في بعض المواضع ولبعض الأحداث ، ومن جهل مطبق بأحداث مشهورة في التاريخ الإسلامي وقعت في المشرق ، إلى جانب إلمام كامل بتفاصيل أحداث وقعت في الأندلس ، بالرغم من أن الرجل مشرقي . هذا زيادة عن اختلاف في أسلوب كتابته بين فصل وآخر . والكتاب يخلط بين أسماء بعض الخلفاء العبّاسيين ؛ وبه من ضروب الزَّيْف ما ينفي نسبته لابن قتيبة[1] . وقد ألَّف ابن قتيبة في علوم القرآن والحديث ، وعلم الكلام ، والفقه واللغة والأدب . ومن أشهر كتبه الأدبيّة وأكثرها تداولاً ، كتابه **«الشعر والشعراء»**.

2 ـ أحمد بن يحيىٰ بن جابر البلاذُري :

وهو من أشهر مؤلِّفي الفتوحات الإسلامية ، كان مقرّباً للخلفاء العبّاسيين ، كالمتوكل والمستعين ، وقد تتلمذ بعض هؤلاء على يديه . فقد كان من تلامذته عبد اللَّه بن المعتزّ العبّاسي الذي أُسْتُخْلِف ليوم واحد . ومن أساتذة البلاذري محمد بن سعد ـ تلميذ الواقدي ـ والمدائني، ومُصْعب بن الزُّبيْر . أما تلامذته فقد ذكر من بينهم ابن النديم في « الفهرست » : القاضي وكيع ، وجعفر بن قُدامة صاحب كتاب « الخراج » . توفي البلاذري سنة 279هـ . ومن مؤلَّفاته :

ـ كتاب « فتوح البُلْدان » : وهو كتاب هام ، ومصدر أساسي في التأريخ للفترة الأولى من الفتوحات الإسلامية منذ أيّام النبي ، فهو يتضمن وصفاً لكفاح النبي ضد الكفّار بعد هجرته إلى المدينة المنوّرة ، ويتناول حروب الرِّدَّة ، وفتوح الشام والجزيرة ، وأرمينيا ، ومصر ، والمغرب العربي ، والعراق

(1) انظر الحجج والبراهين التاريخية العديدة التي ساقها المؤرخ «مارجوليوث» في كتابه المسمى: «دراسات عن المؤرخين العرب» للتدليل على انتحال وزيف هذا الكتاب وإستحالة نسبته إلى ابن قتيبة، ص ص 134 - 139.

وفارس . والبلاذري يسرد لنا في هذا الكتاب ، بأسلوب مختصر في الغالب ، روايات مُسْندة عن فتح كل إقليم . وهو يعتبر من أهم المصادر عن الفتح العربي في برقة وطرابلس (ليبيا) . والكتاب يعرض لبعض مناحي الحضارة الإسلامية ؛ فهو يتحدث عن الدّواوين ، وتاريخ الكتابة عند العرب ، والمسكوكات الإسلامية ، والخراج . ولقد أُخذ على البلاذري عدم ذكره لمصادره في بعض الأحيان، بالرغم من أنه ألَّف كتابه في فترة كان يسود فيها ذكر الأَسْناد وأسماء الرواة ؛ إلاّ أنه أخبرنا بأنه قام بجمع مادته عن الفتوح الإسلامية من علماء الأقاليم المفتوحة .

ـ كتاب « **أنساب الأشْراف** » : وهو مُؤلَّف ضخم يقع في عشرين مجلداً ، ويتناول تاريخ قريش وتفرُّعاتها وبُطونها . كما أن الكتاب يُعتبر من أفضل المصادر عن بني أميّة ، وخصوصاً عن عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك . وهذا الكتاب هو كتاب في التاريخ الإسلامي يتناول الأحداث من خلال الأنساب ، بحسب روايات مُسْندة وموثّقة . ولقد تم تحقيق بعض أجزائه على أيدي بعض المستشرقين أو الدارسين العرب المعاصرين ، هم الدكتور عبد العزيز الدُّوري ، والدكتور إحسان عبّاس ، والدكتور محمد حميد اللَّه (باكستاني) .

3ـ أبو حنيفة أحمد بن داود الدِّيْنَوَرِي :

وِلد في مطلع القرن الثالث الهجري بدِيْنَوَرْ ، من أعمال العراق . وينتمي إلى أسرة من أصل فارسي . أخذ علمه في اللغة والنحو عن البصريين والكوفيين . رحل إلى المدينة المنوّرة ، وفلسطين ، وأصبهان ، وكان مؤرِّخاً ، ونحويًّا ، ولغويًّا ، وفلكيًّا ، وراوية حديثٍ . وله إلى جانب كتبه التاريخية الآتي ذكرها ، كتب في التفسير والشريعة ، والمنطق ، والرياضة ، واللغة ، وعلم النبات والجغرافيا . توفي سنة 282هـ ، وقيل سنة 290هـ .

اشتهر بكتابه في التاريخ ، المسمى : « **الأخبار الطّوال** » ، الذي تعرّض فيـه للتاريـخ العام والتـاريخ البشـري منـذ آدم ، ثم ثنّىٰ فتـطـرق لقصص الأنبياء ؛ ثم تناول التاريخ الوثني الفارسي ، وتاريخ اليمن القديم ، وعرض لقصّة الإسكندر المقْدوني ، وتاريخ السّاسانيين . وهو ، وإن أفاض في تاريخ الفرس القديم ، نراه عندما يعرض لتـاريخ الخلفـاء الراشـدين وللفتوحـات الإسلامية ، لا يستفيض فيها وإنما يتناولها بإيجاز . وتطرّق في كتابه هذا إلى قضية الصراع بين علي ومعاوية . كما أنه لم يتوسّع في سرده لتاريخ الدولتين الأموية والعبّاسية ، وهو ينتهي بالتأريخ للعباسيين إلى وفاة الخليفة المعتصم باللّه سنة 227هـ . فهو قد أرّخ لدولة الفرس واهتم بها أكثر من اهتمامه بأحداث دولة الإسلام وبالحياة العربيّة . وهو لم يؤرِّخ على الطريقة الحولية التي تتناول التاريخ سنة بسنة ، وإنما اهتم بأحداث دون أخرى في سنوات معيّنة ؛ ولقد جعل هذا الانتقاء التعسفي كتابه « الأخبار الطوال » كتاب أدب عام أكثر منه كتاب تاريخ موثّق متّسق .

ومن مصادره كتابات : ابن عبّاس ، وعُبيْد بن شُريَّة الجرْهمي ، وهشام الكلْبي ، والأصْمعي ، والكُسائي ، والهيْثم بن عُديْ ، وابن المقفّـع . غير أنه ، وإن أشار إلى هؤلاء ، فإنه لا يشير إلى كتبهم . كما أنه لا يلتزم بالأسانيد في رواياته ، ويكتفي أحياناً بإسناد جمعي غير محدّد ، كـأن يذكـر في أول الرواية كلمة : « قالوا . . » .

اشتهر أبو حنيفة الدينوري كذلك بالتأليف في علم النبات ووضع فيه كتاباً لم يصلنا ، وإنما وصلتنا شذرات منـه في « المخصّص » لابن سيده ، وفي مفردات ابن البيطار . كما أن له كتـاب في « علم الأنواء » ، ينم عن عمق معرفته بعلم النجوم .

ولقد عرف ببلاغته في العربية حتى أن الناس قارنوا بينه وبين الجاحظ .

وكانت له معرفة باللغات الهنديّة والفارسيّة والإغريقية . وقال عنه أبـو حيَّان التوحيدي : « جمع بين حكمة الفلاسفة ، وبيان العرب ، له في كل فنٍّ ساق وقدم ، ورواء وحكم » .

4- ابن واضح اليعقوبي :

هو أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح . ولد ببغداد ، كان كثير الأسفار ، فقد تجوّل في : أرمينيا ، وخراسان ، والهند ، وفلسطين ، والمغرب ، وسمرقند . تمتع برعاية المأمون في بغداد وبرعاية الطولونيين في مصر . توفي سنة 284هـ . له كتابان مشهوران ، هما :

- « **تاريخ اليعقوبي** » ، وهو كتاب ضاع عنوانه وبعض صفحاته الأولى ، ولذا فإنه يُكتفي بإضفاء هذه التسمية عليه ، وهو يقع في جزءين ؛ تناول في أوّلهما التاريخ القديم للإنسانية منذ آدم وحتى ظهور الإسلام . وهذا الكتاب يتضمّن أخبار اليهود ، والهنود ، والسريان ، والإغريق ، والرومان ، والفرس ، والزنوج ، والحميريين ، والغساسنة ، والمناذرة . أما الجزء الثاني فقد كرّسه لتاريخ الإسلام ، وانتهى به إلى عهد المعتمد العبّاسي سنة 259هـ . وهو يتضمّن مادة تاريخيّة رُتبت بحسب تعاقب الخلفاء .

واليعقوبي يعتمد في مصادر الجزء الأول من تاريخه هذا على الكتاب المقدّس والأساطير الفارسيّة ، زيادة عن الأخذ عن المصادر الإغريقية المترجمة . أما في الجزء الثاني ، الخاص بدولة الإسلام ، فإنه يعتمد على : ابن إسحاق ، والواقدي ، والمدائني ، وغيرهم . واليعقوبي يورد هنا في أعقاب عهد كل خليفة أسماء كبار رجال دولته وقُوَّاده وقضاته وأمراء الحج .

- أما كتابه الثاني فهو : « **كتاب البلدان** » ، وهو كتاب جغرافي عظيم الأهميّة ، وهو يعتبر أول كتاب في البلدان عند المسلمين ؛ وهو يتضمن وصفاً

مسهباً لبغداد في عهده ، كما يضم أوصافاً عن بلاد فارس ، وبلاد العرب ، والشام ، والمغرب والأندلس . ويقول اليعقوبي في مقدمة هذا الكتاب :

« إني عنيت في عنفوان شبابي ، وعند احتيال سنّي ، وحدَّة ذهني ، بعلم أخبار البلدان ومسافة ما بين كل بلد وبلد ، لأني سافرت حديث السنّ ، واتصلتْ أسفاري ، ودام تغرُّبي ؛ فكنت متى لقيت رجلاً من تلك البلدان سألته عن وطنه ومصْره ، فإذا ذكر لي محلّ داره وموضع قراره سألته عن بلده ذاك [. . .] ثم أُثْبتُ كل ما يخبرني به من أثق بصدقه ، واستظهر بمنئلة [كذا] قوم بعد قوم ، حتى سألت خلقاً كثيراً ، وعالماً من الناس في الموسم وغير الموسم ، من أهل المشرق والمغرب ، وكتبتُ أخبارهم ورويت أحاديثهم ، وذكرت من فتح بلداً بلداً ، وجنّد مصْراً مصْراً من الخلفاء والأمراء ، ومبلغ خراجه وما يرتفع من أمواله . فلم أزلْ أكتب هذه الأخبار وأُؤلّف هذا الكتاب دهراً طويلاً » .

ويتسم منهج اليعقوبي بإهمال الأسانيد ؛ وهو قلَّما يذكر المصدر الذي أخذ عنه ، وما ذلك إلّا لأنه حرص على ذكر مصادره الأساسيّة في مقدّمة الكتاب ، ولذا فإنه لم يكن يرى ضرورة لذكرها في المتن . واليعقوبي هو من أوائل المؤرِّخين المسلمين الذين ألَّفوا في التاريخ البشري العام .

5 ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطّبري :

هو: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد ـ وقيل يزيد بن كثير بن غالب ـ أبو جعفر الطبري . وهو أشهر وأهم المؤرِّخين المسلمين في القرون الأولى للهجرة قاطبة . قال عنه ابن خلكان في « وفيات الأعيان » : « كان ثقة في نقله ، وتاريخُه أصحُّ التواريخ وأثبتُها » . وهو يعتبر عمدة المؤرِّخين المسلمين في تطبيق قواعد مصطلح الحديث على علم التاريخ ، فهو لذلك أكبر المؤرخين ولوعاً بالأسانيد والتدقيق في ردِّ الروايات التاريخية إلى أصحابها على نحو لم

يجاريه فيه أحد ، لا قبله ولا بعده من المؤرخين ؛ وهو من هذه الناحية يذكِّرنا بمؤلِّفي السيرة النبويّة الأوائل . ولا عجب فقد كان الرجل من كبار فقهاء الإسلام ومحدِّثيهم ومفسِّريهم . قيل إنه حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين وكتب الحديث وهو في الثامنة من عمره .

ولد الطّبري في طبرستان في بلدة آمل سنة 225هـ ، وتوفي ببغداد في شوال سنة 310هـ ودُفن بداره . والطّبري ، كعادة أهل زمانه رحل في طلب العلم والرواية الحديثية والتاريخية ، إلى مصر ، والشام ، والعراق ، ثم نزل بغداد واستقرّ بها يعلِّم الناس الفقه والحديث . من أساتذته محمد بن موسى الحُرشي وعمّار القزّاز ، وكُرَيْب الهمذاني ، الذي سمع عليه مائة ألف حديث .

مؤلفاته:

ألَّف في : التاريخ ، والتفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، واللغة ، والعروض ، وأهم كتبه :

1 ـ كتاب « **تاريخ الرُّسُل والملوك** » : ويعرف كذلك باسم « تاريخ الأمم والملوك » ، وشهرته « تاريخ الطبري » . وهو بالفعل أشهر كتاب في تاريخ الإسلام . والكتاب يتناول تاريخ الدنيا منذ بدء الخليقة حتى عصر المؤلِّف ، وصاحبه قد صنّفه على الطريقة الحولية التقليديّة في التأليف ، أي التأريخ سنة بسنة . وينقسم عمله التاريخي هذا إلى قسمين ؛ القسم الأول منه يعرض فيه الطبري للأنبياء ؛ فنراه يذكر : آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، ولوط ، وإسمٰعيل ، وإسحاق ، وأيّوب ، وشعيب ، ويوسف ، وموسىٰ ، وإلياس ، وداوود ، وسليمان ، وهود ، وصالح ، ويونس ، وعيسى ، ومحمد ، عليهم السلام . ولقد أرَّخ في هذا القسم للأمم التالية : الفرس ، والروم ، والعرب ، واليهود . كما تناول فيه الأقوام البائدة ، فتحدّث عن عاد وظلمهم وعصيانهم ،

وعن نبيّهم هود ، وإهلاك اللّه لهم . وتحدّث عن ثمود ونبيّهم صالح ، وعن هلاكهم بدورهم ، كما تحدّث عن أقوام طسم وجُديْس وجرْهم . وذكر ملوك اليمن وحروبهم ضد الأحباش والفرس ، وذكر أجداد النبي عليه الصلاة والسلام ، من عدنان حتى عبد المطّلب ، وذكر فيه كذلك طرفاً من أخبار الرسول قبل المبعث .

أمّا القسم الثاني من كتاب « تاريخ الرُّسل والملوك » هذا ، فقد تناول فيه حياة الرسول محمد ، وأخباره وغزواته ، ثم تعرّض لتاريخ الخلفاء الراشدين وفتوحاتهم ، ثم تابع سرد التاريخ الإسلامي في الفترة الأموية ، ثم العبّاسيّة حتى سنة 302هـ ؛ أي حتى قبل ثمان سنوات من وفاته .

ويعتبر هذا الكتاب قمّة ما وصلت إليه كتابة التاريخ عند المسلمين ، من حيث الإحاطة ، وشدَّة التقصِّي وإيراد مختلف الروايات بأسانيدها الموثَّقة .

2 ـ كتاب : « **جامع البيان عن تفسير القرآن** » ، المشهور بتفسير الطبري . ونحن لن نتطرّق إلى محتوى هذا الأثر العظيم لأنه يخرج عن نطاق موضوع كتابنا هذا ؛ ونكتفي بالقول بأن الطّبري اعتمد فيه على التفسير بالمأثور عن النبي وعن الصحابة وعن التابعين ، متَّبعاً في ذلك ـ بطبيعة الحال ـ منهج الإسناد الدقيق . وهو قد تجنَّب في تفسيره التفسير بالرأي . كما أنه استشهد فيه بالشعر كثيراً ، واعتنىٰ بالإعراب عناية فائقة .

ومن كتب الطبري كذلك : كتاب : « **اختلاف علماء الأمصار في أحكام الشرائع الإسلامية** ». وكتاب : «**المُسْند المجرّد**»، وكتاب «**ذيْل المُذيَّل** » : وهو في تاريخ الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ذكر فيه من استشهد أو توفي من الصحابة في حياة الرسول ، وكذلك تاريخ من عاشوا بعد وفاته من الصحابة ورووا عنه . كما ذكر النساء اللائي أسلمن في عهد الرسول ، ومن توفي منهن قبل الهجرة وبعدها ، كما ذكر فيه أسماء شيوخه الذين سمع عنهم .

ـ كتاب « تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول اللّه من الأخبار » ، لكن الطبري توفي قبل أن يتمَّه ؛ وقد حقّقه ونشره في مصر الشيخ عبد اللّه بن محمد بن حميد .

ـ وله كتاب في فضائل علي بن أبي طالب ، وآخر في فضائل أبي بكر ، وثالث في فضائل عمر بن الخطّاب . كما أنه وضع عشرين كتاباً ـ أو ما يقارب ذلك ـ في مسائل الفقه والشرائع والأخلاق .

والطّبري عالِم واسع المعرفة كبير الهمَّة ، فيُروى عنه أنه لما همَّ بتفسير القرآن أنه قال لأصحابه وطلبته ومريديه : أتنشطون معي لتفسير القرآن؟ فقالوا: كم يكون قدْرُه؟، فقال: ثلاثون ألف ورقة!، فقالوا: هذا مما يُفْني الأعمار قبل تمامه! فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة . ولو قسَّمنا عدد الأوراق التي كتبها الطّبري على أيّام حياته لوجدنا أنه كتب 14 ورقة كل يوم . ويبدو أن تفسيره للقرآن هو الذي اضطرّه إلى دراسة التاريخ دراسة مكينة ، وأنه هو الذي أوحىٰ إليه بفكرة سرد تاريخ البشرية . ولما عزم على ذلك بعد انتهائه من تفسير القرآن ، استشار أصحابه وطلبته ومريديه ، كما في المرّة الأولى ، قائلاً : أتنشطون معي لتاريخ الدنيا من آدم حتى وقتنا هذا؟ فقالوا : كم قدْرُه؟ فقال : ثلاثون ألف ورقة! فأجابوه بنفس الإجابة السابقة . فقال متحسِّراً : إنَّا لِلَّه! ماتت الهِمم! فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة كما في التفسير القرآني .

ولقد استفاد الطبري من المواد التاريخية التي جمعها مؤرِّخوا القرن الثاني للهجرة ، في تأليف تاريخه الكبير المذكور ، واستعمل منهج الإسناد وجمع في هذا الكتاب مختلف الروايات والأخبار التاريخية التي سُجّلت قبله ، كما ضمّنه مواد استقاها من كتب الحديث والتفسير واللغة والأدب ، وغير ذلك ، فجاء الكتاب على نحو من الإحاطة والكمال المثير للإعجاب في دقّة معلوماته وتنوُّعها . ومن مزايا كتاب « الرُّسُل والملوك » هذا أنه تضمَّن مستخلصات واقتباسات مطوَّلة من كتب هامة سابقة عليه ، ضاعت ولم تصلنا ؛ فهو من هذه

الوجهة يتّسم بأهميّة لا حدود لها في إعادة صياغة المادة التاريخية خلال القرون الأولى للإسلام وكنزاً تضمَّن العديد من نصوص الكتب التاريخية القديمة المفقودة .

وبالطبع ، فإن الطبري يمثِّل وجهات نظر المحدِّثين والفقهاء حول مسألة دور التّدوين التاريخي ، من حيث أنه ما وُجِدَ أساساً إلّا كعلمٍ من العلوم المساعِدة لدراسةِ القرآن والحديث والسُّنّة ، وكإستيعابٍ للعبر والدُّروس من ماضي البشرية .

وعيب الطّبري يكمن أساساً في أنه لم يهتم كثيراً بتعليل الحوادث ، ولم يحاول التعرُّف على أسبابها ، ولم يغُص وراء القوانين التي تتحكّم في الظواهر التاريخية أو ربط أحداث التاريخ بالظواهر الاجتماعية ، مثلما فعل ابن خلدون بعده بخمسة قرون. فالطّبري يعتبر نفسه قبل كل شيء: راوية أميناً للأحداث ، ويرى أن النّقد ليس من مهامه ، وهذا أمر نبَّه إليه في مقدّمة تاريخه قائلاً :

« . . وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه ، ممّا شرطتُ أني راسمه ؛ إنما هو على ما رويتُ من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه والآثار التي أنا مُسْندها إلى رواتها فيه ، دون ما أُدْرِك بحجج العقول ، واستنبط بفكر النفوس [. . .] فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه ، عن بعض الماضين ، مما يستنْكره قارئه ، أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ، ولا معنىً في الحقيقة ؛ فليعلم : أنه لم يؤت في ذلك قِبلنا ، وإنما أُتي من قِبل ناقليه إلينا ، وأنّا إنما أدَّيْنا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا »[1] .

---

(1) أبو جعفر محمد بن جرير الطّبري: «تاريخ الرُّسل والملوك»، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج/ 1، دار المعارف بمصر، (د. ت.)، ص ص 7 - 8.

ومثلما ترى ، فإن الطبري يريد أن يلفت نظر قارىء كتابه إلى أنّه مجرّد ناقل للأخبار ، لا ناقد لها ، وأن الذي يهمّه هو صحَّة السند ؛ أما صحّة المتن أو النص ، أو جواز حدوثه وإمكانيته بحسب منطق العقل ، فهذا لا يعدّه من اختصاصه . فالمعوَّل لديه هو إيراد السَّنَد والوثوق من الأسانيد ، لا صحة الخبر من بطلانه . ولذا ، فإن الخبر قد لا يزيد لديه عن بضعة أسطر ، ومع ذلك فإنه يهيء له بأسانيده الطويلة التي قد تغطي الصفحات . وهو يحرص على إيراد مختلف الروايات حول الخبر الواحد مع أسانيد كل راوية ؛ حتى ولو كان هنالك تناقض واضح بين هذه الروايات .

ومصادر الطّبري التاريخية تتمثّل في : كتب التفسير ، وسيرة ابن إسحاق ، وكتاب « المبتدأ » لوهب بن منْبه ، وما ترجم عن الفارسية ، وخاصة كُتب ابن المقفَّع . والطّبري أخذ عن كتب النصارىٰ في الشام فيما كتبه عن تاريخ الروم والدولة البيزنطية . وحول تاريخ الجاهلية أخذ عن كتب : عُبيد بن شريَّة الجرْهمي ، وعن وهبْ بن منْبه ، وعن محمد بن كعب القرضي ، وعن هشام الكلْبي ، وعن ابن إسحاق . أما عن السِّيرة النبويّة فقد استند على مؤلَّفات : شهاب الزهري ، وابن إسحاق ، وأبَّان بن عثمان ، وعروة بن الزُّبير ، وشُرَّحبيل بن سعد وغيرهم . أما حروب الردَّة والفتوح وأخبار بني أُميّة وبني العبّاس ، فقد استمدّ مادته من سيف بن عمر الأسدي ، وأبي مُخْنف ، وعوانة بن الحكم ، والواقدي ، وعمر بن راشد ، والهيْثم بن عُديْ وغيرهم .

وإلى جانب ما نأخذه على الطّبري من اهتمامه بالسند دون المتن ، يؤخذ عليه كذلك إسرافه أحياناً في قبول الإسرائيليّات والنصرانيّات ، والخرافات ، فيما يتعلّق بتاريخ بدأ الخليقة وقصص الأنبياء . ولذا فإن منهجه السَنَدي في التاريخ ؛ وإن كان يقوم على روايات موثوق بها إلى حدٍّ كبير ، فيما يتعلّق بمادة تاريخ الإسلام ، إلاّ أن من نقاط الضعف عنده ، أنه عندما كانت تعوزه المصادر الإسلامية الموثّقة ، كان يملأ فراغات روايته بالإسرائيليّات

والنصرانيّات وبما وجده في كتب الفرس المُتَرْجمة ، وبمدونات الإخباريين ، وهذه أمور لم يكن في طاقته استعمال محك منهج الإسناد عليها لبُعد الشقة بينه وبين مصادرها الموغلة في القِدم أو في الصبغة الأسطوريّة التي لا مجال لتوثيق أسانيدها .

ومع ذلك ؛ وبالرغم من أن عقليّة الطّبري لم تتّسم بطابع الأصالة والإبتكار والنقْد ، إلاّ أن المؤرِّخين المسلمين مدينون له بكل ما بذله من جهد خارق للعادة في جمْع الأخبار وتصنيفها وتتبُّع مصادرها وأسانيدها ، حيث ترك لنا مادة وفيرة عن أحداث القرون الثلاثة الأولى للهجرة . وبعده صارت سلاسل الإسناد والعنْعنات ، بالتالي ، عديمة الجدوى ؛ فصار المؤرِّخون الذين جاءوا بعده يغفلون هذه الأسانيد، أو يتجهون إلى الإسناد الجمْعي في توثيق المادة التاريخية ، لأن الرجل تكفَّل عنهم بتوثيق أخبار الأحداث الإسلامية في القرون الأولى للهجرة على نحو لم يكن في وسع أحد أن يبلغ في ذلك شأوه ودقّته وصبره وإحاطته . وبالطبع فإن ابن خلدون انتقد كثيراً نواحي الضعف هذه عند الطّبري ، وهو محقّ في ذلك . ولكن هذا لا يقلِّل من الدّور العظيم الذي لعبه هذا الفقيه المؤرِّخ في توثيق تاريخ الإسلام .

وخلاصة القول أن منهج الطّبري اتّسم بما يلي :

- أنه عوَّل على الرُّواة وأسانيدهم ، لأنه كان يرى في ذلك منهجاً يفوق في أهميّته أُسس القياس والاستنباط وتحكيم العقل والمنطق .

- أنه رتّب الحوادث ، فيما يتعلق بتاريخ الإسلام ، ترتيباً حوْليًا ، عاماً بعد عام، منذ الهجرة المحمّديّة حتى وفاة هذا المؤرِّخ تقريباً .

- اهتمّ بالحوادث العامة وذكر الأحداث التي وقعت في عهد كل خليفة .

- أورد لنا الكثير من النصوص الأدبية والكثير من الرسائل والمحاورات

والمراسلات في إطار تاريخي ، وما ذلك إلّا لإحاطته التامة بكل مكوِّنات التراث الأدبي في عصره وفي العصور السابقة عليه .

ـ شأنه شأن معظم مؤرِّخي زمانه ـ والمؤرِّخين العرب والمسلمين حتى اليوم ـ نراه لا يعتني بتسجيل أحوال الأمّة الاجتماعية والاقتصادية ، إذْ انصبّ اهتمامه أساساً على التأريخ للرُّسل والخلفاء والملوك والقادة وعمّال الأقاليم .

ولا مشاحة ، فإن الطّبري كان بعد كل هذا مصدراً أصيلاً من مصادر مَنْ جاء بعده أو عاصره من كبار المؤرخين المسلمين : كالمسعودي ، ومسكويه ، وابن الأثير ، وابن كثير ، وابن خلدون ؛ فهذا الأخير ـ وإن انتقد منهجه بشدّة ـ لم يجد مفرًّا من الأخذ عنه والتأثُّر به. ويُزْعم أن الطبري عندما توفي دُفن ليلاً ، خوفاً من العامّة ، لأنه كان يُتّهم بالتّشيُّع ؛ غير أن الخطيب البغدادي ـ صاحب « تاريخ بغداد » ـ أنكر ذلك ، وقال : « اجتمع على جنازته من لا يُحْصِي عددهم إلاّ اللّه ، وصُلِّيَ على قبره عدة شهور ، ليلاً نهاراً ، ورثاه خلقٌ كثير » .

6ـ علي بن حسين بن علي المسعودي :

يعود نَسَبه إلى عبد اللّه بن مسعود ؛ هذا ، وإن كان ابن النديم يذهب في « الفهرست » إلى أنه من أهل المغرب . وعلى أيّة حال ، فإنه نشأ ببغداد وتوفي بالفسطاط سنة 346 هـ . والمسعودي لا يجاري الطّبري في التأليف الحولي ، أو تسجيل الأحداث سنة بسنة ، وإنما يدوِّن هذا التاريخ تحت رؤوس موضوعات عن الشعوب والأسرات والملوك .

ولقد لعبت الرحلة في منهج المسعودي التأليفي دوراً بارزاً ، فهو يصف في كتبه العديدة كل ما شاهده من عجائب الدُّنيا وغرائبها ، فالرحلة عنده وسيلة فعّالة للملاحظة المباشرة والاستقصاء الشخصي للأحداث والدراسة

الميدانيّة . فميدانه الحقيقي هو القيام بالرحلات الواسعة ، وحبّ الاتصال المباشر بمختلف الشعوب . ولقد شملت رحلاته بلداناً تمتد رقعتها من الهند حتى المحيط الأطلسي ، ومن البحر الأحمر حتى بحر قزوين . وقد ساح المسعودي في أرض اللّه طلباً للعلم معظم حياته ؛ حيث طوّف بمعظم أشْهَر أصقاع العالم الإسلامي ؛ لأن أسلوب المؤرِّخ في زمانه كان يقتضي القيام بالرحلة إلى أهم الحواضر طلباً للمعلومات. بل إن المسعودي قد جاوز الجزيرة العربية إلى غيرها بحثاً عن الأخبار، فهو قد زار فارس، والهند وجزيرة سيلان ، والصين ، وأرخبيل الملايو ، وجزيرة سرنديب بسيلان ، وزنجبار ، وعُمان ، وفلسطين ، وجزيرة مدغشقر ، والشام ، والبصرة ؛ ثم توجّه إلى الفسطاط بمصر وأقام بها حتى وفاته . ولقد قضى أربعين سنة في الترحال ، من سنة 300 هـ إلى سنة 340 هـ ؛ أي أنه فاق ابن بطوطة التالي عليه ، والذي بلغت مدة رحلاته ثمان وعشرين سنة .

وأهم ما تتميز به طريقته في الكتابة أنه يمتزج فيها التاريخ بالجغرافية والفلك ، وعلم الأجناس ، وأخبار الرِّجال والتراجم ، ومعرفة علم الحديث ، وعلم الطبّ ، والسياسة والاجتماع . والتوسّع في سرْد الأساطير ، والإفاضة في الأدب وعلوم اللغة . وهي طريقة تعكس بالجملة الإلمام بمختلف علوم عصره . ويتحكّم الاستطراد وتداعي الأفكار في أسلوبه الأدبي بسبب غزارة معلوماته وثقافته الأدبية وسرعته في تدوين معلوماته .

وكان المسعودي ـ رغم طول معاناته للأسفار ـ جمَّ التآليف ، واسع الاطِّلاع . ولذا فقد استطاع التأليف في موضوعات شتّىٰ . ويدل تنوّع كتبه على مدىٰ اتِّساع أُفق معرفته وتعدّد جوانب اهتماماته . فهو يعتبر من هذه الزاوية ـ وفي آنٍ واحد ـ مؤرِّخاً ، وإخبارياً ، وجغرافياً ، وفلكياً ، وفيلسوفاً يلمُّ بفلسفات وعقائد ومذاهب مختلف الأُمم ، وفقيهاً محدِّثاً ، وأديباً ، ونسَّابة . وكان المسعودي يلمُّ بعدة لغات كالفارسيّة ، والهنديّة ، والسريانيّة ، وربما

الإغريقية. وأشهر كتبه هي:

أولاً ـ كتاب: «مروج الذّهب ومعادن الجوْهر»: وهو من الكتب التاريخية ذات الطابع الموسوعي، إذ لا يقتصر فيه صاحبنا على تدوين التاريخ فحسب، بل يضمّنه معلومات جغرافية واجتماعية ودينية، وبتفاصيل هامة تصوِّر الحضارة العربية في عصر الخلافة العبّاسية. لكنه بالطبع كتاب تاريخ بالدرجة الأولى، بدأه المسعودي بذكر مبدأ الخليقة من آدم إلى إبراهيم، ثم تناول الفترة من عيسىٰ إلى محمّد عليهما السلام. ثم مضىٰ في سرد أحداث التاريخ الإسلامي حتى أوائل خلافة المطيع للّٰه العبّاسي. ولم يكتفِ المسعودي في كتابه هذا باستعراض تاريخ العرب والمسلمين، بل تطرّق فيه إلى ماضي إيران ووصف المقاطعات البيزنطية والكنيسة النصرانية، وتطرق فيه إلى أمم كثيرة؛ كالهنود، والصينيين، والإغريق، والروم واليهود، وخاض في أخبارهم وحروبهم وملوكهم. وقد قال المسعودي في مقدّمة «مروج الذهب» هذا:

«.. ولم ندع نوعاً من العلوم، ولا فنًّا من الأخبار، ولا طريفاً من الآثار، إلاّ أوردناه في هذا الكتاب مفصَّلاً، أو ذكرناه مجملاً، أو أشرنا إليه بضرب من الإشارات، أو لوَّحنا إليه بفحوىٰ العبارات»[1].

ولكن كتابه يتضمّن عناصر خرافية وقصصاً أسطورية لا يقبلها المنطق والعقل، كما أنه كتاب مليء بالاستطرادات. وقد نقل المسعودي عن العشرات من الكتب، ككتب الطبري والبلاذري، وعن جميع الإخباريين الأُول تقريباً؛ وعن ابن المقفّع، وابن إسحاق، وابن الكلبي، والواقدي،

---

(1) المسعودي: «مروج الذهب ومعادن الجوهر» تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ج/ 1، ص 18.

والمدائني ، وابن خرداذبة ، وابن قتيبة ، وعن عشرات وعشرات من المؤرِّخين وأصحاب الحديث ، والأدباء ، والجغرافيين . ولقد حرص في مقدمة كتابه على مدح الطبري قائلاً :

« . . أمّا تاريخ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، الزاهي على المؤلَّفات ، والزائد على الكتب المصنَّفات ، فقد جمع أنواع الأخبار ، وحوىٰ فنون الآثار ، واشتمل على صنوف العلم ، وهو كتاب تكثر فائدته وتنفع عائدته ، وكيف لا يكون كذلك؟ ومؤلِّفه فقيه عصره ، وناسك دهره ، إليه انتهت علوم فقهاء الأمصار وَحَمَلة السُّنن والآثار »[1].

ثانياً ـ كتاب « التَّنْبيه والإشراف » : وهو يُعتبر موجزاً لكل عمله العلمي ، وفيه لخَّص المسعودي آراءه في فلسفة التاريخ ، وضمّنه خلاصة وافية لمعارفه وتحليلاً لكل مؤلّفاته التاريخية ، كما تناول فيه الأفلاك والنجوم والرياح والأرض . وقد قال في مقدمة هذا الكتاب :

« أما بعد ، فإنَّا لما صنَّفنا كتابنا الأكبر في : أخبار الزمان ومن أباده الحدثان من الأُمم الماضية والأجيال الخالية والممالك الدائرة ، وشفعناه بالكتاب الأوسط في معناه ؛ ثم قفوْناه بكتاب : مروج الذهب ومعادن الجوهر وتحف الأشراف من الملوك وأهل الدرايات ؛ ثم أتليْنا ذلك بكتاب : فنون المعارف وما جرىٰ في الدهور السوالف ؛ وأتْبعناه بكتاب : الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار ؛ ذكرنا في هذه الكتب الأخبار عن بدْء العالم والخلق وتفرّقهم على الأرض والممالك والبرّ والبحر والقرون البائدة والأمم الخالية الدائرة الأكابر، كالهند والصين والكلْدانيين ـ وهم السريانيُّون ـ والعرب والفرس واليونانيون والروم وغيرهم ، وتاريخ الأزمان الماضية والأجيال

---

(1) نفس المصدر، ص 15.

الخالية ، والأنبياء وذكر قصصهم، وسِيَر الملوك وسياساتهم ، ومساكن الأُمم وتباينها في عاداتها واختلافها في آرائها [. . .] وأخبار نبيِّنا (صلعم) ومولده ، وما ظهر في العالم من الآيات والكوائن والأحداث المنذرات بظهوره قبل مولده، من أخبار الكهَّان وغيرهم ، وما أظهره اللّه سبحانه على يديه من الدلائل والعلامات والجرائح المعجزات ، ومنْشأه ومبعثه وهجرته ومغازيه وسراياه ومناسره إلى وفاته ، والخلفاء بعده ، والملوك والغرر من أخبارهم ، وما كان من الكوائن والأحداث والفتوح في أيّامهم ، وأخبار وزرائهم وكُتّابهم ، إلى خلافة المطيع . وذكرنا من كان في كل عصر من جملة الأخبار ونقلة السِّيَر والآثار وطبقاتهم ، من عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار ، وغيرهم. . إلخ »[1] .

وقد أشار المسعودي في كتاب « التنبيه والإشراف » إلى عناوين إثنين وعشرين من مؤلَّفاته الأخرى ، في التاريخ ، والجغرافية ، والديانات ، والعلوم ، وغيرها ؛ نشير منها إلى الكتب التالية ، في التاريخ ، وهي كتب مفقودة حتى الآن :

- كتاب « فنون المعارف وما جرى في الدُّهور السوالف » .
- كتاب « نظْم الجواهر في تدبير الممالك والعساكر » .
- كتاب « الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار » .
- كتاب « الأخبار المسعوديّات » .
- كتاب « تقلُّب الدُّول وتغيير الآراء والمِلَلْ » .

كما انفرد في «مروج الذهب» بذكر إثنيْ عشرة كتاباً له، ضاعت جميعها،

(1) المسعودي: «التنبيه والإشراف»، دار ومكتبه الهلال، بيروت، 1981، ص ص 17 - 19.

ومنها في التاريخ ما يلي :

- كتاب « مزاهر الأخبار وظرائف الآثار » .

- كتاب « حدائق الأذهان في أخبار الرسول » .

ثالثاً : كتاب « **أخبار الزمان ومن أباده الحدثان من الأمم الماضية والأجيال الخالية والممالك الداثرة**» : وهو كتاب ضخم وهام ، إلّا أن معظمه قد ضاع ، ولم يُطبع منه سوى جزء بسيط ظهر في كتيِّب صغير تم نشره ، ويُعْتقد أنه الجزء الأول من الكتاب المذكور . ولكن قد لا يكون الأمر كذلك وأن هذا الكتيِّب منحول .

وبالرغم من أنه يُعزىٰ للمسعودي أكثر من ثلاثين كتاباً ، إلّا أنها قد فقدت ، ولم يبقَ منها سوى « مروج الذهب » ، و« التنبيه والإشراف » . ولو لم تضع هذه الكتب لتعرَّفنا على هذا المؤرِّخ والجغرافي الغزير الإنتاج أكثر ، فلقد فقد منها ، على ما ذكرنا أعلاه كتاب « أخبار الزمان » الذي يقع في ثلاثين جزءاً . ولم يتبقَ من أمثال هذه الكتب المفقودة سوى بعض النصوص المقتبسة المنبثَّة في كتب مؤرِّخين تالين أخذوا عنه .

وقد لام بعض المؤرِّخين المسعودي على سرعة تصديقه للأساطير على نحو بالغ السذاجة، حيث سخر منه ابن خلدون في مقدمته عند تناوله لتّراهات المؤرِّخين التي لا يقبلها العقل . ومع ذلك فقد ترك لنا هذا المؤرِّخ الفحل مادة ضخمة من المعلومات التاريخية والجغرافية والفلكية ، تضعه في مصافّ كبار المؤرِّخين والجغرافيين في العصور الوسطى . ومنهج المسعودي في التأليف يعتمد على العرض الأدبي ، لا على الإسناد ، وهو نادراً ما يشير إلى مصادره في صلب كتبه ، وإن كان يذكر مصادره هذه في مقدمات هذه الكتب .

7- عزّ الدِّين بن الأثير :

نشأ بمدينة الجزيرة - الواقعة شمال شرقي سوريا ، في أواخر القرن السادس الهجري ثلاثة من العلماء هم الإخوة أبناء الأثير ؛ أكبرهم يدعى مجد الدين ، وهو محدِّث له كتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول » ؛ أما أصغرهم فيدعى ضياء الدين له كتاب « المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر » ؛ وأما أوسطهم فهو صاحبنا علي بن محمد بن عبد الكريم ، المعروف بابن الأثير الجَزَري ، الملقّب بـ « عزّ الدِّين » ، ولد بالجزيرة ونشأ بها ، ثم رحل إلى الموصل صحبة والده وشقيقيه المذكورَيْن لتلقِّي العلم ، أقام ببغداد العديد من المرّات ، ورحل إلى الشام والقدس ، ثم رجع إلى الموصل ولزم بيته منقطعاً للعلم والتأليف . وكان من علماء الحديث ، ومؤرِّخاً كبيراً ، وخبيراً بالأنساب وبأيّام العرب وأخبارهم . ولد ابن الأثير سنة 555 هـ وتوفي سنة 630 هـ بالموصل ، وقبره معروف . وكان موالياً للأتابكة ثم للأيوبيين ، ولذا فإنه ألّف في الأتابكة كتاب : « تاريخ أتابكة الموصل » . ومؤلَّفاته هي :

- « **الكامل في التاريخ** » ، ويعرف كذلك بـ « تاريخ ابن الأثير » ، وهو يكاد يضاهي كتاب الطبري « الرسل والملوك » شهرة ، فهو يعتبر من أوثق مصادر التاريخ الإسلامي ، وأسهلها . وابن الأثير يبدأ كتابه هذا منذ آدم وينتهي به حتى سنة 628 هـ . والكتاب يتألّف من إثني عشر جزءاً ؛ أوّلها في التاريخ القديم حتى ظهور الإسلام ، وهويعرض فيه لتاريخ العرب في الجاهلية ووقائعهم وأيّامهم ، كما أنه يتضمن الكثير من تواريخ الفرس والروم . أما الجزء الثاني منه فيبدأ بتاريخ الإسلام ونسب الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، ثم يعرض لتاريخ الخلفاء الراشدين ، ويمضي في بقية الأجزاء سارداً التاريخ بحسب منهج التأريخ الحولي ، مع تَرْك الأحداث غير ذات الأهميّة عند التعرض لنهاية كل سنة هجرية . أما الأحداث الكبرى فيتناولها في

إطار كل سنة على حدة ولا يسردها إلّا بحسب هذه الخطة الحولية إلّا فيما ندر . وهو في الكثير من الأحيان عالة على الطبري ، إلّا أنه يمتاز عنه بعدة ميزات ، منها حسن العرض ، واتِّساق السياق ، والتقسيم الواضح للأحداث ، ومنها على الخصوص التخلّص من الإغراق في سرد الأسانيد ، حيث يحرص على توحيد الروايات وإسْقاط العنعنات المقيتة التي تشتت الذهن وتمنعه من تتبع السياق التاريخي . وهو قد استقى الكثير من أخباره عن شهود عيان عاصروا الأحداث ، من بينهم علماء وأُمراء ووزراء . ولكتاب « الكامل » ذيْل وضعه ابن الساعي ، المتوفي سنة 674 هـ ، في خمسة مجلّدات ، كما أن له ترجمة فارسية. وقلّد ابنُ الأثيرِ الطبريَّ في ذكر الترجمات التي أثبتها هذا الأخير في تاريخه ، إلّا أنه كان ميّالاً إلى تلخيص رواياته وحذْف أسانيدها . كما أن له فضل جمْع الحوادث بحسب موضوعات موحّدة ، بحسب الأشهر أو السنين ، فلم تأت منقطعة كما عند غيره من المؤرِّخين السابقين ، وخصوصاً الطّبري . وهو يُلْمع إلى منهجه فيقول في مقدّمة هذا الكتاب :

« أمّا بعد ، فإني لم أزل محبّاً لمطالعة كتب التواريخ ومعرفة ما فيها ، مُؤْثِراً للاطّلاع على الجليِّ من حوادثها وخافيها ، مائلاً إلى المعارف والآداب والتجارب المودعة في مطاويها ؛ فلما تأملتها رأيتها متباينة في تحصيل الغرض ، يكاد جوهر المعرفة بها يستحيل إلى العَرَض ؛ فمن بين مطوِّلٍ قد استقصى الطرق والروايات ، ومختصر قد أخلَّ بكثير ممّا هو آت ، ومع ذلك فقد ترك كلّهم العظيم من الحادثات ، المشهور من الكائنات . وسوَّد كثير منهم الأوراق بصغائر الأمور التي الإعراض عنها أولىٰ ، وترْكُ تسطيرها أحرى [. . .] فلما رأيت الأمر كذلك شرعتُ في تأليف تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهما ، ليكون تذكرةً لي أراجعه خوف النسيان ، وآتي فيه بالحوادث والكائنات من أوّل الزمان ، متتابعة يتلو بعضها بعضاً إلى وقتنا هذا [. . .] فابتدأتُ بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري إذْ هو

الكتاب المعوَّل عند الكافَّة عليه ، والمرجع عند الاختلاف إليه ، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه ، لم أُخلّ بترجمة واحدة منها ، وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد ، كل رواية منها مثل التي قبلها أو أقلّ منها ، وربما زاد الشيء اليسير أو نقّصه ؛ فقصدتُ أتمَّ الروايات فنقلتها [. . .] فلما فرغتُ منه أخذتُ غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري . ما ليس فيه [. . .] ورأيتهم أيضاً يذكرون الحادثة الواحدة في سنين ، ويذكرون منها في كل شهر أشياء ، فتأتي الحادثة متقطعة [. . .] فجمعتُ أنا الحادثة في موضع واحد وذكرت كل شيء منها في أي شهر أو سنة كانت ، فأتت متناسقة متتابعة »[1] .

ومن مصادر ابن الأثير ، غير الطبري ؛ ابن الكلبي ، والبلاذري والمسعودي . وهو لم يقتصر على هؤلاء من مؤرِّخي القرون الأولى ، بل إنه استكمل مادته حول الأحداث التي تلت القرن الرابع الهجري وحتى زمانه في القرن السابع الهجري من مصادر تاريخية تالية . وكتابه من أهم مصادر الغزو التتاري والحروب الصليبية ؛ كما أنه يتضمن معلومات يكاد ينفرد بها عن تاريخ مالطا الإسلامي . وقد وصف ابن خلكان هذا الكتاب قائلاً بأنه « من خيار التواريخ » . ولقد عرف ابن خلّكان مؤرخنا ابن الأثير شخصياً وجلس إليه في حلب في أواخر سنة 626 هـ . وقد نقل عن كتاب « الكامل » مؤرخون مشاهير مثل : أبو الفداء في تاريخه ؛ والذهبي ، ومحمد بن إبراهيم الوطواط الكتبي ، وابن كثير في كتابه « البداية والنهاية » .

ـ كتاب: **«أسد الغابة في معرفة الصحابة»**: وهو من كتب تراجم الصحابة والتابعين. والكتاب يضم سبعة آلاف وخمسمائة ترجمة، وهو يقع في ستة مجلّدات، ويسميه ابن خلكان «أخبار الصحابة» خطأ.

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج/ 1، دار صادر، بيروت، 1965، ص ص 3 - 4.

ـ كتـاب: «**اللُّبـاب في مختصـر الأنسـاب**»، وهـو اختصـار لأنسـاب السمعـاني. ومن كتبه كـذلـك : «**الجـامـع الكبيـر في علم البيـان**» و«**كتـاب الجهـاد**»، وكتـاب «**تحفـة العجـائب وطـرفـة الغـرائب**»[1]، وكتـاب «**تـاريـخ الدولة الأتابكية في الموصل**»، الذي تم طبعه في باريس سنة 1876 مع ترجمة فرنسية ، وهذا الكتاب في تاريخ الدولة الزنكية ، وهو يعرف كذلك بكتاب « **الباهر في الدولة الأتابكية** » ، وهو يتناول هذه الدولة منذ بداية حكم عماد الدين زنكي في سنة 521 هـ .

ومن الطريف أن القفطي ، في كتابه « أنباه الرُّواة » يحدثنا عن أن ياقوت الحموي ، عندما التقى بابن الأثير في حلب أوصىٰ هذا الأخير بأن ينقل معه بعض المخطوطات التي ألّفها ياقوت إلى بغداد ، « فتصرَّف في الكتيِّبات التي له والأوراق المجتمعة التي بخطه تصرُّفاً غير مُرْضٍ ولم يوصلها إلى الجهة المعنيَّة برسْمها ؛ بل فرَّقها على جماعة أراد انتفاعه بهم وبها عندهم. . » .

وعلى أيّة حال ، فإن ابن الأثير قد التقى بمؤرِّخين كبيرين من أصحاب التراجم ، معاصرين له ، وهما ياقـوت الحموي وابن خلكـان . وقد تـوفي ياقوت سنة 626 هـ ، وابن الأثير توفي 630 هـ ، أما ابن خلكان فقد توفي سنة 680 هـ كما سيأتي ذكره في الفصل القادم .

8ـ عبد الرحمٰن بن خلدون :

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون . وبيت خلدون هـو من أشهر بيوتات الشرف والرئاسة وقيادة الجند بإشبيلية . انتقل أهل عبد الرحمن إلى تونس عندما تغلّب الأسبان على هذه المدينة الأندلسية ، سنة 1248 م .

---

(1) هذا الكتاب «تحفة العجائب. .» منسوب له، ويرى البعض أنه لغيره.

ويتّصل نسب مؤرِّخنا بوائل بن حُجْر من أقيال حضرموت باليمن . ولقد دخل أجداده الأندلس مع الفتح العربي لها .

وُلِد ابن خلدون بتونس سنة 732 هـ ، فربَّاه أبوه أحسن تربية ، وحفَّظه القرآن ، وتلقى العلم والأدب على أبيه وعلى كبار العلماء من مشيخة تونس وجالية الأندلس فيها والوافدين على تونس من علماء المغربيْن الأوسط والأقصى ، وقرأ العلوم العقلية والفلسفية على بعض حكماء المغرب . واصل تحصيل العلم في صغره إلى أن داهم الطاعون تونس فقضى على أبويه وأقاربه وأشياخه ، فاحترف صناعة الكتابة وهو ما يزال شاباً ؛ فتولى كتابة العلامة (التوقيع) عند السلطان أبي إسحاق من ملوك الدولة الحفصيّة بتونس ، ثم وفد على السلطان أبي عنان المريني بالمغرب الأقصى ، حيث تمكّن من استكمال علمه على مشائخ المغرب الأقصى . ثم غضب عليه هذا السلطان المريني ، فاعتقله ثم أطلق سراحه وولّاه « خطَّة المظالم » . رحل ابن خلدون بعد ذلك إلى ملوك بني الأحمر بالأندلس ولقي لديهم حظوة كبيرة أثارت ضدّه حسد صديقه المؤرِّخ والأديب الوزير لسان الدين بن الخطيب . ثم انتقل مؤرخنا إلى المغرب الأوسط (الجزائر) وصار وزيراً لدى صاحب بجاية . وظل يتردّد بين المغربيْن الأوسط والأقصى وتونس والأندلس ، حيث أقام فترة بغرناطة في مهمّة سياسية .

ولم يستقر ابن خلدون طويلاً في أي مكان ، فنراه يقيم في كل من بجاية وبسْكرة وتلمسان وفاس . وشغل العديد من الوظائف السياسية والإدارية والكتابيّة في كثير من بقاع المغرب العربي ؛ الأمر الذي مكّنه من الاحتكاك بحياة البلاطات الحاكمة آنئذٍ وبدسائسها السياسية ، إلى أن ملَّ هذه الحياة المتقلِّبة وشعر بعزوف عن السياسة وأحابيلها ، ورأى من ثم الانقطاع إلى العلم . فنزل لدى بعض قبائل البادية في قلعة « ابن سلامة » القريبة من وهران بالجزائر لمدة أربعة أعوام انقطع أثناءها للدراسة والتأليف ، فارضاً على نفسه

عزلة وخلوة وابتعاداً عن البشر ، ابتداء من سنة 776 هـ (1375 م) . وقـدِّر له عندئذٍ أن يضع مقدّمته الشهيرة في صيغتها الأولى ، ثم انتقل إلى تـونس ، ومنها تحوَّل عن المغرب العربي كلية بعدما عصفت بحياته هناك السياسة ، وعـزم على الحجّ إلى مكّـة . ودخـل مصـر سنـة 784 هـ (1382 م) وأقـام بالإسكندرية فترة ، ثم غادرها إلى القاهرة التي كانت كعادتها مركزاً للثقافـة العـربية الإسـلامية ، فجلس للتـدريس بـالجـامـع الأزهـر . وولاّه السلطان المملوكي « برقوق » قضاء المالكية في سنة 786 هـ (1384 م) ، وأظهر العدل والصرامة في أحكامه حتى تجاه أعيان المماليك وعلية القوم ، فعزّ ذلك على بعضهم، كما حسده العلماء والقضاة فسعَوْا به[1]. وصادف ذلك غرق زوجته وأولاده في البحر عندما كانوا في طريقهم إليه من المغرب ، فانقبضت نفسه ، واستقال من القضاء وتوجّه للحج في عام 797 هـ (1394 م) وبعدها فرض على نفسه العزلة في مدينة الفيُّوم ، وكره الحياة . ثم استرجع قواه وعاد إلى القاهرة فتولّىٰ القضاء المالكي فيها خمس مرّات أُخر في زمن السلطان « برقوق » وفي زمن خلفه وابنه السلطان فرج .

وفي مطلع القرن الخامس عشر الميـلادي عرفتـه الشام ، حيث زارهـا صحبة السلطان فرج سنة 803 هـ (1400 م) عند خروج هذا الأخير لصدِّ التتار . وكان ابن خلدون بدمشق حين حاصرها « تيمورلنـك الأعرج » ، واشترك في الوفد الذي ذهب للقيا هذا الغازي التتاري للتفاوض معه حول تسليم هـذه المدينة . ثم عاد إلى مصر عام 803 هـ (1401 م) فأمضىٰ بها بضعة الأعـوام

(1) انظر: السخاوي: الضوء اللامع، ج/ 4، ص 146 حيث يقول عن ابن خلدون: «أقرّه السلطان الظاهر برقوق في قضاء المالكية بالديار المصرية. . فتنكّر للناس بحيث لم يقم لأحد من القضاة لما دخلوا للسلام عليه. . وفتك في كثير من أعيان الموقعين والشهود، وصار يُعزّ بالصفع ويسميه الزّج، فإذا غضب على إنسان قال: زجُّوه! فيُصفع حتى تحمَّر رقبته. . إلخ».

الأخيرة من حياته ، وعاش فترة بالإسكندرية حيث اتهمه بعض أعدائه من علماء مصر بقضاء الوقت مع الراقصات واللهو والعبث مع الفسّاق . ولقد سرد لنا ابن خلدون سيرة حياته في كتابه المسمى : « التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً » ، والذي ذيَّل به كتابه « العِبَر وديوان المبتدأ والخبر » . وتوفي مؤرخنا سنة 808 هـ (1406 م) بالقاهرة ، ودفن بمقابر الصوفيّة بباب النصر ، حسب ما ذكره السخاوي .

واسم ابن خلدون مرتبط بكتابه « العِبَر » ، أو بالأحرى بمقدّمته التي حبَّرها في علم التاريخ ومنهجه وفلسفته ، وفي علم العمران . وهي مقدّمة تردّدت أصداء شهرتها في مختلف بقاع العالم . وابن خلدون يضع لنا في هذه المقدمة تفسيراً جديداً للتاريخ الإسلامي ، لا على ضوء تطور النظم السياسية والأسرات الحاكمة ، وإنما على ضوء تطوُّر الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الإسلامي في صورتيه البدوية والحضرية .

ويحتوي كتاب « العِبَـر » ـ أو « تاريخ ابن خلدون » ـ على سبعة مجلّدات ، تشغل المقدمة المجلد الأول منها ، في حين تشغل الدراسة التاريخية الخالصة باقي هذه المجلدات . وهو بحسب تقسيم صاحبه يتكوّن من مقدمة وثلاثة كتب ، وجعل المقدمة ـ كما يقول ـ « في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع بمغالط المؤرِّخين » . في حين جعل الكتاب الأول « . . في العمران وذكر ما يعرض فيه من العوارض الذاتيّة من المُلْك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ، وما لذلك من العِلل والأسباب» . ولكن بعد طبع الكتاب ضُمَّت المقدمة والكتاب الأوّل في مجلّد واحد ، وهو المعروف بمقدمة ابن خلدون . وجعل الكتابين الآخرين في التاريخ ، حيث كرَّس أولهما لـ « . . أخبار العرب وأجيالهم ودولهم ، منذ مبدأ الخليقة إلى هٰذا العهد ، وفيه الإلماع ببعض من عاصرهم من الأمم المشاهير ، ودُولهم ، مثل : النبط والسريانيين والفرس وبني إسرائيل والقبط واليونان والروم والترك

والإفرنجة » . ويقع هذا الكتاب الثاني في أربعة مجلّدات .

و « المقدّمة » يتحدث فيها ابن خلدون عن التاريخ وموضوعه وأسباب الخطأ في رواية حوادثه . وهو يركِّز في هذه المقدمة على كيفيّة تخليص الدراسة التاريخية من الأخبار الكاذبة ، وعلى ضرورة اللجوء إلى أداة منهجيّة يستطيع بواسطتها المؤرِّخون التمييز بين الصادق والكاذب من الأخبار . ذلك أن ابن خلدون لمس أن كتب السابقين عليه من المؤرِّخين قد تضمّنت الكثير من الأخبار الكاذبة، فرأىٰ أن لا علاج لذلك سوى بالتنقيب عن الدواعي والأسباب التي تدعو إلى الكذب والتدليس .

ورأى أن أسباب الكذب في التاريخ ترجع إلى مغالط منهجية ، أوجزها فيما يلي :

ـ أسباب ذاتية تعود إلى المؤرخ نفسه ، من حيث أهوائه وميوله وميول من نقل عنهم ، ومدى انقياده إلى هذه الميول . ومن ذلك التّشيُّع للمذاهب والآراء . ومنها التقرّب لأصحاب المناصب والحكّام وتملُّقهم ، تدفعه لأن ينسب إليهم أعمالاً عظيمة ومآثر خالدة كذباً وتزلّفاً . ويرى أن علاج ذلك لن يتم سوى بالتّجرُّد من الهوى وعدم تشيُّع المؤرخ لأحد ، وتمحيص الأخبار .

ـ أسباب ترجع إلى جهل المؤرِّخ بالقوانين التي تتحكّم في الظواهر الطبيعية . وهذا يقود المؤرِّخ إلى نقل أخبار مستحيلة لا تتفق مع نواميس الطبيعة . ويرى أن علاج ذلك هو حرص المؤرخ على الإلمام بالعلوم الطبيعية وقوانينها .

ـ أسباب عائدة إلى جهل بقوانين العمران والاجتماع البشري ، لأن الظواهر الاجتماعية لا تسير حسب الأهواء والمصادفات ، وإنما تحكمها قوانين ثابتة مطّردة كما أثبتت ذلك الدراسات الاجتماعية المعاصِرة .

ولمّا كان ابن خلدون حريصاً في مقدّمته على غربلة الدراسة التاريخية من شوائب الأخبار الكاذبة ، فإنه ضمّن هذه المقدّمة علماً جديداً لم يسبقه إليه أحد ، وهو « علم العمران البشري » ، أو ما نسميه الآن بعلم الاجتماع ، وحاول الكشف عن القوانين التي تتحكّم في العمران الإنساني .

ولقد طبّق ابن خلدون في مقدّمته هذا المنهج عند تصدّيه لنقد كتابات أسلافه من المؤرخين المسلمين ، كابن إسحاق ، وابن هشام ، والواقدي ، والبلاذري ، والطبري ، والمسعودي ، وغيرهم . وضرب في المقدّمة أمثلة لما يجدر استبعاده من الأخبار والتراهات التي أوردها هؤلاء في كتبهم التاريخية ، قائلاً إن هذه الأخبار هي محض هراء واختلاق غير ممكن الحدوث بحسب طبائع الأشياء وقوانين العمران والاجتماع البشري . واستند في رفضه لمثل هذه الأخبار على ما قرّره في مقدّمته من طرائق البحث العلمي وقواعد التّحرّي التاريخي . وقد قال « مارجوليوث » عن المقدّمة : « إنه لا مثيل لها في الأدب العربي ولا في أي أدب آخر ظهر قبل إختراع الطباعة »[1] . ومع أن ابن خلدون نقد هؤلاء المؤرخين المسلمين الفحول في مقدمته وردّ الكثير من أخبارهم وشكّ فيها . إلاّ أنه ذكر مع ذلك ما لهؤلاء المؤرخين من أصحاب التواريخ العامة من مكانة وفضل ؛ فنوّه ، بكل من : ابن إسحاق ، وهشام الكلبي ، والواقدي ، والطبري ، والمسعودي ، ثم ذكر من بعدهم أسماء أشهر أصحاب التواريخ الإقليمية ، وبعدها عقّب قائلاً :

« .. ثم لم يأتِ من بعد هؤلاء إلاّ مقلّد بليد الطبع والعقل ، أو متبلّد ينسج على ذلك المنوال ، ويحتذي منه بالمثال ، ويذهل عمّا أحالته الأيّام من الأحوال »[2] .

---

(1) مارجوليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، ص 171.

(2) ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص 5.

أي أن كتابة التاريخ عند المسلمين قد نالها التقليد والتكرار والجمود بعد أولئك الفحول العظام ، وأنه هو نفسه قد انبرى لمهمة إعادة كتابة التاريخ وتجديد منهج تدوينه ، بواسطة أداة منهجية جديدة ابتدعها وصاغها بحدسه الذي يشبه ـ في رأيه ـ الإلهام الإلهي .

وبالرغم من أن « المقدمة » في حدّ ذاتها تعتبر أثراً فكرياً فريداً في بابه ، لا بالنسبة لعصره فحسب ، بل وحتى بالنسبة للعصور التي تلت ذلك ، سواء في إطار الفكر العربي، أو العالمي . إلّا أنه تجدر الملاحظة بأن ابن خلدون فشل في أن يرتفع ـ فيما يتعلّق ببقية كتابه ، أو تاريخه نفسه ـ إلى مستوى الإبداع الذي برز لديه في تلك المقدّمة . فهو ، وإن أعمل معول النقد في مؤلّفات سابقيه التاريخية ونقدها نقداً قوياً وصائباً ؛ إلّا أنه عندما جلس ليؤلِّف تاريخاً حوليًا شاملاً ، نراه يسير مسار أولئك الذين نقدهم ، ونجده يضع لنا مؤلَّفاً تاريخياً شبيهاً بمؤلَّفاتهم ، من حيث غلبة المادة النقلية فيه ومن حيث عدم الإلتزام بمبادىء النقد والتمحيص التاريخي التي وضعها هو نفسه . وهكذا فقد أُخذ عليه أنه لم يسرْ في بعض ، أو قُلْ في معظم فصول كتابه « العِبَر » وفق المنهج الذي رسمه للمؤرِّخين . فكان ناقلاً ، حشوياً ، مثلهم ، ونقل روايات مضعَّفة لا تعتمد على سند موثوق . والغريب أن المرء يلاحظ تبايناً في الأسلوب بين المقدمة وبين صُلْب كتاب « العِبَر » . فأسلوب المقدمة صعب ومستغلق أحياناً ، ودقيق العبارة ، ومليء بالمصطلحات اللغوية والتاريخية المستحدثة بالنسبة لعصره ، كما أن هذه المقدمة يشوبها طابع الأسلوب المغربي في التعبير، ويقتضي فهمُها دراستَها بتمعُّن وتركيز، بل تحتاج إلى قراءتها مرّات ومرّات حتى يتهيّأ للمرء استيعاب معانيها العميقة والتغلّب على لغتها الصعبة . أما بقية الكتاب ، فهي تبدو للوهلة الأولى مشرقيّة الأسلوب ، وتبدو وكأنّها بالفعل قد نسجت على منوال المؤرِّخين التقليديين ، لا في منهجها فحسب ، بل وفي أسلوبها . ويرى البعض أن مرجع ذلك راجع

إلى أن ابن خلدون قد وضع مقدمته وهو ما يزال في المغرب العربي وعلى اتصال دائم بثقافة الأندلس ، وبالتالي فإن هذه المقدمة قد فقدت سلاسة الأسلوب المشرقي . أما بقية كتاب « العِبَر » فقد ألّفه بالمشرق ، حيث تأثّر أسلوبه بأسلوب المشارقة الأقل تعقيداً والأكثر سلاسة ، وإن يكُن أقل حرصاً على دقّة التعبير .

وعلى أيّة حال ، فإن ابن خلدون شدّد في نقد الطريقة الإسنادية التي استعارها التاريخ من مصطلح الحديث ، وقال إن منهجية الإسناد والعنعنة قد تكون ضرورية فيما يتعلق بالحديث النبوي وبالعلوم الشرعية عموماً ، لأن الأمر يتعلّق بالعقيدة الإسلامية ؛ إلّا أن الإسناد لا يجدي كثيراً في علم التاريخ . وقال إن علم الجرح والتعديل لا يلائم علم التاريخ ولا جدوى من وراء تطبيق مبادئه الصارمة في العدالة أو التجريح ؛ ذلك أن مؤرخين مشاهير ، من أمثال الطبري والمسعودي ـ بالرغم من اتفاق الناس على « تعديلهم » والإقرار بكمال خلقهم وصدقهم والتزامهم الديني ـ قد وقعوا في مغالط وأخطاء تاريخيّة فاحشة يندهش المرء من صدورها عنهم ، كما ساقوا لنا أخباراً خرافية وأسطورية يمجُّها منطق العقل ولا تتّسق مع الواقع . وإذن فإنه لا يكفي في تقرير صدق الأخبار التاريخية أن يتّصف رواتها وأسنادها بالعدالة والاستقامة. بل لا بد من البحث عن محك آخر لمعرفة صدق الأخبار التاريخية من كاذبها ، لا يأبه بمجرد نقْد السند عن طريق مبادىء الجرح والتعديل ؛ وإنما ينصب على نص الخبر أو متْنه في حدِّ ذاته ، من حيث التساؤل عن مدى جواز وقوع الحدث الذي يرويه الخبر ، عقلياً ومنطقياً . فعلم التاريخ لا بدّ وأن يهتمّ بنقد النصوص أكثر من الاهتمام بالأسانيد . ويعبِّر ابن خلدون عن ذلك قائلاً :

« . . ولا يُرْجَع إلى تعديل الرُّواة حتى يُعْلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع . وأمَّا إذا كان مستحيلاً ، فلا فائدة للنظر في التّعْديل والتَّجريح » .

فالمنهجية التي نادىٰ بها ابن خلدون تجعل نقد السند في مرتبة ثانية، أما المرتبة الأولى فيتحتّم أن تنصبّ على النص التاريخي في حدّ ذاته ، وعلى متن الرواية التاريخية للتحقّق من مدى مطابقة فحوىٰ هذه الرواية للقوانين الطبيعية والإنسانية التي يدركها العقل على نحو حدسي مباشر مبني على مبدأ عدم التناقض بين الحدث وبين شواهد أمور هذا العالم من حيث الإمكان أو الإستحالة ؛ وكذلك قياس الأحداث المروية عن الماضي بما جرت عليه العادة فيما يخص الحاضر . ويقول ابن خلدون في هذا الصدد :

« . . فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والإستحالة ، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميّز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ، وما يكون عارضاً لا يعتدُّ به ، وما لا يمكن أن نعرض له . وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار ، والصدق من الكذب بوجه برهانيٍّ لا مدخل للشكّ فيه » .

فأصحاب الحديث قد ركّزوا فقط على نقْد الرواة ، تعديلاً أو تجريحاً ، وعوَّلوا على صحّة السند ، أي أنهم أخذوا في الحسبان النقد الخارجي للنصوص ـ كما يقول مناطقة مناهج البحث العلمي الحديث ـ وأهملوا النقد الباطني ، أي نقد النص . فجاء ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي ـ وقبل أن ينادي بهذا المبدأ أصحاب المنهج التاريخي الأوربي بقرابة خمسة قرون ـ ونادى بالنقد الباطني أي نقد النصوص ، واستعمل محكَّ الشك المنهجي لمعرفة الصدق من الكذب، وبوضع بناءٍ سليم ومتين للحقائق بدون نقل أو تقليد ، وهذا هو الذي سينادي به الفرنسي « رينيه ديكارت » في القرن السابع عشر في كتابه « مقال في المنهج » .

ولابن خلدون مؤلَّفات أُخرى ، في غير التاريخ ، وهي : ملخّصاته لكتب ابن رشيد ؛ وكتاب في المنطق ، أشار إليه لسان الدين بن الخطيب ؛ وكتاب

في الحساب ، و« شرْح البُرْدة » ؛ وكتاب « شفاء السائل لتهذيب المسائل » ـ وهو منسوب إليه ـ[1] .

ومع ما لابن خلدون من مكانة فريدة في علم التاريخ ، وفي العلم عامة ، شهد بها كل من كتب عنه من عرب وأجانب ؛ إلاّ أن بعض معاصريه من علماء وفقهاء ومؤرِّخي مصر قد حاولوا في كتبهم الإساءة إليه والتشهير به ووصموه بصنوف من النقائص الخلقية والعلمية ؛ غيرةً وحسداً منهم . وعلى رأس هؤلاء الحاسدين نجد شمس الدين السخاوي . ولا بأس من أن نورد هنا عيِّنات من المثالب والشتائم والتطاولات التي ذكرها في حق ابن خلدون ، لإعطاء فكرة عن عقلية السخاوي ، ولتجسيد مدى عمق الضغينة التي يكنُّها العلماء الكبار تجاه بعض معاصريهم إذا شعروا بشدة تفوّقهم عليهم عقلاً وعلماً . يقول السخاوي عن ابن خلدون ما نصّه :

« . . لم يغيِّر ابن خلدون زيَّه المغربي ، ولم يلبس بزيّ قضاة هذه البلاد ، لمحبّته المخالفة في كل شيء [. . .] وتبسَّط بالسكن على البحر ، وأكْثَرَ من سماع المُطْربات ، ومعاشرة الأحْداث ، وتزوَّج امرأة لها أخ أمْرد يُنْسبُ للتَّخْليط ، فكثُرت الشَّناعة عليه [. . .] وقال البشبيشي : كان فصيحاً مفوَّهاً ، جميل الصورة حسن العشْرة إذا كان معزولاً ؛ فأمَّا إذا وُلِّي فلا يعاشَر ، بل ينبغي أنْ لا يُري [. . .] وسُئل عنه الرَّكراكي فقال : عرِيٌّ عن العلوم الشرعيّة [. . .] قال وقد كان شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي يبالغ في الغضِّ منه ، فلما سألته عن سبب ذلك ، ذكر لي أنه بلغه أنه ذكر الحسين بن علي رضي اللّه عنهما في تاريخه ، فقال قُتل بسيف جدِّه ؛ ولما نطق شيخنا بهذه اللفظة أرْدفها بلعن ابن خلدون ، وسبَّهُ ، وهو يبكي ، ولا توجد هذه الكلمة في التاريخ الموجود الآن [يعني كتاب العِبر وديوان المبتدأ

(1) عبد الرحمن بدوي: مؤلّفات ابن خلدون، الدار العربية للكتاب، 1979، ص ص 33 - 46.

والخبر] وكأنّه كان ذكرها في النسخة التي رجع عنها [. . .] ولم يكن مُطّلعاً على الأخبار على جليّتها ، لا سيما أخبار المشرق ، وهو بيِّن لمن نظر في كلامه ، وكان لا يتزيّا بزيّ القضاة ، بل هو مستمرٌ على طريقته في بلاده [. . .] وكان يُتّهم بأمور قبيحة. . إلخ »[1] .

ولكن السخاوي عُرف عنه قدْحه في معظم أعلام عصره بالتّجريح والنقد واتّهامهم بضعف الرواية. وقد لامه على ذلك ابن إيّاس في كتابه «بدائع الزهور» . بل إن معاصره السيوطي وضع فيه كتاباً ما يزال مخطوطاً ، طريف العنوان ، حيث أسماه : « الكاوي على السَّخاوي »[2]!

9- أحمد بن علي المقريزي :

دفع إشتهار ابن خلدون في مصر كمؤرخ كبير ، بعجلة التأليف التاريخي فيها ، وظهر في وادي النيل جيل كامل من المؤرخين المتعاصرين ، ممن كتبوا في تاريخ الإسلام ، وتاريخ مصر في العهود الفاطمية والأيّوبية والمملوكية ، وكان المقريزي على رأسهم . وهو أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العُبيدي تقي الدين المقريزي ، وُلد بالقاهرة سنة 766 هـ ، الموافق سنة 1365 م . أصله من بعلبك بلبنان ، وأشتهرت أسرته بتسمية « المقريزي » نسبة إلى حارة « المقارزة » بها . كان جدُّه من كبار المحدِّثين في بعلبك ، ثم انتقل إلى القاهرة واستقرّ بها . وُلد المقريزي نفسه بحي الجَمّالية بالقاهرة ، ونشأ وتوفي بها ، وطال عمره حتى ناهز الثمانين ، حيث أمضىٰ معظم عمره هذا في التأليف في التاريخ . كان حتى سن العشرين حنفيَّ المذهب ، ثم تحوَّل إلى المذهب الشافعي . سمع الحديث عن جدِّه لأمّه شمس الدين بن الصائغ

(1) السخاوي: الضوء اللامع، الجزء الرابع، ص ص 146 - 148.
(2) محمد مصطفىٰ زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، ص 45.

الحنفي ، وهو الذي تكفَّل بتعليمه لفقر والده . حج إلى مكّة مرات ، حيث أخـذ عن العديـد من علمائهـا ، مثل سعـد الدين الإسفـرايني وأبي البقاء السُّبكي ، وطاف على الشيوخ وجالس الأئمّة . اشتغل بالوظائف الحكوميّة في عهد المماليك ، حيث عمل على التوالي بديوان الإنشاء بالقلعة بالقاهرة ، ثم صار قاضياً ، وبعدها تولّىٰ خطة الحسْبة ، حيث عيّنه السلطان برقوق محْتسباً للقاهرة والوجه البحري ، ثم تولّى كتابة التوقيع . كمـا عُيِّن خطيبـاً بمسجد عمرو بن العاص بالقاهرة ، ثم إماماً بجامـع الحاكم ، ثم مـدرِّساً للحـديث النبوي بالمدرسة المؤيِّدية . اتصل بالملك الظاهر وبولده الناصر . ثم انتقل إلى دمشق سنة 1408 م ، حيث درَّس الحديث بالمدرستين الأشرفيّة والإقبالية ، وأقام بدمشق قرابة عشر سنوات ثم رجع إلى مصر .

ورغم ما أُتيح للمقريزي من وظائف هامّة ، على النحو الذي ذكرناه ؛ إلاّ أنه فضّل العلم والإكباب على وضع التآليف التاريخية التي خلّدت اسمه ، وهي تآليف تُعتبر مصادر هامة في تاريخ مصر وحياتها الاجتماعية وعمـرانها وجغرافيتها وتخطيط مدنها في العصر المملوكي على الخصوص .

والحقيقة أن المقريزي يأتي على رأس قائمة المؤرخين العرب والمسلمين في مصر إبَّان حكم المماليك لهذا القطر . ولذا فإنه يعد رأس وزعيم المدرسة التاريخية في مصر المملوكيّة ، وهي المدرسة التي من أبرز خصائصها التركيز على التأليف في التاريخ المصري .

ولقد اشتهر المقريزي بغزارة إنتاجه وبجلده وبدأبه على تقصِّي الأحداث التاريخية ، وبسعة إحاطته بالموضوعات التي ألَّف فيها . ومع ذلك فقد انتقده شمس الدين السخاوي ـ كعادة هذا الأخير في تجريح معاصريه من العلماء والمؤرِّخين ـ قائلاً عنه أنه : « . . كان حسن المذاكرة بالتاريخ ، ولكنه قليل المعرفة بالمتقدمين ، ولذلك يكثر له فيهم وقوع التحريف والسَّقْط ، وربمـا

صحَّف في المتون [. . .] وكان كثير الاستحضار للوقائع القديمة في الجاهلية وغيرها . وأمَّا الوقائع الإسلامية ومعرفة الرِّجال وأسمائهم ، والجرْح والتَّعْديل ، والمراتب والسِّيَر ، وغير ذلك من أسرار التاريخ ومحاسنه ، فغير ماهر فيه » .

وكُتُب المقريزي عديدة جداً ؛ بل إن نفس السخاوي ذكر لنا أنه صنَّف ما يزيد عن مائتيْ مؤلَّف . ومن أشهر كتب المقريزي :

1 ـ كتاب : « **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار** » ، وهو المعروف بـ « الخطط المقريزية » . و « المواعظ » هذا هو كتاب يؤرِّخ لمناحي متعدِّدة من حياة وحضارة وماضي مصر على مرِّ العصور ؛ ولقد صدَّره المقريزي بمقدمة جغرافية وتاريخية مسهبة ، وتناول فيه موضوعات ومباحث شتّى عن مصر ؛ فتحدث عن ؛ آثارها الفرعونية وبرابيها وأهراماتها ، وعن تاريخها الإسلامي منذ الفتح العربي ، ومروراً بالفترات الفاطمية والأيّوبية والمملوكية ، وأشار إلى نهر النيل وطرائق ضبْط مياهه ، وعن أقباطها ، وعن الخراج المتحصّل عليه منها في مختلف عهودها الإسلامية ، وتحدّث عن مدنها وقراها وسرد تاريخ كل منها تفصيلاً ؛ حيث حدّثنا عن نشأة وتطوُّر وتاريخ الفسطاط والقاهرة والإسكندرية ، وغيرها . ووصف مباني مصر الشهيرة وشوارع عاصمتها ، وترعها ومساجدها وأسوارها ، وأفاض في ذكر تاريخ كل معْلم من المعالم التي ذكرها . فكتاب « الخطط » يتضمَّن معلومات جمَّة في تاريخ مصر وجغرافيتها ، ومجتمعاتها ، وعمرانها ، واقتصادها ، ومحصولاتها الزراعية ؛ إلى درجة أن شدّة اهتمام العلماء بهذا الكتاب جعلت الأوربيين يترجمونه إلى اللغة اللاتينية منذ سنة 1724 م . ومع ذلك فقد لسعه السخاوي بلسانه السام حول هذا الكتاب وقال إنه انتحله انتحالاً واعتمد فيه على مسودَّات أحد كتب غيره ، حيث قال السخاوي : « . . وللمقريزي جملة تصانيف ، كالخطط للقاهرة ، وهو مفيد لكونه ظفر بمسودَّةٍ للأوْحدي ، فأخذها وزادها زوائد غير

طائلة »[1] . هذا مع أن المقريزي نفسه يقول في مقدّمة كتابه هذا ما نصُّه : « . . فأمَّا النَّقْل من دواوين العلماء التي صنَّفوها في أنواع العلوم ؛ فإني أعزو كـل نقْـل إلى الكـاتب الـذي نقلتُ عنـه ، لأخلص من عهـدتـه وأبـرأ من جريرته »[2] . ويقول المستشرق مارجوليوث : « إن كتـاب خططه في وصف طبوغرافية القاهرة يتفوّق على أي وصف لمدينة أخرى بالعربية » .

2 ـ كتاب : « **إتِّعاض الحُنفاء بأخبار الأئمّة الخلفاء** » ؛ وهو في تـاريخ الفاطميين .

3 ـ كتاب : « **البيان والإعراب عمَّا بأرض مصر من الأعـراب** » ؛ وهو يتضمَّن تفاصيل هامّة عن القبائل العربية التي استوطنت مصر منذ الفتح العربي وبعده ، ومن بينها قبيلتيْ بني هلال وبني سُليْم ، اللتيْن نزحتا من مصر إلى الشمال الإفريقي واستقرّت فيه منذ القرن الخامس الهجري ، وهما القبيلتان اللتان تنتمي إليهما القبائل الموجودة حالياً في ليبيا .

4 ـ كتاب : « **السلوك لمعرفة دول الملوك** » ؛ وهو كتاب يؤرّخ لمصر فيما بين سنة 577 هـ ، وسنة 844 هـ ؛ وهـو يتضمّن دراسة تـاريخية حـول القطر المصري منذ الفتح العربي لها ، مروراً بالفاطميين والأيّوبيين .

5 ـ كتاب : « **الدُّررْ المضيئة في تاريخ الدولة الإسلامية** » ؛ وهو يبدأ من مقتل عثمان بن عفّان ، وينتهي بخلافة المستعصم العبّاسي .

6 ـ كتاب : « **إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأمـوال والحفدة والمتاع** » ، في عدّة مجلّدات .

---

(1) السخاوي : «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، مكتبة دار الحياة، بيروت، ج/ 2، ص 22.
(2) المقريزي : «كتاب المواعظ والاعتبار»، مصدر سابق، ص 4.

7 ـ كتاب: **«دُررْ العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة»** ؛ **في ثلاثة** أجزاء ويتضمَّن تراجم مشاهير الناس من معاصريه، وهو كتاب توفَّىٰ المقريزي دون أن يفرغْ منه.

8 ـ كتاب : **« نبذة العقود في أمور النقود »** ، وهو عبارة عن تأريخ للنقود والمسكوكات العربية منذ الجاهلية ، إلى جانب التأريخ للنقود عند الفرس والرُّوم .

9 ـ كتاب : **« إغاثة الأمّة بكشف الغمَّة »** ، ولقد تناول فيه المقريزي تاريخ المجاعات التي حلّت بمصر منذ أقدم العصور إلى سنة 1405 م ، وهي سنة تأليف هذا الكتاب . ولقد تـأثَّر المقـريزي في مؤلَّفـه هذا بـآراء وأفكار ابن خلدون في « المقدمة » . وكان المقريزي على صلة شخصية بـابن خلدون عندما كان هذا الأخير يعيش في مصر ، بل وكانت بين الرجلين صداقة . وكان المقريزي معجباً بـ « المقدّمة » ، حيث قال عنها : « . . إنها لم يُعْمل مثلها ، وإنه لعزيز أن ينال مجتهد منالهـا ؛ إذْ هي زُبدة المعـارف والعلوم ، ونتيجة العقول السليمة والفهوم، تُوقِف على كُنْه الأشياء، وتُعْرِف حقيقة الحوادث والأنباء ، وتعبِّر عن حال الوجود وتُنْبيء عن أصل كل موجود » .

ومن بين كتب المقريزي كذلك كُتب أخرى منها : « التنازع والتخاصم فيما بين بني أميّة وبني هاشم » ؛ و« تاريخ الأقباط » ؛ و« تاريخ الحبش » ؛ و« تاريخ بنـاء الكعبة » ؛ و« كتـاب الخبر عن البشـر » ؛ و« كتاب المقفَّىٰ الكبير » وهو يقع في ستة عشر مجلّداً ، لكنه غير كامل . وغير هذا ، ألَّف المقريزي في الأوزان والمقاييس ، وفي علم الحشرات ـ حيث أنّه ألَّف كتاباً عن النحل ـ وفي علم الكلام والعقائد والتـوحيد والحـديث . ولكن اهتمام المقريزي كان منصبًا على التـاريخ . وبعض هـذه الكتب تم طبعه ، ولكن أكثرها ما يزال مخـطوطاً ومـوزَّعاً بين مكتبـات العالم . ولقـد تُرجمت كتب

المقريزي إلى الألمانية والفرنسية والإيطالية . ولقد توفي المقريزي في شهر رمضان من سنة 845 هـ ، الموافق سنة 1441 م[1] .

* * *

ولست أرمي من وراء الإقتصار على إيراد هـذه النماذج التسعـة من كبار المؤرخين المسلمين، الإيحـاء بـأن هؤلاء كـانـوا هم وحـدهم «الكبـار» بين مؤرخينا إبَّان القرون المذكـورة. فلقد سبقهم، أو عـاصرهم، أو جـاء بعدهم عشرات وعشرات المؤرخين المسلمين الجديرين بـأن يؤرِّخ المرء لهم. لكن حجم كتابنا هذا وقصور همَّتنا نحن، لا يسمحان لنـا ـ للأسف ـ بـالإستطراد إليهم جميعهم. ولعله يكفيني، في هذا الفصل، أنني سُقْتُ لطلبة التاريخ في جامعات ليبيا أمثلة ونماذج مشهورة من مؤرخينا الأفذاذ. وما علىٰ هؤلاء سوىٰ اتخاذ نماذجي وأمثلتي هـذه منطلقـاً للمزيـد من إثراء معـارفهم حول مؤرخي أمتهم ومصنّفاتهم ومناهجهم، عن طريق مداومة البحث والتنقيب وكثرة التردُّد على المكتبات.

---

(1) انظر: المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج/ 1؛ والسخاوي: الضوء اللامع، ج/ 2؛ وجرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج/ 3؛ الزركلي: الأعلام، ج/ 1؛ وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج/ 1؛ محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر، الميلادي، ص ص 3 - 25.

الفَصلُ السَّابع

التوارِيخ المحليّة وكتب التّراجم والطّبقات والسِّيَر وكتب الحسبة



أولاً : كتب التواريخ المحليّة :

منذ أن أخذت الدولة العربية الإسلامية تحتوي داخلها دويلات إقليمية بدأ ظهورها منذ القرن الثالث الهجري أثناء الفترة العبّاسية وخلافتها الأُم في تلك الفترات ، بدأت المركزية السياسيّة في الدولة ـ والتي كان مقرّها المدينة ، ثم دمشق ثم بغداد ـ تتلاشى شيئاً فشيئاً ، وأدّىٰ ذلك رويداً رويداً إلى تلاشي المركزية الفكرية والعلمية والثقافية ، فتوزّعت الثقافة وتوزّع العلم بين حواضر الأمصار والأقاليم بعدما كانت بؤرتهما دار الخلافة ، وخصوصاً بغداد .

وهكذا بدأ التنافس بين هذه الحواضر ، لا في مجال السياسة وحدها ، بل وحتى في مسائل العلم ، فقامت القيروان ، وقرطبة ، وحلب ، والفسطاط ، وفاس وغيرها بمنافسة بغداد كديار للعلم ، وكثُرَ العلماء ـ ومن بينهم المؤرِّخون ـ في الأمصار كثرة عظيمة . وأثَّر كل هذا في علم التاريخ ، فظهرت المصنّفات التاريخيّة التي كُرّست لتواريخ الأقاليم والأمصار ، ولنستعرض هنا في عجالة أسماء بعض هذه الكتب :

ـ كتاب : « فتوح مصر والمغرب والأندلس » لابن عبد الحكم ، المتوفي سنة 257 هـ . والذي يُعتبر بالنسبة للفتح العربي في ليبيا من أهمّ وأقدم المصادر .

ـ كتـاب « ولاة مصر وقضـاتها » لأبي يـوسف الكندي ، المتـوفي سنـة 350 هـ.

ـ كتاب « تاريخ بغداد وأعـلامها » للخـطيب البغدادي ، المتـوفي سنة 463 هـجرية .

ـ كتاب « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، المتوفي سنة 571 هـ ، وهو يقع في ثمانين مجلداً .

ـ كتاب « البيان المُغْرب في أخبار المغرب » لابن عذارى ، المتوفي في القرن السابع الهجري .

ـ كتـاب « النجوم الـزاهرة في ملوك مصـر والقاهـرة » ، لجمال الـدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المتوفى سنة 874 هـ.

ـ كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » ، للسان الدين بن الخطيب .

ـ كتاب « المؤنس في أخبار أفريقية وتونس » ، لمحمد بن أبي القـاسم الرُّعيْني ، المعروف بابن دينار .

ـ كتـاب : « الاستقصاء لأخبـار المغرب الأقصى » ، لأحمـد بن خالـد الناصري السلّاوي ، وهو كتاب ظهر في القرن التاسع عشر ، وتوفي مؤلّفه سنة 1897 هـ .

ـ كتاب « التذكار فيمن كان بطرابلس من أخبار » ، لمحمد بن خليل بن غلبون ، الذي عاش خلال فترة حكم أحمد باشا القرمانلي لطرابلس الغرب ، ولا يعرف تاريخ وفاته؛ وهو من رجالات القرن الثامن عشر الميلادي.

ـ كتاب « المنهل العـذب في تاريـخ طرابلس الغـرب » ، لأحمد بـك الأنصاري ، المتوفي بالآستانة سنة 1914 م .

وهذه مجرّد نماذج مختارة من كتب التواريخ المحليّة . إلاّ أن أمثال هذه الكتب لم تحل محل كتب التاريخ العام للدولة الإسلامية، فهذه الأخيرة الجامِعة، التي تتحوّل في كثير من الأحيان إلى كتب في تاريخ البشرية منذ آدم، قد ظلّت تظهر تباعاً. غير أن عمدة هذه الكتب سيظل دائماً كتاب « الرُّسُل والملوك » للطّبري ؛ وإلى جانبه « مروج الذهب » للمسعودي ؛ وكتاب « الكامل في التاريخ » لابن الأثير ؛ وكتاب « المختصر في أخبار البشر » لأبي الفداء ، المتوفي سنة 732 هـ ؛ وكتاب « العِبر وديوان المبتدأ والخبر » لابن خلدون .

ثانياً : كُتُب التراجم والطبقات والسِّيَر :

عرفت الثقافة العربية منذ وقتٍ مبكّر كتب الطبقات والتراجم والسِّيَرْ ، بالدرجة الأولى لضرورات تتعلّق بتدوين الحديث النبوي والسيرة النبوية ، والحرص على معرفة سيرة حياة الراوية في هذين المجالين لكي لا يداخل تدوين الحديث والسيرة والسُّنَّة أي تدليس أو كذب . وهذا هو السبب في ابتداع « علم الرِّجال » وعلم « الجرح والتعديل » . ولعل أشهر وأوّل كتاب ظهر في موضوع طبقات الرِّجال ، هو كتاب محمد بن سعد « الطبقات الكبرى » الذي عرضنا له في موضعه من هذا الكتاب .

ولقد عرفت ثقافتنا كتباً شهيرة للطبقات في مجالات شتّىٰ ، فهنالك كتب في طبقات المحدِّثين ، وفي طبقات الشعراء ، وطبقات النحويين ، وطبقات المفسِّرينْ ، وطبقات الأطبّاء ، وغير ذلك . أما كتب التراجم فهي مصنّفات تعرض لسِيَر حياة أعداد من مشاهير الناس ، الذين ، وإن اختلفوا في مشاربهم أو عصورهم ، أو أمصارهم ، ألَا أنه تجمعهم صفة الشهرة في تخصُّصهم أو مجالهم . ومن هنا كانت التراجم تعرض للشعراء والمحدِّثين والفلاسفة والأدباء والمؤرِّخين ؛ بل وحتى للعشاق والبخلاء والطفيْليين . وحيث أن معيار

الاختيار هو شهرة صاحب الترجمة ، فإن أي كتاب من كتب التراجم يتضمن عادة رجالاً ينتمون إلى مختلف القرون الهجرية ومختلف البلدان الإسلامية . ولكن هنالك كتب تراجم تتجاوز العالم الإسلامي لتتحدّث عن مشاهير من ثقافات أخرى . وأمثال هذه التراجم ترصد عادة في معاجم تستعرض مختلف البارزين من الرجالات ؛ إما بحسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم ، وإما بحسب سنوات وفاة كل منهم .

وكتب الطبقات والتراجم هي من أهمّ المصادر التاريخية للباحث في التاريخ الإسلامي ، وهي تُعرِّف بالشخصيات العلميّة وبكتبها ومؤلَّفاتها . وقد يبوّب مؤلِّف كتاب التراجم كتابه بحسب حروف المعجم ، كما فعل ياقوت الحموي ، التالي ذكره ، في « معجم الأدباء » ؛ وقد يبوِّبه على أساس جغرافي متّخذاً أساس تبويبه البلدان والأقطار أو المدن التي ينتمي إليها المُتَرْجَم لهم ، كما فعل الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ؛ وقد يبوِّبْه على أساس حوْلي يتناول المُتَرْجَم لهم بحسب الأجيال ، وهذه هي كتب « الطبقات » ، كما في طبقات ابن سعد ، وطبقات الحُفَّاظ للذّهبي .

وقد سبق لنا وأن أوردنا نموذجاً لكتب الطبقات ، في الفصل الرابع من هذا الباب ، تمثَّل في طبقات إبن سعد ؛ وفيما يلي بعض النماذج الشهيرة لكتب التراجم :

1 ـ ابن النديم : وكتاب « الفهرست » :

هو محمد بن إسحاق بن النَّديم الورَّاق البغدادي ، الذي عاش في القرن الرابع الهجري . ولقد اشتهر بكتابه « الفهرست » ، وهو الكتاب الذي يعتبر المحاولة الأولى في مجال التراجم باللغة العربية ، بل إنه يُعدّ أوّل كتاب في العالم عن البيبليوغرافيا ، وابن النديم هو رائد عِلم التراجم في العالم . وقد

قسّم صاحبنا فهرسه هذا إلى عشر مقالات ، أو فصول ، تناول فيها تراجم النحويين ، والشعراء ، والمؤرِّخين ، والمتكلِّمين ، والإخباريين ، والقُرّاء ، والرُّواة ، والفلاسفة ، وغيرهم .

وأصل فكرة الكتاب هو أن ابن النديم ـ الذي كان ورَّاقاً ـ رأىٰ أن يضع مصنفاً لخدمة الورّاقين وعشّاق المخطوطات ، وجعل هدف كتابه ما عبَّر عنه في مقدّمة الفهرست ، حيث قال :

« هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم الموجود منها بلغة العرب وقلمها في أصناف العلوم ، وأخبار مصنّيفها ، وطبقات مؤلِّفيها ، وأنسابهم ، وتاريخ مواليدهم ، ومبلغ أعمارهم ، وأوقات وفاتهم ، وأماكن بلدانهم ، ومناقبهم ، ومثالبهم ؛ منذ ابتداء كل علم اختُرع إلى عصرنا هذا وهو سنة 377 هـ »[1] .

ونحن نُشير إلى كتاب الفهرست هنا ، بالرغم من أن ابن النديم ليس من أصحاب التراجم والسِّيَر ، بل هو من جُمَّاع أسماء وعناوين المصنَّفات في فروع العلوم الإسلامية المختلفة ؛ فاهتمامه منصبّ على الكتب والمصنّفات . وهو يولي في الفهرست اهتماماً خاصاً بالمخطوطات التي عُثر عليها في أيّامه بخطوط المؤلِّفين أنفسهم . ولا شك أن « الفهرست » سيظل دائماً المصدر الأهم للإنتاج العلمي عند المسلمين . ونعتقد أن المستشرق « كارل بروكلمان » قد تأثّر عند إقدامه على تأليف مصنفه العظيم « تاريخ الأدب العربي » بالفكرة التي قام عليها كتاب الفهرست .

---

(1) ابن النديم: الفهرست، (تحقيق رضا تجدُّد بن علي المازندراني)، طبعة طهران، 1971، ص 3.

2 ـ ياقوت الحموي :
وكتاب « معجم البلدان » وكتاب : « معجم الأدباء » :

هو ياقوت الحموي الرومي ، المتوفي بحلب سنة 626 هـ . وكان ياقوت في الأصل عبداً رقيقاً ، وسُمِّي بالحموي نسبة إلى التاجر الذي اشتراه وهو غلام ، وهذا التاجر كان من أهل حماة ، واسمه « عسكر بن أبي نصر إبراهيم » .

وُلِد ياقوت سنة 575 هـ ، وحصُل على تعليم إسلامي جيِّد ، بفضل سيِّده الحموي الذي كان مقيماً ببغداد ، حيث أراد أن يجعل منه كاتباً يساعده في أعماله التجارية . ولقد تكسَّب ياقوت فترة من نسْخ الكتب وبيعها ، مما فتح له أبواب الاطِّلاع الواسع . ولقد تجوّل صاحبنا كثيراً في بعض بلاد الإسلام .

ومن أساتذته الكعبري اللغوي (توفي سنة 616 هـ) ، وابن يعيش (توفي سنة 643 هـ) ، كما تعهَّده بالرعاية الوزير والمؤلِّف ابن القفطي (توفي سنة 646 هـ) الذي كان وزيراً للسلطان الظاهر بن صلاح الدين الأيّوبي صاحب حلب .

ولقد اشتهر ياقوت بكتابين : أوّلهما كتاب « **معجم البلدان** » ، وهو معجم جغرافي شهير ، يُعتبر مرجعاً وملخّصاً للمادة الجغرافية التي كانت معروفة في عصره . ويشتمل هذا المصنّف على خمسة أبواب . وهو يتحدّث في مدخل الكتاب عن صورة الأرض ، وعن تقسيم البلدان ، وعن مصطلحات الجغرافيا ، وعن مختلف البلدان وأهلها . وفي هذا المدخل تعرّض ياقوت لهيئة الأرض ، ولجغرافية البلدان المفتوحة في الإسلام ، ثم ذكر أسماء البلاد والجبال والأصقاع والأودية والقرى والأمصار والبحار والأنهار . وفي « معجم البلدان » ترد أسماء المواضع الجغرافية بحسب الترتيب الأبجدي .

ثم يثني ياقوت بالقسم التاريخي من كل مادة يعرض لها ، فيبحث في أصل الموضع الجغرافي ومَنْ سكنه من الشعوب ، والدور الذي لعبه في التاريخ . ثم يُورد الأخبار التاريخية المتعلِّقة بذلك الموقع . وإذا كان ذكْر الموضع قد ورد في القرآن أو الحديث ، نراه يورد شواهد الآيات والأحاديث عنه . وإذا كان قد فتحه المسلمون نراه يعرض لتاريخ فتحه ؛ كما يورد أسماء كبار علمائه ، خاصة الفقهاء وأصحاب الحديث وأسماء أساتذتهم وتلاميذهم . وهو يصف الأمكنة والمدن وصفاً دقيقاً ، ويذكر أبنيتها وقلاعها ، ويتعرّض لأخلاق أهلها ، وغير ذلك . فهو يتحدّث مثلاً عن مدينة طرابلس الليبيّة ، فيقول :

« . . طرابُلُس : بفتح أوّله ، وبعد الألف باء موحّدة مضمومة ولام أيضاً مضمومة ، وسين مهملة ، ويُقال أطرابلس ، وقال ابن بشير البكري : طرابلس بالرومية والإغريقية ثلاث مدن، وسمّاها اليونانيون طرابليطة، وذلك بلغتهم أيضاً ثلاث مدن [. . .] وعلى مدينة طرابلس صور صخر جليل البنيان ، وهي على شاطىء البحر ، ومبنى جامعها أحسن مبنى ، وبها أسواق حافلة جامعة، وبها مسجد يُعرف بمسجد الشعَّاب مقصود وحولها أنباط [. . .] وهي كثيرة الثمار والخيرات، ولها بساتين جليلة في شرقيها، وتتصل بالمدينة سبخة كبيرة يرفع منها الملح الكثير [. . .] وذكر الليْث بن سعد قال: غزا عمرو بن العاص طرابلس سنة 23 هـ. . . إلخ »[1].

كما قال عن مدينة إجدابيا الليبيّة ما يلي :

« . . . وهو بلد بين برقة وطرابلس الغرب ، بينه وبين زويلة نحو شهر سيراً ، [. . .] وهي مدينة كبيرة في صحراء ، أرضها صَفاً وآبارها منقورة في

---

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج/ 4، ط. دار صادر، بيروت 1979، ص ص 25 - 26.

الصفا ، طيّبة الماء ، بها عين ماء عذب ، وبها بساتين لطاف ونخل يسير ، وليس بها من الأشجار إلاّ الأراك [. . .] وهي من فتوح عمرو بن العاص ، فتحها مع برقة صلحاً على خمسة آلاف دينار. . . إلخ »[1] .

وقال عن برنيق (بنغازي) ما يلي :

« . . . هي مدينة بين الإسكندرية وبرقة على الساحل ، منها علي بن البرنيقي الأديب ، كان بمصر ، وله خطّ مضبوط متعارف »[2] .

و « معجم البلدان » هو خلاصة وافية لكل فروع المعرفة في العالم الإسلامي حتى عصر ياقوت ، وهو ذخيرة تضم أشتات ذلك العلم قبل أن يجتاح المغول العالم الإسلامي ويدمِّروا ثقافته. وهو كتاب يمثِّل ـ كما قال كراتشكوفسكي بحق ـ الوحدة الثقافية المثلى للعالم الإسلامي تحت حكم العباسيين . وهذا المعجم يقع في قرابة أربعة آلاف صفحة ، وهو موسوعة تاريخية وجغرافية وأدبيّة .

وثاني كتب ياقوت الحموي هو كتاب: **«إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب»** ، المعروف بـ **« معجم الأدباء»**. وهو لا يقل أهميّة عن **«معجم البلدان»**، وهو أكبر نه.

ولقد توسَّع ياقوت في التراجم التي تضمَّنها « إرشاد الأريب » ، فجمع فيه بين تراجم اللغويين والنحويين والنسّابين والقرَّاء ، والإخباريين ، والمؤرِّخين ، والورَّاقين ، وكُتَّاب الرسائل ، والخطَّاطين. . إلخ . وهي تراجم تتفاوت طولاً وقِصراً . فقد وصلت ترجمته لبعض الشخصيات قرابة السبعين صفحة ؛ فيما اقتصرت ترجمته للبعض على سطر واحد . ويحرص ياقوت في

(1) نفس المصدر، ص ص 100، 101.

(2) نفس المصدر، ص 404.

معجم الأدباء هذا على المقارنة بين الروايات ، ويورد تواريخ الميلاد والوفيّات . وقد رتَّب أسماء الأعلام في مصنّفه هذا على حروف الهجاء . وهو يتميّز غالباً بحذف الأسانيد كيلا يُثْقل على القارىء . وقد قال في مقدمة هذا الكتاب :

« هذه أخبار قوم أُخذ عنهم علم القرآن المجيد ، والحديث المفيد ، وبصناعتهم تُنال الإمارة ، وببضاعتهم يستقيم أمر السلطان والوزارة ، وبعلمهم يتم الإسلام ، وباستنباطهم يُعْرفُ الحلال من الحرام » .

و « إرشاد الأريب » يضم عدداً كبيراً من التراجم بلغت ألفاً وخمساً وستّين ترجمة ، لعلماء من مختلف مشارب وأصقاع وتخصّصات العالم الإسلامي ، منذ القرن الأوّل للهجرة ، وحتى زمان المؤلِّف ، أي إلى القرن السابع الهجري .

3 ـ ابن خلَّكان : وكتاب « وفيّات الأعيان » :

هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلَّكان ، ولد سنة 608 هـ ، وتوفي سنة 681 هـ . وُلِد بإربل وتتلمذ على أيدي علمائها . وكان كثير الإطّلاع ، متعدد الرحلات ، حيث رحل إلى الموصل وحلب ومصر ، وتولى منصب القضاء فترة بالشام . وعنوان كتابه بالكامل: «**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ممّا ثبت بالنقل والسماع أو أثبته العيان** » . ولفرط طوله على هذا النحو ، اشتهر بأول التسمية ، « وفيات الأعيان » .

ويحتوي الكتاب على تراجم لمشاهير الناس في العالَم الإسلامي ، من ملوك ، وأُمراء ، ووزراء ، وأئمّة ، ومحدِّثين ، وفقهاء ، ومؤرخين ، وفلاسفة ، وأطبّاء ، وقُضاة ، ووُلاة ، وقُوَّاد ، وأُدباء ، وشعراء ، وندماء ، وظرفاء ، ونساء شهيرات . وترجمات الكتاب تغطِّي فترة زمنية طويلة تبدأ منذ

عصر الجاهلية وتنتهي عند عصر المؤلِّف ، أي حتى القرن السابع الهجري ، وبالتحديد سنة 654 هـ ، فهو يتضمّن ترجمات حتى لبعض معاصري المؤلِّف . والكتاب هو من أقدم كتب التراجم العامة ، حفظ لنا كثيراً من تلك الترجمات التي أغفلها غيره . وقد اقتصر ابن خلّكان على الترجمة لأولئك الذين اطّلع على سنوات وفاتهم من مشاهير الناس وأعيانهم ، ومن هنا جاءت تسميته بـ « وفيات الأعيان ». إلاّ أنه أمْسك عن الترجمة للصحابة والتابعين والخلفاء ، وحجّته في ذلك أن الكتب التي أُلِّفت في سِيَر هؤلاء كثيرة ولا يرى داعياً لتكرار ما ورد فيها . ويتضمن الكتاب ثمانمائة وخمساً وخمسين ترجمة مرتَّبة حسب حروف المعجم . والمؤلِّف يحرص في كل ترجمة على ذكر : نسب المترجم له ، وسنة وفاته ، وسنة ولادته ، إذا تيسّر له ذلك ، كما يورد كل المعلومات التي جمعها عنه.

ويحدّد ابن خلّكان في مقدمة « الوفيّات » المنهج الذي سلكه في تأليف كتابه قائلاً :

« . . هذا مختصر في التاريخ ، دعاني إلى جمعه أني كنت مولعاً بالاطّلاع على أخبار المتقدّمين من أُوّلي النباهة وتواريخ وفيّاتهم وموالدهم ، ومن جمع منهم كل عصر ، فوقع لي منه شيء حملني على الاستزادة وكثْر التّتبُّع ؛ فعمدتُ إلى مطالعة الكتب الموسومة بهذا الفنّ ، وأخذتُ من أفواه الأئمّة المتفنِّنين له ما لم أجده في كتاب . ولم أزل على ذلك حتى حصل عندي منه مسودَّات كثيرة في سنين عديدة . وغلُق على خاطري بعضه ، فصرتُ إذا احتجتُ إلى معاودة شيء منه لا أصل إليه إلاّ بعد التعب في استخراجه لكونه غير مرتَّب ؛ فاضطررت إلى ترتيبه ، فرأيته على حروف المعجم أسِير منه على السنين ، فعدلت إليه [. . .] ولم أقْصُر هذا المختصر على طائفة مخصوصة ، مثل العلماء أو الملوك أو الأمراء أو الوزراء أو الشعراء ؛ بل كل من له شهرة بين الناس ويقع السؤال عنه ، ذكرته وأتيت من

أحواله بما وقفت عليه ، مع الإيجاز كيلا يطول الكتاب ، وأثبتُّ وفاته ومولده ، إن قدرتُ عليه »[1].

ولقد نسج بعض من جاء بعد ابن خلكان على منواله . بل إن بعضهم استلهم عنوان كتابه من عنوان وفيات ابن خلكان وحاول أن يستكمل ما فاته ؛ ومن ذلك كتابان هما :

أولاً : كتاب « **فوات الوفيات** » ، أي ما فات ابن خلكان ذكره في وفياته من تراجم مشاهير الناس. ومؤلِّف هذا الكتاب ـ الذي يقع هو الآخر في العديد من المجلدات ـ وهو محمد بن شاكر الكتبي الدمشقي، المتوفي بدمشق سنة 764 هـ . وهذا الكتاب يضم 483 ترجمة مرتّبة على حروف المعجم ، وقد مضى به صاحبه حتى سنة 753 هـ ، أي أنه غطى نفس الفترة التي غطّاها كتاب ابن خلكان.

ثانياً : كتاب : « **الوافي بالوفيات** ». ومؤلّفه هو صلاح الدين خليل الصفدي ، الذي وُلد في صفد سنة 696 هـ ، وتوفي بدمشق سنة 764 هـ ، وهي نفس سنة وفاة صِنْوِه الكتبي . وعنوان الكتاب مستوحى هو الآخر ـ مثلما ترى ـ من عنوان كتاب ابن خلّكان ، وهو يقع في ثلاثين مجلّداً ، طُبع منه حتى الآن حوالي خمسة عشر مجلداً تشتمل على حوالي أربعة آلاف ترجمة ، سلك الصفدي في ترتيبها ، هو الآخر ، ترتيب حروف المعجم ، غير أنه استثنى المحمَّدين من أعيان الناس فبدأ بهم كتابه وجعل أسماءهم سابقة لأسماء غيرهم تبرّكاً باسم الرسول محمد ، عليه الصلاة والسلام.

---

(1) ابن خلّكان: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عبّاس، ج/ 1، دار صادر، بيروت، ص ص 19 - 21.

الطبقات والتراجم في كتب التاريخ العام :

تلك نماذج لأشهر كتب التراجم في الثقافة العربيـة الإسلاميـة . ولكن التراجم قد برزت حتى في كتب التاريخ العام ؛ فلقد حرص بعض المؤرِّخين المسلمين وهم يؤرِّخون تاريخاً سياسياً عاماً للدول الإسلامية المتعاقبة ، ألا تفوتهم تراجم الرِّجال ، بعد ذكر الحوادث السياسية العامة في كل سنة . ونحن وإن كنا لا نجد مثل هذا في كتاب الطّبري « تاريخ الملوك والرسل » ، لأن الطبري اهتم بالأحداث أكثر مما اهتم بوفيات الرجال وتراجمهم ؛ إلاّ أننا نجد مؤرِّخاً كابن الجوزي (ت 579 هـ) يهتم في كتابه « المنتظم » بوفيات الرجال وتراجمهم سنة بعد سنة ، حتى لتـطغى فيه تـراجم الوفيـات على الأحداث السياسية العامة نفسها . أما ابن الأثير ، (ت 630 هـ) ، فإنه وإن اهتم بالوفيات في كتابه « الكامل في التاريخ » ؛ إلاّ أنه قد عالجها فيه باعتدال ولم تطغ على حجم سرد الحوادث . وغير هؤلاء اهتم بالتراجم في كتب التاريخ العامة التي ألّفوها ، كل من الذهبي في كتابه « تاريخ الإسـلام » ، وسبط ابن الجوزي (ت 654 هـ) في كتابه « مرآة الزمان » وابن كثير في كتابه « البداية والنهاية » ، وغيرهم كثيرون.

مصادر الترجمة في كتب التراجم والسِّيَر والطبقات :

يستلهِم مؤلِّفو التراجم والسِّير والطبقات معلوماتهم من مصادر شتّى : فمنهم من يستقي معلوماته رأساً من الشخص المُتَرْجَم له ؛ إن كان ما يزال على قيد الحياة . ومنهم من يستمدها عن طريق السمـاع ، أي نقل المعلومـات عن المؤرَّخ له من أفواه من يعرفونـه . كذلـك فقد لعب الإسنـاد دوراً كبيراً في منهجية تجميع مادة هذا النوع من الكتب التاريخية . وينظر مؤلّف التـرجمة عادة في جميع الكتب التي أُلِّفت قبله وتناولت صاحب الترجمة من قريب أو بعيد . فمترجم السِّيَر والطبقات والتراجم محتاج إلى دراية بكل ما كُتب عن

ضالته قبْله، كيلا يفوته أي تفْصيل من تفاصيل حياته. وهكـذا فقد أخذت الحاجة إلى الإستعانة بالكتب ، من مصادر ومراجع مختلفة ، تتسع وتزداد مع مرّ الزمن ، نظراً لتكاثر المصنّفات والمؤلّفات التاريخية . ويشير مؤلّفوا التراجم والسِّيَر والطبقات عادة إلى مصادرهم في مقدّمات كتبهم أو عبر متونها.

أما تبويب أمثال هذه الكتب فإنه يتمثّـل في ترتيبهـا عادة على حـروف المعجم ، ويأخذ المؤلفون في الاعتبار الاسم الأوّل لصاحب الترجمة وليس لقبه إلاّ في أحوال نادرة.

نماذج لعناوين بعض أشهر كتب التراجم والطبقات :

من العسير على الباحث إحصاء جميع كتب التراجم والطبقـات ، التي أُلِّفت في مختلف فروع المعرفة الإسلامية ، والتي تهم المؤرِّخ على نحو أو آخر ، بما تتضمنه من مادة تاريخية لا غنىً عنها . فلقد صنّف علماء العرب والمسلمين آلاف الكتب من هذا الطراز خلال مختلف مراحل تطورهم العلمي والثقافي . ونحن لا نريد أن نحيط هنا بأسماء جميع هذه المصنفات التي لا مثيل لها في الثقافات الأخرى ، وإنما نريد أن نعطي فكرة لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في ليبيا عن هذا الإسهام العلمي الكبير الذي لا بدّ للباحث في التاريخ أن يقف على الأقل على مدى أهميّته بالنسبة للدراسات التاريخية على الخصوص.

ونحن لن نميِّـز هنا بين كتب التـراجم والسِّير والـطبقات ، وسـوف لن نقسمها بحسب مشاربها ، أو عصورها ، أو من حيث أنها تنصب على فئة معيّنة من العلماء المختصين بعلم من العلوم الإنسانية ، أو من حيث اقتصار هذه المؤلَّفات على ذكر الأعلام بحسب البلدان والأقاليم الإسلامية ، أو بحسب القرون المتتالية؛ وإنما نحن نقصد فقط إلى وضع قائمة انتقائية لمجرد تعريف الطلبة بأمّهات هذه التراجم والسِّيَر وكتب الطبقات.

فبخلاف النماذج التي درسناها ودرسنا مؤلفيها ، وهي ، كتاب « الفهرست » لابن النديم ، وكتابيْ « معجم البلدان » و « معجم الأدباء » لياقوت الحموي ، وكتاب « وفيات الأعيان » لابن خلّكان ، وتكملتيه المتمثلتين في كتاب « فوات الوفيات » لابن شاكر الكتبي ، وكتاب « الوافي بالوفيات » للصلاح الصفدي ؛ نورد عناوين الكتب التالية ، دون تقيٍّد بالتسلسل التاريخي لسنوات وعهود التأليف :

أ ـ الطبقات والتراجم حسب العصور والقرون:

1 ـ « البدر الطالع في أعيان ما بعد القرن السابع » :
لمحمّد بن علي الشوكاني ، المتوفي سنة 1250 هـ.

2 ـ « الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » :
لابن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة 852 هـ.

3 ـ « الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع » :
لمحمد عبد الرحمن السخاوي ، المتوفي سنة 902 هـ.

4 ـ « الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة » :
لنجم الدين محمد الغزِّي ، المتوفي سنة 1061 هـ.
وذيله المسمى : « لطف السحر وقطف الثمر في تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر ».

5 ـ « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » :
لمحمد أمين المحبي ، المتوفي سنة 1111 هـ.

6 ـ « سِيَر أعلام النبلاء » :
لمحمد بن أحمد الذهبي ، المتوفي سنة 1348 هـ.

7 ـ « سِلْك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر » :
لمحمد خليل المرادي ، المتوفي سنة 1206 هـ . وللمرادي كذلك كتاب : « تحفة الدهر ونفحة الزهر في أعيان المدينة من أهل العصر ».

8 ـ « حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر » :
لعبد الرزّاق البيطار ، المتوفي سنة 1335 هـ.

9 ـ « الدرُّ المنتشر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر » :
لعلي علاء الدين الألوسي ، المتوفي سنة 1342 هـ.

10 ـ « شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب » :
للعماد الحنبلي الأصفهاني المتوفي سنة 1089 هـ.

11 ـ « عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء » :
لأحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة المتوفي سنة 668 هـ ، وهو وإن كان معجم في طبقات الأطباء ، إلاّ أن له أهمية تاريخية كبرىٰ.

12 ـ « الإصابة في تمييز الصحابة » :
لابن حجر العسقلاني ، المتوفي سنة 852 هـ.

13ـ « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » :
لأبي النّعيم أحمد بن عبد اللّه الأصبهاني ، المتوفي سنة 430 هـ.

14 ـ « المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي » :
لأبي المحاسن ابن تغرى بردى ، المتوفي سنة 874 هـ.

15 ـ «بُغْية المُلْتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» لأحمد بن يحيىٰ الضَّبِّي ، المتوفي سنة 599 هـ.

ب ـ التراجم والطبقات بحسب تواريخ الأمصار والمدن:

1 ـ « **تاريخ بغداد** » : وهو كتاب ضخم يقع في العديد من الأجزاء يتناول تراجم رجال وعلماء وأعيان بغداد ، وهو يضم حوالي ثمانية آلاف ترجمة لمؤلِّفه : الخطيب البغدادي ، المتوفي سنة 462 هـ.

2 ـ « **تاريخ دمشق** » : لعلي بن الحسن بن عساكر ، المتوفي سنة 571 هـ . وهو يترجم لأعيان وعلماء دمشق ، وهو يتألّف من ثمانين مجلداً ، لم يُطبع منها سوى سبعة أجزاء.

3 ـ «**الإحاطة في أخبار غرناطة**»: للسان الدين بن الخطيب، المتوفي سنة 776 هـ.

وهنالك أيضاً « تاريخ جرجان » للسهمي ؛ و« بهجة الأنام في فضائل الشام » لابن طولون ؛ و« تاريخ الرقَّة » للقشيري. . إلخ .

وبالنسبة لليبيا يوجد كتاب : « نفحات النِّسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان » : لأحمد بك الأنصاري ، المتوفي سنة 1914 م.

* * *

وكتب التراجم والطبقات عند العرب كثيرة لا تحصى ؛ وتضم كتب التاريخ العام في أحيان كثيرة العديد من التراجم ، وهي عديدة كذلك في كتب الخطط . أما كتب الطبقات ، فهي متنوعة وأكثر تخصصاً ، كما ذكرنا ؛ فمنها : طبقات الصحابة ، وطبقات الفقهاء ، وطبقات المفسِّرين والقُرَّاء ، وطبقات المحدِّثين والحُفَّاظ ، وطبقات الصوفية ، وطبقات القضاة. . إلخ . وتشتمل هذه الكتب جميعها ، رغم صبغتها التخصصية في فنون عدة ، على معلومات تاريخية لا غنىٰ للباحث عنها ، وهي معلومات قد لا يحصل عليها في كتب التاريخ العام.

وتعتبر كتب السِّير والطبقات والتراجم أغزر وأكثر صنوف التأليف التاريخي

عند المسلمين . ومثلما قال الدكتور إحسان عبّاس : فإنه ربما لم يُتحْ لأيّة أمّة أخرى أن عُنيت بتأليف التصانيف المعاجمية عن الرِّجال ، كما عني المؤرِّخون ، والمؤلفون المسلمون عموماً ؛ بحيث تنوعت أمثال هذه الكتب وتعدّدت على مدى العصور ، حتى لقد أصبح حصرها عبئاً لا يقدر على القيام به باحث واحد . ومنذ تدوين البواكير الأولى للسيرة النبويّة ، ظلّت كتب السِّيَر ، في عمومها تُؤَلَّفُ دينية ، وأيضاً أخلاقية . فالتأليف في السِّيرة عند المسلمين يرمي إلى الاقْتداء بأفذاذ الرجال من أصحاب الفضيلة والاستقامة والنزاهة . وأكبر مثل على ذلك سيرة عمر بن عبد العزيز ، الذي يُعتبر في الثقافة الإسلامية رمزاً للتقوى والزهد ؛ ولقد توافر الكثيرون على كتابة سيرته ، ومن هؤلاء : بُقيّ بن مخلد ، والآجري ، وابن عبد الحكم ، وعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ، وابن الجوزي ، والذهبي . ولقد استغل الواعظون هذا الضرب من السِّيَر في التنْويه بالمناقب والسجايا الحسنة ، فألّفوا فيها لإستمالة القلوب إلى الخير . أما تراجم وسِيَر رجال السياسة في الإسلام ، فإنها ـ إلى جانب اتخاذ رجال الحكم والسياسة قدوة في الحنْكة وقوة الشخصية ـ فإنها تعتبر بالنسبة للمؤرِّخ من أهم مصادر التاريخ الإسلامي[1] .

كتب السِّيرة الذاتيّة:

ولقد عرف التراث العربي الإسلامي نمطاً خاصاً من كتب السِّيرة ، وهو «السيرة الذاتية» . ومن أقدم كتب السيرة الذاتية هو كتاب «الاعتبار» لأسامة بن مُنقذ الكناني الشيْزري ، المولُود سنة 488 هـ ؛ وكتاب «الاعتبار» هذا يتضمن صوراً حيّة عن فترة الحروب الصليبية التي عاصر أسامة بن منقذ جانباً منها ، وحدّثنا عنها في كتاب سيرته الذاتية . وأسامة بن منقذ تعرَّف على صلاح الدين

---

(1) إحسان عبّاس: فنّ السيرة، دار الثقافة، بيروت، ط/ 2، ص 14.

الأيُّوبي ، وهو شيخ مسنّ في التسعين من عمره. ولقد توفي أسامة في السنة التالية لاسترجاعِ صلاح الدين لبيت المقدس من النصارى ، حيث مات بدمشق سنة 584 هـ[1]. وقبله وضع ابن حزم الأندلسي ، المتوفي سنة 456 هـ ، كتاباً يعكس الكثير من جوانب سيرته الذاتية ، وهو كتاب «طوق الحمامة». ولقد وصف هذا الفقيه الشاعر والمفكِّر والمؤرخ والطبيب النفسي في كتاب «طوق الحمامة في الألفة والألّاف» ـ الذي يضمِّنه نظريته في الحب ومراتبه ـ حياته الخاصة ، وكيف أنه قضى صباه بين النساء؛ وكانت لصلة ابن حزم بالنساء ، في طفولته وصباه ، أثر كبير في ذوقه وشخصيته وثقافته[2]. كما وضع الفيلسوف المسلم أبو حامد الغزالي كتابه «المنقذ من الضلال» ، الذي يروي فيه قصة الصراع النفسي والروحي الذي عاناه طيلة ثلاث عشرة سنة ، ونظريته في الشك الذي عصف به سنيناً طوالاً ، بحيث شك في كل شيء فيما عدا البديهيات ، ثم استسلم في النهاية للتصوّف ، حيث خرج من الشك العقلي إلى الإيمان؛ وتوفي الغزالي سنة 505 هجرية. وهنالك كتاب: «التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً»؛ وابن خلدون يروي في هذا الكتاب سيرة أجداده وأسرته ، وسيرته الذاتية بالتفصيل ، ويتحدث عن الأحداث المضطربة التي عاشها في المغرب والمشرق ، واتصاله بأمراء المغرب والأندلس وسلطان مصر ، ولقائه مع تيمورلنك في الشام ، ويحدّثنا فيه عن شيوخه وعن المؤلفات التي درسها وعن صداقته مع لسان الدين بن الخطيب ، وعن غرق زوجته وأولاده في البحر ، وعن الخلوة التي ضربها على نفسه في «قلعة ابن سلامة» بالجزائر لتأليف «المقدّمة».

---

(1) انظر: أسامة بن منقذ: «كتاب الاعتبار»، تحقيق فيليب حتّي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1981.

(2) انظر: الدكتور إحسان عبّاس: «رسائل ابن حزم الأندلسي»، ج/ 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص ص 17 - 319.

كتب الحِسْبَة والمُحْتسِبين:

استفاد علم التاريخ عند المسلمين، من المواد الحضارية التي كتبت حول مؤسسات الدولة الإسلامية المختلفة ووظائفها الكبرى؛ فهنالك في الثقافة العربية الإسلامية كتب عديدة تتحدّث عن: الوزراء، والحُجّاب، والكُتّاب، والقضاة، والشرطة؛ كما تتحدث عن الخراج، وعن الحِسْبة. وكتب الحِسْبة[1] هي مؤلفات تصف لنا الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي في مختلف العصور، في بعض جوانبها. فهي تختص بمراقبة المكاييل والموازين؛ وبمراقبة الأسواق، والسِّلع التي تُباع فيها؛ وبمراقبة المعلِّمين ومنعهم من تجاوز الحدود التأْديبية مع تلاميذهم من حيث معاقبتهم وقرْعهم بالفلقة؛ وبالترصُّد لشاربي الخمرة ومرتكبي الموبقات في المجتمع الإسلامي، والذَّبِّ عن النساء المحصَّنات ضد المعاكسين والمختطفين عند سيرهنَّ في الشوارع والأزقَّة. والمُحْتسب هو موظَّف مسئول عن الأسواق والآداب العامة في المدن، وحماية الناس من غِشٍّ الباعة والصُّنَّاع في الوزن والكيل، وحمايتهم من تجاوزات الأطبّاء والجرّاحين والصيادلة فلا يصفون لهم عقاراً خاطئاً أو مغشوشاً. ولقد عُرف المُحْتسبون ـ أي القيِّمون على وظيفة «الحسْبة» ـ منذ أيّام الأمويين والعباسيين. ويقوم المُحْتسب في الإسلام كذلك بمعاونة القضاة وحمايتهم، وهو يلي هؤلاء القضاة في الرتبة. ولقد استمر منْصب «الحِسْبة» حتى بعد القضاء على الخلافة العبّاسية؛ فعرفته دولة المماليك في المشرق، وعرفه الحفْصيّون والزيَّانيون،

(1) «الحِسْبة» و«الاحتساب» تعني في اللغة: العدّ والحساب، ويجيء الاحتساب بمعنى الإنكار لشيء. وكان السبب في ظهور خطة الحسبة تطوُّر المدن الإسلامية حيث صارت مراكز تجارية وصناعية حافلة بالأسواق وبطوائف التجّار وأهل الحرف والصناعات. كما أصبحت هذه المدن بيئات تتزاحم فيها البدع والأهواء والميول السياسية، وغير ذلك مما أقتضى يقظة الدولة فيها لكي لا يختل حبل الأمن، وتعمَّ الفوضى.

وبنو مرين في المغرب؛ بل عرفه العالم الإسلامي حتى في العصر العثماني.
ومن مهام «المحتسب» كذلك: منْع الناس من تحميل الدُّواب والبهائم من الأحمال والأثقال أكثر مما تستطيع، والرأفة بالحيوان عموماً؛ وتنظيف المساجد. والمبدأ الذي يتحكَّم في عمل الحسْبة والمحتسبين دينيًّا، هو مبدأ: «الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر». وكان المحتسب يتّخذ لنفسه كرسيًّا أو «دكَّة» خاصة به في السوق يجلس عليها لمراقبة السوق وأهله، كما كان يتجوَّل في الأسواق، إمَّا راجِلاً أو راكباً دابَّة، يحيط به غلمانه وأعوانه، ومنهم «عريف السوق»، ويقوم بتفقُّد المحاكم، والموانىء، والكتاتيب، والمساجد، ويرقب مدى المحافظة على الآداب العامة في شوارع المدينة الإسلامية، ومراقبة المأكل في المطاعم ومدى نظافة الطبَّاخين، وملاحظة أعمال النَّجارين، والصيارفة والحاكة، والدَّبَّاغين، والحجَّامين ومدى نظافة آلاتهم، والخبَّازين وخبزهم، والحطَّابين وحطبهم، والسقَّايين، والنَّحَّاسين، وأصحاب الخانات، أي الفنادق، والأطبّاء، والكحَّالين.. إلخ.

ومثلما ترى، فإن كتب الحِسْبة، هامة جدًّا لدراسة تاريخ الحضارة الإسلامية، وحضارة المدن العربية ومأكلها وملبسها وحِرفها. وفي هذه الكتب معلومات نادرة عن الأسواق، وعن المارستانات (المستشفيات) والصيدلة وتعاطي الطبّ، وقوانين الحفاظ على الصحة العامة، والآداب العامة، وغير ذلك، ممَّا لا غنىً عنه للمؤرِّخ للتاريخ الحضاري العربي الإسلامي، ولمن يريد أن يعرف التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للدولة الإسلامية. وكتب الحِسْبة كثيرة، وشيِّقة، وهي تتناول الحياة اليومية في المدن الإسلامية الكبيرة، فتصف الأسواق وأساليب التعامل بين الناس، وما قد يقع في المدن من إخلال بالأدب ومنها:

- كتاب أبي العبّاس السَّرْخسي (ت. سنة 286 هـ)، وعنوانه: «الحِسْبة

الكبيرة»، وهو أوّل كتاب نعْرفه عن الحِسْبة.

ـ كتاب أبي الحسن الماوردي (ت. سنة 450 هـ) ، وعنوانه: «كتاب الرُّتْبة في طلب الحِسْبة» ، وهو مفقود؛ وللماوردي ، في كتابه المعروف: «الأحكام السلطانية»؛ فصْل في الحِسْبة.

ـ عقد أبو حامد الغزالي (ت. سنة 505 هـ) فصولاً مطوّلةً عن «الحِسْبة» في كتابه المعروف: «إحياء علوم الدِّين».

ـ كتاب عبد الرحمن بن نصر الشَّيْزري (ت. سنة 589 هـ) ، والمسمى «نهاية الرُّتبة في طلب الحِسْبة». وقد وضع هذا الكتاب ، فيما يبدو ، بطلب من صلاح الدِّين الأيُوبي.

ـ كتاب أبي العبّاس بن تيميَّة؛ المسمى: «الحِسْبة في الإسلام».

ـ كتاب محمد بن الأخوة القُرشي: «معالم القُرْبة في أحكام الحِسْبة». والقرشي توفي سنة 729 هـ.

ـ كتاب أبي عبد اللّه السقْطي المالقي المسمى: «كتاب في آداب الحِسْبة» ، (ق 6 هـ).

ـ كتاب ابن عبدون: وهو «كتاب آداب الحِسْبة». وابن عبدون إشبيلي من الأندلس.

ـ كتاب محمد بن أحمد بن بسّام المصري (ق 8 هـ) وعنوانه: «نهاية الرتبة في طلب الحِسْبة»[1].

---

(1) انظر: نقولا زيادة: «الحِسْبة والمحتسب في الإسلام»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1962. وانظر كذلك شاكر مصطفى، «التاريخ العربي والمؤرخون»، دار العلم للملايين، بيروت، ج/ 1، 1979، ص ص 313 - 320؛ وانظر عبد الحميد العبادي: «صور وبحوث من التاريخ الإسلامي»، مكتبة الأنجلو المصرية، 1953.

ومثلما ترى ، فإن « الحِسْبة » هي وظيفة هامّة في المجتمع الإسلامي ، حيث كان « المُحْتسب » يجمع بين مهام : شرطة الآداب ، وشرطة البلدية ، والمراقب الصحِّي .

وإليك فيما يلي هذه المقتطفات من كتاب : « نهاية الرُّتبة في طلب الحِسْبة » ، للشيْزري ؛ الذي يقول :

« . . وإذا رأى المحتسب أحداً قد احتكر الطعام من سائر الأقوات ؛ وهو أن يشتري ذلك في وقت الرخاء ، يتربَّص به الغلاء ، فيزداد ثمنه ، ألْزمه بيعه إجباراً . لأن الاحتكار حرام ، والمنع من فعل الحرام واجب [. . .] وينبغي أن يمنع أحمال الحطب ، وإعدال التّبْن ، وروايا الماء ، وشرائح السرجين والرّماد وأشباه ذلك ، من الدخول إلى الأسواق ، لما فيه من الضرر بلباس الناس . ويأمر جلاَّبي الحطب والتبْن ونحوهم ، إذا وقفوا بها في العراص ، أن يضعوا الأحمال عن ظهور الدَّواب ؛ لأنها إذا وقفت والأحمال عليها أضرّتها ، وكان في ذلك تعذيب لها . وقد نهى رسول اللّه ، صلّى اللّه عليه وسلّم ، من تعذيب الحيوان لغير مأكله . ويأمر أهل الأسواق بكنْسها وتنظيفها من الأوساخ والطين المجتمع [. . .] وأما الطرقات ودروب المحلاّت ، فلا يجوز لأحد إخراج جدار داره ولا دكّانه فيها إلى الممرّ المعهود ، وكذلك كل ما فيه أذيَّة وإضرار على السالكين ، كالميازيب الظاهرة من الحيطان في زمن الشتاء ، ومجاري الأوساخ الخارجة من الدُّور في زمن الصيف إلى وسط الطريق [. . .] ويأمر [المحتسبُ القصَّابينَ] بتنقية اللحم وجودته، واستسمانه ونعومة دقّه على القرم النظيفة . وليكن عنده واحد حين يدقّ اللحم ، بمذبَّة يطرد بها الذباب . ولا يخلطون معه البصل والأبازير والتوابل ، إلاّ بحضرة العريف ليعلم مقداره بالوزن ، ثم يحشونه بعد ذلك في المصارين النقيّة [. . .] وينبغي للطبيب أن يكون عنده جميع آلات الطب على الكمال ، وهي كَلَبات الأضراس ، ومكاوي الطحال ، وكلبات العلق ، وملزم البواسير ، ومخرط

المناخير [. . .] وأما الجرائحيُّون ، فيجب عليهم معرفة كتاب جالينوس المعروف بـ « قاطاجانس » في الجراحات والمراهم . وأيضاً كتاب الزّهراوي في الجراح . وأن يعرفوا التشريح وأعضاء الإنسان ، وما فيه من العضل والعروق والشرايين والأعصاب ، ليتجنَّب الجرَّاح ذلك وقت فتْح المواد وقطْع البواسير. . إلخ ».

أمّا أحمد بن محمد المقّري ، فيقول عن « المحتسب » ، في كتابه : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب » ، حول هذه الوظيفة في الأندلس ، ما يلي :

« أما خطة الاحتساب ، فإنها عندهم موضوعة في أهل العلم والفطن ، وكأنّ صاحبها قاضٍ . والعادة فيه أن يمشي بنفسه راكباً على الأسواق ، وأعوانه معه ، وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان ، لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان ، للرُّبْع من الدرهم رغيف على وزن معلوم ، وكذلك الثمن . وفي ذلك مصلحة ، فقد يرسل المبتاع الصبي الصغير أو الجارية الرَّعْناء فيستويان فيما يأتيانه به من السوق مع الحاذق في معرفة الأوزان . وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره ، ولا يجسر الجزّار أن يبيع بأكثر أو دون ما حدّ له المُحْتسب في الورقة، ولا يكاد تخفي خيانته ؛ فإن المحتسب يدسُّ عليه صبيًّا أو جارية يبتاع أحدهما منه ، ثم يختبر المحتسب الوزن ، فإن وجد نقصاً قاس على ذلك حاله مع الناس ، فلا تسأل عمّا يلقي . وإن كثُر ذلك منه ولم يتب بعد الضرب والتجريس نُفي من البلد! ».

وجملة القول أن كتب الحِسْبة تفيد المؤرخ في دراسة المجتمع العربي الإسلامي وحضارته ، كما أنها تمدُّنا بصور حيَّة عن حياة الحواضر والمدن الإسلامية في مختلف العصور ؛ وهي لذلك تساعدنا على فهم المجتمع الإسلامي في ناحيتيه الاجتماعية والاقتصادية ، وتقدِّم لنا معلومات عمليّة عن

الأسواق والحرف والمهن ، وأخلاق أهلها ، وتُـطْلعنا على مـدى التَّفنُّن في أساليب الغشّ والاحتيال لدى الباعة والتجّار ، وغيرهم ؛ كما أنها تمدّنا بصور حيَّة عن كيفيّات مكافحة البدع الاجتماعيـة والأخلاقيـة ، وعن سهر الـدول الإسلامية على الآداب العامة ومكافحة جميع أنواع الفساد، حفاظاً على سلامة المجتمع الإسلامي من الآفات الاجتماعية وصوناً لتعاليم الدِّين في المعاملات اليومية .

الفَصْلُ الثّامِن

صِلَةُ الجُغرافيا وكتب الرّحلاتِ بالتّأريخ



أ ـ كتب المسالك والممالك والبلدان، والمعاجم والموسوعات الجغرافية:

تتضمّن كتب الجغرافيا وكتب الرحلات عند العرب معلومات تاريخية وافرة ، يحتاج إليها الباحث في التاريخ . ولقد حثّ القرآن المسلمين في بعض آياته المحكمات على السفر والترحال للوقوف على آيات اللّه في الأرض ، للوقوف على الآثار الداثرة ومخلّفات الأمم الغابرة ؛ ومن الآيات القرآنية التي تحثّ على الترحال والمشاهدة الجغرافية ، قوله تعالى :

﴿أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم، كانوا أكثر منهم وأشدّ قوّة وآثاراً في الأرض﴾ ؛ [سورة غافر، آية 82].

وقال تعالىٰ أيضاً :

﴿قُلْ سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذّبين﴾ ؛ [الأنعام، 11].

ولقد ظهر مصطلح « جغرافيا » في المؤلَّفات العربية منذ وقتٍ مبكّر ، ولكن كان يقصد به كتاب بطلميوس ؛ ولم يستعمل هذا المصطلح بمعنى علم الجغرافيا ، لأول مرة إلاّ في رسائل إخوان الصفا[1] . غير أن هذا لا يمنع من

---

(1) جمال الفندي: الجغرافيا عند المسلمين، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص ص 11 - 12.

أن العرب اهتموا بتجميع المواد الجغرافية والطبوغرافية منذ وقت مبكّر بعد الإسلام . بل إنه كانت لديهم معارف جغرافية حتى في الجاهلية ، حيث عرفوا علم الأنواء والمبادىء الفلكية منذ ذلك العهد . ولقد كتب هشام الكلبي في الجغرافية منذ القرن الثاني الهجري ، فوضع في جغرافية الجزيرة العربية كتابين ، هما : « كتاب البلدان الكبير » و « كتاب البلدان الصغير » . كما أن كتب المسعودي كانت إلى جانب ميدانها التاريخي ذات صبغة جغرافية ، ولا أدلَّ على ذلك من كتابه « مروج الذهب » وما تضمّنه من معلومات جغرافية . كما أننا أشرنا في فصل سابق إلى أن اليعقوبي قد وضع « كتاب البلدان » ، الذي يتضمن معلومات جغرافية متباينة عن الجزيرة العربية ، والشام ، وبلاد فارس ، والمغرب ، والأندلس.

والحقيقة أن اهتمام المسلمين بالجغرافيا كانت له جملة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

ـ أن الحج إلى مكة كان يستقطب إليها منذ البداية أفواجاً من المسلمين ، وكان أداء هذه الفريضة يتطلّب منهم معرفة جغرافية بالمسالك والطرق والمنازل.

ـ أن الرغبة في التزوُّد بالعلوم الإسلامية ، كانت تحمل المسلمين على القيام بالرحلات الطويلة من أقاصي أصقاع العالم الإسلامي ، خصوصاً إلى دار الهجرة والحديث والسنّة ، المدينة المنوّرة ، والرحلة العلمية اقتضت هي الأخرى معرفة دروب السفر وجغرافية البلدان ومسالكها.

ـ أن الفتوحات الإسلامية الكبرىٰ في حدِّ ذاتها حبَّبت إليهم التجوال والسفر وارتياد المسالك والتنقل بين الأقاليم المفتوحة . ثم أن مسائل الخراج والجزية قد اضطرّتهم إلى التعرّف على البلدان التي فُتحت عنوة أو بعهد وغير ذلك.

ـ كما أن إنشاء دواوين الدولة ، كديوان البريد ، قد اقتضى معرفة دقيقة بالمواضع والمسافات ومواقع المحطّات والمدن.

ولذا ، فإنه عندما استقام أمر التأليف الجغرافي عند المسلمين ، نراهم يضعون مؤلّفات تصف جميع البلدان من الأندلس غرباً إلى التركستان شرقاً ، ونراهم يضعون أوصافاً جغرافية دقيقة لجميع المناطق المأهولة أو غير المأهولة كالصحاري ، ولمختلف الأمم والشعوب والمدن والحواضر وما بينها من مسافات[1].

وإذا كانت الجغرافية العربية قد تأثّرت بكتاب بطلميوس ؛ إلاّ أن المعلومات الجغرافية عند العرب سرعان ما تجاوزته وصححته.

وكان أول كتاب جغرافي جدير بهذه التسمية هو كتاب أبي القاسم عبيد اللّه بن أحمد بن خرداذبة ، المتوفي سنة 272 هـ ، وهو كتاب : « المسالك والممالك » ، وهو يتناول فيه إحصائيات عن الجباية والطرق والمسافات في الدولة العبّاسية في أواسط القرن الثالث الهجري.

وهنالك كتاب « الخراج وصنعة الكتابة » لقدامة بن جعفر ، وهو يتحدّث عن ديوان البريد والسكك والطرق في الدولة العبّاسية في منتصف نفس القرن الثالث.

ولا ننسىٰ « كتاب البلدان » لليعقوبي ، الذي مرّ ذكره في سياق آخر . وهنالك كتاب أبي زيد أحمد بن سهل البلخي المسمى « كتاب الأشكال أو صورة الأقاليم » الذي يعتبر أوّل أطلس عربي ، بالنظر لما يحتويه من خرائط مع شروحها . كما ألّف الجغرافي ابن رُسْتة في أواخر القرن الثالث كتاب « الأعلاق النفيسة » ، وهو معجم جغرافي في عدّة مجلّدات ، وموضوعه

---

(1) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج/ 1، ص 510.

الأرض وأقاليمها ، والسماوات ؛ وقد وضعه ابن رستة المتوفي سنة 300 هـ لخدمة كُتَّاب الدواوين وضمَّنه معلومات جغرافية وتاريخية . وفي سنة 322 هـ وضع أبو إسحاق إبراهيم الإصطخري كتاب « المسالك والممالك » . كما وضع ابن الحائك الهمْداني ، المتوفي سنة 334 هـ ، كتاب « صفة جزيرة العرب » ؛ وهو كتاب يصف الجزيرة العربية ومساكنها وجبالها ومدنها ولغاتها وزراعاتها وآثارها . ووضع محمد بن موسىٰ الخوارزمي كتاب « صورة الأرض » ، وهو مزيج من معلومات بطلميوس ومعارف المسلمين في الجغرافيا . وألَّف الجاحظ في القرن الثالث الهجري كتاباً في الجغرافية عنوانه « كتاب الأمصار وعجائب البلدان » ، وهو مفقود . كما ألَّف أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني ، المعروف بابن الفقيه ، « كتاب البلدان » ، وذلك في حوالي سنة 279 هـ ، وهو في وصف الأرض والبحار في الصين والهند وبلاد العرب ومصر والمغرب والشام وفلسطين والعراق . وهنالك « كتاب رحلة ابن فضلان » ، وهو أحمد بن فضلان الذي بعثه المقتدر العبّاسي في مطلع القرن الرابع الهجري في مهمّة لدى ملك الصقالبة ، فضمَّن ابن فضلان مشاهداته الجغرافية كتابه المذكور ، وهو يمتاز بأنه وصف فيه بلاد البلغار وعاداتهم ، ولقد اهتم الرُّوس بهذا الكتاب وترجموه إلى لغتهم ، وهو من الكتب التي تناولها « كراتشكوفسْكي » ـ المستشرق الروسي الكبير ـ بالدراسة والتحليل في مؤلَّفه القيِّم « تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب » ، الذي يُعتبر اليوم أهم مصدر باللغات الأجنبية عن الجغرافية العربية . وتجدر الإشارة كذلك إلى كتاب أبي القاسم بن حوقل النُّصيْبي ، المتوفي في أواخر القرن الرابع الهجري ، والذي عنوانه : « صورة الأرض في الطول والعرض » ؛ ويُقال أن ابن حوقل قد انتحله عن كتاب الأصطخري المسمى « صورة الأرض » . هذا وإن كان الاصطخري نفسه قد انتحل كتاب البلخي ـ السابق الذكر ، والمسمى « كتاب الأشكال أو صورة الأقاليم » ـ وعلى أيّة

حال ، فإن ابن حوقل قد زاد في الكتاب الذي يُعتقد بأنه انتحله وأضاف إليه مشاهداته الشخصيّة خلال أسفاره الطويلة ما بين الهند والأندلس ؛ و « صورة الأرض » لابن حوقل تتضمَّن أوصافاً للعديد من المدن الليبيّة ، وهي أوصاف بالغة الأهميّة عند التأريخ لهذا القطر من حيث حياته الاقتصادية في القرن الرابع الهجري . وإليك نموذجاً لِما كتبه ابن حوقل عن ليبيا ، حيث يقول عن مدينة برقة (المرج) ما يلي :

« . . فأمَّا برقة فمدينة وسطة ، ليست بالكبيرة الفخمة ، ولا بالصغيرة الزَّريَّة ، ولها كور عامرة وغامرة ، وهي في بقعة فسيحة تكون مسيرتها يوماً وكسْراً في مثله . ويحيط بالبقعة جبل من سائر جهاتها ؛ وأرضها حمراء خَلوقيَّة ، وثياب أهلها أبداً محمَّرة ، ويعرف أهلها بالفسطاط من بين أهل المغرب بحمرة ثيابهم وتغيُّرهم [. . .] ووجوه أموالها جمَّة ، وهي أول منبر ينزله القادم من مصر إلى القيروان ، وبها من التجّار وكثرة الغرباء في كل وقت ما لا ينقطع طلَّاباً لما فيها من التجارة ، وعابرين عليها مغرِّبين ومشرِّقين ؛ وذلك لأنها تنفرد في التجارة بالقطران الذي ليس في كثير من النواحي كهو ، والجلود المجلوبة للدِّباغ بمصر ، والتمور الواصلة إليها من جزيرة [يعني واحة] أوْجلة ، ولها أسواق حادَّة حارَّة من بيوع الصوف ، والفلفل ، والعسل ، والشمع ، والزيت [. . .] وشُرْبُ أهلها من ماء المطر بمواجن يُدَّخرّ بها ، وأسعارها بأكثر الأوقات فائضة بالرخص في جميع الأغذية »[1].

ولقد بلغت مدرسة الجغرافيا العربية شأوها في القرن الرابع الهجري ؛ ويعتبر محمد بن أبي بكر البنَّاء ، المعروف بالمقدسي ، آخر كبار الجغرافيين العرب ، حيث وضع كتابه الشهير « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » في شيراز سنة 375 هـ. وكتابه يشتمل على نقدْ للكتب الجغرافية السابقة عليه،

(1) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت.)، ص 69.

وهو يقسِّم الدولة الإسلامية إلى عدّة أقاليم مناخيّة ، يتناول مدنها وحواضرها بالدراسة المفصّلة ، من حيث حالتها الاقتصادية والعمرانية والإدارية .

وفي القرن الخامس الهجري ، ظهر جيل آخر من المؤلَّفات الجغرافية ، من بينها كتاب أبي عبيد الله البكري القرطبي ، المتوفي سنة 487 هـ ، المسمى كتاب « المسالك والممالك » ، والبكري هو أكبر جغرافي أنجبته الأندلس بحسب رأي المستشرق الهولندي « دوزي » ، والبكري اعتمد في مادة كتابه على مؤلَّفات السابقين عليه من الجغرافيين ، وهو لم يغادر الأندلس ولم يقمْ برحلة .

ومن أهم الجغرافيين المسلمين في هذا القرن أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني ، المتوفي سنة 440 هـ ، ويُعتبر كتابه المسمّى « تحقيق ما للهند » من أهم الكتب الجغرافية عن الهند ، وهو مهم كذلك من الناحية التاريخية .

وفي القرن السادس الهجري ، نلتقي بكتاب الشريف الإدريسي المسمى « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » ، وهو في وصف جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا ، وقد ألَّفه الإدريسي بتكليف من روجر الثاني النورمندي ملك صقلية .

ومن بين كتب الجغرافيا التي ظهرت في القرن السابع الهجري ، كتاب زكريا بن محمد القزويني ، المتوفي سنة 682 هـ ، والمسمى « عجائب المخلوقات »، وهو يبحث في الكون والمخلوقات من علويَّة وسفلىٰ، وهو كتاب في الجغرافيا الطبيعية يتحدث فيه القزويني عن أصل الأرض ، والرياح ، والماء ، والنبات والحيوان . وفي نفس هذا القرن كتب ابن سعيد ، وهو أندلسي توفي سنة 673 هـ ، كتاباً يُعتبر آخر كتاب في « المسالك والممالك » في الجغرافيا العربية .

أمّا في القرن الثامن الهجري فنلتقي بشهاب الدين بن فضل الله العمري

وكتابه : « مسالك الأبصار في ممالك الأمصار » ، وقد توفي العمري سنة 748 هـ . وكانت أسرته تشتغل في مجال الإدارة المملوكية وخاصة البريد ، مما أتاح له التوفر على ثقافة جغرافية وإطلاع على أحوال الطرق والمسافات والمسالك.

كما ظهر في الثقافة العربية صنف آخر من كتب الجغرافيا ، يتمثّل في «المعاجم الجغرافية»؛ ومن أمثلة هذا الضرب من التأليف الجغرافي ما يلي:

ـ كتاب البكري المسمّى : « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » ، وهو يُعتبر أول معجم جغرافي عربي ، وهو يركّز على الخصوص على الجزيرة العربية ، وهو يفيض في شرح أسماء البلدان والمواضع التي ورد ذكرها على الخصوص في الشعر الجاهلي ، أو في الأخبار القديمة . والكتاب ظهر في القرن الخامس الهجري في الأندلس.

وهنالك أندلسي آخر وضع في القرن التاسع الهجري معجماً جغرافياً عظيم الأهمية ، هو كتاب « الروْض المعطار في خبر الأقطار » لمحمد بن عبد المنعم الحميري ، المتوفي سنة 866 هـ.

وإلى جانب المعاجم الجغرافية هنالك الموسوعات الجغرافية التاريخية ، نذكر منها على سبيل المثال ما ظهر منها في العصر المملوكي :

ـ ككتاب أبي العبّاس أحمد بن علي القلقشندي ، المتوفي سنة 821 هـ ، المعروف : « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » ، وقد خصّص القلقشندي الفصل الثالث من المقالة الأولى من هذا الكتاب الضخم للحديث عن الأزمنة والتواقيت ، والأيّام ، والشهور ، والسنين ، كما تحدّث في المقالة الثانية منه عن الأرض وشكلها وأقاليمها الطبيعية وعن البحار. . إلخ .

ـ كتاب « نهاية الأرب في فنون الأدب » ، لأحمد بن عبد الوّهاب النويري

المصري ، المتوفي سنة 733 هـ . وهذا الكتاب هو موسوعة تاويخية جغرافية أدبية شاملة ، وهو يتضمن معارف جغرافية غزيرة.

ـ وكتاب « الخطط المقريزية » ، لأحمد بن علي المقريزي ، المتوفي سنة 845 هـ ، هو الآخر من الكتب الموسوعية التي ظهرت في العصر المملوكي . والكتاب ، هو من أهمّ كتب التاريخ العائدة لتلك الفترة ؛ إلاّ أن له وزنه كذلك من حيث اهتمامه بجغرافية مصر وعمرانها ومواقعها واقتصادها ومحاصيلها.

ب ـ التاريخ وكتب الرحلات :

من أهمّ ما يميِّز كتب الرحلات صبغتها المغْربية ، إذْ أن أهم كتب الرحلة قد ألَّفها كُتَّاب أندلسيُّون أو مغاربة . والسبب في ذلك هو أن الحجّاج المغاربة والأندلسيّون ، ظلُّوا يتوافدون على مكّة على مرِّ العصور لأداء فريضة الحج ، وكان من بينهم فقهاء ومؤرخون وجغرافيّون وعلماء في شتّى الميادين ، وكان لهم هدف آخر من وراء رحلاتهم إلى المشرق ، يتمثّل في الرغبة في التزوُّد من ثقافة وعلوم المشرق الإسلامي ، أو نقل المؤثِّرات الأندلسية والمغربية إلى هذا المشرق . فالرحلة إلى المشرق كانت لأداء فريضة الحج وكانت كذلك للتزوّد بالعلم . ونجم عن ذلك أن أُولئك العلماء كانوا يحرصون في الغالب على وضع مؤلَّفات هامة يصفون فيها أحوال الأمصار الإسلامية التي مرّوا بها ، وأحوالها الاجتماعية ، والسياسية والفكرية والاقتصادية والتاريخية . ولقد بقيت هذه الآثار الفكرية وهذه الرحلات بعد وفاة أصحابها ، لتكون مصدراً من المصادر التاريخية والجغرافية ، حول مشاهداتهم العيانيّة لبلاطات الحكّام وأحوال الشعوب العربية.

وكان من أشهر هؤلاء الرحّالة ابن بطوطة ، المتوفي سنة 779 هـ ، وقد سبقه في التِّرحال إلى المشرق أبو محمد العبدري الحيحي ، من المغرب

الأقصى والمتوفي سنة 688 هـ . و « رحلة العبدري » هي من أهم المصادر عن ليبيا خصوصاً من الناحية الثقافية ؛ وتسمى رحلة ابن بطوطة « تحفة النُّظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» ؛ وقد بدأها في 725 هـ في طنجة.

وهنالك ابن جُبيْر ، المولود ببلنسية ، وقد بدأ رحلته من غرناطة في سنة 578 هـ ، واتّجه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة ، وعيذاب ، ثم جدَّة ، ثم مكّة والمدينة . ثم ارتحل إلى بغداد والموصل ، ثم زار الشام ، ثم صعد في عكا إلى ظهر مركب نقله إلى صقلية . ويعتبر القسم الأخير من « رحلة ابن جبير » من أهم المصادر التاريخية عن صقلية ووضع المسلمين فيها بعد تغلُّب النورمان عليها وهو قسم يتضمّن أوصافاً جديرة بالدراسة عن الحالة البائسة التي كان يعيشها العرب في صقلية في آخر مرحلة من تواجد بقاياهم فيها[1].

ويهمّنا أن نشير هنا إلى رحلة الرحّالة التونسي محمد عبد اللّه التجاني ، المعروفة بـ « رحلة التجاني » ، أو « تقييد الرحلة » . وقد بدأ التجاني رحلته في سنة 706 هـ صحبه أحد الأُمراء الحفصيين ، من تونس ، ومرّ بمدن ليبية هي : زوارة ، الزاوية ، طرابلس ، ومصراتة . وكان التجاني ينوي أن يواصل رحلته حتى الأراضي المقدّسة ، إلاّ أنّه اضطر إلى العودة بعد وصوله إلى مدينة مصراتة . وكتاب رحلته هو مزيج من التاريخ والجغرافية والأدب ، ووصف اجتماعي . وإليك فيما يلي بعض أوصافه لمدينة طرابلس في مطلع القرن الثامن الهجري :

« . . ولما توجهنا إلى طرابلس وأشرفنا عليها كاد بياضها مع شعاع الشمس يغشي الأبصار ، فعرفت صدق تسميتهم لها بالمدينة البيضاء [. . .] ورأيت شوارعها فلم أرَ أكثر منها نظافة ولا أحسن إتساعاً واستقامة . . إلخ »[2].

---

(1) انظر: رحلة ابن جُبيْر، طبعة دار بيروت، 1979، ص ص 299-316.

(2) التجاني: تقييد الرحلة (رحلة التجاني)، تحقيق حسن حسني عبد الوهّاب، نشر الدار العربية للكتاب، تونس ـ ليبيا، 1981، ص ص 237 - 238.

ويتحدث التجاني عن عالِم ليبيا الفذّ في القرن الخامس الهجري : أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد اللّه الإجدابي ، عندما زار قبره ، حيث يقول:

« . . وكان الفقيه أبو إسحاق هذا من أعلم أهل زمانه بجميع العلوم ، كلاماً ، وفقهاً ، ونحواً ، ولغة ، وعروضاً ، ونظماً ، ونثراً، وله تآليف جليلة [. . .] منها كتابه المتداول المسمى بـ « كفاية المتحفِّظ » وكتابه في العروض [. . .] وكتابه « المختصر في علم الأنساب » ، وله تآليف مختصرة في « الأنواء » على مذهب العرب »[1].

وخلاصة القول أن رحلة التجاني تعتبر من أهم مصادر تاريخ ليبيا الإسلامي ، وخصوصاً تاريخها الثقافي.

ولكن كتب الرحلة لم تقتصر في الحقيقة على المغاربة . فمن أشهر الرحّالة المشارقة : ناصر خسرو ، المتوفي سنة 481 هـ (1088 م) ، وهو فارسي قام برحلات وبأسفار طويلة في إيران وتركستان والهند ، وحج إلى مكّة وزار جزيرة العرب ، وزار الشام ، وزار بيت المقدس سنة 438 هـ ، ثم زار مصر أيّام الخليفة المستنصر الفاطمي في سنة 441 هـ ، وهو الخليفة الذي جعل منه داعية للمذهب الإسماعيلي في خراسان ، إلّا أن السلاجقة طردوه من هناك فتوجه إلى بلاد ما وراء النهر حيث توفي سنة 481 هـ ، بحسب ما أورده كراتشكوفسكي في « الأدب الجغرافي عند العرب ».

ولقد خلّف لنا ناصر خسرو كتاب رحلته المسمى « سفرنامة » الذي ضمّنه مشاهداته في مختلف رحلاته وزياراته . وهذا الكتاب يتضمّن معلومات متعددة وهامة عن العالم الإسلامي في المشرق ، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية

(1) نفس المصدر، ص ص 262-263. وهو يعني كتاب ابن الأجدابي: «الأزمنة والأنواء» الذي نشره د. عزّة حسن بدمشق سنة 1964.

قبيل الغزو الصليبي ، وهذا الكتاب يعدّ كذلك من أهم مصادر دراسة الحضارة الإسلامية في المشرق إبّان القرن الخامس الهجري.

ومن هؤلاء الرّحّالة المشارقة كذلك : موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ، الذي وُلِد ببغداد سنة 557 هـ وتلقى فيها تعليمه ، ثم زار الموصل ، ثم دمشق ، والقدس ، وعكّا أيّام صلاح الدين الأيّوبي . وبعدها توجه إلى مصر ، حيث لقي فيها رعاية من قبل الأيوبيين. ثم رحل إلى القدس للقاء صلاح الدين الأيّوبي نفسه ، بعد الهدنة التي عقدها هذا الأخير مع الصليبيين . ثم عاد إلى مصر بعد وفاة صلاح الدين ، وقام بالتدريس في الأزهر الشريف ، حيث شهد المجاعة الكبرى التي حصلت بمصر في سنة 597 هـ ، فأخذ يعلِّم الناس الطبّ . ثم انتقل إلى القدس ودرَّس في الجامع الأقصىٰ . ثم نزل دمشق حيث اشتهر بصناعة الطبّ . وبعدها زار آسيا الصغرى . والبغدادي فيلسوف وطبيب ومؤرِّخ وجغرافي وأديب . وأهمّ كتبه كتاب رحلاته المسمى : « كتاب الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة في أرض مصر » ، وهو كتاب رحلة شهير تحدّث فيه عن العمران والاجتماع والنبات والحيوان وآثار مصر الفرعونية . وله العديد من الكتب منها في الطب : كتاب : « حقيقة الدواء والغذاء » . توفي البغدادي ببغداد سنة 629 هـ[1] . وكتاب « الإفادة والاعتبار » يعطينا فكرة واضحة عن مصر في عهد صلاح الدِّين الأيّوبي.

وقد قال ابن خلدون عن فوائد الرحلات للدارس:

« . . فالرحلة لا بدّ منها في طلب العلم، لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرِّجال. . »[2].

---

(1) الأعلام للزركلي، ج/ 4، ص 61، وانظر كذلك عبد الحميد حميدة «أعلام الجغرافيين العرب»، ص 326.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ط. دار إحياء التراث العربي، ص 541.



خَاتِمَة



حرصنا عند وضعنا لخطة هذا الكتاب ، وجمع مادّته ، ثم تأليفه ، على أن نجعل منه ـ في آنٍ واحد ـ دليلاً علمياً منهجيًا ، وعمليًا شاملاً ، يأخذ بيد فئتين متمايزتين من طلبة الدراسات التاريخية بكلّيات الآداب والتربية ؛ وهما : أولاً ، طلبة الليسانس الذين تفرض عليهم المتطلبات العلمية لدراستهم للتاريخ ، القيام بإعداد بحوث جامعية مصغّرة حول مختلف الموضوعات التاريخية التي تُدرَّس لهم في الأقسام المختصّة في كلّياتهم . ثانياً : طلبة الدراسات العُليا المقْبِلين على الإعداد لأطروحات متباينة الموضوعات في التاريخ ، فيما يلي مرحلة الليسانس نفسها ، وبالذات أطروحات الماجستير.

واقتضى منّا الوصول إلى تحقيق هذا الهدف أن نقسِّم كتابنا هذا إلى بابين ، تناولنا في أوّلهما : مسائل منهجية البحث في التاريخ ، وطرائق دراسته والتأليف فيه ، وكيفيات مواجهة المشاكل التي يواجهها الباحث في هذا المضمار.

•

وعند تأليفنا لفصول هذا الباب الثمانية ، وضعنا في الاعتبار ، قبل كل شيء حقيقة أننا نخاطب في هذه الفصول طلبتنا المتخصصين في دراسة التاريخ ، والذين خبرنا ـ نتيجة لتجربتنا التعليمية المتواضعة في هذا المجال ، عبر السنوات السبع الماضية ـ مستوياتهم الدراسية ، وحجم تحصيلهم العلمي

في مجال التاريخ ، ومدى ثقافتهم العامة ، وما يعانون من أوجه القصور من حيث إعدادهم المنهجي خلال مراحل تعليمهم السابقة على دخولهم الجامعة ، والكيفيّات التي يواجهون بها مسائل البحث التاريخي ، وتصورهم الفجّ لقضية البحث العلمي عامة . فحرصنا ، بالتالي ، على مدِّ يد العون لهم كي يتجاوزوا ، في أقصر وقت ممكن ، نقائص تكوينهم المنهجي ويكونوا بالتالي قادرين على التّصدِّي لمشاكل البحث التاريخي ، مسلّحين بأدوات منهجية ملائمة . ولذا فإننا بيَّنّا لهم : ماهية علم التاريخ وكيفية دراسته والبحث فيه ، من حيث هو علم له طبيعته ومباحثه الخاصة ، وأطلعناهم على أهم الشروط العقلية والخلقية والتأهيلية الواجب توفّرها في المؤرِّخ الكُفْء ، وأرشدناهم إلى ما تحتاجه الكتابة في التاريخ من ملكات فطريّة ومواهب ، ومن معارف وخبرات مكتسبة ، وما تقتضيه من جهود مضنية . ثم عرَّجْنا بهم نحو العلوم المساعدة التي لا غنىً لدارس التاريخ عنها . وبعد ذلك أوضحْنا لهم كيفيّات حلِّ مشاكل البحث التاريخي ، خطوة خطوة ؛ ابتداءً من مشكلة اختيار موضوع البحث ورسم خطّته المبدئية ، ومروراً بالخطوات المنهجية المتتالية الأخرى ، التي يتوقف كل منها على ما قبلها ، إلى أن وصلنا بهم إلى مرحلة صياغة البحث في صورته النهائية ، فعرَّفنا الطالب الباحث بمكونات البحث وبسُبُل تنظيمه وتجزئته ، وبيَّنّا له العناصر الأساسية التي تتكوّن منها مقدمة هذا البحث أو توطئته ، وما يتضمنه صلب البحث نفسه من أبواب وفصول ومباحث أساسية مترابطة ، وعرّفناه بالعناصر التي تتضمّنها خاتمته عادة . كما شرحنا له ماهية متْن البحث ، وهوامشه وحواشيه ، وبيَّنّا له المواصفات الفنيّة المُتعارف عليها بالنسبة لوضع ملاحق البحث ، ومختلف فهارسه . كذلك ، فإننا ركَّزنا ، على نحوٍ خاص ، على أساليب تجميع المادة العلمية وكيفيات استخلاصها من المصادر والمراجع المختلفة ، وشرحنا له طريقة تفريغ هذه المادة على بطاقات (فيشات) خاصة بأساليب علمية متفق عليها بين الباحثين . كما أعطينا

الطالب فكرة وافية ومفصّلة ـ ومدعومة بالأمثلة والنماذج ـ حول أساليب التّعامل مع المخطوطات والوثائق التاريخية النادرة ، وطرائق التعرُّف على أصحِّها وطرْح الفاسد والمزيَّف منها ، وأوضحنا له سُبُل نقدها وتحليلها واستخلاص المعلومات الموثّقة منها ، وشرحنا له طرائق اقتباس النصوص ، وشروط ومواصفات الاقتباسات التاريخية . ثم بيَّنّا للطالب عملية تركيب المادة التاريخية وبناء هيكل البحث ، وأسلوب العرض التاريخي ، ومناسبات الإلتجاء إلى الاِجتهاد المنهجي في علم التاريخ لسدِّ الثغرات . بل وحرصنا حتى على تعليم الطالب المبتدىء أساليب تحرير مسودَّة البحث ثم مِبْيضَّته ، بما يشتمل عليه ذلك من فوائد عملية جمَّة للباحثين ، وخصوصاً بالنسبة لطلبة الماجستير . وطوَّعنا عمداً تلك الأمثلة التي سقناها في ثنايا الكتاب لمقتضيات البيئة العلميّة لجامعاتنا ، آخذين في الاعتبار المواد التي تدرَّس لطلبتْنا في سنوات الليسانس في التاريخ الإسلامي الوسيط وفي تاريخ العرب الحديث ؛ بل إننا سُقْنا أمثلة أُخرى تخصّ تاريخ ليبيا القديم . وذلك لكي لا تكون أمثلتنا غريبة عن المنهج المقرَّر في جامعاتنا.

* * *

أمَّا البَّاب الثاني من كتابنا، فقد عقدناه حول موضوع هام جدّاً، وهو موضوع التَّدْوين التاريخي عند العرب. واعتمدنا عبر فصول هذا الباب المكثّف الثمانية خطة ترمي إلى تعريف الطالب ـ على نحو متين مركَّز ـ بعِلم التاريخ عند العرب والمسلمين، منذ نشأته. حيث وضعنا يده على العناصر التاريخيّة أو شبه التاريخية في ثقافة العرب في الجاهلية التي كانت الرواية الشفوية سمتها الغالِبة. ثم حدّثناه عن إرهاصات التَّدْوين التاريخي عند العرب، والمتمثّلة في جهود ومصنَّفات «الإخْباريين»، السابقين على ظهور المؤرِّخين بمعنى الكلمة. وبعد ذلك بيَّنّا للطالِب كيف نشأ علم التاريخ عند

العرب نشأة عربية إسلامية محضة، انبثقت من مقتضيات نشوء العلوم الإسلامية في حدِّ ذاتها، دون التأثُّر بأيّة معطيات أجنبيّة أو بأي إسهام خارجي. وفي هذا الصدد، إقتضت طبيعة موضوع هذا الباب التَّطرُّق إلى موضوعين لهما صبغة دينية إسلامية صرفة، كانا قد أثَّرا في علم التاريخ العربي نشأةً ومنهجاً؛ وهما علوم مصطلح الحديث ومنهجيّة ضبْط الرواية فيه باعتماد الإسناد والأسانيد كمحكٍّ للتحقُّق من صدق هذه الرواية؛ ثم أدب السيرة النبويّة وما أُلِّف فيه، والدور الذي خُصَّتْ به شخصية النبي محمّد، صلّىٰ اللَّه عليه وسلّم، كشخصية مركزية، إتُّخِذَت بالنسب للتدوين التاريخي عند المسلمين قدْوة مُثْلىٰ تُحتذى لصورة الإنسان الأمثل؛ حيث أثّرت تآليف السيرة النبوية وتصانيفها الشهيرة في ظهور نمط خاص من أنماط التأليف التاريخي، وأعني به كُتُب السِّيَرْ. كما بيّنا للطالب ذلك الدور المتميّز وتلك المكانة التي خُصَّ بها العلماء والمؤرّخون في الثقافة العربية الإسلامية؛ الأمر الذي أدّىٰ إلى شدّة الاهتمام بسِيَرهم وبحياة كل منهم، فتأتّى عن ذلك ظهور ضرب خاص من ضروب التأليف التاريخي، انفرد به علم التاريخ عند العرب ـ دون الآداب التاريخية الخاصة بالأمم الأخرى ـ وأعني به كتب الطبقات والسِّيَر والتراجم، التي ظلّت تصدر تباعاً على مرِّ العصور الإسلامية التالية لظهور البعثة المحمديّة. كما تتبّعنا في أحد فصول هذا الباب، تطوّر علم التاريخ وتكامل منهجيته عند العرب والمسلمين، ابتداءً من القرن الثاني للهجرة. وكرَّسنا الفصل السادس منه لكبار المؤرِّخين المسلمين، وعرَّفنا الطالب بأشهر وأهمّ مؤلّفاتهم، وبصَّرْناه بإسهاماتهم التي لا تحصىٰ في تطوير هذا العلم. وفي الأثناء حرصنا على إيراد نماذج مختارة من كتاباتهم، قصْداً منّا إلى تعويد الطالب على التَّمرُّس بأساليب النصوص التاريخية القديمة؛ ولقد خصّصْنا، في هذا السياق، نصوص ابن خلدون في «المقدّمة» وفي «التَّعريف» بعناية مقصودة، لِمَا لهذا المؤرخ الفذّ من أهميّة متميّزة في مجال منهجية الكتابة

التاريخية.

وعَبْر فصول هذا الباب، بذلنا جهدنا لتعريف الطالب بكتب التاريخ العربية الأُمّهات التي تناولت: التاريخ الكوني، والتاريخ العام للدولة الإسلامية، وبكتب التواريخ المحليّة، وكتب الطبقات والسِّيَر والسِّيرة الذاتية، وبكتب التراجم. ثم ألْمعنا إلى مؤلفات لها صبغتها الخاصة في الثقافة العربية، وأعني بها كتب الحسْبة والمحتسبين، لِمَا لها من أهميّة وفائدة في دراسة بعض أوجْه الحضارة العربية في الدولة الإسلامية ونُظُمها.

وفي الفصل الأخير من هذا الباب، تناولنا الصلة بين علم التاريخ وبين كتب الجغرافيا والرحلات. فعرَّفْنا الطالب بأُمَّهات كتب الجغرافيا العربية وبكتب المسالك والممالك، وبكتب المعاجم والموسوعات الجغرافية، على نحو شديد التركيز مع شيء من الإحاطة بقدر الإمكان. وثنَّيْنا بالحديث عن أهميّة كتب الرحلات، وعلى الخصوص رحلات المغاربة؛ وحرصنا في هذا الصدد على إيراد اقتباسات من مؤلَّفاتهم يصِفون فيها مشاهداتهم في البلاد الليبيّة في القرون الماضية.

* * *

وبذلك يكون هذا الكتاب قد تصدّىٰ لمهمة عويصة ـ نرجو أن يكون النجاح قد حالفنا في بعض جوانبها ـ وأعني بها مهمّة الإسهام المتواضع في مجال تأهيل طلبتنا في موضوعين لا يمكن الفصْل بينهما، لأنهما يكمِّلان بعضهما البعض؛ وهما موضوع منهج البحث في التاريخ، وموضوع التدوين التاريخي عند العرب. وقصْدنا من وراء كل هذا: تزويد الطالب بأدوات البحث التاريخي المنهجية، من ناحية؛ وجعله ـ من ناحية أخرى ـ على دراية وافية بأُمَّهات التآليف التاريخية في المكتبة العربية في عصور الازدهار، وتعريفه بالمؤرِّخين المسلمين وبمناهج التأليف عندهم. وكل هذا ـ إذا ما

أسهم هذا الكتاب في تحقيقه ـ سيفتح الباب أمام إعداد أجيال من الباحثين الجادِّين في مجال التاريخ في جامعاتنا. فنرجو من اللَّه السَّداد، وألَّا تكون هفواتنا فيما كتبنا هنا كثيرة، إذْ أننا لا ندّعي الكمال. وإنما هو بعض الدَّيْن نؤدِّيه، خالصاً لوجه اللَّه تعالى، خدمة لجامعات ليبيا في هذا المجال المتواضع، وأخذاً بيد أبنائنا الطلبة الذين لولاهم ما وُفِّقنا إلى إنجاز هذا العمل. قال أبو حامد الغزالي في ختام كتابه التربوي، الذي عنوانه: «أيّها الولد»؛ ما نصُّه:ـ

«. . أيُّها الولدُ! . . إنِّي كتبتُ في هٰذا الفصْل مُلْتَمساتِكَ، فينبغي لك أن تعمل بها. . ولا تنساني فيه من أن تذكرني في صالح دُعائِك. . ».

انتهىٰ الكتاب

بعونه تعالىٰ

ثَبَت مَصَادِر وَمَراجِع الكِتَاب



1 ـ آبن الأثير ، عزّ الدِّين :
الكامل في التاريخ.
دار بيروت للطباعة والنشْر ، بيروت ، 1965.

2 ـ آبن حوْقل ، أبو القاسم النُّصيْبي :
صورة الأرض.
منشورات دار مكتبة لبنان ، بيروت (د. ت.).

3 ـ آبن حزْم الأندلسي ، علي بن أحمد بن سعيد؛ (تحقيق إحسان عبّاس) :
رسائل آبن حزم الأندلسي.
المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1980.

4 ـ آبن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمن: :
المقدمة.
دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1970.

5 ـ آبن خلدون ، أبو زيد عبد الرحمٰن :
التّعريف بآبن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً.
دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1979.

6 ـ **آبن خلّكان؛** (تحقيق إحسان عبّاس).
وفيات الأعيان.
دار صادر، بيروت، 1977.

7 ـ **آبن سعد :**
الطبقات الكبرى.
دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

8 ـ **آبن الصّلاح**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري:
«مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث».
نشر دار الكتب العلمية، بيروت، 1978.

9 ـ **آبن عبد البرّ**، يوسف النّمْري القرطبي:
«جامع بيان العلم وفضْله وما ينبغي في روايته وحمْله».
نشرته دار الكتب العلمية، بيروت 1978.

10 ـ **آبن منظور**، جمال الدين محمد بن مكرم :
لسان العرب.
دار صادر، بيروت، (د. ت).

11 ـ **آبن منقذ**، أسامة : (تحقيق : فيليب حتّي) :
كتاب الاعتبار.
الدار المتّحدة للنشر، بيروت، 1981.

12 ـ **آبن النديم :**
«الفهرست».
(تحقيق رضا تجدُّد بن علي المازندراني)، طبعة طهران، 1971.

13 ـ **أدهم، علي :**
بعض مؤرّخي الإسلام.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 .

14 ـ **الأسد** ، ناصر الدين :
«مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية» .
دار المعارف بمصر ، ط/ 6 ، 1982 .

15 ـ **الأصفهاني** ، حمزة بن الحسن :
تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء .
منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، (د. ت.) .

16 ـ **أمين** ، أحمد :
فجر الإسلام ، ضحى الإسلام ، ظُهْر الإسلام .
دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1979 .

17 ـ **أمين** ، أحمد :
حياتي .
دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1971 .

18 ـ **بدوي** ، عبد الرحمٰن :
النقد التاريخي ، (ترجمة عن الألمانية والفرنسية) .
وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 .

19 ـ **بدوي** ، عبد الرحمٰن :
مناهج البحث العلمي .
وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1977 .

20 ـ **بدوي** ، عبد الرحمٰن :
مؤلَّفات آبن خلدون .
الدار العربية للكتاب ، تونس ـ ليبيا ، ط/ 2 ، 1979 .

21 ـ **برنار** ، كلود : (ترجمة يوسف مراد) .

مدخل لدراسة الطبّ التجريبي.
المطبعة الأميريّة ببولاق، مصر، 1944.

22 ـ **بروكلمان**، كارل: (ترجمة عبد الحليم النجّار وزملائه).
تاريخ الأدب العربي.
دار المعارف بمصر، 1977.

23 ـ **البلاذري**، أحمد بن يحيىٰ:
فتوح البلدان.
دار المكتبة العلمية، بيروت، 1978.

24 ـ **التّجاني**، عبد اللّه بن محمد، (تحقيق حسن حسني عبد الوهّاب).
رحلة التّجاني (تقييد الرحلة).
الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط/ 2، 1981.

25 ـ **جِبْ**، هاملتون: (ترجمة إحسان عبّاس):
دراسات في حضارة الإسلام.
دار العلم للملايين، بيروت، 1979.

26 ـ **حسن**، حسن إبراهيم:
تاريخ الإسلام.
مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 1965.

27 ـ **حسن**، زكي محمّد:
دراسات في مناهج البحث والمراجع في التاريخ الإسلامي.
جامعة القاهرة(بمجلة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، المجلّد 12، 1950).

28 ـ **حسن**، علي إبراهيم:
إستخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط.

القاهرة ، 1946 ، والطبعة الثانية 1963 ، مكتبة النهضة المصرية.

29 ـ **حسن** ، محمّد عبد الغني :
علم التاريخ عند العرب.
مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، 1961.

30 ـ **حسن** ، محمد عبد الغني :
التّراجم والسِّيَر.
دار المعارف بمصر ، (د. ت).

31 ـ **الحموي** ، ياقوت :
معجم البلدان.
دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1979.

32 ـ **حمِيْدة** ، عبد الرحمٰن :
أعلام الجغرافيين العرب.
دار الفكر ، دمشق ، 1980.

33 ـ **الحمْيري** ، محمد بن عبد المنعم ، (تحقيق إحسان عباس) :
الرَّوْض المعطار في خبر الأقطار.
مكتبة لبنان ، 1975.

34 ـ **الحوفي** ، أحمد محمد :
الطَّبري.
سلسلة أعلام العرب ، القاهرة ، 1963.

35 ـ **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي :
«الكفاية في علم الرّواية».
تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم
نشر دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

36 ـ **الدَّسوقي ، محمد** :
منهج البحث في العلوم الإسلامية.
دار الأوْزاعي ، دمشق ، 1984.

37 ـ **الدُّوري ، عبد العزيز** :
بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب.
المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ، (د. ت).

38 ـ **الدُّوري ، عبد العزيز** :
مقدمة في تاريخ صدْر الإسلام.
المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ، 1960.

39 ـ **الدِّينوري ، أبو حنيفة أحمد بن داود** :
الأخبار الطِّوال.
دار المسيرة ، بيروت ، (د. ت).

40 ـ **الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (تحقيق محمد البجاوي).**
ميزان الاعتدال في نقْد الرِّجال.
دار المعرفة ، بيروت ، (د. ت).

41 ـ **الرافعي ، مصطفىٰ صادق** :
تاريخ آداب العرب.
دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1974.

42 ـ **رستم ، أسد** :
مصطلح التاريخ.
منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ط/ 3 ، (د. ت).

43 ـ **روزنتال ، فرانتز** : (ترجمة أنيس فريحة وزميله) :
مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي.

دار الثقافة ، بيروت ، 1980 .

44 ـ رُوزنتال ، فرانتز : (ترجمة أحمد صالح العلي) :
علم التاريخ عند المسلمين .
مكتبة المثنىٰ ، بغداد ، 1963 .

45 ـ الزَّيَّات ، أحمد حسن :
تاريخ الأدب العربي .
دار الثقافة ، بيروت ، 1978 .

46 - زيادة، محمد مصطفىٰ :
المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي .
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1949. أوفست) .

47 ـ زيادة ، نقولا :
الجغرافية والرحلات عند العرب .
طبعة : الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1980 .

48 ـ زيادة ، نقولا :
الحِسْبة والمُحْتسب في الإسلام .
المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ، 1962 .

49 ـ زيدان ، جرجي :
العرب قبل الإسلام .
منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (طبعة أوفست) .

50 ـ زيدان ، جرجي :
تاريخ آداب اللغة العربية .
منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، 1978 .

51 ـ **زيدان** ، جرجي :
تاريخ التَّمدُّن الإسلامي :
منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د. ت .) .

52 ـ **الزركلي** ، خير الدِّين :
الأعلام .
دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 .

53 ـ **سالم** ، السيِّد عبد العزيز :
التاريخ والمؤرخون العرب .
مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1981 .

54 ـ **السّخاوي** ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن :
الإعلان بالتَّوْبيخ لمن ذمَّ التاريخ .
دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1979 .

55 ـ **السّخاوي** ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن :
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .
دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د. ت .) .

56 ـ **الشرقاوي** ، عفّتْ :
في فلسفة الحضارة الإسلامية .
دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 .

57 ـ **الشّكْعة** ، مصطفىٰ :
مناهج التأليف عند العلماء العرب .
دار العلم للملايين ، بيروت ، 1979 .

58 ـ **الصالح** ، صبحي :
مباحث علوم القرآن .

دار العلم للملايين ، بيروت ، 1983 .

59 ـ **الصالح** ، صبحي :
علوم الحديث ومصطلحه.
دار العلم للملايين ، بيروت.

60 ـ **الصَّبَّاغ** ، ليلىٰ :
دراسة في منهجيّة البحث التاريخي.
دمشق ، 1979 .

61 ـ **ضَيْف** ، شوقي :
البحث الأدبي : طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره.
دار المعارف بمصر ، ط/ 2.

62 ـ **الطّاهر** ، علي جواد :
منهج البحث الأدبي.
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979 .

63 ـ **الطّبري** ، محمد بن جرير؛ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) :
تاريخ الرُّسُل والملوك.
دار المعارف بمصر ، (د. ت.) .

64 ـ **الطرابلسي** ، أمجد :
نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب.
مكتبة دار الفتح بدمشق ، 1972 .

65 ـ **العبادي** ، عبد الحميد :
صور وبحوث من التاريخ الإسلامي.
مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1953 .

66 ـ **عبّاس** ، إحسان :
فنّ السِّيرة.
دار الثقافة ، بيروت ، ط/ 2.

67 ـ **عثمان** ، حسن :
منهج البحث التاريخي.
دار المعارف بمصر ، 1964.

68 ـ **علي** ، جواد :
المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام.
دار العلم للملايين ، بيروت ، 1976.

69 ـ **عنان** ، محمد عبد اللّه :
آبن خلدون : حياته وتراثه الفكري.
دار الكتب المصريّة ، 1933.

70 ـ **الفِنْدي** ، جمال :
الجغرافيا عند المسلمين..
دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982.

71 ـ **قاسم** ، محمود :
المنطق الحديث ومناهج البحث.
مكتبة ـ الأنجلو المصرية ، القاهرة.

72 ـ **كاشف** ، سيِّدة إسماعيل :
مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه.
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1976.

73 ـ **كحالة** ، عمر رضا :
معجم المؤلِّفين.

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د. ت).

74 ـ **ماجد ، عبد المنعم** :
مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي : تعريف بمصادر التاريخ الإسلامي ومنهاجه الحديث.
مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1953.

75 ـ **كراتشكوفسكي** ، أغناطيوس : (ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم) :
تاريخ الأدب الجغرافي العربي.
لجنة التأليف والترجمة والنشر وجامعة الدول العربية ، القاهرة 1963.

76 ـ **مارجوليوث** : (ترجمة حسين نصَّار) :
دراسات عن المؤرخين العرب.
دار الثقافة ، القاهرة ، (د. ت.).

77 ـ **المسعودي** ، علي بن الحسين : (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).
مروج الذهب ومعادن الجوهر.
المكتبة التجارية الكبرىٰ ، القاهرة ، 1964.

78 ـ **المسعودي** ، علي بن الحسين :
التّنبيه والإشراف.
دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1981.

79 ـ **مصطفىٰ** ، شاكر :
التاريخ العربي والمؤرخون.
دار العلم للملايين ، بيروت ، 1978.

80 ـ **المقريزي** ، أحمد بن علي :
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأمصار.

دار صادر ، بيروت ، (طبعة أوفست) -
81 ـ **المنجِّد، صلاح الدين:**
أعلام التاريخ والجغرافيا عند العرب.
دار الكتاب الجديد، بيروت، 1963.
82 ـ **المنجِّد ، صلاح الدين :**
قواعد تحقيق المخطوطات.
دار الكتاب الجديد ، بيروت ، 1970.
83 ـ **المنجِّد ، صلاح الدين :**
المؤرخون الدمشقيّون في العهد العثماني.
دار الكتاب الجديد ، بيروت ، 1964.
84 ـ **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مؤلَّف جماعي) :**
ابن خلدون والفكر العربي المعاصِر.
الدار العربية للكتاب ، ليبيا ـ تونس ، 1982.
85 ـ **موافي ، عثمان :**
منهج النَّقد التاريخي الإسلامي.
مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1967.
86 ـ **موسىٰ ، جلال محمد عبد الحميد :**
منهج البحث العلمي عند العرب.
في مجال العلوم الطبيعية والكونية.
دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982.
87 ـ **نصَّار ، حسين :**
نشأة التَّدْوين التاريخي عند العرب.
منشورات آقرأ ، بيروت ، 1980.

88 ـ **النَّيْسابوري ، محمد بن عبد اللّه :**
معرفة علوم الحديث.
منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1979.

89 ـ **هارون** ، عبد السلام :
تحقيق النصوص ونشرها.
مكتبة الأمل ، الكويت ، (د. ت.).

90 ـ **هرنشو** ، (ترجمة عبد الحميد العبادي) :
علم التاريخ.
لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ، 1937.

91 ـ **الهمداني** ، الحسن بن أحمد ، (تحقيق محمد بن علي الأكوع) :
صفة جزيرة العرب.
دار الآداب ، بيروت ، 1983.

92 ـ **وافي** ، علي عبد الواحد :
عبقريَّات آبن خلدون.
عالَم الكتب ، القاهرة ، 1973.

93 ـ **الواقدي** ، محمد بن عمر ، (تحقيق مارسدن جونس) :
كتاب المغازي.
عالَم الكتب ، بيروت ، (د. ت.).



الفهـــرس

الصفحـات

الصفحات

كتب للمُؤلِّف

أ ـ المؤلَّفات:

1 ـ **«الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا»**، طبعة ثانية: منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ـ ليبيا، 1988.

2 ـ **«شارل فيرو. قنصل فرنسي في طرابلس في القرن التاسع عشر»**، «1876-1884م»، (بالفرنسية)، نشر دار الفرجاني، طرابلس ـ ليبيا، 1977.

3 ـ **«يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر»**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.

ب ـ التحقيق والترجمة عن الفرنسية:

1 ـ **«تاريخ الفلسفة المعاصِرة في أوربا»**؛ تأليف بوخينسكي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.

2 ـ **«من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا»**؛ تأليف جورج ديمون، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.

3 ـ **«الحوْليّات الليبيّة: منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي»**؛ تأليف شارل فيرو، الطبعة الثانية، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.

4 ـ **«الحوْليّات التونسية: منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر»**، الطبعة الأولىٰ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (تحت الطبع).